

المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة

اطروحة تقدم بها
معاذ احمد حسن

الى مجلس كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد
كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في الخدمة الاجتماعية

باشراف

الأستاذ الدكتورة صبيح شهاب احمد

المقدمة

تعرض المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات العربية المأزومة وعبر عقود من الزمن إلى تغيرات بنائية ووظيفية خطيرة امتد أثرها إلى مؤسسات البناء الاجتماعي كافة وقد شهد هذا المجتمع سلسلة من الحروب والأزمات والعقوبات الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية، وازداد الأمر سوءاً بعد احتلاله في 9 نيسان عام 2003م في خضم هذه الأزمات تراجع الدور الوظيفي لمؤسسات البناء الاجتماعي كافة وقد ترك هذا الخلل الوظيفي عبئاً كبيراً على مسيرة النظام الاجتماعي، لعل أخطرها تلك التي صاحبت عمليات التحول في النسيج الديمغرافي ومنها شريحة الشباب بسبب تفاقم مشكلاتهم السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، وعلى اثر هذه المشكلات ازدادت معاناتهم وتراجع دورهم الوظيفي في عملية التنمية البشرية. علما إننا لا يمكن أن نغفل حقيقة في غاية الأهمية وهي أن شريحة الشباب تمثل الجزء الأكبر من المكون الديمغرافي في المجتمع، وهذا يعني من وجهة نظر خبراء الاقتصاد والتنمية كنزاً تنموياً حقيقياً. و مورداً بشرياً هاماً، ولا نبالغ إذا ما قلنا أن الشباب يشكلون الثروة الحقيقية لمواجهة كافة التحديات المجتمعية الحاضرة والمستقبلية إذا ما أحسن تأهيله وإعداده بطريقة علمية ومنهجية واعية .

إن خطر هذه الأزمات داهم كل مفاصل الحياة وأحدث تصدعاً كبيراً في البنى والوظائف والأدوار نجم عنه حالة من العجز المؤسسي ، وتوالد متواصل للمشكلات الاجتماعية ومنها مشكلات الشباب، فقد أدت إلى تفاقم الفقر والبطالة وضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتراجع قيم المواطنة، فضلا عن مشكلات الثقافة التقليدية (التسلط الأبوي والتمييز على أساس النوع الاجتماعي).

إن عدم الاهتمام بمبادرات الشباب وإقصائهم عن مواقع صناعة القرارات والمشاركة المجتمعية من أبرز التحديات أمام النهوض بواقعهم المأزوم. إلى جانب هذا وذاك يعاني الشباب العراقي اليوم من ارتفاع معدلات الأمية وتراجع في المستوى التعليمي، فضلا عن أزمة الحرية التي تقاومت في ظل تصاعد الاعتقالات، وارتفاع معدلات جرائم القتل وأعمال العنف والإرهاب، وفقدان الاستقرار الأمني، وتزايد في ظل كل هذه المؤشرات تدهور في أوضاعهم النفسية كالشعور بالإحباط واليأس و حالة الضياع والخوف من المستقبل وأزمة الهوية، كما تقاومت في صفوف هذه الشريحة أيضا مشكلات أخرى مثل ضعف عملية التكيف والاندماج الاجتماعي، وضمور الأساس التقليدي للتضامن الاجتماعي. وتدهور القيم الاجتماعية وإشاعة حالة الاغتراب بصورة متنامية كل هذه المعطيات وغيرها باتت تشكل عائقا خطيرا أمامهم وتحد من أدوارهم ومسئولياتهم في قضاياهم وقضايا المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا أن كل المؤشرات أعلاه كانت من الدوافع الرئيسية في اختيار هذا الموضوع. وقد استهدف الباحث في هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب، وخاصة ما يتعلق بالمشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي وبعض أدوات ووسائل جمع البيانات والمعلومات، كما اعتمد أيضا على بعض المداخل النظرية لتفسير مشكلة بحثه، منها المدخل الصراعى والمدخل الوظيفي، كل هذه الوسائل ساعدت الباحث في تفسير مشكلة بحثه والتوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة. وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى بابين، تناول الباب الأول الجانب النظري وقد جاء في أربعة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة ويشمل ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول عناصر الدراسة ومكوناتها ، أما في المبحث الثاني تناول أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية ، أما المبحث الثالث ركز

على الدراسات السابقة. في حين جاء في الفصل الثاني الإطار المرجعي لتفسير مشكلة الدراسة، تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول المدخل الصراعى، وفي المبحث الثاني تم تناول المدخل الوظيفى، أما المبحث الثالث فقد ركز على مناقشة النظريات وتطبيقاتها على مشكلة الدراسة.

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان المجتمع المأزوم : تحليل سوسولوجى وتم تناوله من خلال مبحثين ركز المبحث الأول العوامل المسببة لتأزم المجتمع تضمن التآزم السياسى والتآزم الاقتصادى والتآزم الاجتماعى، في حين تناول المبحث الثانى مظاهر المجتمع المأزوم. أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان : مشكلات الشباب فى المجتمع المأزوم وتناول أربعة مباحث، المبحث الأول تناول واقع الشباب العراقى، فى حين تناول المبحث الثانى الشباب وقضايا المشاركة والانتماء، أما المبحث الثالث فقد ركز على الشباب ومشكلاته الاقتصادية، بينما عالج المبحث الرابع الشباب ومشكلاته الاجتماعية والنفسية.

أما الباب الثانى فقد تناول الجانب الميدانى وتضمن ثلاثة فصول، تناول الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتضمن نوع الدراسة والمنهج ووسائل جمع البيانات ومجالات الدراسة وتصميم حجم العينة وتبويب البيانات الإحصائية وتحليلها والوسائل الإحصائية وفرضيات الدراسة، وجاء فى الفصل السادس نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها حيث تضمن أربعة مباحث تناول المبحث الأول البيانات الأولية، فى حين جاء فى المبحث الثانى مشكلات الشباب السياسية والأمنية، إما المبحث الثالث تناول مشكلات الشباب الاقتصادية، وتناولنا فى المبحث الرابع مشكلات الشباب الاجتماعية والنفسية. وجاء فى الفصل السابع استنتاجات الدراسة وافق المستقبل وتضمن ثلاثة مباحث، جاء فى المبحث الأول النتائج النظرية، فى

حين تناول المبحث الثاني النتائج الميدانية. أما المبحث الثالث تناول أفق المستقبل :
نحو سياسة اجتماعية لتمكين الشباب.

في الختام أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه إنه سميع مجيب
وصل الله وسلم على الهادي البشير وعلى اله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

عناصر الدراسة ومكوناتها

أولاً- مشكلة الدراسة

يعد تحديد مشكلة البحث من القضايا الأساسية في البحث العلمي، وقد يتفق غالبية
المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على أهمية هذه الخطوة، وتتميز أهميتها من خلال

دورها المؤثر في جميع إجراءات البحث وخطواته، فالمشكلة تساعد الباحث في تحديد نوع دراسته وطبيعة المنهج والوسائل الخاصة بجمع البيانات¹. علماً أن تحديد مشكلة البحث ليس بالعملية السهلة التي يمكن للباحث تنفيذها بدون جهود علمية وفكرية مكثفة².

وتعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن "موضوع يحيط به الغموض" وإنها "ظاهرة تحتاج إلى تفسير" وإنها "قضية موضع خلاف"³. علماً أن اختيار مشكلة البحث هي انعكاساً للواقع الاجتماعي المحيط بالباحث، ولذلك جاء اختيار مشكلة البحث الحالي من خلال الأوضاع الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع العراقي.

وقد شهد هذا المجتمع خلال سنوات طويلة سلسلة من الحروب والأزمات المتعاقبة والمعقدة، مما شكل تحدي كبير في مسيرة الحياة الاجتماعية للفرد العراقي، كما خلقت هذه الأزمات الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية دفع جميع العراقيين ثمنها وخاصة فئة المراهقين والشباب. كما صاحبت تلك المشكلات خللاً وظيفياً في مؤسسات البناء الاجتماعي انعكس هذا الخلل بشكل سلبي على استقرار النظام الاجتماعي. وقد لا يختلف الباحثون والعامّة فيما بينهم أن الشباب العراقي يعاني من مشكلات وصلت إلى حد الأزمة، ولا يقتصر وجودها على جانب دون غيره، بل هو عام ويشمل الجوانب كافة. لذلك فإن الاختلالات التي أصابت النظام الاجتماعي كرسّت صورة واضحة لهذه المشكلات وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدهور المستوى التعليمي، وارتفاع معدلات الأمية. ومما يزيد من وطأة هذه المشكلات تخلي الدولة عن إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات وخاصة ما يتعلق بالبطالة، بسبب عدم توفر فرص عمل كافية من جهة، وزيادة أعداد الخريجين من جهة أخرى. حيث بلغ معدل بطالة الشباب للعام 2011 في الفئة العمرية (15-29) 14%

¹ د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط9، دار التضامن للطباعة، القاهرة 1985، ص147.

² د. إحسان محمد الحسن، د. عبدالمعتمد الحسني، طرق البحث الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1981، ص55.

³ د. عبدالباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص148.

لكلا الجنسين¹، وتتناسب البطالة عكسياً مع ارتفاع المستوى التعليمي وتزايد في فئات الحاصلين على تعليم منخفض. كما شكلت نسبة الفقر بين الفئة العمرية (15-24) 22% وهي قريبة جداً من نسبة الفقر الإجمالي التي بلغت 23%⁽²⁾. و شكل معدل الأمية للفئة (20-29) ما يقارب 16.3% من إجمالي الشباب، مما ينعكس سلباً على مستوى المهارات والقدرات الإنتاجية للشباب. وقد ارتفعت النسبة بين الإناث إلى (21.2%) مقارنة (11.7%) بين الذكور³. كل هذه المؤشرات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب العراقي، وبتزايد الخطر عندما تؤثر هذه المشكلات على الوضع النفسي للشباب فيبدووا مضطرباً قلقاً فاقداً لمقومات الاستقرار الاجتماعي والنفسي. وتبدو هذه المشاعر أكثر خطورة عندما تدفع الشباب نحو السلوك المنحرف أو الشعور باليأس والرغبة بالهجرة للهروب من الواقع المأزوم، لذا أن الكلفة الاجتماعية للآزمات باهضة الثمن، وخاصة عندما يخسر المجتمع أهم عنصر من عناصر التنمية وهم الشباب . لذلك فالشباب من أكثر الفئات تضرراً من ظروف الآزمات التي تعرض لها المجتمع، فهم الذين تحملوا عبء الحروب والصراعات، وهم الذين تحملوا مسؤولية الحياة أثناء هذه الحروب. علماً أن ما يطلبه الشباب لا يتوقف عند حدود فرص العمل وإنما يرتبط بفرص الحياة الأخرى كالتعليم وتطوير مهارته والترويج... الخ. وبالتالي إن حرمان الشباب من فرص الحياة وعدم الوقوف إلى جانبهم وتحقيق أهدافهم ومتطلباتهم فإن ذلك سيشكل خطر جسيم يهدد امن واستقرار المجتمع، كما يسهم في تأخير عجلة التنمية البشرية. وفي هذا البحث لا يمكن أن نخوض في جميع التفاصيل والمتغيرات التي أفرزتها ظروف الآزمات مع تقديرنا لأهميتها، وإنما سيقنصر جهد الباحث على الدور السلبي للآزمات في تفاقم مشكلات الشباب وخاصة ما يتعلق بمشكلات الفقر والبطالة وقضايا الانتماء والمشاركة، فضلاً عن التركيز على العلاقة المتبادلة بين المشكلات الاقتصادية وتأثيرها في تفاقم المشكلات الاجتماعية والنفسية وخاصة تدهور العلاقات الاجتماعية ورغبة الشباب

1 وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق-كانون الأول/2011.

(2)التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب 2009، مصدر سابق، ص 41.

3 وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق-كانون الأول/2011.

بالجوء والهجرة خارج البلد بسبب الواقع المأزوم، فضلاً عن التركيز على مشكلات الوحدة والاختراب التي باتت تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب بسبب تراكم مشكلاتهم وتعقيدها.

فمشكلات الشباب اليوم كثيرة ومعقدة ومن الصعب الوقوف عليها بشكل كامل، ولكن سنسعى بكل جهد للتوصل والتعرف على أبرز هذه المشكلات التي لعبت دوراً أساسياً في تراجع الدور الوظيفي للشباب في عملية التنمية، وإن النهوض بهذه الفئة يتوقف على التشخيص الدقيق لمشكلاتهم من منظور الخدمة الاجتماعية التي تمثل نظاماً اجتماعياً بارزاً في الجانب التطبيقي، وعملية إنتاجية من خلال رعاية الشباب وتحويلهم إلى راس مال فاعل في بناء المجتمع وتنميته. وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة كإسهامه متواضعة لتسليط الضوء على أبرز مشكلات الشباب في ظروف الأزمات.

ثانياً- أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تستهدف تبيان أثر الأزمات والحروب والتحولت القسرية التي شهدتها المجتمع العراقي على الشباب، علماً إن هذه الدراسة سوف تسهم في إثراء أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حول مشكلات الشباب، وكذلك يمكن الاستفادة من نتائجها واعتمادها في إجراء دراسات أخرى في بيئات مماثلة للبيئة العراقية. علماً إن سبب اختيار الموضوع يعود إلى مدى تزايد مشكلات الشباب في المجتمع العراقي وخطورتها وهذا يشكل عامل تهديد لعملية التنمية البشرية، فضلاً عن قلة الدراسات في هذا المجال وخاصة في ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي، والسعي لتفسير هذه المشكلات من منظور الخدمة الاجتماعية. علماً إن الفئة العمرية التي سوف نعتمدها بهذه الدراسة هي ما بين (15-29) وذلك لاعتبارات ترجع إلى ارتفاع حجم هذه الفئة في المجتمع العراقي والتي بلغ مجموعها لعام 2009 (9.2) مليون نسمة وفقاً لنتائج الحصر والترقيم للجهاز المركزي

للإحصاء، وارتفع قليلاً إلى (9.3) مليون عام 2011¹. وهذا يشكل ثقل كبير من حجم السكان، كما نجد إن هذه الفئة اعتمدتها بعض أدبيات التنمية العالمية في دراسات الشباب، وكذلك أشار إلى هذه الفئة مسح الفتوة والشباب في المجتمع العراقي لعام 2009، إلى جانب أدبيات ومسوح الشباب في المجتمع العربي. وقد وقع اختيارنا على مجتمع الفلوجه كنموذج للمجتمع المأزوم بوصفها من أكثر المدن العراقية تعرضت إلى تدمير شامل استهدفت الإنسان والمجتمع والبيئة والموارد، وهذه مؤشرات خطيرة تنعكس على فئة الشباب وتهدد مستقبلهم ولا بد من سبر أغوار هذا المجتمع والوقوف على أبرز التحديات أمام هذه الشريحة. كما هناك بعض الاعتبارات في تحديد أهمية الدراسة يمكن أن نجملها بالنقاط الآتية:-

- ❖ إن الشباب هم رأس مال المجتمع وجيل المستقبل وعلى عاتقهم تقع مسؤولية إعادة بناء المجتمع وتنميته.
- ❖ إن إهمال هذه الشريحة من المجتمع يجسد عامل خطير وتحدي أمام المجتمع، فقد تتحول هذه الفئة من عامل بناء وتنمية إلى عامل تهديد وهدم لمقومات التنمية البشرية.
- ❖ إن الوقوف على قضايا الشباب ومشكلاته سيضيف جهداً علمياً للدراسات الاجتماعية والنفسية اللاحقة في هذا المجال، كما يساعد في وضع الحلول المناسبة للحد من هذه المشكلات والنهوض بواقع الشباب العراقي.

ثالثاً- أهداف الدراسة:-

¹ وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق-كانون الأول/2011.

تحاول الدراسة تحقيق هدف رئيسي مؤداه : الكشف عن العلاقة بين المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب والسبل الكفيلة لمعالجتها، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية النظرية والتطبيقية وكما يأتي

1. التعرف على طبيعة ومؤشرات الأزمة في المجتمع العراقي.
2. التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب في المجتمع المدروس وخاصة(السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية).
3. التعرف على أهم الآثار الناجمة عن مشكلات الشباب.
4. الوصول إلى توصيات ومقترحات تخدم راسمي السياسات وصانعي القرارات بموضوع الشباب.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

تمهيد :

تعد المفاهيم من ضروريات البحث العلمي، وهي اللبنة الأساسية للأطر المرجعية، وهذا يعني من الصعب إجراء بحث من دون الرجوع إلى النظرية. وتمثل المفاهيم مادة أساسية في كل بحث، وتكمن أهمية تحديد المفاهيم من خلال مساعدة الباحثين في التقرب من أهدافهم وتحقيق الموضوعية المطلوبة في البحث العلمي⁽¹⁾. ويعرف المفهوم بأنه "تجريد استمد من إحداث خضعت للملاحظة وهو "تعبير مختزل عن مجموعة من الحقائق"⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى إن هناك مشكلة مازالت قائمة عند تحديد المفاهيم وخاصة في البحوث والدراسات الاجتماعية ، فتعدد وتداخل التعريفات على مستوى المفهوم الواحد ينتج قدراً من التضارب واللبس عند استخدام مثل هذه المفاهيم، وللتخفيف من هذه الإشكالية برزت فكرة التعريف الإجرائي من خلال الاعتماد على مؤشرات المجتمع المقصود بالدراسة.⁽³⁾ وسنحاول توضيح بعض المفاهيم الواردة بالدراسة الحالية ومن ثم قياس هذه المفاهيم من خلال الميدان المدروس ، واهم هذه المفاهيم كما يأتي:

أولاً- الأزمة: crisis

اهتم المتخصصون في العلوم الاجتماعية بمفهوم الأزمة خلال القرن العشرين وخاصة بعد اتساع الحروب والأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم، وركز المتخصصون في علم الاجتماع على هذا المفهوم، وإن مجمل هذه الاهتمامات تشترك في معاني كثيرة، وسنحاول في هذا المجال عرض هذه المعاني والاهتمامات المشتركة للوصول إلى فهم دقيق لمعنى

(1) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص56.

(2) د. ناهدة عبدالكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، المعارف ، بغداد، 1981، ص54.

(3) د. محمد الجواهري، وعبدالله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986، ص60.

الأزمة من الجوانب التي تخدم بحثنا، علماً إن هذا المفهوم يشكل نقطة مهمة وأساسية في الدراسة الحالية وهذا الفهم ينير الطريق أمام الباحث لتفسير مفهوم المجتمع المأزوم.

يشير مفهوم الأزمة من "المنظور اللغوي" بأنه الضيق والشدة، ويقال أزمات عليهم السنة بمعنى اشتد قحطها، وتآزم أي أصابته أزمة، ويقال أزمة مالية، وأزمة اقتصادية، وسياسية ومرضية واجتماعية ونفسية (1).

علماً أن جذور مفهوم الأزمة يرتبط بالمصطلح اليوناني "كرينو" بمعنى نقطة تحول (Turning point) في حياة المريض إلى الأسوأ أو الأحسن وخلال فترة محددة (2). كما ورد مفهوم الأزمة في اللغة الصينية بمعنيين: الأول والمأخوذ من المصطلح "wet" ويعبر عن الخطر "danger" الذي يهدد حياة الفرد وأسرتة بمزيد من القلق والخوف الذي يؤدي إلى الانهيار النفسي والانتحار في بعض الأحيان، والمعنى الثاني يعبر عنه مصطلح "ji" بمعنى الفرصة "opportunity" وهنا يصبح الفرد أكثر استعداداً لمواجهة الحياة والعمل على تحقيق أهدافه (3).

ويذهب الأستاذ مايكل بريشر "Michael Brecher" إلى إن الأزمة تمثل موقف أو حالة ترافقها ظروف ضرورية تساعد على قيامها، وتبدو واضحة لصانعي القرار وينتج عنها تهديد

(1) شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004، ص16.

(2) عبدالوهاب كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات المدرسية، عمان، مكتبة دار الفكر للطباعة ونشر والتوزيع، 2003، ص19.

(3) فهد بن احمد الشعلان، دور المؤسسات في تنمية مهارات الكوادر الأمنية في مجال التعامل مع الأزمات والكوارث، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث: 25-26 تشرين الأول، 1997، كلية التجارة جامعة عين شمس، ص176.

خطير للقيم الأساسية وعلى المستويين الحاضر والمستقبل، واحتمال وقوع أعمال عنف عسكرية تجعل من مواجهة هذه الظروف أمر صعب(1).

ويرى آخرون أن الأزمة " موقف يتبلور من خلال نقص في إشباع حاجات الإنسان الاجتماعية والنفسية إلى جانب تراكم المخاوف والقلق وسوء التكيف والاندماج وهذه المؤشرات تحول دون قيام الفرد والجماعة بأدوارهما الوظيفية فيصدر عن هذا الوضع خلل يهدد مسيرة الحياة المجتمعية(2). لذا فالأزمة تشكل موقف خطير يعرض حياة الفرد إلى التهديد المستمر، كما تسهم في إعاقة أهدافه وصعوبة تكيفه مع الوسط الذي ينتمي إليه.

كما نجد الأستاذ باركر "Barker" وصف الأزمة بمعنيين: أشار في الأول إلى إن الأزمة عبارة عن ضغوط نفسية داخلية أو تغير في الحالة النفسية للإنسان، تعيقه في الوصول إلى تحقيق أهدافه، فينتج خللاً وظيفياً في توازنه الاجتماعي والنفسي. ويشير المعنى الثاني إلى موقف خطير يعطل قدرات الفرد والجماعة في الأداء الوظيفي(3). ويصف جانوسيلك "Janosilk" الأزمة إنها موقف يعبر عن إحباط الشخص اتجاه أهدافه، فينتج مجموعة من الاضطرابات والمخاوف والقلق المستمر الذي يهدده ويعيق تكيفه مع محيطه الاجتماعي وربما يترتب على هذا الموقف نوع من الصدمة(4).

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجاً، عمان، 2011، ص.

(2) رمضان حافظ رجب، الإنسان والأزمات النفسية، المجلة العربية، العدد(156)، 1991، ص 85.

(3) عبد المجيد طاش نيازي وآخرون، التدخل في الأزمات، سلسلة الخدمة الاجتماعية: قضايا مهنية. بحث منشور على الانترنت.

(4) حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008، ص 334.

ويعبر المعنى السوسولوجي للآزمة عن "نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي "social system" القائم وينتج عن هذا التهديد خللاً في العادات والقيم والأعراف يستلزم التغيير السريع لمواجهة هذا الخطر وإعادة عملية التوازن⁽¹⁾.

كما يشير الأستاذ بارد "Bard" إن سوء الظروف المحيطة بالمجتمع تنتج خيبة أمل عاطفي حاد مع مشاعر من الارتباك والتوتر والاكنتاب والفوضى التي تصدع العلاقات القائمة، وتسهم في تراجع الدور الوظيفي للأفراد والجماعات في المجتمع⁽²⁾.

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم الأزمة واسع ويتناول جوانب مختلفة، ولا بد من تناول هذا المفهوم من خلال دلالاته المتعددة والتركيز على أبرز الأبعاد التي ينطوي عليها وكما يأتي..

❖ إن الأزمة تشير إلى نوع من الخلل الوظيفي الذي يهدد مسيرة النظام الاجتماعي القائم.

❖ إن الأزمة موقف يتبلور من خلال النقص في إشباع حاجات الإنسان الاجتماعية والنفسية.

❖ إن الأزمة تعبير عن سوء الأوضاع المحيطة بالمجتمع.

❖ إن الأزمة هي تعبير عن سوء التكيف والاندماج للأفراد والجماعات وتحول دون تحقيق أهدافهم.

❖ إن الأزمة تشكل أحياناً دافع في تحقيق الأهداف.

❖ إن الأزمة تهديد خطير للقيم الأساسية وعلى المستويين الحاضر والمستقبل.

وللتوضيح أكثر فإننا نشير إلى التعريف الإجرائي الوارد في هذا البحث "إن الأزمة في المجتمع العراقي تتمثل بالحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال فضلاً عن سوء إدارة الأنظمة السياسية وتراجع دورها في تحقيق الأمن والاستقرار فضلاً عن متطلبات المواطن، إلى جانب الصراعات

(1) السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، ط3، القاهرة، 2004، ص13.

(2) حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، مصدر سابق، ص335.

السياسية القائمة، وقد نجم عن هذه الأوضاع والتحوّلات أزمات اجتماعية ونفسية واقتصادية أحاطت بالمجتمع وخاصة فئة الشباب وما زال ثقل هذه الأزمات قائم ومؤثر في مسيرة النظام الاجتماعي".

ثانياً - المجتمع المأزوم : "Critical Society"

قبل الإشارة إلى هذا المصطلح لا بد من تعريف كلمة مجتمع "Society" فقد عرفه السوسيولوجي هوبهاوس " مجموعة من الأفراد يعيشون على ارض واحدة، تربط بينهم مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأهداف والمصالح المشتركة"(1). وهذا يعني أن المجتمع يمثل شبكة متكاملة من العلاقات المعقدة التي تبلورت من خلال عملية التفاعل الاجتماعي "Social Interaction" بين أعضاءه.

وتجدر الإشارة إن تعريف مصطلح "المجتمع المأزوم" جاء في معجم لسان العرب بكلمة "مأزوم والمتأزم" بمعنى المتألم لازمة الزمان وشدته(2).

ويشير المجتمع المأزوم إلى ظروف خاصة تواجه مسيرة النظام الاجتماعي، قد تؤدي إلى خلل في التكامل الوظيفي للبناء الاجتماعي وينتج عنه تهديد لاستقرار المجتمعي. فالأوضاع التي واجهت مسيرة المجتمع العراقي أدت إلى خلل وظيفي في مسيرة النظام الاجتماعي. علماً

(1) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن، منشورات وزارة الثقافة، العراق،

1980، ص330.

(2) ابن منظور، المجلد الأول، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان، ص143.

إن أي خلل يصيب جزء من هذا المجتمع لابد أن يؤثر في الأجزاء الأخرى. فالأزمة في النسق السياسي يمتد ضررها إلى بقية الأنساق الأخرى، لأن هذه الأنساق تؤدي وظائفها تكاملياً، فكل وظيفة تكمل الوظائف الأخرى⁽¹⁾. وجاء تعريف "المجتمعات غير المستقرة" في بعض أدبيات التنمية تعبيراً عن المجتمع الذي تعرض إلى سلسلة من الحروب والنزاعات المسلحة على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق مصالح وأطماع خاصة⁽²⁾. ويرى الباحث أن المجتمعات غير المستقرة تعد اقرب فهماً إلى المجتمع المأزوم. ويشير بعض الباحثين إلى "المجتمع المأزوم" من خلال ارتفاع مستوى النزاعات الداخلية والخارجية التي أفرزت أوضاع خاصة، منها انهيار مقومات الدولة، وتراجع دورها الوظيفي الذي ساعد على تفعيل العصبية العشائرية، الاثنية، والطائفية، التي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي⁽³⁾. وتتجسد مأزومية المجتمع من خلال تفاقم النزاعات والحروب الأهلية.

إن مأزومية المجتمع العربي قد لا تختلف عن أزمة المجتمع العراقي التي ساهمت في معاناة مستمرة للإنسان العراقي ومسيرته في المجتمع، وقد ساعد هذا التآزم على رسم صورة قاتمة على المستوى الفردي والاجتماعي⁽⁴⁾.

كما يتميز المجتمع المأزوم بارتفاع حجم المشكلات الاجتماعية التي تهدد الفرد والجماعة، فتتفاقم أنماط السلوك المنحرف كاتساع دائرة الجرائم المنظمة، وتجارة المخدرات، فضلاً عن تجارة الأسلحة، والاتجار بالرقيق الأبيض، مع اتساع مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والتزوير، كما تتفاقم ظاهرة المحسوبية وبروز العصبية الطائفية والعشائرية من خلال تفعيل ثقافة

(1) د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (84)، 2008، ص 452.

(2) د. علي فياض، أفكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقرة، لبنان، ورشة عمل عقدت في 15-16 تشرين الثاني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، انترك، 2006، ص 4.

(3) خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة: وإعاقة الحداثة المركبة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008، ص 38.

(4) سالم ساري، أفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، دمشق، ط1، 1999، ص 358.

الولاء على حساب المصلحة العامة، إن هذه المؤشرات وغيرها باتت جزء من المجتمع العراقي وعامل أساسي في تهديد مسيرة النظام الاجتماعي و مؤشرات التنمية البشرية.

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم المجتمع المأزوم واسع ويتناول عدة مدلولات، ولا بد من تناوله من خلال الأبعاد التي ينطوي عليها وكما موضح أدناه..

❖ إن المجتمع المأزوم هو تعبيراً عن الخلل الذي تعرضت له مؤسسات البناء الاجتماعي بسبب الحروب والأزمات المتراكمة والمعقدة.

❖ يمثل المجتمع المأزوم تعبيراً عن النزاعات المسلحة الخارجية والداخلية من أجل أطماع خاصة.

❖ المجتمع المأزوم هو تعبيراً لانهايار منظومات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.

❖ يشير المجتمع المأزوم إلى المجتمعات التي تتفاقم فيها الولاءات والعصبية الفرعية على حساب المصلحة العامة مقابل ثقافة الانجاز.

وللتوضيح أكثر فإننا نشير إلى التعريف الإجرائي للمجتمع المأزوم الوارد في هذا البحث : " وهو المجتمع الذي تبلور من خلال أزمة "الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال"، وتميز هذا المجتمع بالتدهور المستمر لمؤسسات البناء الاجتماعي، وتوالد متواصل لمشكلات أعضائه، وتراجع كبير في مؤشرات التنمية البشرية كل هذه الصفات يمتاز بها المجتمع العراقي الذي بات عبارة عن مجتمع مأزوم".

ثالثاً – المشكلة الاجتماعية: social problem

تشير كلمة مشكلة "problem" إلى حالة أو موقف يحيط به نوع من اللبس والغموض الذي يحتاج إلى تغيير، ولذا نجد كل من العالم روبرت ميرتون، والعالم روبرت نيسبت يعرفان المشكلة بأنها "ضرب من التناقض المدرك بين ما هو قائم، وما يعتقد الناس انه ينبغي أن يكون، أي بين الظروف الفعلية والقيم والأعراف الاجتماعية، وهو تناقض يعتقد انه قابل للعلاج (1). وقد اختلف رواد علم الاجتماع ورواد الخدمة الاجتماعية في دراسة المشكلات الاجتماعية ومصادرها، فقد صور لنا عالم الاجتماع الألماني "كارل ماركس" مشكلات المجتمع من خلال اللامساواة واستغلال الإنسان للإنسان، معبراً عن ذلك بالصراع القائم بين الطبقة المالكة والطبقة العمالية، وتركز الثروة بيد الطبقة الأولى، وهذا الاستغلال دفع الطبقة العمالية إلى الثورة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية. في حين نجد العالم الفرنسي اميل دوركهايم صور المشكلات من خلال التغيرات السريعة نتيجة التحلل المعياري والتفكك الاجتماعي "Social Disorganization"، إما علم الاجتماع الأمريكي فقد ربط المشكلات الاجتماعية بظاهرة الهجرة والمهاجرين، وعلاقة الأقليات وعامل التحضر الذي نتج عنه مشكلات الفقر والبطالة (2). إما عن اهتمامات الخدمة الاجتماعية "Social Work" في دراسة المشكلات الاجتماعية فيرجع إلى التحولات المجتمعية، كالثورة الصناعية والفرنسية والحروب المتوالية التي غيرت معالم البشرية بظهور العديد من المشاكل التي لم يكن لها وجود كبير في السابق كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والانحرافات السلوكية.... الخ (3).

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي "بول هرتون أن المشكلة الاجتماعية تمثل "مجموعة من الظروف والمواقف غير المرغوب فيها، تعرّض عدد من الأفراد والجماعات إلى الخطر الذي

(1) د. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص 225.

(2) د. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009، ص 302.

(3) د. عبدالفتاح عثمان وآخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص 101.

يتطلب العلاج عن طريق الفعل الاجتماعي الجمعي⁽¹⁾. وتعرف المشكلة من منظور الخدمة الاجتماعية: موقف يواجهه العميل⁽²⁾ "Client" ينتج عنه ضعف أو خلل في قدراته، مما يعوق أداءه لبعض وظائفه الاجتماعية "social functions" والمشكلة الاجتماعية قد تكون فردية، وقد تكون جماعية أو مجتمعية، تشكل اضطراباً وتعطيلاً لمسيرة الحياة الاجتماعية⁽³⁾.

يعرف روبرت لور R. Lauer ، المشكلة الاجتماعية بأنها ضرب من المواقف أو الأنماط السلوكية التي تتميز بتناقض واضح مع الأوضاع أو الأنماط السلوكية السائدة، وتتسم أيضاً بسلوك يتناقض مع نوعية الحياة المرغوبة، كما تنطوي هذه المشكلة على صراع بين الجماعات الاجتماعية، وتتطلب فعلاً اجتماعياً لتأمين الحلول المناسبة⁴. ويمكننا التمييز بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية، علماً أن المشكلة الشخصية تقع أسبابها وحلولها داخل البيئة المباشرة التي يتفاعل معها الفرد، بينما المشكلة الاجتماعية تلك التي لها أسباب وحلول تقع خارج إطار البيئة المباشرة للفرد، وهذا يعني أن المشكلة الشخصية تمثل مشاكل شخصية على المستوى الفردي، بينما المشاكل الاجتماعية تعبر عن قضايا عامة للبيئة الاجتماعية⁵.

لذا فالمشكلة الاجتماعية تعبر عن ظرف اجتماعي يهدد غالبية الأفراد والجماعات في مجتمع ما، وينعكس هذا الخطر على أمن واستقرار ذلك المجتمع. والمشكلات الاجتماعية

(1) د. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص19.

* "العميل" الفرد أو الجماعة الذي تقدم له الخدمة بواسطة الأخصائي الاجتماعي".

(3) د. عبدالعزيز عبدالله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص164.

² Robert H. Lauer and Jeanette C. Lauer, Social Problems and the Quality of Life, McGraw-Hill: New York, 2006, P.7.

³ Ibid, p.4

تتنوع بتنوع أوجه الحياة، فقد تكون مشكلات اقتصادية، أو سياسية، أو أخلاقية، أو نفسية إلى جانب المشكلات الفردية التي تتمثل بالإعاقة التي تصيب فرداً من أفراد المجتمع⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم المشكلة الاجتماعية واسع ومتشعب، ويمكن أن نشير إلى بعض مدلولاته وكما بينا أعلاه...

❖ تشير إلى غياب العدالة اللامساواة بين أبناء المجتمع من خلال تفاقم عملية الصراع القائم.

❖ تعبر عن حالة مرضية يشعر بها أعضاء المجتمع الواحد.

❖ تعبر عن التحلل المعياري والخلل الوظيفي الذي يصيب البناء الاجتماعي.

❖ تمثل اضطراباً على المستويين الفردي والجماعي.

وللتوضيح أكثر فإننا نشير إلى التعريف الإجرائي للمشكلات الواردة في هذا البحث وكما يأتي:-

❖ المشكلات الاجتماعية: " ونقصد بها المشكلة ذات الطابع الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بضعف العلاقات الاجتماعية، وقلة الأماكن الترويحية، ومشكلات الانحرافات السلوكية وعدم استثمار أوقات الفراغ بشكل منتظم، فضلاً عن تفاقم الولاءات الفرعية التي تزيد من معاناة هؤلاء الشباب وخاصة ما يتعلق بالحصول على وظيفة أو عمل".

❖ المشكلات الأمنية: " ونقصد بها المشكلة ذات الطابع الأمني وتشمل مشكلة التهجير القسري وتزايد الخوف والقلق بسبب الاعتقالات وسوء تعامل القوات الأمنية مع المجتمع".

❖ المشكلات الاقتصادية: ونقصد بها المشكلة ذات الطابع الاقتصادي التي ترتبط بظروف العمل والدخل وهي تتعلق بمشكلات قلة فرص العمل وارتفاع أسعار السلع، وقلة الدخل المادي ومشكلات السكن وخاصة ضيق المسكن".

(1) د. إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص 304.

❖ المشكلات النفسية : ونقصد بها المشكلات ذات الطابع النفسي "وتشمل القلق والاضطرابات النفسية واليأس والخوف من المستقبل والشعور بالاعتراب".

رابعاً- الشباب: youth

لا زال الإشكال قائم حول تحديد مفهوم الشباب، وهذا الأمر له مبرراته حسب رؤية الباحث، من خلال تباين ثقافة المجتمعات إلى جانب الفروق الفردية من شخص لأخر، وهنا لا يمكنني الادعاء بفض هذا الإشكال، ولكن سنعمل على توضيح هذا المفهوم حسب تنوع الاتجاهات للوصول إلى فهم دقيق حول مصطلح الشباب. علما إن هذا المفهوم يأخذ معاني مختلفة ترتبط بشكل مباشر بالسياق المعرفي والاجتماعي المراد استخدامه فيه، وتتفاوت تحديدات الفئات العمرية للشباب من مجتمع إلى آخر، فقد جاء تحديد الشباب على المستوى الدولي بين الفئة العمرية (15-24 سنة)، في حين اتجهت الدراسات العربية المعاصرة إلى رفع سقف الفئة العمرية للشباب ما بين (15-29 سنة)، مقارنة بالتحديد الدولي، ويعود السبب إلى المبررات الآتية: تزايد معدلات البطالة بين الشباب العربي من ناحية، وارتفاع العمر عند الزواج الأول من ناحية أخرى⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى ابرز الاتجاهات التي تناولت مفهوم الشباب: فمن المنظور البيولوجي يعني "مجموعة من الاعتبارات ترتبط باكتمال نمو البناء الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم

(1) جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، قضايا الشباب العربي لدى الشباب: الخصائص والمحددات، الإصدار الثاني، 2006، ص 10.

الإنسان، حيث يكتمل نضجه العضوي والعقلي والنفسي.⁽¹⁾ ويشير المنظور الزمني للشباب "مرحلة عمرية تتراوح ما بين الخامسة عشر حتى الثلاثين، وتتميز هذه المرحلة بالنمو الجسمي، والعقلي التي تمكن الشاب من أداء دوره الوظيفي⁽²⁾. ويعني الشباب من المنظور الديمغرافي تكامل التأهيل الاجتماعي للفرد، فإني تعليمه وينخرط في سوق العمل، ويرى علماء السكان إن التطورات الإيجابية التي ساهمت في رفع معدل العمر المتوقع للفرد، فقد اتجه هؤلاء العلماء إلى رفع عمر الشباب من الخامس والعشرين إلى الثلاثين أو الخامس والثلاثين⁽³⁾. إما المنظور النفسي فيشير إلى "حالة أو مرحلة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدءاً من مرحلة البلوغ وانتهاءً بدخول الرشد، حيث تكون عمليات التطبع الاجتماعي قد اكتملت⁽⁴⁾. أما المفهوم الاجتماعي للشباب فيشير إلى "ربط التحديد العمري بالدور الاجتماعي "Social role" للشباب وخصائص المرحلة التي يمر بها الفرد، وتتسم بالتمرد وطلب الاعتراف الاجتماعي بوجوده الكامل⁽⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى مفاهيم النشئ والشباب والمراهقة والتفريق بينهم، فقد أوضحت منظمة الصحة العالمية (W.H.O.) إن مفهوم النشئ يشير إلى المرحلة العمرية ما بين (10-19 سنة)، في حين إن مفهوم الشباب يقع بين (15-24 سنة)، أما بالنسبة للمراهقة فقد قسمت المنظمة إلى ثلاث فئات عمرية هي: المراهقة المبكرة ما بين (10-13 سنة)، والمراهقة المتوسطة ما بين (14-15 سنة)، والمراهقة المتأخرة ما بين (16-19 سنة)⁽⁶⁾. كما أشارت أجهزة رعاية الشباب بأنهم " يمثلون مرحلة زمنية انتقالية من الطفولة إلى الرشد، حيث يصبح الشباب قادر على

(1) د. فيصل محمود غرايبة، العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص23.

(2) د. محمد ياسر الخواجه، الشباب العربي، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص259.

(3) المسح الوطني للفتوة والشباب، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2009، ص.

(4) د. فيصل محمود غرايبة، مصدر سابق، ص24.

(5) المسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص.

(6) جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، التقرير السنوي لقضايا الشباب العربي، الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، العدد الأول، أكتوبر، 2005، ص7.

الإنجاب، ويصل درجة النضج الجسمي، والجنسي، والنفسي، والاجتماعي، والعقلي، كل هذه الوظائف تمكنه من مواجهة مطالب الحياة المستقبلية⁽¹⁾.

لذا إن الشباب ليس مجرد فئة عمرية، إنما مفهوم اجتماعي ثقافي، وحالة مجتمعية تربط الشباب بأدواره المتوقعة مجتمعياً، التي تتمحور حول اعتماده على ذاته واستقلاله عن الأسرة التي ولد ونشأ فيها⁽²⁾.

وبناءً على ما تقدم لا يمكن الادعاء بوجود تحديد موحد للفئة العمرية الشابة في المجتمع العراقي، فقد اتجه مسح مواقف ومعارف وممارسات الشباب لسنة 2004 بتحديد الفئة الشابة بعمر (10-24 سنة)، في حين نجد مسوحات البطالة تم الاعتماد على الفئة العمرية (15-24 سنة)، أما مسح الفتوة والشباب لعام 2009 فقد اعتمد الفئة العمرية (10-30 سنة)، وهذا التباين يدل على عدم وجود فئة عمرية ثابتة في المجتمع العراقي، ولذلك تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الفئة العمرية (15-29 سنة)، لكونها تمثل نسبة عالية في الهرم السكاني⁽³⁾.

إما التعريف الإجرائي لمفهوم الشباب الوارد في هذا البحث فهو ("وهم الفئة العمرية من الذكور والإناث ومن سكنت قضاء الفلوجة الواقعة بين الفئة العمرية "15 - 29" سنة، وتشمل الشباب المتعلم والشباب غير المتعلم، كما تشمل الطلبة، والموظفين، والعمال، وربة البيت... الخ)

خامساً - رعاية الشباب: youth welfare

(1) د. محمد سلامة محمد غباري، الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1989، ص214.

(2) جامعة الدول العربية، السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، مصدر سابق، ص10.

(3) المسح الوطني للفتوة والشباب. ص

يشير مفهوم الرعاية الاجتماعية "social welfare" إلى "نظام اجتماعي يشمل مجموعة من الأنشطة والبرامج والخدمات المقدمة إلى مجموعة من الأفراد والجماعات لغرض مساعدتهم في إشباع احتياجاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والصحية، وتمثل تلك الاحتياجات ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية⁽¹⁾. أما ما يتعلق بمفهوم الرعاية الاجتماعية في محيط الشباب فيشير إلى "مجموعة من الجهود التي يبذلها القائمون على أمر الشباب لمواجهة مشكلاتهم، التي تراكت عبر مراحل الحروب والأزمات، والعمل على حل تلك المشكلات ومساعدتهم على الاندماج والتكيف المجتمعي، فالشباب يعاني من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، كما يعاني من سوء تكيف مع محيطه الاجتماعي، إلى جانب تزايد أوقات الفراغ، وعدم توفر فرص وإمكانيات ملائمة لاستثمار هذه الأوقات، مع قلة المختصين لرعايتهم، أسهم هذا الأمر في اتساع حجم مشكلاتهم⁽²⁾. ويشير مفهوم رعاية الشباب" إلى مجموعة الجهود التي تبذلها الدولة لاستثمار طاقات الشباب في مشاريع التنمية، أو كل ما يقدم من حلول لمشاكلهم، فضلا عن إشباع احتياجاتهم، لمساعدتهم على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية⁽³⁾. وكذلك يعني طرق وعمليات مهنية تمارس من خلال متخصصين مع الشباب في المؤسسات المختلفة، هدفها إشباع احتياجاتهم ونموها نموًا متكاملًا بما يحقق لهم التوازن والاستقرار الاجتماعي⁽⁴⁾.

لذا فإن رعاية الشباب تعبر عن طريقة للعمل تشمل برامج وخدمات توجه لصالح الشباب في القطاعات كافة، سواء علاجية، أو وقائية، أو بنائية، تستهدف نمو شخصية الفرد وتحقيق رفاهيته⁽⁵⁾.

(1) د. عبدالعزيز عبدالله الدخيل، مصدر سابق، ص 202.

(2) د. محمد نجيب توفيق حسن، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص 303.

(3) د. فيصل محمود غرابية، مصدر سابق، ص 6.

(4) د. محمد نجيب توفيق حسن، مصدر سابق، ص 49.

(5) د. محمد سلام غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983، ص 65.

وبناءً على ما تقدم فإن رعاية الشباب ضرورة ملحة تستمد أهميتها من خلال الدور التنموي الذي تقدمه لفئة الشباب، وعلى المستوى الوقائي، أو العلاجي، أو الإنشائي، وتمثل عملية تربية مستمرة ومتكاملة تهتم بالشباب في أوقات فراغهم وعملهم لتحقيق متطلباتهم المجتمعية وإدماجهم بالمجتمع.

إما التعريف الإجرائي لرعاية الشباب الوارد في هذا البحث فهو: (مجموعة من الجهود والبرامج والخدمات المقدمة إلى شريحة الشباب في قضاء الفلوجة والتي تقتصر على المؤسسات الحكومية فقط وخاصة ما يتعلق بالمؤسسات الصحية والتربوية والدينية).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات التي تناولت المجتمعات المأزومة:

1- دراسات عراقية:

أ- دراسة مازن مرسل محمد الموسومة (سوسيولوجيا الأزمة : المجتمع

العراقي نموذجاً)¹.

لقد تناول الباحث في دراسته الحالية أهم الأسباب المؤدية إلى أزمة المجتمع العراقي، مع التعرض إلى أهم أثارها التي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي.

وقد اعتمد الباحث على منهجين : وهما المنهج التاريخي الذي استفاد منه في الرجوع إلى بعض الشواهد التاريخية والمسببة لازمة المجتمع. كما اعتمد أيضا المنهج الوصفي من خلال جمع الحقائق والمعلومات حول موضوع بحثه، وماهي الأوضاع المؤدية لتأزيم المجتمع العراقي.

إن إشكالية الدراسة تركزت من خلال أزمة المجتمع العراقي المتمثلة بأزمة وطن وأزمة شعب وارض وقيم ومبادئ وتقاليد متمثلة بالتفتيت والتسطيح وأزمة الهوية وتعدد الولاءات والانتماءات، وقد حدد الباحث دراسته من خلال طرح عدد من التساؤلات وكما يأتي:

- ❖ ماهي الأزمة التي نتكلم عنها، وكيف يتم رصدها في المجتمع العراقي؟
- ❖ هل الأزمة وليدة الحاضر أم إنها امتداد للأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي في الماضي؟
- ❖ ما أسباب وأثار هذه الأزمة التي أفرزت صورة المجتمع العراقي بوضعه الراهن؟

¹ د. مازن مرسل محمد، سوسيولوجيا الأزمة: المجتمع العراقي نموذجاً، ط1، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص 93-276.

❖ ما العمل للتعامل مع هذه الأزمة؟

وقد ربط الباحث بين عوامل تأزم المجتمع العربي وتأزم المجتمع العراقي، وتوصل إلى العديد من المؤشرات والعوامل التي غدت الأزمة ومنها طبيعة هذا المجتمع القائمة على التعددات والولاءات الفرعية "العشائرية، والمذهبية والإقليمية المحلية" ودورها السلبي في تخلف هذا المجتمع، كما أشار إلى قضية الصراع بين الريف والمدينة، وهنا يرى الباحث إن تريف المدن له انعكاس خطير على أزمة المجتمع العربي، إلى جانب القصور الكبير من قبل الحكومات في تطوير المجتمعات الريفية في المجتمع العربي، حيث بقيت الكثير من الأرياف تعاني إشكالية التخلف المادي والثقافي. فضلا عن النمو السكاني في هذه المجتمعات. كما أثرت هذه القضية على انتماء المواطن العربي لبلده، فهو يعاني من صراع بين انتماءاته الفرعية والانتماء الوطني. كما يشير الباحث إلى قضية الذكورية التي يعاني منها المجتمع العربي فهو مجتمع تسلطي يعاني من سلطة الرجل بدءاً من المؤسسة الأسرية إلى باقي المؤسسات الأخرى. وهي السلطة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار. وأشار الباحث أيضاً إلى قصور العقل العربي في استيعاب إمكانات العصر الحديث، الأمر الذي أدى إلى تخلف وضياح هذا المجتمع. كما ركز الباحث على تخبط سياسات الأنظمة العربية الحاكمة وسوء إدارتها اتجاه الشعوب العربية. ويرى الباحث "أن وجود سلطة حاكمة على رأس الهرم يعثرها الانحلال والفساد من المؤكد ستكون عامل رئيسي في أزمة هذا المجتمع" إلى جانب غياب الحريات فضلا عن تقطع وتمزيق أوصال المجتمع العربي عن بعضه الآخر. مع تدهور العلاقة مع المجتمع الغربي. كل هذه الأوضاع أسهمت في مأزومية المجتمع العربي والتي يعتبرها الباحث في دراسته الحالية عامل وامتداد لتأزيم المجتمع العراقي.

أما عن مسببات أزمة المجتمع العراقي فقد حدد الباحث بعض المؤشرات وعدها أساسية في تأزيم هذا المجتمع ومنها ضعف تكوين الهوية التاريخية والوطنية، إلى جانب تعدد الاثنيات والطوائف، فضلا عن تسلط النزعة القبلية "العشائرية" والتي لعبت دور فاعل في بنية وتركيبية المجتمع العراقي، فقد إضافة له وأخذت منه الكثير، وأصبحت هناك قوالب مجتمعية جاهزة من أعراف وعادات تقوم على منحى عشائري أثرت بطريقة وبأخرى في المجتمع. كما أشار الباحث

إلى عامل واعتبره من العوامل الرئيسية في أزمة المجتمع العراقي وهو تعاقب الحكومات الجائرة. إلى جانب خيارات المجتمع العراقي التي اتاحت الفرصة أمام الأطماع الخارجية الأمر الذي عزز من استمرار أزماته. كل هذه الأزمات التي تعرض لها الفرد العراقي: همشت هويته، وقطعت أوصاله، جعلت الفرد العراقي مغترباً ومسطحاً فكرياً ومنغلقاً ومتقوقعاً يائساً ويخشى ويخاف المجهول.

كما أفرزت هذه الأزمات حياة غير مستقرة للفرد العراقي، تشهد نوعاً من ضعف الولاء الوطني وتناحرات كثيرة، ودخول الشخصية العراقية في دوامة التآزمات الأمر الذي أفرز ما يسمى (بعقدة الصمت) وبروز ثقافة الخوف لدى غالب العراقيين.

ب- دراسة رسول مطلق محمد الموسومة (الكلفة الاجتماعية للنزاع في

المجتمعات المأزومة)¹.

لقد تناول الباحث في هذه الدراسة أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن النزاع المسلح في المجتمعات المأزومة، مع الإشارة إلى أبرز العوامل التي أدت إلى تأزم المجتمع العراقي. وذلك من خلال الاعتماد على الطرق والأساليب المنهجية المعتمد في العلوم الاجتماعية. حيث استخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وكان حجم العينة (293) مبحوثاً في مدينة بغداد وبجانبها الكرخ والرصافي. وقد توصل إلى النتائج الآتية:

❖ تؤدي الحروب والأزمات إلى جعل الناس أكثر ميلاً للعزلة عن الآخرين، بسبب ما تنطوي عليه من مصادر تهديد، كما ينعكس ذلك على ضعف علاقاتهم بأقربائهم، وخاصة ما يتعلق بالأطفال والنساء. كما وصف سلوك الناس في ظل الأزمات بالسلوك الانسحابي في مواجهة الأزمات ومقاطعة الآخرين.

¹ د. رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع في المجتمعات المأزومة: دراسة ميدانية غير منشورة، جامعة بغداد - كلية الآداب - قسم الاجتماع، 2011. ص 235.

❖ يرى الباحث أن الأزمات دفعت العديد من العراقيين إلى منع أبنائهم من الدراسة والعمل وخاصة الإناث بسبب غياب الأمن والاستقرار وخاصة في عام 2006-2007.

❖ توصل إلى أن الأزمات تهدد روح الجماعة من خلال تشتت مصالحها. كما تحول هذه الجماعة إلى صراع مع بعضها.

❖ توصل الباحث إلى أن الأزمات تؤدي إلى خلل بنيوي، وتدهور في البناء البيروقراطي للمؤسسات الحكومية (عدم تحقيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب).

❖ توصل الباحث إلى أن الأزمات تعزز ثقافة الولاءات الفرعية (العشيرة ، الطائفية) مقابل ثقافة الانجاز. وخاصة بعد ضعف مؤسسات الضبط الرسمية.

❖ توصل الباحث إلى أن تفاقم الأزمات في المجتمع دفعت العديد من العراقيين لفقدان الثقة بالبرلمان وخاصة بعد فشله في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.

❖ توصل أيضا إلى دور الأزمات في إضعاف منظومة القيم الاجتماعية. التي تنعكس على تهدد مسيرة النظام الاجتماعي.

ج- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 "أثار التدخل العسكري في امن الإنسان: حالة العراق"¹.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى غياب الأمن بشكل واسع في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي، وقد شاع السخط على مستوى واسع في حياة العراقيين وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق جراء القيود التي فرضها الاحتلال على تحركاتهم وحررياتهم. وقد تصاعدت أعداد القتلى بين العراقيين بسبب جرائم العنف والإرهاب، فقد قدرت

¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص 169-188.

المؤسسة البريطانية "اوبنيون ريسيرتش بزنييس" في دراسة شملت ("2,414") مستجيباً عام 2007 أن ("20%") من الناس قد شهدوا مصرع واحد على الأقل من أفراد أسرهم جراء النزاع ليس في حادث وفاة طبيعية، حيث توصلت إلى ما يزيد على (1,2) مليون من العراقيين قد لقوا مصرعهم. علماً أن الرقم اخذ بالزيادة جراء تفاقم العنف.

كما توصل التقرير إلى عقبة أخرى تهدد العراقيين وهي أزمة الحرية وخاصة ما يتعلق بالاعتقال التعسفي غير القانوني الذي بات يهدد حرية الفرد العراقي. فقد أفادت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) نقلاً عن وزارة حقوق الإنسان في بغداد، أن عدد المعتقلين والمحتجزين امنيا والسجناء الذين صدرت بحقهم الأحكام في كل أنحاء العراق بلغ (50,595) شخصاً في نهاية حزيران 2008. ووصل أعلى مستوياته في نفس العام (56,320). كما أشار التقرير إلى مشكلة الاختطاف التي تمثل انتهاكاً خطيراً لقضية الحرية. كما توصل التقرير إلى قضية تهديد الأوضاع الاقتصادية وسبل العيش، حسب منظمة العمل الدولية تشير البيانات الواردة من مختلف المصادر حول الفترة الممتدة من العام (2004) حتى نهاية (2006) إلى ما يراوح (1,3) مليون ومليونين من القوى العاملة العراقية البالغة سبعة ملايين شخص كانوا عاطلين عن العمل. إلى جانب تفاقم البطالة بين الأعمار (15-24) سنة وبنسبة (30%) ضعف نسبة المعدل الإجمالي تقريباً، كما ارتفعت حالات التهجير القسري، وتفاقم حالات القلق والكاآبة بين معظم العراقيين، ويخشى من ارتفاع الأمراض النفسية والعقلية في ظل استمرار ظاهرة تفكك النسيج الاجتماعي وضعف الحماية التي تقدمها الأسرة والجماعات المحلية، إلى جانب المؤشرات السابقة فقد أشار التقرير إلى قضية تهديد الحق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم، فقد تركت الحروب والعقوبات الاقتصادية أثر كبير على الفرد العراقي، ففي ظل هذه الأوضاع تلاشت قدرة العراق على إدامة خدمات الرعاية الصحية وتفعيلها، فقبل الغزو كانت نسبة وفيات الرضع (102) من كل (1000)، وكانت نسبة وفيات الأمهات (291) من كل (100000) حالة ولادة، أما نسبة سوء التغذية فوصلت إلى 19% من السكان. كما اثر العنف في تدهور النظام الصحي وولد ضغوطاً إضافياً على المستشفيات، كما ساعد عامل الفقر في تسرب العديد من الأطفال من التعليم. وأدت الحرب

في العراقي إلى تهديد البيئة حيث أسهمت هذه الحروب في تلوث المياه والهواء والتربة بشتى أنواع الملوثات.

2- دراسات عربية:

أ- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 "أثار التدخل العسكري في أمن الإنسان: حالة فلسطين"¹.

لقد جاء في هذا التقرير انه غالباً ما تتعرض حقوق الإنسان الجوهريّة لانتهاك في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد تعاظمت هذه الانتهاكات منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 29 أيلول 2000. علماً أنّ معظم التهديدات والمخاطر لأمن الإنسان تكون من الجانب الإسرائيلي، وقد أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة عن عدد هائل من الإصابات بين المدنيين، منهم عدد كبير من الأطفال والنساء، فمنذ بداية الحملة العسكرية ضد قطاع غزة 27 كانون الأول عام 2008 وحتى وقف إطلاق النار الذي أعلنته إسرائيل من جانب واحد يوم 18 كانون الثاني يناير 2009، ثم من جانب حماس والمنظمات الفلسطينية في اليوم نفسه، قتل (1,314) فلسطينياً بينهم (412) طفلاً 110 نساء إضافة إلى عدد كبير من المصابين كما تؤكد وزارة الصحة الفلسطينية. وبلغ عدد المصابين (5,300) بينهم (1,855) طفلاً و (795) امرأة. كما ألحقت العمليات الإسرائيلية دماراً كبيراً بالمنازل والبنية التحتية العامة، وهددت مرافق المياه والصحة العامة والخدمات الطبية، كما تم تهجير عدد كبير من منازلهم قد بلغ (90,000) شخص. وقد شكل الأطفال نسبة (32%) من القتلى ما يقارب (346)، أما الأطفال من بين الجرحى فقد بلغ (1,709). كما يمثل الاحتجاز والسجن والاختطاف ثاني انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فقد اعتقل ألافاً من الفلسطينيين منذ بداية القرن الجديد، وما زال (10,000) شخص رهن الاعتقال. كما تعرض المواطن الفلسطيني في ظل تدهور الأوضاع إلى تهديد الأوضاع الاقتصادية وتهديد سبل المعيشة، فقد اتسع نطاق الفقر والبطالة بين الفلسطينيين. ففي عام 2007 ترك الفقر المدقع وطأته الثقيلة على

1 تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، المصدر السابق.

40% من السكان في غزة و19% من أهالي الضفة الغربية. وفقا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فقد انعكس ذلك على تدهور في معدلات الصحة والتعليم وتفاقم سوء التغذية. فقد تم إغلاق (300) مدرسة بسبب الجدار العازل وقصف ثمان جامعات، هذا سبب إعاقة الدراسة أمام (60,000) طالب فلسطيني. فضلا عن تناقص أعداد الطلبة الملتحقين في المدارس الابتدائية. كما أسهمت الممارسات الإسرائيلية إلى تدهور البيئة الفلسطينية. وارتفع مستوى التلوث المائي إلى معدلات عالية. كل هذه المؤشرات عرضت الفرد الفلسطيني إلى صدمات نفسية واجتماعية.

ب- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 "أثار التدخل العسكري في امن الإنسان: حالة الصومال"¹.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى غياب الأمن بشكل واسع في المجتمع الصومالي في ظل الفوضى الأمنية، وتفاقم الصراع بين المتنازعين في هذا المجتمع، فقد لقي الآلاف من المدنيين مصرعهم، من مطلع العام 2008 وحتى نهاية أيلول من تلك السنة، عولج أكثر من (2,200) إصابة جراء الحرب، وأرغم عشرات من الناس على النزوح. كما كان الأطفال هم ضحايا العنف المسلح في عدة مناطق من الصومال. وأشار التقرير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الوضع المعاشي في الصومال، فقد دمرت مرافق البنية التحتية العامة، وحسب تقديرات البنك الدولي للعام 2002 فقد قدر توزيع معدلات البطالة في الصومال إجمالاً بنحو (5,65%) في المدن و (7,40%) في المناطق الريفية. وفي نفس السنة قدرت نسبة من يعانون من الفقر المدقع بـ(2,43%) وكانت هذه النسبة (5,23%) في المدن و (4,53%) بين الرجل وسكان الريف. ومن خلال هذه الأرقام يقدر عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بـ (2,94) مليون نسمة بينهم (0,54) مليون من الحضر، وتقدر نسبة من يعيشون بدولارين يوميا بـ (4,60%) في المدن و (9,79%) بين الرجل وسكان

1 تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، المصدر السابق.

الريف، وطبقا لهذه المقياس يعيش خمسة ملايين من سكان الصومال في حالة فقر بينهم (1,4) مليون في المناطق الحضرية ، (3,6) مليون في البادية والريف وهذا يدل أن الأزمة في الصومال تركت كلفة اجتماعية باهضة الثمن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد انعكست هذه الأزمات على تدهور القطاع الصحي والتعليمي مع ارتفاع معدلات سوء التغذية، فقد وصلت نسبة وفيات الرضع (90) حالة وفاة رضيع منكل (1000) ولادة في العام 2006، ووفيات الأطفال دون الخامسة (145) حالة من كل (1000) في نفس العام، ووفيات الأمهات (1,400) أم من كل (100,000) حالة ولادة في العام 2005 وهي أعلى النسب في العالم. كما انخفض معدل العمر المتوقع عند الولادة في الصومال عن (47) سنة في العام 2006. أما من حيث التعليم فقد انخفضت معدلات الالتحاق بالصفوف الابتدائية في فترة (2006-2000) إلى (22%) بالنسبة للأطفال ممن هم في سن الدراسة وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة من يحسنون القراءة والكتابة من البالغين إلى (19,2%) ولذلك تمثل الصومال أسوأ معدلات الالتحاق في التعليم في أفريقيا. كل هذه المؤشرات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية في الصومال . كما تفاقمت الأضرار البيئية في الصومال بفعل موجات الاحتلال واحتدام النزاع.

3- دراسات أجنبية:

أ- دراسة أجرتها مؤسسة راند للأبحاث بدعم من وزارة الدفاع الأمريكية الموسومة (الظروف المعيشة في محافظة الانبار) للعام 2008¹.

قامت مؤسسة راند للأبحاث في ربيع 2008 بإجراء دراسة في محافظة الانبار من خلال الاعتماد على عينة حجمها (1200) أسرة تم اختيارهم عشوائياً، وقد شمل هذا المسح العديد

Keith Crane and Others, Living Conditions in Anber, RAND Corporation, ¹

من القضايا والجوانب الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بالجانب الديمغرافي، والمساكن وفرص العمل ومستويات المعيشة فضلا عن آثار الحرب على هؤلاء الأسر. علما أن العنف المسلح ترك بصماته على هذه المحافظة وبشكل كبير، فقد نتج عن أوضاع الحرب آثار خطيرة لا زالت تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة وأهمها ما يأتي..

- ❖ تبين من خلال هذه الدراسة أن نصف الأسر قد فقدت احد أعضائها وخاصة في مدينتي (الفلوجة والرمادي) بسبب العنف القائم في المحافظة وبنسبة (47%) خلال الفترة 2006-2008. وقد نجم عن هذه الأوضاع ارتفاع معدلات الأرامل والأيتام، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد النساء المعيلات لأسرهن.
- ❖ كما توصلت الدراسة إلى أن 18% من الأسر التي شملها المسح أجابوا أن احد أعضائها غادر البلاد منذ بداية الحرب وقد نجم عن ذلك خسارة عدد كبير من الكفاءات واليد العاملة الأمر الذي يهدد الوضع الاقتصادي في البلد، إلى جانب الهجرة القسرية خلال تفاقم الأوضاع.
- ❖ زيادة معاناة السكان في هذه المحافظة نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة حيث أشاروا (9%) أن احد أعضائها كان ضحية جريمة قتل.
- ❖ توصلت الدراسة أيضا أن (36%) من الأسر المشمولة بالمسح كان احد أعضائها في عداد المفقودين، إلى جانب (11%) اجبروا على التنقل من مكان إلى آخر.
- ❖ تعرض العديد من المنازل إلى الهدم أو الأضرار الكبيرة الأمر الذي زاد من معاناة سكان المنطقة.
- ❖ توصلت الدراسة أن (27%) من الأسر في مدينة الرمادي احد أعضائها تعرض إلى الاعتقال، أما في الفلوجة فقد أجابوا بنسبة (23%) أن احد أعضائها تعرض إلى الاعتقال.

ب- دراسة عن حالة كمبوديا الموسومة (الاغتراب ورأس المال الاجتماعي)¹.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم دور النزاعات المسلحة خلال عشرون عاماً في بعض قرى كمبوديا، وما هي آثار العنف على رأس المال الاجتماعي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الوسائل المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة ومنها الملاحظة بالمشاركة، وتم اختيار عدد من الأسر وبشكل عشوائي. وقد تراوحت أعمار الأشخاص الذين ما دون (15) سنة بنسبة (43-44%)، أما الذين كانت أعمارهم من (15-35) فكانت نسبتهم بين (23-24%). وقد تم قياس رأس المال الاجتماعي في سياق هذه الدراسة من خلال العديد من القضايا ومنها "دراسة مستويات الثقة، وتأمين سبل العيش، والتماسك الاجتماعي كما يشمل العلاقات والتفاعل بين المجتمع وقادته " وقد اثر النزاع المسلح في كمبوديا على جوانب عديدة منها..

- ❖ ارتفاع معدلات القتل الذي نتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح البشرية.
- ❖ تدمير البنية التحتية مع تراجع الدور أخدماتي.
- ❖ زيادة العداء وعدم الثقة اتجاه الدولة.
- ❖ ارتفاع معدلات التهجير القسري الذي افرز حراك اجتماعي غير طبيعي.
- ❖ تصدع المؤسسات الاجتماعية وخاصة المؤسسة الأسرية والدينية.
- ❖ تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي في ظل أوضاع انهيار القانون والنظام.
- ❖ ارتفاع معدلات الصدمات النفسية.
- ❖ ارتفاع أعداد المعوقين جسدياً.
- ❖ ارتفاع أعداد المصابين عقلياً.

1.Nat J. Collette and Michelle L. Cullen, Violent Conflict and the Transformation of Social Capital ; Lessone From Cambodia, Rwanda, Guatemala, and Somalia, The World Bank, Washington, 2000, P.28.

إن كل هذه الآثار انعكست بشكل سلبي على رأس المال الاجتماعي وأدت إلى ضعف التماسك الاجتماعي وانهايار الثقة بين المواطن والحكومة، وقد أفرزت هذه التحديات اضطرابات نفسية واجتماعية، تصدّعت من خلالها مسيرة الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، كما اضطربت مسيرة النظام الاجتماعي ليرتفع عدد الضحايا بين سكان كمبوديا، الأمر الذي خلق أزمة اغتراب لدى هؤلاء الناس.

ثانياً- الدراسات التي تناولت مشكلات الشباب:

1- دراسات عراقية:

أ- دراسة تقدمت بها الباحثة : فريدة جاسم دارة الموسومة (المشكلات

السلوكية في الوسط الطلابي الجامعي بعد العدوان الثلاثيني)¹.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أبرز المشكلات السلوكية التي تعرض لها طلاب جامعة بغداد خلال العدوان الثلاثيني على العراق، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية الطبقية ذات المراحل المتعددة بلغ حجمها (300) طالب وطالبة، مقسمة على ست كليات تابعة إلى جامعة بغداد، ثلاث منها علمية وهي (الزراعة، التربية العلمية، والطب العام) ولأخرى إنسانية وهي (الإدارة والاقتصاد، والآداب، وأكاديمية الفنون الجميلة)، كما اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان والمقابلة والملاحظة البسيطة كأدوات لجمع المعلومات، ووقع الاختيار على المرحلتين الثالثة والرابعة باعتبارهم أكثر إدراكا للمشكلات المحيطة بهم، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

❖ يعاني الطلبة من المشكلات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بـ"أزمة القيم، وسوء التكيف الاجتماعي، وضعف علاقاتهم الاجتماعية، وتراجع دور التنشئة، وضعف الضبط

1 فريدة جاسم دارة، المشكلات السلوكية في الوسط الطلابي الجامعي بعد العدوان الثلاثيني ، دراسة ميدانية غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1995.

الاجتماعي، وتفاقم السلوك المنحرف، وسيادة القيم المادية، وتزايد ظاهرة التبرج بين الفتيات، انتشار ظاهرة التدخين بين الطلبة".

❖ تفاقم المشكلات التعليمية والتربوية" التسرب من الدراسة، وتراجع المستوى التعليمي، ومشكلة الغياب والغش، واللامبالاة للمستقبل، والمشاكسة داخل القاعات وتفضيل العمل على الدراسة وهي تمثل مشكلة اقتصادية لقلّة دخل الأسرة".

❖ تفاقم المشكلات النفسية "القلق وعدم الاطمئنان، وسوء التوافق، والكبت والإحباط، والخوف والخجل، والارتباك ، وضعف الاتزان وزيادة انفعالاتهم، وغموض المستقبل، والعنف والحرمان، والتهرب من المسؤولية والاعتماد على الآخرين وكل هذه المشكلات تؤدي إلى فقدان الأمل بالحياة".

ب- دراسة تقدم بها الباحثان : د. إحسان محمد الحسن، د. خالد

الجابري الموسومة (مشكلات الشباب في العراق وطرق علاجها)¹.

لقد ركز الباحثان على ابرز المشكلات التي يعاني منها الشباب ومنها المشكلات الاجتماعية التي تتجسد في جانبيين هما التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الشباب من أسرهم وأقاربهم، والجانب الآخر ما يتعلق بالضغوط التي تنعكس على شخصياتهم، فقد أوضح الباحثان بأن التنشئة بقنواتها المتنوعة قد تؤدي إلى صقل سلوك الشباب وتهذيبه، وقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

❖ إن الأسرة غير قادرة على القيام بمهام التنشئة العلمية لضعف وعيها بالأساليب العلمية لعملية التنشئة، وخاصة عند الأسر ذات المستوى الثقافي المنخفض.

❖ إن الشباب يعاني من ضغوط مجتمعية بسبب تنوع الجماعات التي ينتمي إليها "جماعة الأسرة، وجماعة اللعب، والنادي" هذا التنوع في الجماعات والمرجعيات يعكس

¹ د. إحسان محمد الحسن، وخالد الجابري، مشكلات الشباب في العراق وطرق علاجها، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد "13"، السنة 1986، ص263.

ضغوط متنوعة تؤثر على قدرات هؤلاء الشباب في أداء واجباتهم وقد ينعكس ذلك بصورة سلبية على شخصياتهم.

❖ يعاني الشباب من المشكلات الاقتصادية كضعف الجانب المادي الذي يشكل عائق في تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم وقد يؤثر ذلك على صعوبة إكمال دراستهم. كما يؤثر ذلك في تأخر سن الزواج، ومن افرازات الجانب الاقتصادي صعوبة استقلالية هؤلاء الشباب في السكن.

❖ يعاني الشباب أيضا من قلة الأماكن الترويحية وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة استثمار أوقاتهم بصورة ايجابية، كما تبين عدم اهتمام الشباب بقيمة الوقت ما يدفع بعضهم إلى السير في الطرقات بدون هدف، مع زيادة ساعات النوم أو مشاهدة التلفزيون لساعات طويلة.

ت- دراسة تقدم بها الباحث : د. حميد كردي الفلاحي الموسومة

(مشكلات الشباب الجامعي: دراسة اجتماعية تحليلية لمشكلات طلبة

جامعة الموصل)¹.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم المشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية والترويحية لشباب جامعة الموصل، وذلك بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية البسيطة من الجامعة بلغ حجمها (200) شاب وشابة، وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية..

❖ من أهم المشكلات التعليمية التي يعاني منها الشباب الجامعي هي مشكلة القبول ، فقد يقبل الطالب في قسم لا يرغب به ، بسبب القبول المركزي الذي ينعكس على مستقبله وقد يسبب له الإحباط، كما يعاني الطالب الجامعي من مشكلة الكتب والمكتبات لصعوبة الحصول عليها. كما أكدت عينة البحث بوجود تحيز من بعض

¹ د. حميد كردي الفلاحي، مشكلات الشباب الجامعي: دراسة تحليلية لمشكلات طلبة جامعة الموصل، مجلة آداب الرافدين، العدد(27)، 1995.

الأساتذة اتجاه بعض الطلبة على حساب الآخرين، إضافة إلى وجود حاجز بينهم وبين الأساتذة، وتبين أيضاً أن بعض الطلبة غير راضين عن نظام الغيابات لأنه لا ينسجم مع الأوضاع القائمة وغيره من المشاكل التي تتعلق بطبيعة نظام الامتحانات والمادة الدراسية.

❖ يعاني الشباب من المشكلات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق "الخجل والصدافة، والعلاقة مع الجنس الآخر إلى جانب مشكلة مضايقة الفتيات. "

❖ يعاني الشباب الجامعي من مشكلات اقتصادية وقد تعود هذه المشكلات بسبب قصور الإمكانيات المادية لأسر المبحوثين، وقد انعكست هذه المشكلة على مسيرة هؤلاء الشباب من خلال "مجهولية المستقبل المهني، وصعوبة تحقيق أهدافهم، وصعوبة الزواج، وحدوث فوارق طبقية بن الأغنياء والفقراء، وحدوث حقد وكراهية بسبب الفوارق الطبقية، واهتزاز المعايير وعدم الاكتراث إلى القيم وخاصة ما يتعلق بالتمييز بين ما هو حلال وحرام، وسخط بعض الشباب على أسرهم لأنهم ولدوا في اسر فقيرة".

❖ يعاني الشباب من مشكلات نفسية وخاصة ما يتعلق "بمشاعر الخوف والقلق والاضطراب وعدم الثقة بالنفس والأرق" وعلى الرغم من تباين الإجابات حول هذه المشكلات، فقد تبين أن هناك عدد لا يستهان به من الشباب الجامعي يعيش وضعاً نفسياً غير مستقر. كما يعاني الشباب من المشكلات الصحية بسبب قصور الرعاية الصحية في الجامعة. إلى جانب معاناتهم من المشكلات الترويحية لعدم اهتمام الجامعة بهذا الجانب.

ث- دراسة تقدم بها الباحث د. صبيح عبدالمنعم احمد الموسومة (أزمة

النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية لطلبة جامعة

بغداد)¹.

¹ د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد منشورة في: مجلة كلية الآداب، العدد(84)، 2008.

هدفت الدراسة الحالية التعرف على أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية المنظمة بلغ حجمها (1 00) طالب وطالبة، وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية...

❖ هناك نسبة عالية من أصحاب الدخل المحدود في المجتمع العراقي وذلك لعدم وجود فرص للعمل في مجالات أخرى غير مجالات الدولة.

❖ هناك نسبة عالية من المبحوثين لديهم خوف من المستقبل لعدم استقرار النظام الاجتماعي.

❖ أدت الأزمة إلى ضعف العلاقات الاجتماعية.

❖ أدت الأزمة إلى غياب الشعور بالأمن والطمأنينة في الحياة اليومية.

❖ غالب أفراد العينة أجابوا إنهم لا يتمتعون بالحرية السياسية.

2- دراسات عربية

أ- دراسة تقدم بها الباحث د. سيد صبحي الموسومة (الشباب وأزمة

التعبير)¹.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أزمة التعبير لدى الشباب المصري، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية، وقد تضمنت وحدة العينة شباب من مختلف شرائح المجتمع وهم (طلاب وموظفون وعمال وفلاحون) وقد بلغ حجم العينة (5350)، وتقسمت العينة على الذكور والإناث، بلغ عدد الذكور (4150)، والإناث (1200)، وتم اختيار الفئة العمرية الواقعة بين (15-30) سنة، وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية...

❖ يعاني الشباب من قلة الخدمات الطبية والترفيهية والرياضية.

1 د. سيد صبحي، الشباب وأزمة التعبير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.

- ❖ يعاني الشباب من مشكلات نفسية تمثلت بـ "عدم الشعور بالأمن النفسي، والخوف من المستقبل، وقد حصلت شريحة الطلاب والموظفين أعلى نسبة لخوفهم من مشكلات المستقبل وما يتطلبه من أعباء مادية، كما تتكسر مخاوف الطلبة من المستقبل بسبب قلة فرص العمل".
- ❖ التعليم لم يعد الغاية التي تلبى متطلبات الشباب المادية.
- ❖ مشكلات اقتصادية تؤدي إلى تأخر سن الزواج. مع أعباء المعيشة وغلاء الأسعار وصعوبة الحصول على الحاجات الأساسية،
- ❖ إن طغيان الماديات أدى إلى ضعف القيم الاجتماعية، حيث حصلت هذه المشكلة على أعلى درجاتها بين العمال والفلاحين من الشباب وانخفضت بين الموظفين والطلاب.
- ❖ تفاقم العلاقات المصلحية بين الشباب بعيدا عن علاقات التعاون والتضامن والمودة والتفاعل.
- ❖ كما أكد غالب أفراد العينة انه لا يوجد احد يهتم بمستقبلهم .
- ❖ لا يستطيع الشباب تأدية دوره بشكل سليم اتجاه وطنهم.

ب- دراسة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم¹.

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على أهم مشكلات الشباب، وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- ❖ يعاني الشباب من مشكلات سياسية تمثلت بالنظم القائمة والحريات المهدورة والتجزئة الإقليمية والقهر.
- ❖ يعاني الشباب من مشكلات اقتصادية وخاصة ما يتعلق بقلة فرص العمل، ومشكلات السكن، وقلق المستقبل، وقلة الإنتاجية، إضافة إلى سيادة الثقافة الاستهلاكية.

1 جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة الشاملة للثقافة المعاصرة العربية، المجلد الأول، القاهرة، 1986.

❖ يعاني الشباب من مشكلات اجتماعية وأخلاقية ناجمة عن التناقض القيمي بينهم وبين جيل الآباء وبينهم وبين السلطة، كما يعاني هؤلاء الشباب من عدم استغلال أوقات الفراغ بصورة ايجابية التي تتعارض مع أماكن الترويح، إلى جانب مشكلات الزواج والانحراف والجنوح وانتشار ظاهرة التدخين والكحول والمخدرات بوصفها رد فعل على المشكلات المحيطة بهم.

❖ يعاني الشباب من مشكلات نفسية منها "الشعور بالضياع والغربة والإحباط بسبب التفاعلات السياسية والأيدولوجية المتباينة، إلى جانب ضغوط الأسرة والإهمال في التوجيه".

3- دراسات أجنبية:

أ- دراسة مقدمة من منظمة اليونسكو الموسومة: (في المشاركة مع الشباب)¹.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهم مشاكل الشباب في العالم، وتشير هذه المنظمة بان الشباب يمثل "كيان اجتماعي ونفسي غير متجانس ومعقد للغاية " وإن آمال الشباب وطموحاتهم وتجاهاتهم تختلف من مكان إلى آخر، وأكدت هذه الدراسة أن أعداد الشباب في المناطق الريفية تفوق المناطق الحضرية، إلا أن وضعهم غير واضح بسبب ارتفاع مشكلات البطالة التي تمنعهم من التأثير في التنمية الاقتصادية.

وتشير التقديرات العالمية أن عدد الشباب بدون تعليم في عام 1962 كانت (146) مليون من الأميين الشباب، ما بين الأعمار (15- 24) سنة. وأن الحرمان من التعليم يعرضهم إلى حالة دائمة من الإحباط الاجتماعي والاقتصادي. وقد يتحول هؤلاء عبء على التنمية. كما يبدو العديد من الشباب العاملين في وضع غير امن في ظل التكنولوجيا ودورها في تحويل وظائفهم، وتكسر مخاوفهم الرئيسية حول التدريب والتوجيه المهني والتنقل الوظيفي.

إن معدلات الأمية في أفريقيا تقدر بـ(46%) بين الأعمار (10-14 سنة)، و(51%) بين الفئات العمرية (14-19 سنة)، و(64%) بين الفئات العمرية من (20-24 سنة). وفي آسيا هناك ما يقدر بـ(50) مليون من الأميين تتراوح أعمارهم بين (10-14) و (42) مليون تتراوح أعمارهم بين (15-19)، و (44) مليون تتراوح أعمارهم بين (20-24).

كما يعاني الشباب من صراع الأجيال، فهم يعانون من صراع فكري ومعنوي واسع مع جيل الكبار. وقد تصطم ثقافة الشباب مع ثقافة الكبار ، وهذا يؤدي إلى تضارب في الآراء والسلوك والمبادئ التي تؤثر على أسس المجتمع الحديث، وقد تثير مشاكل خطيرة يشعر بها كل الأطراف، وهذه تكون من اخطر المشاكل في ظل الأوضاع الراهنة.

¹ Unesco and its programme, in partnership with youth, United Nations, Paris, 1969.

لذا فإن مشاكل الشباب تتلخص في ارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف الالتحاق بالتعليم، الذي يؤدي إلى تراجع القدرة الإنتاجية، كما يعاني الشباب من قضية صراع الأجيال وقد يدفعه هذا بالرغبة في الانفصال عن جيل الكبار وتشكيل ثقافة خاصة بهم.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم:-

تمهيد :

تعد المفاهيم من ضروريات البحث العلمي، وهي اللبنة الأساسية للأطر المرجعية، وهذا يعني من الصعب إجراء بحث من دون الرجوع إلى النظرية. وتمثل المفاهيم مادة أساسية في كل بحث، وتكمن أهمية تحديد المفاهيم من خلال مساعدة الباحثين في التقرب من أهدافهم وتحقيق الموضوعية المطلوبة في البحث العلمي.⁽¹⁾ ويعرف المفهوم بأنه "تجريد استمد من إحداث خضعت للملاحظة وهو كما يرى ماكليان: تعبير مختزل عن مجموعة من الحقائق"⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى إن هناك مشكلة مازالت قائمة عند تحديد المفاهيم وخاصة في البحوث والدراسات الاجتماعية ، فتعدد وتداخل التعريفات على مستوى المفهوم الواحد ينتج قدرا من التضارب واللبس عند استخدام مثل هذه المفاهيم، وللتخفيف من هذه الإشكالية برزت فكرة التعريف الإجرائي من خلال الاعتماد على مؤشرات المجتمع المقصود بالدراسة.⁽³⁾ وسنحاول توضيح بعض المفاهيم الواردة بالدراسة الحالية ومن ثم قياس هذه المفاهيم من خلال الميدان المدروس ، واهم هذه المفاهيم كما يأتي:

(1) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص56.

(2) د. ناهدة عبدالكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، المعارف ، بغداد، 1981، ص54.

(3) د. محمد الجواهري، وعبدالله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986، ص60.

أولاً- الأزمة: crisis

اهتم المتخصصون في العلوم الاجتماعية بمفهوم الأزمة خلال القرن العشرين وخاصة بعد اتساع الحروب والأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم، وركز المتخصصون في علم الاجتماع على هذا المفهوم، وان مجمل هذه الاهتمامات تشترك في معاني كثيرة، وسنحاول في هذا المجال عرض هذه المعاني والاهتمامات المشتركة للوصول إلى فهم دقيق لمعنى الأزمة ومن الجوانب التي تخدم بحثنا، علماً إن هذا المفهوم يشكل نقطة مهمة وأساسية في الدراسة الحالية وهذا الفهم ينيير الطريق أمام الباحث لتفسير مفهوم المجتمع المأزوم.

يشير مفهوم الأزمة من المنظور اللغوي بأنه الضيق والشدة، ويقال أزمّت عليهم السنة بمعنى اشتد قحطها، وتأزم أي أصابته أزمة، ويقال أزمة مالية، وأزمة اقتصادية، وسياسية ومرضية واجتماعية ونفسية.⁽¹⁾ أما تعريف الأزمة من المنظور الاصطلاحي فهي كما جاء في معجم ويبستر "Webster" نقطة تحول إلى الأحسن وإلى الأسوء، من خلال مرض خطير أو خلل في الوظائف يؤدي إلى تغير في حالة الإنسان من حالة مستقرة إلى حالة غير مستقرة.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية بان جذور المفهوم تعود إلى المصطلح اليوناني "كرينو" بمعنى نقطة تحول (Turning point) في حياة المريض إلى الأسوء أو الأحسن وخلال فترة محددة.⁽³⁾ وجاء مفهوم الأزمة في اللغة الصينية بمعنيين

(1) شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004، ص16.

(2) مجموعة باحثين، إدارة الأزمات، موسوعة مقاتل الصحراء، الرياض، 2009، ص16.

(3) عبدالوهاب كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات المدرسية، عمان، مكتبة دار الفكر للطباعة ونشر والتوزيع، 2003، ص19.

:الأول والمأخوذ من المصطلح "wet" ويعبر عن الخطر "danger" الذي يهدد حياة الفرد وأسرته بمزيد من القلق والخوف الذي يؤدي إلى الانهيار النفسي والانتحار، والمعنى الثاني يعبر عنه مصطلح "Al" بمعنى الفرصة "opportunity" وهنا يصبح الفرد أكثر استعدادا لمواجهة الحياة والعمل على تحقيق أهدافه.(1) ويشير المعنى الاقتصادي للازمة انه موقف ناتج عنه انهيار البورصة وحوادث مضاربات نقدية كبيرة تسهم في عجز مالي وتضخم اقتصادي وبطالة دائمة.(2) وفي ظل هذا التدهور الاقتصادي تتفاقم العديد من المشاكل التي تهدد الاستقرار المجتمعي. علما إن امتداد الأزمة الاقتصادية لا يمكن أن تقف عند تهديد ركن معين من المجتمع، بل تمتد إلى أركان المجتمع كافة، الاجتماعية والسياسية والثقافية. فعندما وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929 انعكس تأثيرها بشكل جلي على البناء الاجتماعي "social structure" فتفاقت العديد من المظاهر السلبية كالبطالة وتعاطي المخدرات وتصادع حجم الجرائم فضلا عن ظاهرة الانتحار، وما يتعرض له المجتمع العراقي في ظروف تعدد الأزمات لا بد ان يخلق فجوة مجتمعية كبيرة تمس بفئة الشباب وتهدد اندماجهم المجتمعي.

(1) فهد بن احمد الشعلان، دور المؤسسات في تنمية مهارات الكوادر الأمنية في مجال التعامل مع الأزمات والكوارث، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث: 25-26 تشرين الأول، 1997، كلية التجارة جامعة عين شمس، ص176.

(2) دنيال ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، ترجمة عبدالامير شمس الدين، ج2، تشرين الأول، 1999، ص2.

وتشير الأزمة من المنظور السياسي على إنها ظاهرة تعبر عن اصطدام وتصارع الإيرادات والمصالح بين قوى معينة.⁽¹⁾ وهذا يعني إن كل قوى لها مصالحها وأهدافها تحاول تحقيقها على مصالح الأخرى.

فالأزمة في هذا السياق تعني تحول مفاجئ ناتج عن مجموعة من التحولات التي يتعرض لها مجتمع ما ويترتب من خلاله تهديد مستمر لقيم ومصالح الدولة.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى إن الأزمة السياسية في المجتمع العراقي تعود إلى مجموعة من التحولات كالحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي إلى جانب الممارسات الخاطئة للأنظمة الحاكمة وتراجع دورها في تحقيق الأمن والاستقرار وقد نتج عن هذه الظروف والتحويلات أزمات اجتماعية ونفسية واقتصادية إحاطة بالمجتمع وخاصة فئة الشباب وما زال ثقل هذه الأزمات قائم ومؤثر في مسيرة المجتمع.

ويذهب الأستاذ مايكل بريشر "Michael Brecher" إلى إن الأزمة تمثل موقف أو حالة ترافقها ظروف ضرورية تساعد على قيامها، وتبدو واضحة لصانعي القرار وينتج عنها تهديد خطير للقيم الأساسية وعلى المستويين الحاضر والمستقبل، واحتمال وقوع أعمال عنف عسكرية، تجعل من مواجهة هذه الظروف أمر صعب.⁽³⁾

ويرى بيرلمان "perلمان" إن الأزمة موقف يتبلور من خلال نقص في إشباع حاجات الإنسان الاجتماعية والنفسية إلى جانب تراكم المخاوف والقلق وسوء التكيف والاندماج وهذه المؤشرات تحول دون قيام الفرد والجماعة بأدوارهما الوظيفية فيصدر

(1) محسن احمد الخضيرى، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990، ص 91.

(2) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 406.

(3) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجاً، عمان، 2011، ص.

عن هذا الوضع خلل يهدد مسيرة الحياة المجتمعية.⁽¹⁾ فالأزمة تشكل موقف خطير يعرض حياة الأفراد إلى التهديد المستمر، كما تسهم في إعاقة أهدافهم وصعوبة تكيفهم مع البيئة الاجتماعية، وفي خضم هذه الظروف والأزمات شهد الوضع العراقي حالة من الفوضى المجتمعية تمحورت حول فئة الشباب وحولتها إلى كائن مريض اجتماعيا فاقد إلى اقل الملزمات الوظيفية كما أكد على ذلك عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسنز بان كل نظام اجتماعي لا بد أن يحقق عدة ملزمات وظيفية" كالتكيف مع البيئة والتكامل وخفض التوترات وتحقيق الأهداف" ومن هذا المنظور نجد أن فئة الشباب في المجتمع العراقي تعاني من انعدام هذه الملزمات أدى به إلى صعوبة اندماجهم بالوسط الاجتماعي.

كما نجد الأستاذ باركر "Barker" وصف الأزمة بمعنيين: أشار في الأول إلى إن الأزمة عبارة عن ضغوط نفسية داخلية أو تغير في الحالة النفسية للإنسان، تعيقه في الوصول إلى تحقيق أهدافه، فينتج خللاً وظيفياً في توازنه الاجتماعي والنفسي. ويشير المعنى الثاني إلى موقف خطير يعطل قدرات الفرد والجماعة في الأداء الوظيفي.⁽²⁾ ويصف جانوسيلك "Janosilk" الأزمة إنها موقف يعبر عن إحباط الشخص اتجاه أهدافه، فينتج مجموعة من الاضطرابات والمخاوف والقلق المستمر الذي يهدده ويعيق تكيفه مع محيطه الاجتماعي وربما يترتب على هذا الموقف نوع من الصدمة.⁽³⁾

(1) رمضان حافظ رجب، الإنسان والأزمات النفسية، المجلة العربية، العدد(156)، 1991، ص85.

(2) عبد المجيد طاش نيازي وآخرون، التدخل في الأزمات، سلسلة الخدمة الاجتماعية: قضايا مهنية. بحث منشور على الانترنت.

(3) حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008، ص334.

وفي الإطار السوسولوجي نجد إن الأزمة تشير إلى نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي "social system" القائم وينتج عن هذا التهديد خلل في العادات والقيم والأعراف يستلزم التغيير السريع لمواجهة هذا الخطر وإعادة عملية التوازن.⁽¹⁾ وهنا يمكن القول إن هذا التهديد يشكل عامل خطير على الاستقرار المجتمعي لأنه يهدد ثوابت المجتمع من خلال تراكم الأزمات المجتمعية، التي يمتد خطرها وأثارها على فئة الشباب فتتفاقم الأمراض الاجتماعية كالإدمان على المخدرات والانحرافات السلوكية وهذه المشاكل لا بد أن ترسم مستقبل غامض للشباب تنعكس على العملية التنموية.

وفي هذا السياق يشير الأستاذ بارد "Bard" إن سوء الظروف المحيطة بالمجتمع تنتج خيبة أمل عاطفي حاد مع مشاعر من الارتباك والتوتر والاكتئاب والفوضى، التي تصدّع العلاقات القائمة، وتسهم في تراجع الدور الوظيفي للأفراد والجماعات في المجتمع.⁽²⁾ ومن خلال التعريف السابق نجد إن وضع الشباب العراقي ينطبق على المؤشرات أعلاه، فالإحباط والخوف والقلق من المستقبل كلها أربكت مسيرة الشباب، وهذا يخلق حالة من الانسحاب الاجتماعي "social withdrawal" بمعنى عدم المشاركة المجتمعية وضعف مسؤولياتهم الاجتماعية. علما إن كل هذا وذاك يربك مسيرة البناء الاجتماعي "social structure" والعلاقات المجتمعية بين الأفراد والجماعات فينتج حالة من اللامن الإنساني.

ثانياً- المجتمع المأزوم : "crisis society"

(1) السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، ط3، القاهرة، 2004، ص13.

(2) حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، مصدر سابق، ص335.

قبل الإشارة إلى هذا المصطلح لا بد من تعريف كلمة مجتمع "society" فقد عرفه السوسيولوجي هوبهاوس "مجموعة من الأفراد يعيشون على ارض واحدة، تربط بينهم مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأهداف والمصالح المشتركة".⁽¹⁾ وهذا يعني أن المجتمع يمثل شبكة متكاملة من العلاقات المعقدة التي تبلورت من خلال عملية التفاعل الاجتماعي "social interaction" بين أعضائه.

وتجدر الإشارة إن تعريف مصطلح "المجتمع المأزوم" جاء في معجم لسان العرب مأزوم والمتأزم بمعنى المتألم لازمة الزمان وشدته.⁽²⁾ ويشير المجتمع المأزوم إلى ظروف خاصة تواجه مسيرة الحياة الاجتماعية، قد تؤدي إلى خلل في التكامل الوظيفي للبناء الاجتماعي وينتج عنه تهديد لاستقرار المجتمعي. فالظروف التي واجهت مسيرة المجتمع العراقي أدت إلى خلل وظيفي في مؤسساته الاجتماعية كافة. إن أي خلل يصيب جزء من هذا المجتمع لابد أن يؤثر في الأجزاء الأخرى. فالأزمة في النسق السياسي يمتد ضررها إلى بقية الأنساق الأخرى، لان هذه الأنساق تؤدي وظائفها تكاملياً، فكل وظيفة تكمل الوظائف الأخرى.⁽³⁾ وجاء تعريف المجتمع المأزوم في بعض أدبيات علم الاجتماع تعبيراً عن المجتمع الذي تعرض إلى سلسلة من الحروب والنزاعات المسلحة على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق مصالح واطماع خاصة.⁽⁴⁾ ويشير بعض الباحثين الى المجتمع المأزوم من خلال

(1) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن، منشورات وزارة الثقافة، العراق، 1980، ص330.

(2) ابن منظور، المجلد الأول، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان، ص143.

(3) د.صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(84)، 2008، ص452.

(4) د.علي فياض، أفكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقرة، لبنان، ورشة عمل عقدت في 15-16 تشرين الثاني، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، انتراك، 2006، ص4.

ارتفاع مستوى النزاعات الأهلية التي أفرزتها ظروف خاصة، منها انهيار مقومات الدولة، وتراجع دورها الوظيفي الذي ساعد على تفعيل العصبية العشائرية، والاثنية، والطائفية التي تهدد الاستقرار المجتمعي.⁽¹⁾ وتتجسد مأزومية المجتمع من خلال تفاقم النزاعات والحروب الأهلية. إن مأزومية المجتمع العربي قد لا تختلف عن أزمة المجتمع العراقي التي ساهمت في معاناة مستمرة للإنسان العراقي ومسيرته في المجتمع، وقد ساعد هذا التأزم على رسم صورة قاتمة على المستوى الفردي والاجتماعي.⁽²⁾ إلى جانب المؤشرات أعلاه نجد المجتمع المأزوم يتميز بارتفاع حجم المشكلات الاجتماعية التي تهدد الفرد والجماعة، فتستشري أنماط السلوك المنحرف كأوسع دائرة الجرائم المنظمة من خلال تجارة المخدرات وانتشارها بين الشباب، فضلا عن تجارة الأسلحة، والاتجار بالرقيق الأبيض، مع اتساع مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والتزوير، كما تتفاقم ظاهرة المحسوبية وبروز العصبية الطائفية والعشائرية من خلال تفعيل ثقافة الولاء على حساب المصلحة العامة، إن هذه المؤشرات وغيرها باتت جزء من المجتمع العراقي وعامل أساسي في تهديد مصادر التنمية البشرية.

إن الكلفة الاجتماعية للآزمات في المجتمع العراقي أفرزت العديد من المتغيرات المجتمعية التي عرضت الأفراد والجماعات إلى تهديد خطير، وخاصة فئة الشباب، وهذا مؤشر وضع عملية التنمية على مفترق طرق في المجتمع العراقي ومن هذه المتغيرات ما يأتي:-

(1) خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة : وإعاققة الحداثة المركبة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008، ص38.

(2) سالم ساري، أفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، دمشق، ط1، 1999، ص358.

1. ارتفاع مستوى الجرائم المنظمة، كجرائم القتل والعمليات الإرهابية المسيرة من قبل قوات الاحتلال وحلفائها، مع تصعيد أعمال العنف والنزاعات المسلحة التي تقف وراءها جهات داخلية وخارجية، فضلا عن الاعتقالات العشوائية التي طالت الإنسان العراقي وخاصة شريحة الشباب، التي باتت ضحية تمارس بحقها العديد من الانتهاكات، كما حصل ذلك في سجن "أبي غريب" وغيره من السجون الأخرى، كما شهد المجتمع العراقي ارتفاع حجم جرائم المخدرات والاتجار بها، فضلا عن تعاطيها من قبل بعض الأطفال و الشباب من اجل نسيان بعض الهموم والأزمات المحيطة بهم، كما انتشرت ظاهرة الاتجار بالأطفال والفتيات لاستغلالهن في جرائم البغاء، هذه الظواهر وغيرها كانت نتيجة للحروب والاحتلال الذي تعرض له المجتمع العراقي، وهي ظواهر خطيرة ساهمت في تهديد مستمر للأمن الإنساني.

2. اتساع دائرة التهجير القسري داخل القطر وخارجه، علما إن مثل هذه الظواهر ساهمت في تهديد الفرد والأسرة العراقية بشكل كبير، فقد أفرزت عملية التهجير العديد من الأزمات الاجتماعية، علماً إن هذه العملية كانت مخطط لها من جهات مستفيدة كالعصابات الإجرامية المدعومة من داخل البلاد وخارجه، وكان للاحتلال الأمريكي دور بارز في تأجيج هذه العملية التي هدف من خلالها إلى تفعيل الأزمة الطائفية وشق الصف العراقي، وعند قراءة آثار هذه العملية نجدها بارزة بشكل كبير على الشباب العراقي، حيث نجد العديد من الشباب فقدوا عملهم وتركوا دراستهم، إلى جانب صعوبة تكيفهم مع البيئة الجديدة .

3. تدمير واضح للدور السكنية، وانهيار وتدمير البنى التحتية كالمؤسسات الحكومية، وتخريب شبكات الطاقة الكهربائية إلى جانب شبكات الماء،

والمواصلات والاتصالات هذه وغيرها تركت أثر كبير في نفوس الشعب العراقي، وقد باتت البيئة العراقية في ظل الاحتلال بيئة مدمرة بكل مفاصلها، وهو دليل على همجية الولايات المتحدة الأمريكية.

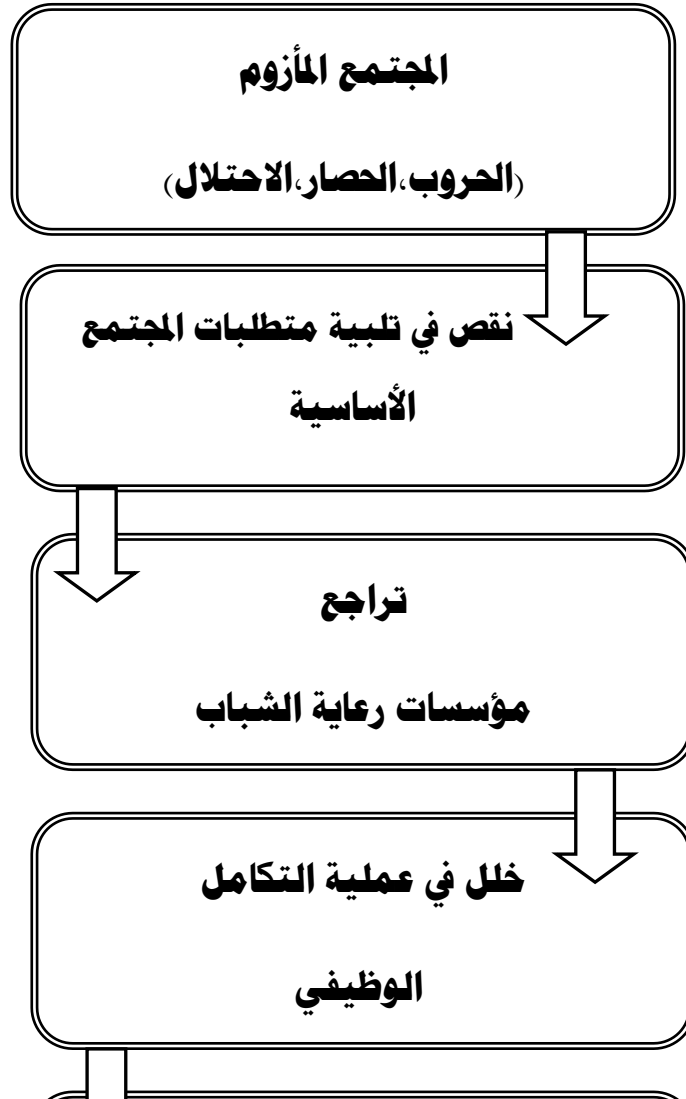
4. التراجع الوظيفي لوسائل الضبط الرسمي أدى إلى تفاقم المشكلات المجتمعية كانهدام الأمن والأمان، فضلا عن اتساع حجم ظواهر الفساد والتزوير في المؤسسات الحكومية، أن استشرأ مثل هذه الظواهر لا بد أن يهدد الاستقرار المجتمعي وبالتالي ينعكس على تنمية المجتمع.

5. تراجع المستوى العلمي لدى الطلبة، وضعف الدافعية إلى التعليم مع تدني نوعية التعليم، واتجاه البعض من الطلبة لاستخدام الوسائل غير المشروعة للوصول إلى النجاح، إلى جانب ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة أدى إلى تضاعف حجم الأمية في المجتمع، إن كل هذه المؤشرات تشكل عامل تهديد لمصادر التنمية.

6. اتساع حجم المشكلات المجتمعية، فقد شاعة ظاهرة أطفال الشوارع ومظاهر الجنوح، فضلا عن ضعف احترام مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي.

إن الكلفة الاجتماعية للآزمات باتت واضحة بشكل جلي في المجتمع العراقي، والمؤشرات أعلاه هي جزء من نتائج الآزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال العقود الثلاثة الأخير، وقد ساهمت بشكل فاعل على ضعف التكامل الوظيفي في المجتمع، وهذا لا بد أن يهدد فئة الشباب من خلال ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة، فضلا عن قلة المؤسسات الشبابية التي يمكن أن تأخذ دورها كموجه لهذه الفئة.

وهنا يمكن القول إن تحول المجتمع العراقي إلى مجتمع أزماتي بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي، افرز ميكانزمات متداخلة استهدفت تدمير البناء الاجتماعي، من خلال نوع من الشلل الوظيفي في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للشباب، التي عرضت مسيرة الحياة الاجتماعية إلى التهديد المستمر، إن هذه الحالة من الضعف والتهديد أدت إلى تراجع الامن الاجتماعي و تقاوم العديد من مشكلات الشباب في المجتمع العراقي وهذا مؤشر يهدد الاستقرار المجتمعي. والشكل رقم (1) يبين طبيعة المجتمع المأزوم وافرآزاته..



ثالثاً- المشكلة الاجتماعية: social problem

تشير كلمة مشكلة "problem" إلى حالة أو موقف يحيط به نوع من اللبس والغموض الذي يحتاج إلى تغيير، ولذا نجد كل من العالم روبرت ميرتون، والعالم روبرت نيسبت يعرفان المشكلة بأنها "ضرب من التناقض المدرك بين ما هو قائم، وما يعتقد الناس انه ينبغي أن يكون، أي بين الظروف الفعلية والقيم والأعراف الاجتماعية، وهو تناقض يعتقد انه قابل للعلاج.⁽¹⁾ وقد اختلف رواد علم الاجتماع ورواد الخدمة الاجتماعية في دراسة المشكلات الاجتماعية ومصادرها، فقد صور لنا عالم الاجتماع الألماني كارل ماركس مشكلات المجتمع من خلال اللامساواة واستغلال الإنسان للإنسان، معبراً عن ذلك بالصراع القائم بين الطبقة المالكة والطبقة

(1) د. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص 225.

العمالية، وتركز الثروة بيد الطبقة الأولى، وهذا الاستغلال دفع الطبقة العمالية إلى الثورة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. في حين نجد العالم الفرنسي اميل دوركهايم صور المشكلات من خلال التغيرات السريعة نتيجة التحلل المعياري والتفكك الاجتماعي "social disorganization"، إما علم الاجتماع الأمريكي فقد ربط المشكلات الاجتماعية بظاهرة الهجرة والمهاجرين، وعلاقة الأقليات وعامل التحضر الذي نتج عنه مشكلات الفقر والبطالة.⁽¹⁾ إما عن اهتمامات الخدمة الاجتماعية "social work" في دراسة المشكلات الاجتماعية فيرجع إلى التحولات المجتمعية، كالثورة الصناعية والفرنسية والحروب المتوالية التي غيرت معالم البشرية بظهور العديد من المشاكل التي لم يكن لها وجود كبير في السابق كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والانحرافات السلوكية....الخ.⁽²⁾ إن مفهوم المشكلة الاجتماعية من منظور عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر "بول هرتون" مجموعة من الظروف والمواقف غير المرغوب فيها، تعرّض عدد من الأفراد والجماعات إلى الخطر الذي يتطلب العلاج عن طريق الفعل الاجتماعي الجمعي.⁽³⁾ وتعرف المشكلة من منظور الخدمة الاجتماعية: موقف يواجهه العميل⁽⁴⁾ "client" ينتج عنه ضعف أو خلل في قدراته، مما يعوق أداءه لبعض وظائفه الاجتماعية "social functions" والمشكلة الاجتماعية قد تكون فردية، وقد تكون جماعية أو مجتمعية،

(1) د. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009، ص302.

(2) د. عبدالفتاح عثمان وآخرون، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص101.

(3) د. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص19.

(4) "العميل" الفرد أو الجماعة الذي تقدم له الخدمة بواسطة الأخصائي الاجتماعي".

تشكل اضطراباً وتعطياً لمسيرة الحياة الاجتماعية.⁽¹⁾ وكذلك تمثل المشكلة الاجتماعية أداة ضغط تفرض نوعاً من الإلزام على الأفراد والجماعات، مما تدفعهم للبحث عن أساليب لحلها، وهي تعود لعدة عوامل، وتمثل عملية نسبية، فما ينظر إليه على أنه مشكلة في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وهي تمثل مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي.⁽²⁾ وفي هذا السياق نجد إن المشكلة الاجتماعية تعبر عن ظرف اجتماعي يهدد أغلبية الأفراد والجماعات في مجتمع ما، وينعكس هذا الخطر على أمن واستقرار ذلك المجتمع. والمشكلات الاجتماعية تتنوع بتنوع أوجه الحياة، فقد تكون مشكلات اقتصادية، أو سياسية، أو أخلاقية، أو نفسية إلى جانب المشكلات الفردية التي تتمثل بالإعاقة التي تصيب فرداً من أفراد المجتمع.⁽³⁾

رابعاً- الشباب: youth

ما زال الإشكال قائم حول تحديد مفهوم الشباب، وهذا الأمر له مبرراته حسب رؤية الباحث، من خلال التباين في ثقافة المجتمعات إلى جانب الفروق الفردية من شخص لآخر، وهنا لا يمكنني الادعاء بفض هذا الإشكال، ولكن سنعمل على توضيح هذا المفهوم حسب تنوع الاتجاهات للوصول إلى فهم دقيق حول مصطلح الشباب. علماً إن هذا المفهوم يأخذ معاني مختلفة ترتبط بشكل مباشر بالسياق المعرفي والاجتماعي المراد استخدامه فيه، وتتفاوت تحديدات الفئات العمرية للشباب

(1) د. عبدالعزيز عبدالله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص164.

(2) فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، 2006، ص365.

(3) د. إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص304.

من مجتمع إلى آخر، فقد جاء تحديد الشباب على المستوى الدولي بين الفئة العمرية (15-24 سنة)، في حين اتجهت الدراسات العربية المعاصرة إلى رفع سقف الفئة العمرية للشباب ما بين (15-29 سنة)، مقارنة بالتحديد الدولي، ويعود السبب إلى المبررات الآتية: تزايد معدلات البطالة بين الشباب العربي من ناحية، وارتفاع العمر عند الزواج الأول من ناحية أخرى.⁽¹⁾ وتجدر الإشارة إلى أبرز الاتجاهات التي تناولت مفهوم الشباب: فمن المنظور البيولوجي يعني "مجموعة من الاعتبارات ترتبط باكتمال نمو البناء الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان، حيث يكتمل نضجه العضوي والعقلي والنفسي."⁽²⁾ ويشير المنظور الزمني للشباب "مرحلة عمرية تتراوح ما بين الخامسة عشر حتى الثلاثين، وتتميز هذه المرحلة بالنمو الجسدي، والعقلي التي تمكن الشاب من أداء دوره الوظيفي."⁽³⁾ ويعني الشباب من المنظور الديمغرافي تكامل التأهيل الاجتماعي للفرد، فينهي تعليمه وينخرط في سوق العمل، ويرى علماء السكان إن التطورات الإيجابية التي ساهمت في رفع معدل العمر المتوقع للفرد فقد تدهور هؤلاء العلماء إلى رفع عمر الشباب من الخامس والعشرين إلى الثلاثين أو الخامس والثلاثين.⁽⁴⁾ إما المنظور السيكولوجي فيشير إلى "حالة أو مرحلة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدءاً من مرحلة البلوغ وانتهاءً بدخول الرشد، حيث تكون عمليات التطبع الاجتماعي قد

(1) جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، قضايا الشباب العربي لدى

الشباب: الخصائص والمحددات، الإصدار الثاني، 2006، ص 10.

(2) د. فيصل محمود غرايبة، العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص 23.

(3) د. محمد ياسر الخواجه، الشباب العربي، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص 259.

(4) المسح الوطني للفتوة والشباب، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2009، ص.

اكتملت.(1) أما المفهوم السوسولوجي للشباب فيشير إلى "ربط التحديد العمري بالدور الاجتماعي "social role" للشباب وخصائص المرحلة التي يمر بها الفرد، وتتسم بالتمرد وطلب الاعتراف الاجتماعي بوجوده الكامل.(2) وتجدر الإشارة إلى مفاهيم النشئ والشباب والمراهقة والتفريق بينهم، فقد أوضحت منظمة الصحة العالمية(W.H.O.) إن مفهوم النشئ يشير إلى المرحلة العمرية ما بين(10-19سنة)، في حين إن مفهوم الشباب يقع بين(15-24سنة)، أما بالنسبة للمراهقة فقد قسمتها المنظمة إلى ثلاث فئات عمرية هي: المراهقة المبكرة ما بين(10-13سنة)، والمراهقة المتوسطة ما بين(14-15سنة)، والمراهقة المتأخرة ما بين(16-19سنة).(3) كما إشارة أجهزة رعاية الشباب بأنهم " يمثلون مرحلة زمنية انتقالية من الطفولة إلى الرشد، حيث يصبح الشباب قادر على الإنجاب، ويصل درجة النضج الجسمي، والجنسي، والنفسي، والاجتماعي، والعقلي، كل هذه الوظائف تمكنه من مواجهة مطالب الحياة المستقبلية.(4) وهنا يمكن القول إن الشباب ليس مجرد فئة عمرية، إنما مفهوم اجتماعي ثقافي، وحالة مجتمعية تربط الشباب بأدواره المتوقعة مجتمعياً، التي تتمحور حول اعتماده على ذاته واستقلاله عن الأسرة التي ولد ونشأ فيها.(5)

(1) د. فيصل محمود غرايبة، مصدر سابق، ص24.

(2) المسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق.ص

(3) جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، التقرير السنوي لقضايا الشباب العربي، الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي، العدد الأول، اكتوبر، 2005، ص7.

(4) د.محمد سلامة محمد غباري، الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، ط2، 1989، ص214.

(5) جامعة الدول العربية، السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، مصدر سابق، ص10.

وبناءً على ما تقدم لا يمكن الادعاء بوجود تحديد موحد للفئة العمرية الشابة في المجتمع العراقي، فقد اتجه مسح مواقف ومعارف وممارسات الشباب لسنة 2004 بتحديد الفئة الشابة بعمر (10-24 سنة)، في حين نجد مسوحات البطالة تم الاعتماد على الفئة العمرية (15-24 سنة)، أما مسح الفتوة والشباب لعام 2009 فقد اعتمد الفئة العمرية (10-30 سنة)، وهذا التباين يدل على عدم وجود فئة عمرية ثابتة في المجتمع العراقي، ولذلك تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الفئة العمرية (15-29 سنة)، لكونها تمثل نسبة عالية في السكان تصل إلى 28% أي ما يعادل 8.6 مليون، وهذا يعني إن هذه الفئة ستؤدي دوراً فاعلاً في بناء المجتمع إذا ما أخذت بنظر الاعتبار.⁽¹⁾

خامساً- رعاية الشباب: youth welfare

لا بد من الإشارة إلى مفهوم الرعاية الاجتماعية "social welfare" بأنها نظام اجتماعي يشتمل على مجموعة من الأنشطة والبرامج والخدمات المقدمة إلى مجموعة من الأفراد والجماعات لغرض مساعدتهم في إشباع احتياجاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والصحية، وتمثل تلك الاحتياجات ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية.⁽²⁾ أما ما يتعلق بمفهوم الرعاية الاجتماعية في محيط الشباب فيشير إلى "مجموعة من الجهود التي يبذلها القائمون على أمر الشباب

(1) المسح الوطني للفتوة والشباب.ص

(2) د.عبدالعزیز عبد اللہ الدخیل، مصدر سابق، ص202.

لمواجهة مشكلاتهم، التي تراكمت عبر مراحل الحروب والأزمات، والعمل على حل تلك المشكلات ومساعدتهم على الاندماج والتكيف المجتمعي، فالشباب يعاني من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، كما يعاني من سوء تكيف مع محيطه الاجتماعي، إلى جانب تزايد أوقات الفراغ، وعدم توفر فرص وإمكانيات ملائمة لاستثمار هذه الأوقات، مع قلة المختصين لرعايتهم، أسهم هذا الأمر في اتساع حجم مشكلاتهم.⁽¹⁾ ويشير مفهوم رعاية الشباب "إلى مجموعة الجهود التي تبذلها الدولة لاستثمار طاقات الشباب في مشاريع التنمية، أو كل ما يقدم من حلول لمشاكلهم، فضلاً عن إشباع احتياجاتهم، لمساعدتهم على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.⁽²⁾ وكذلك يعني طرق وعمليات مهنية تمارس من خلال متخصصين مع الشباب في المؤسسات المختلفة، هدفها إشباع احتياجاتهم ونموها نمواً متكاملاً بما يحقق لهم التوازن والاستقرار الاجتماعي.⁽³⁾ وفي هذا السياق فإن رعاية الشباب تعبر عن طريقة للعمل تشمل برامج وخدمات توجه لصالح الشباب في القطاعات كافة، سواء علاجية، أو وقائية، أو بنائية، تستهدف نمو شخصية الفرد وتحقيق رفاهيته.⁽⁴⁾ وبناءً على ما تقدم فإن رعاية الشباب ضرورة ملحة تستمد أهميتها من خلال الدور التنموي الذي تقدمه لفئة الشباب، وعلى المستوى الوقائي، أو العلاجي، أو الإنشائي، وتمثل عملية تربوية مستمرة ومتكاملة تهتم بالشباب في أوقات فراغهم وعملهم لتحقيق متطلباتهم المجتمعية وإدماجهم بالمجتمع.

(1) د. محمد نجيب توفيق حسن، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص 303.

(2) د. فيصل محمود غرايبة، مصدر سابق، ص 6.

(3) د. محمد نجيب توفيق حسن، مصدر سابق، ص 49.

(4) د. محمد سلام غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983، ص 65.

الفصل الثاني - الإطار المرجعي لتفسير مشكلة الدراسة

تمهيد

المبحث الأول - المدخل الصراعى

المبحث الثاني - المدخل الوظيفى

أولاً - المعوقات الوظيفية

ثانياً - نظرية الانومى

المبحث الثالث - المبحث الثالث - مناقشة النظريات وتطبيقها

الفصل الثاني - الإطار المرجعي لتفسير مشكلات الشباب:

تمهيد

يمثل هذا الإطار كيفية التعامل مع المشكلة أو الظاهرة المطروحة باستخدام منظور أو رؤية نظرية معينة، وفي هذا الإطار المرجعي سنوضح بعض وجهات النظر المختلفة التي من خلالها يمكن تفسير أزمة المجتمع العراقي ودورها في تفاقم مشكلات الشباب ، علماً أن وجهات النظر هذه لا يمكن أن تعد من الأطر النظرية القاطعة في تفسير الأوضاع القائمة في المجتمع العراقي ، فقد يتفق جزء من النظرية مع دراستنا دون أجزاءها الأخرى، وهذه قضية منطقية لان هذه الأطر نشأة وتطورت في واقع يختلف عن واقعنا، ومن المتعارف لدينا في علم الاجتماع أن المنظر يؤسس نظريته وفقاً إلى الواقع والظروف التي عاشها. وقبل الشروع بعرض هذه الأطر لابد من توضيح النظرية وأهميتها في البحث العلمي.

تثير كلمة "النظرية: Theory" كثير من الشك ليس في أذهان العامة فحسب، وإنما أيضا في عقول المشتغلين بعلم الاجتماع. ويرجع ذلك إلى طبيعة تعدد النظريات الاجتماعية، وصعوبة فهمها مع اتسام بعضها بالتجريد، الأمر الذي دفع البعض عدها زائدة عن الحاجة ولا ضرورة

لها، أو تتعلق فقط بالبحث العلمي، وهذا قد يولد بطريقة شعورية عداً لها أو على الأقل نوعاً من عدم الثقة والرضا فيما طرحه¹.

وعندما كانت طبيعة النظرية عكس ذلك، إذ هي قاسم مشترك في حياتنا اليومية، ومن خلالها يتم استيعاب وفهم الواقع الاجتماعي، فإننا لا يمكن أن نفصل عنها أو نتجاهلها. فالنظرية تتصل بكل شيء في حياتنا، إذ ترتبط بتفصيلات كل ما يدور حولنا².

وتمثل النظرية جزء أساسي من الحقيقة الواقعية في حياتنا اليومية وهي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لما يفعله ويشاهده يومياً من ظواهر اجتماعية وفيزيقية³. كما تمثل وجهاً من أوجه المعرفة العلمية.

ويرى "توماس وورد Thomas Ward" أن مفهوم النظرية هو ((نسق منطقي استنباطي استقرائي، يتكون من مفاهيم وتعريفات وافتراضات، تعبر عن علاقات بين اثنين أو أكثر من أوجه الظاهرة، ويمكن أن يشتق منها فرضيات، يمكن التحقق من صحتها أو خطئها))⁴.

ويرى "تالكوت بارسنز" أن النظرية في العلوم الاجتماعية يجب أن تتضمن عدة وظائف جوهرية منها "تساعد في تدوين معرفتنا القائمة والملموسة عن طريق توفير فرضيات عامة، وإعادة صياغة الحقائق القائمة"، مما يساعد في تعزيز عملية النمو التراكمي لمعرفتنا، وتجعلنا أكثر وعياً باهتماماتنا والقيام بمزيد من العمل. كما تساعد في توجيه البحث، إلى جانب السيطرة على عملية الملاحظة والتفسير في البحث العلمي⁵.

1 د. شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص15.

2 المصدر السابق، ص15.

3 د. طلعت إبراهيم لطفي، د. كمال عبدالحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص14.

4 د. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص16.

⁴ Talcott Parsons & Others, Toward a General Theory of Action, Harvard University Press, 1962, p.

فالنظرية في علم الاجتماع تساعد الباحث في فهم المجتمع في صورته الكلية، وتمده بإطار للبحث في مناطق محددة متسقة مع الصورة الكلية التي استمدها من النظرية¹. لذا أن النظرية والبحث ضروريان لبعضهما مثل ضرورتهما للعلوم كلها.

ويرى "روبرت ميرتون" إن ما تقدمه النظرية للبحث هو ((تنظيم الواقع ورسم مخطط للملاحظات وإعداد فرضيات والتوصل إلى تفسيرات))، إما دور البحث اتجاه النظرية فإنه يقوم بعدة وظائف حيث ((يثري النظرية، ويعيد صياغتها، ويعيد توجيهها، ويوضحها))².

وفي هذا المبحث سنوضح الأطر المرجعية المفسرة للسلوك الإنساني، وقد وجد الباحث أن يقتصر على بعض النظريات في فهم وتفسير الدراسة الحالية من خلال عرضها والاستفادة منها في استيعاب موضوع الدراسة وكما يأتي..

المبحث الأول - المدخل الصراعى

يمثل الصراع احد المداخل الأساسية في علم الاجتماع، وهو حقيقة موجودة مع وجود المجتمعات بل هو احد عوامل إدامة وبقاء أي مجتمع، من هنا يقول أصحاب هذا المدخل يجب على عالم الاجتماع أن يركز اهتمامه على مصادر التوتر، والعمل على حل ما يمكن أن ينشأ من صراع، إذا أراد أن يتفهم كيفية قيام الحياة الاجتماعية³.

وترجع الجذور الفكرية لمنظور الصراع إلى آراء وأعمال "كارل ماركس" في منتصف القرن التاسع عشر التي أكدت على الصراع الملازم للمصلحة بين العمال وأصحاب رأس المال⁴.

1 نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، ط7، دار المعارف، القاهرة، ص19.

2 د. ناهدة عبدالكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعى، بغداد، 2007، ص33.

3 د. غني ناصر حسين القرشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماع، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص253.

4 المصدر السابق، ص93.

كما يمثل نظرية الصراع الحديث آراء بعض العلماء أمثال "رالف داهرندوف" و"لويس كوزر" و"رونالد كولنز" و"رايت ميلز".¹

يؤكد الصراعيون أن التباين في البناء الاجتماعي يتضمن التناقض بين وحدات البناء، سواء كان هذا على مستوى الأفراد أو الجماعات أو حتى النظم. ويرتبط هذا التناقض بظهور جماعات لها مواقع وأوضاع متباينة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهذا ينجم عنه عمليات صراع، تؤدي إلى دينامية التغيير، وتتضمن افتراضات أصحاب الصراع إذن عدم المساواة، وإمكانية استغلال الإنسان للإنسان.²

يرى "ماركس: K. Marx" إن الصراع الطبقي مسألة حتمية تاريخية، مادام هناك لا مساواة في الملكية، وإن نتيجة الصراع تمثل تطوراً إلى الأفضل.³ وقد ركز على الاستغلال كعامل أساسي في تفاقم المشكلات الاجتماعية، كما يرى إن عدم المساواة الكبير في العالم المعاصر ترجع أصولها إلى الإقصاء، وربما يعد هذا الإقصاء ذا وظيفة للاستغلال الرأسمالي.⁴

كما أشار العالم "رالف دارندوف R. Dahrendorf" إلى عمليات الصراع من خلال التركيز على قضايا التكامل والتناقض، وقد اعتمد في تحليله لعلاقات الصراع على الجدلية، وفي الأغلب على مستوى التنظيمات الاجتماعية. وقد اختار تفاوت القوة المتمثلة في السلطة في التنظيمات الرسمية الكبرى كمصدر لاحتمال الصراع، فقد قسم البناء في التنظيم إلى علاقات منظمة بين من يملكون السلطة ويمارسونها مقابل الخاضعين المنفذين لأوامر وقرارات الفئة الأولى. واعد أن ما ينطبق على هذه التنظيمات يمكن أن ينسحب على المجتمع.⁵ وهذا يعني من منظور هذا العالم أن الصراع يوجد من خلال تدرج الأدوار وتراتبها.

1 المصدر السابق، ص 93.

2 د. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 81.

3 إبراهيم عيسى عثمان، المصدر السابق، ص 82.

4 جون سكوت، خمسون عاماً اجتماعياً أساسياً: المنظرون المؤسسون، ترجمة: رشا جمال، ط1، الشبكة

العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص 331.

5 د. إبراهيم عيسى عثمان، المصدر السابق، ص 93.

ومن منظور " رالف دارندوف: " إن الذين يملكون السلطة يحاولون الإبقاء على الواقع القائم، بينما يحاول الخاضعون تغييره بما يتفق مع تحقيق مصالحهم ومتطلباتهم، وهذا يجعل من الصراع عملية مستمرة¹.

كما يعد "لويس كوزر: L. Coser" من بين أهم أصحاب المنظور الصراعى الحديث، وقد تأثر بكتابات العالم الألماني "جورج زمل" وتتضمن نظرية كوزر عناصر من كل من المنظور الوظيفي والصراعي، وقد اهتم هذا العالم بدراسة وظائف الصراع والأضرار أو المعوقات الوظيفية **Dysfunctions** الناجمة عن الصراع، وقد توصل إلى نتيجة "أن الصراع بين جماعتين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الترابط والتماسك الداخلي لكل جماعة كما يظهر هذا الشيء في فريق كرة السلة عندما يزداد ترابطهم للاستعداد إلى المباراة ، وفي الجانب الآخر أن الصراع قد يؤدي إلى استمرار الخلافات بين الجماعات الإنسانية طالما توجد فكرة "البقاء للأقوى" وذلك على النحو الذي أكدته الداروانية الاجتماعية².

لذا يرى كوزر أن صيرورة النزاعات والخلافات والصراعات، ما هي إلا عوامل تعمل على تكامل وتكييف النظم الفرعية للمحيط الاجتماعي، وتزيد في تفككه وتخلخله وتغييره بنفس الوقت³.

ويتفاقم الصراع في نظر كوزر من خلال زيادة التهميش والإقصاء الذي يتعرض له الأشخاص في مجتمع ما من قبل السلطة الحاكمة، وهذا يعني انه كلما قلّة فرص الناس في المجتمع زاد احتمال عدم اعترافهم بشرعية السلطة الحاكمة وقد يؤدي هذا إلى صراع داخلي ينجم عنه هدم البناء القائم، وهذا يعني إن الإقصاء وعدم إتاحة فرصة المشاركة لأعضاء المجتمع يترتب عليها تفاقم حدة الصراع التي تزيد من التحديات أمام استقرار المجتمع.

1 إبراهيم عيسى عثمان، المصدر السابق ، ص94.

2 د. طلعت إبراهيم لطفي، د. كمال عبد الحميد الزيات، مصدر سابق، ص101-102.

3 د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر دراسة تحليلية ونقدية، ط1، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1982، ص38.

في سياق العرض السابق يمكن القول إن التراث الفكري الصراعى افرز أفكار من أهمها ما جاء في علاقة الصراع بالنسق الاجتماعى، حيث تم تصنيف هذه العلاقة في جانبين متداخلين مترابطين هما¹ :

❖ الصراعات الداخلية: وشملت الصراعات بين الجماعات التي تشكل وحدات البناء الاجتماعى، كالجماعات العرقية الاثنية والدينية والفئوية والطبقية، وأحيانا الصراعات على مستوى الأفراد، وما بين الفرد والجماعة.

❖ الصراعات الخارجية: وشملت الصراع بين المجتمعات والتكتلات الدولية، وتمثلت في الغزو والحروب والصراعات الثقافية والأيدولوجية. وقد يمثل هذا الجانب في بعض المراحل التاريخية الصراعات بين القبائل والمجتمعات المحلية. لذا رأى بعض المفكرين إن عملية الصراع تشكل المدخل الأساسى والواقعى في محاولة فهم وتحليل البناءات الاجتماعى وتطويرها إلى جانب المداخل الأخرى.

إن نظريات الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعى هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع. وبالتالي فإن الإقصاء والاضطهاد سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعى المختلفة، بل أن الصراع في رأى أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعى والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسى لأحداث التغيير في المجتمع².

وإن التحليل الصراعى للمشكلات الاجتماعى يعتمد على الجوانب الآتية³:-

❖ يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وقد تحقق مصالحها على حساب مصالح الجماعات الأخرى الأمر

1 إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص84.

2 د. محمد محمود الجوهري، د. عدلي محمود السمري، المشكلات الاجتماعى، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2011، ص60.

3 د. محمد محمود الجوهري، د. عدلي محمود السمري، المصدر السابق، ص60.

الذي يفاقم من عملية الصراع فيما بينهم مما ينجم عنه تحديات ومشكلات تعيق مسيرة النظام الاجتماعي.

❖ إن إي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لأحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.

❖ إن قدرنا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيداً للمجتمع، لأنه يعد دافعاً للتغيرات الاجتماعية الضرورية.

وفي الحقيقة إننا لا يمكن تجنب الصراع والفوضى إلا بتقييد ممارسة المصلحة الفردية بإطار أخلاقي من القيم الثقافية والاجتماعية المشتركة¹.

المبحث الثاني - المدخل الوظيفي:

تعد الوظيفية من النظريات السائدة في الانثربولوجيا وعلم الاجتماع، وهي تحاول تفسير كيف نشأة العلاقات ما بين أجزاء المجتمع وكيف تكون وظيفة هذه الأجزاء، بمعنى أن التكامل الوظيفي لهذه الأجزاء يؤدي إلى انعكاسات مفيدة على الفرد والمجتمع، كما يؤدي الخلل الوظيفي بين أجزاءه إلى عواقب سلبية تضر بالفرد والمجتمع في الوقت ذاته².

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع عبارة عن نسق معقد ، وتعمل أجزائه معاً وبشكل كلي من اجل تعزيز التضامن والاستقرار³.

وتعكس النظرية الوظيفية فهماً للمشكلات الاجتماعية من خلال أن المجتمع يمكن دراسته على أنه نسق يتألف من أجزاء متماسكة لتحقيق حالة توازن متبادل بين هذه الأجزاء ، وأن أي خلل في أداء هذه الأنساق الفرعية يمكن يؤدي إلى بروز مشكلة اجتماعية في بقية أنساق المجتمع

1 جون سكوت، خمسون عاماً اجتماعياً أساسياً: المنظرون المعاصرون، ترجمة:محمود محمد حلمي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص76.

1 Zerhun Doda, Introduction to Sociology, United States Agency, International Development, June 2005, p. 21

2 Ibid, p. 21.

وعندما نحاول فهم مشكلات الشباب في سياق الوظيفية فإنه يمكن القول : بان هناك خلافاً وظيفياً في المؤسسات الاجتماعية الراعية لشؤون هؤلاء الشباب نجم عنه تقادم واستشراء مشكلاتهم .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه إن النظام الاجتماعي يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، وان أي تغير يحدث في إي جزء من أجزاء المجتمع يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في الأجزاء، وفي النظم الأخرى وفي المجتمع ككل على أن أجزاء النسق الاجتماعي تعد كلها مترابطة بعضها مع بعض¹.

ويرى الباحث إن نظرية المعوقات الوظيفية ونظرية اللامعيارية إلى جانب الصراعية هي اقرب إطارا مرجعياً لفهم وتفسير الدراسة الحالية وكما يأتي..

أولاً- نظرية المعوقات الوظيفية عند "روبرت ميرتون" :-

يهتم الوظيفيون اهتماماً كبيراً بالأداء الوظيفي، والدور الذي يقوم به كل جزء من أجزاء المجتمع في إطار القيم والمعايير السائدة في المنظمات والجماعات التي يتكون منها المجتمع. وتعمل الوظائف التي تؤديها أجزاء المجتمع على إحداث التكيف والتوافق بين أجزاء النسق، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار وجوده، ونجد انه من الضروري أن يلتزم أفراد المجتمع بأداء دورهم الوظيفي في المجتمع الذي ينتمون إليه. ويؤدي عدم التزام الأفراد بواجبات الدور إلى فشل النظام في التكيف وحدوث ما يطلق عليه المعوقات الوظيفية **Dysfunctions**². وقد ينتهي الأمر إلى تفكك النظام وانهيائه.

1 د. طلعت إبراهيم لطفي، د. كمال عبدالحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص69.

2 طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبدالحميد الزيات، مصدر سابق، ص76.

ويعد عالم الاجتماع "روبرت ميرتون R. Merton" من ابرز علماء الاجتماع الذين اهتموا بدور المنظمات الاجتماعية وغيرها من أجزاء المجتمع في المساهمة لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي، وقد أكد "ميرتون" على أن أجزاء النظام إذا فشلت في تحقيق أهدافها، ينجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي، علماً أن ميرتون هو أول من ادخل هذا المصطلح في المنظور الوظيفي¹.

فالتحليل الوظيفي قد يؤدي إلى الكشف عن "وظائف سلبية" وليس فقط "وظائف ايجابية"، وهذا واضح من خلال استخدامه إلى المعوقات الوظيفية للإشارة إلى تلك النتائج أو الآثار الملاحظة التي تقلل من التكيف أو التوافق في النسق "فالتفرقة العنصرية على سبيل المثال قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة"، ويوضح "ميرتون" أهمية هذا المفهوم بقوله "إن المعوقات الوظيفية بما تتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي، تمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير"².

ويشير الخلل الوظيفي إلى عدم اتساق عمل احد أجزاء النسق الاجتماع مع عمل باقي أجزاءه حسب ما يتطلبه النسق، وقد تتفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب وقوع عدة اختلالات وظيفية، ويحدث الاختلال الوظيفي بسبب تعارض أو تداخل بعض المعتقدات السلوكية كمتطلبات وظيفية خاصة بالنسق الاجتماعي³. كأن يقال إن سرعة أو بطء الحراك الاجتماعي قد ينجم عنها خللاً وظيفياً في النسق الاجتماعي. وقد يحصل الخلل الوظيفي بسبب نشاط أو خمول قائم في وظيفة جزء واحد من النسق فيسبب اختلالاً وظيفياً لبقية أجزائه وهذا يعتمد على واقع البناء الاجتماعي. لان للنسق وظيفة واحدة ومتكاملة وعلى أجزائه أن تنسق وظائفها لخدمته لكن إذا حدث تلوؤ أو تعطل لأحدها فإنها تحدث اختلالاً ببقيتها⁴.

1 المصدر السابق، ص76.

2 غني ناصر حسين القريشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماع، مصدر سابق، ص164.

3 د. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص162.

4 د. معن خليل عمر، المصدر السابق، ص162.

ثانياً - نظرية الانومي عند اميل دوركهايم:

يعود مصطلح "اللامعيارية: Anomie" أو فقدان المعايير، إلى الكلمة اليونانية "Anomia" التي تعني "انعدام القانون: Lawlessness"، وقد انطوت الفلسفة الدينية في أواخر القرن السادس عشر على استخدام "اللامعيارية" الذي يشير إلى معاني عدة منها "انعدام الخطة، وانعدام الثقة، والشك"¹. كما أشار إلى هذا المصطلح العالم الفرنسي "دوركهايم" في كتابه عن "تقسيم العمل الاجتماعي" واستخدمه بعد ذلك مفهوماً تفسيرياً في نظريته عن الانتحار².

ويرى مارشال كلينارد إن المتخصصون في العلوم الاجتماعية يفسرون اللامعيارية من منظور خاص يتعلق بالبناء الاجتماعي، أو في احد الأنظمة الاجتماعية التي يتركب منها. فهي تنجم عن حالة انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك، كما تعبر أيضاً عن ضعف التماسك الاجتماعي³. وهذا يعني إن نظرية الانومي تفسر الانحراف بطريقة ترتبط بمبادئ التفكك الاجتماعي، ويتفق هذا التفسير مع عدد من أشكال الانحراف وهي "الجريمة، والإدمان على الكحول والمخدرات، والانتحار والاضطراب العقلي"⁴

وتمثل اللامعيارية فكرة محورية في نظرية "دوركهايم" السوسيولوجية، كما انه استخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف، ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام، كما تشير إلى "حالة اضطراب تصيب النظام" أو حالة انعدام الانتظام، أو التسبب تنجم عن أزمات اقتصادية، أو كوارث

1 د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياها، ط1، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، 1989، ص255.

2 سامية محمد جابر، المصدر السابق، ص255.

3 Marshal B. Clinard , Anomie and Deviant Behavior, New York: The Free Press, 1971, p.226

4 Marshal B. Clinard & Robert F. Meier, Sociology of Deviant Behavior, fourteenth ed. , Belmont, CA : Wadsworth Cengage Learning USA, 2011, P. 75.5.

أسرية، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف¹. وتشير أيضا إلى إخفاق الفرد في توافقه مع المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى اغترابه عن هذا المجتمع².

كما اعتمد "دوركهائم" مفهوم (اللامعيارية) في دراسته حول الانتحار: Suicide أيضا ليشير إلى الموقف الذي يحدث فيه ضعف أو صراع بين المعايير، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف. وطبقاً لما ذهب إليه هذا العالم ترتفع معدلات الانتحار عندما تضعف الروابط الاجتماعية، أو عندما لا توجد القواعد الفعالة لضبط الطموحات والسلوك الأخلاقي، أو عندما يكون الناس في عزلة³.

وأكد "دوركهائم" بان هناك "علاقة بين الأزمات الاقتصادية والسلوك المنحرف"، وقد اختبر صحة هذا الافتراض بالرجوع إلى العديد من الأمثلة الواقعية وخاصة ما يتعلق بالأزمة المالية التي وقعت في فينا عام 1873 وبلغت ذروتها عام 1874 وقد صاحب ذلك ارتفاع مباشر في عدد حالات الانتحار وتقدر نسبة الزيادة بين العامين بحوالي (53%) أي ضعف العدد لعام 1873، مما يؤكد أن هذه الأزمة المالية كانت سبب في ارتفاع معدلات الانتحار⁴. وهنا يؤثر "دوركهائم" سؤالاً: هل يكون الميل إلى الانتحار أو إلى هجر الحياة اشد، عندما تصبح هذه الحياة صعبة؟ ويجيب "دوركهائم" على هذا السؤال انه إذا كانت حالات الموت الإرادي "الانتحار" تتزايد لان الحياة أصبحت أكثر صعوبة، فانه ينبغي أن تنخفض كلما زاد الرخاء. ولكن العكس هو الذي حدث من خلال الأمثلة الواقعية التي أوردها هذا العالم، فالانتعاش في مستوى الأجور بسبب انتعاش التجارة في أوروبا عام 1870 قابله ارتفاع في حالات الانتحار. وبما أن هذا العالم وجد أن الأزمات المالية تؤدي إلى الانتحار كما تؤدي إلى ذلك حالات الانتعاش الاقتصادي، فان "دوركهائم" وجد أن أي اضطراب في النظام الجمعي يفرز اضطراب في التوازن، ويكون دافعاً إلى الموت الإرادي، حتى وان كان يحقق راحة اكبر

1 سامية محمد جابر، المصدر السابق، ص264.

2 د. السيد علي شتا، الاغتراب في التنظيمات الاجتماعية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص80.

3 د. طلعت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مصدر سابق، ص56.

4 سامية محمد جابر، المصدر السابق، ص265.

وزيادة في النشاط العام. وكلما احتلت الحاجة إلى إعادة التوافق، مكانها في النظام الاجتماعي، وكانت خطيرة، كان الناس أكثر نزوعاً إلى التدمير الذاتي، سواء كانت إعادة التوافق هذه مترتبة على نمو مفاجئ، أو على كارثة غير متوقعة¹.

وبناءً على التفسير السابق فقد أشار "دوركهايم" إلى أربعة أشكال من الانتحار وكما يأتي²:

❖ **الانتحار الأناني Egoistic Suicide** : وينتج هذا النوع بسبب ضعف علاقة الفرد

بالمجتمع واعتماده بشكل أساسي على نفسه وليس على الجماعة، وهذا يعني كلما ضعفت علاقة الفرد بالمؤسسات الاجتماعية كلما أزداد احتمال وقوع الانتحار ومن الأمثلة على هذا النوع "العسكريين وغير المتزوجين وكبار السن".

❖ **الانتحار الإيثاري Altruistic Suicide** : يعبر هذا النوع عن قوة ارتباط الشخص

بمجتمعه أكثر من ارتباطه بأهدافه الفردية والسلوكية وهو عكس النوع الأول. وينطبق هذا النوع على الشخص الذي يضحى بنفسه في سبيل وطنه.

❖ **الانتحار اللامعيارية Anomic Suicide** : وعادة يحدث هذا النوع خلال عمليات

التغير الاجتماعي السريع والمفاجئ، وذلك عندما تشعر الجماعة أن معاييرها مهددة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الارتباك اللامعيارية، ومن الأمثلة على ذلك حدوث الكوارث الطبيعية والحروب والأزمات الاقتصادية.

❖ **الانتحار القديري Fatalistic Suicide** : وهذا النمط أكثر شيوعاً في مجتمعات الرق

والعبودية والتي يكون الضبط الاجتماعي فيها مرتفعاً وقمعياً، فالأفراد هنا يرون أن لا مستقبل لهم في ظل تلك المعايير والقوانين، وقد ينطبق هذا النوع في بعض السجون والمعتقلات التي تمارس عمليات التعذيب مع السجناء.

1 سامية محمد جابر، المصدر السابق، ص 265-266.

2 د. عايد عواد الوريكات، نظريات علم الإجرام، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 145-146.

وهنا يرى "دوركهايم" أن الانومي هي حالة أو شرط مجتمعي حيث تكون فيه المعايير غير قادرة أو فاعلة في تنظيم السلوك الإنساني، أي تصاب بالاضطرابات أو عدم المقدرة على القيام بوظائفها¹.

فاللامعيارية تعبر عن اختلال التركيب، الذي يؤدي إلى حالة من حالات غياب النظام أو القانون، وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى المعيار، أو القاعدة التي يمكن بها، وبناء عليها قياس أو تميز السلوك السوي من السلوك غير السوي.

ثالثاً- نظرية الانومي عند روبرت ميرتون:-

لقد استعار "ميرتون" مفهوم الانومي من "دوركهايم" في مقاله الشهيرة سنة 1938 والتي تعد الأشهر والأكثر اقتباساً في علم الاجتماع وربما يعود ذلك إلى عدم وجود نظرية اجتماعية مفسرة للسلوك المنحرف بشكل متكامل².

ويرى "روبرت ميرتون" أن "اللامعيارية" تمثل إحدى مصادر الانحراف التي تظهر نتيجة للتباين بين الأهداف الثقافية التي يسعى أعضاء المجتمع نحو تحقيقها وبين الوسائل النظامية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف³.

وفي ذلك يقول "ميرتون" "أن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية". وهكذا نجد "ميرتون" مختلفاً عن "دوركهايم" في تفسيره للانحراف إلى حد ما ففي حين يرى "دوركهايم" أن الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو

1 عايد عواد الوريكات، المصدر السابق، ص146.

2 عايد عواد الوريكات، المصدر السابق، ص147.

3 طلعت إبراهيم لطفي، المصدر السابق، ص56.

يتوق لتحقيقها وبالتالي لا بد من ضبطه اجتماعياً. نجد "ميرتون" يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي¹.

. كما يرى "ميرتون" إن عناصر تشجيع الانحراف في المجتمع تجعل السلوك المنحرف متكيف بشكل فاعل، وكنتيجة لبناء اجتماعي يبدو ضغطاً معيناً على أفراد ليصبحوا منحرفين². في حين يرى "دوركهايم" أن اللامعيارية هي نتيجة الصدام بين التطلعات وتصعد المعايير المنتظمة³.

ويتفق كل من "دوركهايم وميرتون" على أن قضية الانومي هي نتيجة للبناء الاجتماعي أكثر من كونه حالة البناء الاجتماعي كما أن كليهما يشير إلى أن الظاهرة الثقافية الاجتماعية تختلف وتتمايز عن العمليات الشخصية، غير أن ثمة اختلاف طفيف بينهم، فمع أن ميرتون في تحليله يهتم بمناقشة الحالة الكلية الوظيفية للمجتمع، فان دوركهايم يؤكد على حالة الأزمات⁴.

فاللامعيارية تشير إلى حالة تسود بين جماعة يكثر فيها عدد الذين يفشلون في تحقيق الأهداف الثقافية بوسائل غير مقبولة اجتماعياً، بسبب نقص تلك الوسائل في الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، وصعوبة الوصول إليها، نتيجة الاختلال الوظيفي للبناء. وعندما تعم اللامعيارية مجتمعاً ما، فان العلاقات والقيم الاجتماعية ينتابها الصراع والتناقض، وتصحح المتطلبات والواجبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية متناقضة، وهذا يعني أن البناء الاجتماعي كما أشار إلى ذلك "ميرتون" يعكس ضغوطه على الأفراد فتزداد مشكلاتهم.

1 عايد عواد الوريكات، المصدر السابق، ص149.

4 Marshall B. Clinard & Robert F. Meier , Op. Cit., p. 75.

³ السيد علي شتا، المصدر السابق، ص84.

4 السيد علي شتا، المصدر السابق، ص83.

وقد قدم ميرتون في مؤلفه "البناء الاجتماعي و الانومي" تصنيفاً لأنماط تكيف الأفراد في المجتمع، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه¹:-

جدول رقم () يوضح أنماط تكيف الأفراد في المجتمع

ت	أنماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل النظامية
1	الامتثال والمطابقة	*+	+
2	التجديد- الإبداعي	+	-
3	الطقوسي	-	+
4	الانسحابي	-	-
5	التمرد	+	+
		-	-

يتضح من الجدول أعلاه أن "ميرتون" قدم تصنيفاً لأنماط استجابات الأفراد أو تكيفهم لذلك التفاوت بين الأهداف الثقافية وبين الأساليب النظامية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. ويرى "ميرتون" أن هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أولها نمط وظيفي أي يساعد على بقاء النسق الاجتماعي وهو نمط الامتثال أو المطابقة **Conformity** ، حيث يمثل هذا النمط الموافقة بين الأهداف والوسائل.

أما عن الأنماط الأربعة الأخرى فهي تعبر عن حالة الانومي، أي تمثل أنماط ضارة وظيفياً وتظهر من خلال السلوك غير المألوف أو تكيف منحرف يهدد النسق الاجتماعي مثل "الإبداعي" أو "الطقوسي" أو "الانسحابي" أو "المتنرد" ، وهذه الصور أو الأنماط العديدة لها تأثير ضار في النسق الاجتماعي قد تؤدي إلى التغير الاجتماعي، ويمكن تفسير هذه الأنماط كما يأتي:-

² Robert K. Merton, Social Structure and Anomie, Vol. 3, No 5., American Sociological Association, Oct. 1938, p. 676.

* (+)قبول، (-) رفض ، (-+) استبدال أهداف ومعايير جديدة بالتقديم لتحقيق التكيف.

❖ نمط الإبداع Innovation: ويشير هذا النمط إلى اختراع الشخص وسائل غير شرعية لتحقيق النجاح، علماً أن أصحاب هذا النمط أهدافهم مشروع ولكن باللجوء إلى الوسائل غير المشروعة ، وينطبق على هذا النوع غش الطالب في الامتحان، حيث أن هدفه مشروع وهو النجاح ولكن يلجئ إلى استخدام وسائل غير شرعية كالغش أو دفع الرشوة، وأيضاً ينطبق على الشخص الذي يهدف إلى الثراء باستخدام طرق وأساليب لا توافق الثقافة العامة كالفساد الإداري والمالي على سبيل المثال.

ويعد هذا النمط اقرب إلى الميكافيلية الغاية تبرر الوسيلة.

❖ نمط الطقوسي Ritualism: وهو عكس الإبداعي بمعنى أنهم يقبلون الوسائل المشروعة ويحترمون القوانين المعمول بها ولكن لا تهمهم الأهداف والسعي لتحقيقها. وهذا النمط ينطبق على الشخص الذي يعلق أماله على الحظ أو القدر بدون أن يسعى ويثابر للوصول إلى أهدافه، ويستخدم هذه الأساليب لإقناع نفسه، علماً أن هذا النمط في الغالب يكون موجود عند الشخص اللامبالي.

❖ نمط الانسحابي Retreatism: يتمثل هذا النمط في رفض الأهداف الثقافية والوسائل النظامية في آن واحد، وينطبق هذا النمط على الأشخاص المغتربين عن المجتمع، والذين يعيشون حالة الانطواء أكثر من الانفتاح مع الآخرين، وهم لا يشاركون ولا يتفاعلون مع الوسط أو البيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها، وقد ينطبق هذا النمط على مدمني الخمر ومتعاطي المخدرات... الخ.

❖ نمط التمرد Rebellion: ويمثل سلوك الفرد رفضاً لكل من الأهداف الثقافية والوسائل النظامية المشروعة واستبدالها بأنماط جديدة، إلا أنهم عكس الانسحابيون لديهم أهدافهم وقيمهم الاجتماعية، وهم يفترضون مسبقاً وجود الاغتراب عن الأهداف والمستويات القائمة، ويتفاهم هذا النوع عندما يكون هناك حائل بين الأشخاص وتحقيق أهدافهم ما يدفعهم إلى التمرد، وقد ينطبق هذا النمط على بعض الثورات والجماعات التي تثور عندما يحرّم المجتمع من حقوقهم فيندفعون إلى العصيان والتمرد.

المبحث الثالث - مناقشة النظريات وتطبيقها

بعد العرض السابق للنظريات الاجتماعية لا بد من مناقشة وتطبيق هذه النظريات على الدراسة الحالية من اجل الوصول إلى حقائق علمية، وبما أن النظرية من وظائفها توجيه البحث العلمي، وزيادة التراكم المعرفي، كما تساعد الباحث في تحليل وتفسير نتائج بحثه وكما يأتي:-

❖ المدخل الصراعى

وبناء على تفسير نظرية الصراع يتبين لنا أن هناك علاقة متباينة بين شرائح وطبقات المجتمع وبين عملية الصراع التي تنشأ بين تلك الشرائح والطبقات، وقد يحدث الصراع على مستويات عدة، فقد يحدث هذا النوع من الصراع على المستوى الجماعى وقد يحدث على المستوى الفردى، بسبب تباين حاجاتهم وأدوارهم التي يقومون بها. وقد يتمثل هذا الصراع في المجتمع بين الحاكم والمحكوم، كما يحدث في التنظيمات الاجتماعية بين رب العمل

والعاملين، وهكذا بالنسبة إلى الأوساط الاجتماعية الأخرى. وهذا يفسر لنا أن الصراع موجود مع وجود المجتمع البشري. ويرى الباحث أن نظرية الصراع تنسجم في بعض جوانبها مع مشكلة الدراسة الحالية وخاصة أن المجتمع العراقي تعرض إلى حروب وأزمات طيلة العقود الماضية، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على عدم استقرار المجتمع العراقي ، وهنا أن الاتجاه الصراعى يمكن اعتماده في تفسير المجتمعات غير المستقرة.

ويرى الباحث إن المجتمع العراقي بدأت أزمته وما نجم عنها من مشكلات اجتماعية وخاصة ما يتعلق بمشكلات الشباب بسبب الصراعات التي تعرض إليها وخاصة ما يتعلق بالحروب والأزمات، وقد نجم عن هذه الصراعات خللاً وظيفياً نجم عنه تراجع وتدهور المؤسسات الاجتماعية .

إن الحروب والأزمات التي أصابت النسيج الاجتماعي أسهمت في تراجع العديد من المؤسسات الاجتماعية ومنها الأسرة والمدرسة، كما تعرضت المؤسسة العسكرية والسياسية في ظل هذه الأوضاع إلى تراجع دورها الوظيفي، وهنا نجد أن هناك علاقة بين المدخل الصراعى والمدخل الوظيفي، وإن الخلل الوظيفي في الغالب هو ناجم عن تكريس الحروب والأزمات التي أصابت المجتمع العراقي بالصميم.

ينطبق هذا الإطار المرجعي في الغالب مع أوضاع المجتمعات غير المستقرة، وبما أن المجتمع العراقي تعرض إلى حروب وأزمات ساعدت في غياب الاستقرار الأمني ، وتراجع الدور الوظيفي لمؤسسات البناء الاجتماعى كافة. فأنا يمكن أن نوظف هذا الإطار من خلال أهم العوامل التي ساعدت في مأزومية المجتمع العراقي. علما أن هناك عوامل خارجية تكمن في (الحروب والحصار الاقتصادى والاحتلال الأمريكى) كان لها دور فاعل في تكريس أزمة المجتمع العراقي التي انعكست بدورها على تفاقم مشكلات الشباب والى جانب العوامل الخارجية فإن هناك عوامل داخلية تكمن في اتساع الفجوة بين الأنظمة الحاكمة وبين المواطنين التي انعكست على جوانب البناء الاجتماعى. وقد كان الصراع واضح في المجتمع العراقي من خلال الحروب التي شهدتها طيلة العقود الماضية، والتي انعكست أثارها في ضعف الدور التنموي لمؤسسات البناء الاجتماعى كافة، وفي ظل هذه الأوضاع تفاقمت مشكلات

الشباب في المجتمع العراقي لتصبح هذه المشكلة من المعوقات الخطيرة في بناء وتقدم المجتمع. علماً أن التراث الفكري الصراعى يؤكد أن الصراعات الخارجية والصراعات الداخلية لها تأثير بارز في النسق الاجتماعى وقد تكون عامل فاعل في تكريس المعوقات الوظيفية التي تخلخل التنظيم الاجتماعى وتهدد مسيرة النظام الاجتماعى.

وهنا يمكن التوليف بين المدخل الصراعى والمدخل الوظيفى في تفسير أزمة المجتمع العراقى وانعكاسها على الشباب، فقد أسهمت الحروب والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقى إلى تراجع الدور الوظيفى لمؤسسات البناء الاجتماعى. علماً أن تراجع أي مؤسسة أو نسق في البناء الاجتماعى لا بد أن ينعكس على المؤسسات الأخرى وقد ينجم عن ذلك خلل يطلق عليه "روبرت ميرتون" بالمعوقات الوظيفية.

❖ المعوقات الوظيفية

إن الحروب والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقى، أحدثت خللاً وظيفياً في الأنساق الاجتماعية مما نجم عنه اختلالات وظيفية على مستوى البناء الاجتماعى كافة، وفي ظل هذه الاختلالات تفاقمت مشكلات الشباب وخاصة ما يتعلق بتفاقم بطالة الشباب وفقدهم، وزيادة الانحرافات السلوكية التي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعى. علماً أن هذه المشكلات أفرزت العديد من الضغوط التي دفعت بعض الشباب إلى الهجرة أو طلب اللجوء إلى بلدان أخرى، في حين بقى العدد الأكبر منهم يقاسى ظروف الأزمات لتتفاقم مشكلاتهم ويتحولوا إلى شباب مغترب عن واقعهم الاجتماعى.

❖ نظرية الانومي

تترك الحروب والأزمات تحديات كبيرة بل وحولاً وأمالاً لا تتحقق وتوترات أكثر حدة، وتخلق في كثير من الأحيان معوقات واضحة تهدد مسيرة النظام الاجتماعي، وتعيق عملية التنمية البشرية.

وفي ضوء نظرية الانومي تبدو العلاقة واضحة بين الأوضاع التي تعرض لها المجتمع من حروب وأزمات وبين مشكلات الشباب.

ومع أن نسق القيم السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في نسق القيم على مستوى الشباب، إلا أن هؤلاء الشباب يتأثرون بعوامل خارجية كثيرة، فالشباب الذي يتعرض الى مشكلة ما لا بد انه تطور في داخل نسقهم القيمي حالة من اللامعيارية. ويمكن ان نفترض ان هناك علاقة بين الانومي ومشكلات الشباب وخاصة ما يتعلق بمشكلات مثل (الانحرافات السلوكية والاعتداء وضعف علاقاتهم الاجتماعية بالمحيط الذي ينتمون إليه، فضلا عن تراجع قيم الانتماء الوطني) كل هذه المشكلات وغيرها ربما يمكننا تفسيرها من خلال نظرية الانوميا.

وتعكس اللامعيارية حالة من حالات اختلال القيم والمعايير على مستوى المجتمع بكافة فئاته ونظمه، ومؤسساته الاجتماعية. ويصبح نمط من أنماط السلوك المنحرف كاعتداء المسكرات مثلاً، لا يمثل مشكلة فردية تنم عن اختلال النسق القيمي والأخلاقي للشباب، بل يتبلور هذا السلوك انعكاساً لما يدور في الوسط الاجتماعي من ممارسات، لا يتقيد أصحابها بالشروط اللازمة توفرها في الوسائل لتجعلها سبلاً قانونية ومشروعة للوصول إلى الأهداف.

الفصل الثالث

المجتمع المأزوم... تحليل سوسيولوجي

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتأزم المجتمع العراقي.

المبحث الثاني: مسببات المجتمع المأزوم

المبحث الثالث: مظاهر المجتمع المأزوم

المبحث الأول

الخلفية التاريخية لتأزم المجتمع العراقي

سنتناول في المبحث الحالي نظرة تاريخية عن مأزومية المجتمع العراقي، وكيف وصل المجتمع إلى وضعه الحالي عبر سلسلة من الأزمات ذات علاقة بعضها ببعض الآخر، وتركت كل فترة على المجتمع بصماتها، وكانت ذات طابع خاص بالفترة التي شهدتها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تكونت الصورة المأزومة لمجتمعنا في وضعه الراهن عبر هذه السلسلة المترابطة من الأحداث التي جعلت من المجتمع العراقي في أن يكون ذو طابع خاص يختلف عن بقية المجتمعات الأخرى.

ولا يمكن فهم وتفسير مأزومية المجتمع العراقي ما لم نرجع به إلى سلسلة الأحداث التي تعرض لها المجتمع خلال الفترات الماضية، علماً إننا لا نريد أن نغوص في أعماق التاريخ، الأمر الذي قد يجرنا إلى متاهات وثغرات لا يمكن سدها، وهنا سنكتفي بالإشارة إلى بعض الأحداث الراسخة عبر التاريخ في الهامش. لقد مرّ المجتمع العراقي ومنذ قرون طويلة بفترات نكوصية دامت أكثر من ستة قرون، وعصفت به العديد من الكوارث الطبيعية* والحروب والأزمات، وصاحب هذه الأزمات تعميق الانقسام والتناحر الأثني والمناطقية والعشائري و الطائفي بين أغلبية سكانه، ويشهد المجتمع العراق في ظل الظروف الراهنة اخطر مرحلة في تاريخه وخاصة بعد دخول الاحتلال الأمريكي في نيسان 2003، وسنركز في هذا البحث

* الكوارث والأزمات التي تعرض لها العراق خلال ثلاثة قرون "1621 مجاعة، 1623 الفرس يذبحون مئات الآلاف من العراقيين ويبيعون ألفا عبيداً، 1633 فيضان 1635 وباء،" 1638 مجزة عامة نفذها الأتراك ضحيتها 30 ألف شخص معظمهم من الفرس، 1656 فيضان، 1777 حرب أهلية، 1831 وباء -فيضان- مجاعة على أثرها هبط سكان بغداد من 80 ألف إلى 27 ألف ... للمزيد حول الأزمات انظر حنا بطاطو، العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، ط1، الكتاب الأول، مكتبة الغدير، 2005، ص34.

على الأزمات الأخيرة التي واجهها المجتمع، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وبعد سنوات الاحتلال الأمريكي التي تعد من أخطر مراحل تاريخ العراق.

إن احتلال العراق في (9 نيسان عام 2003) سجل في تاريخ المجتمع العراقي طابعاً خاصاً قد يشبه بعض المراحل التي شهدتها المجتمع العراقي في فترات سابقة. فقديماً تعرض العراق إلى الصراع الفارسي العثماني والحرب العالمية الأولى واحتلال الانكليز للعراق⁽¹⁾. لا شك أن هذا الاحتلال قد حقق بعض ما تسعى إليه الهيمنة الأجنبية: كالسيطرة على العراق كقاعدة ومنطلق للسيطرة على الشرق الأوسط، وعلى ثروات هذا البلد خاصة منابع النفط، من أجل التحكم بالاقتصاد العالمي، وإخراج العراق من دائرة الصراع ضد إسرائيل لحماية أمنها، وبناء قوى عسكرية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بحسب المخطط الصهيوني الأمريكي وهو الاسوء في تاريخ العالم.

وهنا لا يمكن ربط الصراعات والتناحرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع العراقي بفترة الاحتلال الأمريكي فقط، بل أن هذه الصراعات سبقت ذلك بعقود طويلة، إلا إنها كانت كامنة وتفاعلت مع ميكانيزمات الاحتلال الأمريكي لتفرز حالة من ألالستقرار الأمني وتأزم المجتمع بصورته الحالية.

يرى الدكتور الوردى أن تركيب شخصية الفرد العراقي في الوقت الحاضر ليس سوى نتاج التفاعل بين ما كان عليه المجتمع في العهد العثماني وما جاءت به الحضارة الحديثة من عادات وقيم وأفكار⁽²⁾. وهذا يؤكد أن الأوضاع التي شهدتها العراق أبان القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى 1914 وإلى الوقت الراهن، كانت لها بصمات في تأزم المجتمع وعرقلة عملية التنمية وبكل مظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(1) د. د. عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص31.

(2) د.علي الوردى، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965، ص117.

والنزاعات والحروب والكوارث التي شهدتها العراق خلال مسيرته التاريخية لها آثارها الخطيرة التي لا تزال بصماتها بارزة ومؤثرة في مسيرة هذا المجتمع، وذات طبيعة تراكمية لها دور خطير في تهديد النسيج الاجتماعي. وقد افرز ذلك خللاً وظيفياً في مؤسسات البناء الاجتماعي، ومسيرة الحياة الاجتماعية للإنسان العراقي. ، وعلى الرغم من تشكيل الحكومة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، إلا أن المجتمع بقيه تحت ضغوط قوات خارجية وخاصة الاحتلال البريطاني. الأمر الذي ساعد في استمرار الأزمة.

ويعتقد الباحثة الأمريكي "الفن توفلر" في مؤلفه حضارة الموجة الثالثة أن الأحداث التي تعرض لها العالم في القرن العشرين كان لها تأثير واضح على مستقبل المجتمعات بتوالي الأزمات، منها "الثورة الإيرانية وارتفاع أسعار النفط وانتشار التضخم واتساع دائرة الإرهاب وعجز الحكومات عن حماية مواطنيها فضلاً عن الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج" كلها جعلت الرؤيا المستقبلية أكثر تعقيداً⁽¹⁾. لاشك أن هذه الأحداث هي جزء من المتغيرات المجتمعية التي شهدتها العالم في ظل التسارع العولمي، وذات علاقة بالحروب والأزمات التي شهدتها العراق في الفترات الأخيرة من القرن الماضي وحتى عهد قريب.

وشهد المجتمع العراقي ازدهاراً في مطلع السبعينيات، حيث تميز الاقتصاد العراقي بالانتعاش، وتسلق قمة السلم بين دول العالم الثالث من حيث متوسط دخل الفرد، وبلوغه مستوى عالياً في قطاع التعليم، وامتلاكه الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة ووفرة احتياطية من العملة الأجنبية، إلا أن هذا الانتعاش والازدهار الذي تحقق بجهود متواصلة لا تقل عن نصف قرن، تراجعت بالانحدار السريع مع دخول الحرب العراقية الإيرانية، وبلغ حافة الانهيار مع غزو الكويت وحرب الخليج والعقوبات الاقتصادية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(661) عام 1991 دام ثلاثة عشر عاماً، إضافة إلى الاحتلال في (9 نيسان عام 2003)، وهي المرحلة

(1) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، 1990، ص20.

الأكثر خطورة في تاريخ العراق والتي أفرزت خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، وتراجع في ظلها مؤشرات التنمية البشرية⁽¹⁾.

وقد نجم عن كل هذه الحروب والأزمات أن تحول المجتمع إلى فوضى خلّاقة، وخاصة بعد أن تعرّض المجتمع إلى تفكيك بعض الوزارات الأمنية منها (وزارتي الدفاع والداخلية) بالرغم من إعادة تشكيلها، وفي ضوء ذلك شاعت الفوضى واللامن في المجتمع العراقي وأصبح المجتمع في ظل تتابع الأزمات مجتمعاً مأزوماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وبالرغم من فاعلية المؤثرات الخارجية في تأزم المجتمع العراقي، فإننا لا يمكن أن نغفل المؤثرات الداخلية التي تتعلق ببناء الحكومات والسلطات الحاكمة، لان بناء السلطة في المجتمع كان قائم على تصور "مملوكي بين الحاكمين والمحكومين"⁽²⁾. لأنها بنية على القوة والاستقواء بعيداً عن "ثقافة الحوار" والاهتمام بالرأي العام وتوفير كل ما يحتاجه المجتمع من خدمات.

فالنظام السياسي للفترة التي سبقت الاحتلال ومنذ تأسيسه في نهاية السبعينيات من القرن الماضي واجه حالة من "فقدان الثقة" بينه وبين المجتمع و بشكل تدريجي وخاصة بعد أن قام النظام السابق بإقصاء شركاء في السلطة، واتجهت السلطوية في العراق إلى وضع اتسم بتفوق الصفوة الحاكمة. ومع بزوغ الحرب العراقية الإيرانية، وصلت حدودها في نهاية المطاف إلى التهميش في اتخاذ القرار وتنفيذه؛ فانتقلت من حالة الدولة المخططة لبناء المؤسسات التي بلغت ذروة بعضها حدّ التآلق إلى بداية الانحلال. وساعدت قوة القانون حسب "النظرية الميكافيلية" على ضعف الثقة ما بين "الحاكم والمحكوم" هذا ما مهد إلى ظهور وترسيخ الولاءات الفرعية (قبيلة، عشيرة، طائفة، عرقية...) مقابل الولاء الوطني؛ ولعب التآزم العرقي والطائفي دوراً فاعلاً إلى جانب التآزم السياسي حتى وصل المجتمع إلى تخلف وتراجع

(1) د. عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: الموراث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مصدر سابق، ص 28-29.

(2) د. متعب مناف جاسم، محاضرات في النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط1، دار ومكتبة البصائر - بيروت، 2011، ص 7.

مؤشرات التنمية البشرية ويمكن وصفه بأنه من المجتمعات غير المستقرة التي تنسب إلى المجتمعات المأزومة والمتخلفة.

وفي ظل الأوضاع الراهنة يواجه النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي أزمة حادة ، وهذا واضح في عدم الانسجام والتوازن بين أنساق النظام الاجتماعي، مما أدى إلى شيوع الفوضى في مسيرة الحياة الاجتماعية، خاصة بعدما أصبحت القوانين شبه معطلة بعد إلغاء بعض الوكالات التي تعتمد على هذه القوانين، كالأجهزة الأمنية من الجيش والشرطة (كما اشرفنا أعلاه) وعلى الرغم من إعادة بنائها من جديد في الدولة الحديثة، هذا ما خلق إشكالية كبيرة في الاستقرار الأمني سواء في الحياة اليومية أو العملية⁽¹⁾.

وهنا يمكن القول إن كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي يرتبط به مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بنمط من السلوك وهذا الضرب من السلوك له أهدافه الموجهة، وهنا لا بد أن يأخذ بنظر الاعتبار بقية الممثلين الآخرين في البيئة التي يشتركون بها، إلا أن استخدام القوة والضغط على الآخرين يولد توتر وصراع يؤدي في النهاية إلى خللاً في طبيعة البناء الاجتماعي⁽²⁾. وهذا ما حصل بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة في المجتمع العراقي .

أن التوتر الذي نشأ في المجتمع العراقي بين نسق السلطة والشعب من المؤشرات الأساسية في أزمة المجتمع العراقي، لان المحافظة على النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي كان قائم على فرض القوة للمحافظة على استمرار الاستقرار المجتمعي، وعلى الرغم من الأمن والاستقرار الذي حققه النظام ، فان هناك كوامن خفية أدت في اتساع الفجوة بين السلطة وأفراد المجتمع، إلى جانب تقويض العلاقات الإقليمية بسبب الاعتداء على دولة الكويت، كل هذا نجم عنه ضعف السلطة وانهارها في 9 نيسان 2003.

(1) د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، العدد (84)، 2008، ص452.

(2) د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص452.

والمجتمع العراقي وما تعرّض من حروب و أزمات قبل الاحتلال وبعده، جعلت منه مجتمعاً غير مستقر لوجود خللاً وظيفياً في الأنساق الفاعلة في المجتمع، فالخلل الذي أصاب النسق السياسي افرز ظاهرة غياب الثقة بين الأنظمة الحاكمة والشعب، وهذه العلاقة كانت قائمة على أساس الخوف من العقوبة، والأمر زاد سوءاً بعد احتلاله ، حيث تم تشكيل سلطة المجتمع على أساس المحاصصة الحزبية الطائفية ، وهذا الأمر ينذر بتهديد المجتمع مرة أخرى وبدلاً من أن يتحول إلى مجتمع مستقر تحول إلى مجتمع أكثر تأزماً.

المبحث الثاني

العوامل المسببة لتأزم المجتمع العراقي

أن مأزومية المجتمع العراقي تعود إلى العديد من المسببات منها الخارجية وأخرى داخلية ، وبما أن بحثنا يقتصر على العقود الثلاثة من القرن العشرين حتى دخول الاحتلال الأمريكي، فقد وجد الباحث أن يطلق على هذه المرحلة التي شهدها المجتمع العراقي مصطلح "ثالث الأزمات" والذي يشير إلى : (الحروب ، والحصار اقتصادي، والاحتلال)، وهذه السلسلة من الحروب والأزمات الاقتصادية تركت عبء كبير على مسيرة النظام الاجتماعي، ولا يمكن أن نغفل مرحلة الاحتلال التي شكلت انعطافة كبيرة في مجرى تاريخ العراق وما أفرزته من تغيرات واسعة دمرت هذا المجتمع ووضعتة على مفترق طرق.

وسنتناول في هذا المبحث بعض الأسباب التي أدت إلى تأزم المجتمع العراقي، وخاصة ما يتعلق بالأزمات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، وهذه المسببات ذات علاقة تفاعلية ومتداخلة بعضها ببعض الأخر، وسنحاول تجزئتها لأغراض التحليل وبيان كل سبب ودوره في تكريس الأزمة العراقية وكما يأتي : -

أولاً- التأزم السياسي:-

لقد تميّز التاريخ السياسي الحديث للمجتمع العراقي بتشكيل حكومات تفتقر إلى الحكم الرشيد* Good governance، حيث بنيت العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذا المجتمع على أساس القوة وهاجس الخوف، وان مثل هذه الصفات التي تميّز بها النظام الحاكم في المجتمع العراقي تعد عامل أساسي في قتل الثقة بين أبناء المجتمع والنظام الحاكم، حيث إن غياب الحكم الرشيد له كلفة باهظة الثمن من حيث تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

إن تكريس صفة القوة والاستقواء في الأنظمة التي حكمت المجتمع العراقي، ربما تعود في الغالب إلى القيم البدوية التي تميّز بها هذا المجتمع. ويعتقد الدكتور الوردى "إن السلطة الحكومية تعد من أهم معالم الحضارة، ولهذا فإن تضائل تلك السلطة في مجتمع متأخم للبداءة يؤدي بطبيعة الحال إلى استفحال العصبية القبلية وما يتصل بها من قيم البداءة"⁽¹⁾. أن "قبلنة الحكومة" tribalisation of Government لها دور فاعل في تهديد النسق السياسي بتراجع دوره المهني، الذي ينعكس بشكل سلبي على أنساق البناء الاجتماعي Social Structure الأخرى، وقد يكون مؤشراً فاعلاً في تراجع الدور التنموي للمجتمع، وان التآزم السياسي ذات علاقة في توالد أزمات اقتصادية واجتماعية أخرى.

* مفهوم الحكم الرشيد : " يعني التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، بما في ذلك عمليات الانتخاب والمراقبة وتغيير القائمين على شؤون الحكم، قدرة السلطات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم بإدارة النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا التعريف يبين أن الحكم يمثل ظاهرة معقدة لها انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. لذا فان الإدارة الرشيدة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية للمواطنين من خلال توفير فرص متكافئة للجميع تعتمد ثقافة الأداء والانجاز للوصول إلى خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلا على ذلك فان الإدارة الرشيدة تضمن المساواة لجميع المواطنين أمام القانون، وتحميهم من التجاوزات الإدارية، أو من الإجراءات القمعية التي تقوم بها السلطات التنفيذية. " المصدر: د. عدنان ياسين مصطفى، الحكم الرشيد، مصدر سابق.

(1) د. علي الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، مكتبة الحيدرية، (د.ت)، ص401.

فالنسق السياسي القائم على الولاءات الفرعية، سيكون عائق أمام تقدم المجتمع، ويمكن أن يشكل فايروس خطير يفتك بالمجتمع وأمنه، فكيف يمكن تحقيق العدالة والشفافية في سلطة تعتمد العلاقات القرابية أساساً في عملها، بعيداً عن الكفاءة والقدرة والإبداع ومراعاة المصلحة العامة(1).

وأصدرت السلطة السياسية في بداية تشكيلها قرارات منها غير العقلانية والارتجالية وغير المتأنية ، وخاصة ما يتعلق بالإقصاء والتهميش إلى أطراف وشركاء فاعلين في المجتمع والسلطة، هذا ما ساعد على تعميق أزمة النسق السياسي ، لان أي خلل يصيب احد الأنساق الاجتماعية فأن ذلك يمتد ويؤثر على الأنساق الأخرى، وهنا يحدث التفكك الاجتماعي Social Disorganization الذي يؤدي إلى ضعف الدور المؤسساتي للمجتمع، ويهدد مسيرة الحياة الاجتماعية بغياب الأمن والاستقرار المجتمعي.

لقد رافق غياب الإدارة الرشيدة في المجتمع العراقي، وضعف الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب، أن اتخذت الصفوة السياسية قرارات غير رشيدة منها دخوله الحرب العراقية الإيرانية في بداية الثمانينيات، الأمر الذي انعكس على تراجع مؤشرات التنمية البشرية، كما أسفرت هذه الحرب على فقدان آلاف من الذين قد يسهمون في التنمية من القوى العاملة الفاعلة في المجتمع وتبديد اقتصاد البلد، وتأزيم العلاقات مع دول الجوار، هذا ما أدى إلى تأزم النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي.

وأسهمت الحرب في إنهاك الطرفين وأفرزت آثاراً اجتماعية واقتصادية كان ضحيتها الشعبين، وذهب ضحية هذه الحرب موارد مادية وبشرية لا تعد ولا تحصى وما زالت هذه الآثار قائمة، والفجوة كبيرة بين المجتمعين، وهنا لا بد من طرح بعض الأسئلة التي تعد في غاية الأهمية: من المسؤول عن هذه الأزمة ؟ ومن هو المستفيد الأول؟ وما هي مصلحة الدولتين في هذه الحرب؟ وماذا جنى مجتمعنا من هذه الحرب؟

(1) د. مازن مرسل محمد، سوسيولوجيا الأزمة : المجتمع العراقي نموذجاً، ط1، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص158.

ويعتقد "وليام غاي كار" بان شن الرئيس العراقي السابق الحرب على المجتمع الإيراني بدعم من الولايات المتحدة وتشجيعها، ثم تبين له ولغيره أنها لن تسمح لفريق بالانتصار على الآخر، وكل هدفها تدمير قوى الطرفين، وفرض سيطرتها على الاثنین، وتعميق الخلافات بين الطائفة السنية والطائفة الشيعية بين البلدين، لإضعاف المجتمعين وتدمير الدين الإسلامي⁽¹⁾.

ويرى الدبلوماسي الإسرائيلي أوديد ينون (Oded Yinon) في مقاله الصحفي الصادرة عام 1982 بعنوان "إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات" "إن انقسام سوريا والعراق إلى مناطق أثنية أو دينية منفردة ، كما هو الحال في لبنان هو بمثابة هدف إسرائيل الأول على جبهتها الشرقية على المدى الطويل، أما هدفها على المدى القصير، فهو تصفية القوة العسكرية لتلك الدول ، والعراق الغني بالثروات النفطية والممزق من الداخل هو احد هذه القوى المرشحة من قبل إسرائيل، وتفكيكها أهم من سوريا لأنها تمثل التهديد الأكبر لأمن إسرائيل، ولذا يقول أن حرباً عراقية إيرانية ستمزق العراق داخلياً قبل أن يتمكن من تنظيم جبهة واسعة ضدنا"⁽²⁾.

ويرى الباحث أن هناك تخطيط منظم من قبل الاستعمار الخارجي لإحداث الأزمات في المجتمع العراقي من اجل إضعاف هذا المجتمع والسيطرة على خيراتہ.

إلى جانب الأزمات السابقة نجد أن احتلال العراق في 9 نيسان 2003 جاء استكمالاً لمخططات قديمة، فبعد أن أنهكت قوة العراق وجيشه بسبب الحرب العراقية الإيرانية والعقوبات الاقتصادية التي دامت أكثر من ثلاثة عشر سنة، وجدت القوى المستعمرة لا بد من تحقيق مشروع الاحتلال في المجتمع العراقي للسيطرة على موارده من جهة وتحقيق امن إسرائيل من جهة⁽³⁾.

(1) وليام غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، ترجمة: سعيد جزائري، ط17، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص14.

(2) مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي(60)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، 2008، ص43.

(3) وليام غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج ، المصدر السابق، ص17.

والساحة العراقية باتت ميدان لأطراف دولية وإقليمية تتصارع من اجل تأكيد وجودها وفرض سيطرتها، دون حساب للاثمان الواجبة الدفع، أو للاثار المستقبلية على هذا البلد، الذي أصبح اليوم يقف ليس على حافة الهاوية بل في قرارها، دولة مترهلة ومؤسسات ممزقة، وفساد إداري ومالي يعطل الحياة ويهددها بالبؤس والتردي وتلاشي الأمل⁽¹⁾.

وهنا يمكن القول إن وصف المجتمع العراقي بـ "المجتمع المأزوم" ذات دلالة ومغزى وله تفسيراته من خلال الأحداث الدامية التي تعرّض لها المجتمع عبر السنوات الماضية، وقد اصطلحنا على تسميتها بـ"ثالوث الأزمات" (الحروب والأزمة الاقتصادية، والاحتلال) ، إن هذه الأحداث أغرقت المجتمع العراقي بوابل من التحديات أدت إلى خلق النزاعات بين مكوناته الاجتماعية، حتى بات المجتمع العراقي يمكن وصفه بـ "المجتمع الرهينة" على مدى نصف قرن مضى، وما يزال كذلك إلى الوقت الراهن.

وتعرّض امن الإنسان في ظروف الاحتلال الأمريكي إلى انتهاكات خطيرة وعلى ثلاثة مستويات : المؤسسي، والبنوي، والمادي، وقد تركت خلافاً كبيراً على الاستقرار المجتمعي، فمن المنظور المؤسسي أن هذا الاحتلال يعد انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس، كما يبطلان القوانين في البلد الذي تم احتلاله، ووصل الأمر إلى تشكيل النخبة السياسية من الذين تهمهم مصالح المحتل أكثر من مصالح مواطنيها. وعلى المستوى البنوي فقد يؤدي هذا الوضع إلى إحداث تغيرات في توزيع الثروة بشكل غير عادل الأمر الذي يعمق من الخلاف بين السكان. أما على المستوى المادي فإن الاحتلال عندما يفرض نفسه بالقوة ، سيؤدي الأمر إلى مقاومته ما ينجم عنه خسائر جسيمة في صفوف أبناء المجتمع، إلى جانب تعطيل النشاط الاقتصادي وسبل المعيشة والحريات الأساسية⁽²⁾. كل هذه المؤشرات تلعب دور فاعل في تراجع مؤشرات التنمية البشرية واستنشاء مظاهر اللامن الإنساني، لتتكسر صورة التآزم ويصبح المجتمع على مفترق طرق.

(1) مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، المصدر السابق، ص9.
(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية لتنمية لعام 2009، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص167.

لذلك فقد لعبت المليشيات المسلحة دوراً فاعلاً في استمرار الصراع وتفاقم مظاهر العنف والإرهاب، والتي أدت إلى عدم استقرار النظام الاجتماعي، ويعود السبب في تفاقم المليشيات إلى الفراغ الأمني والسياسي في الحياة الاجتماعية، إلى جانب ممارسة قوات الاحتلال المنهج الانتقائي على الأساس الأثني والطائفي، وهذا الأمر دفع تلك المليشيات إلى التناحر من أجل الحفاظ على مصالحها وتشكيل قوة حمائية. أن هذه المتغيرات ساعدت في تفاقم الأزمة السياسية وبات الفرد العراقي يفتقر إلى الثقة في القوات الأمنية، وهذا ساعد بدوره إلى تفعيل ثقافة الولاء الفرعي دون الولاء الوطني للحفاظ على أمنه وامن عائلته.

ونتيجة لعدم استقرار النظام الاجتماعي، تميز المجتمع العراقي في بروز ظاهرتين: الأولى تعمق انتماء الأفراد إلى طوائفهم طلباً للحماية من الطوائف الأخرى. أما الثانية: فقد انسحب قطاعاً عريضاً من العراقيين من الحياة العامة بعد أن شلّ العنف والإرهاب قدرتهم على التنظيم السياسي والعمل السلمي لدعم فكرة الوطن الواحد⁽¹⁾.

وهكذا نجد أن الحروب والأزمات والاحتلال أفرزت تخلفاً كبيراً في المجتمع العراقي، وهنا نتفق مع الاقتصادي الألماني وصاحب نظرية التبعية "جولدر فرانك" على أن الاستعمار له دور فاعل في تخلف المجتمعات، فالاحتلال لعب دور كبير في تراجع الدور التنموي لهذا المجتمع⁽²⁾. وبدد قدراته البشرية والمادية. ويمكن أن نذهب إلى أبعد مما ذهب إليه (جولدر) أن الاستعمار يساهم في تأزم المجتمع.

ويشير الدكتور متعب مناف إلى التقارب في العديد من المشتركات بين تجربة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي وبين ما نمّر به اليوم، رغم أن المشهد العراقي وبعد (2003)، زاد تعقيداً وبالأخص بعد أن انهارت الأشكال شبه المؤسسية في الحكومة والإدارة

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية، مصدر سابق، ص 170

(2) د. علي ليلة وآخرون، قضايا ومشكلات التخلف في العالم الثالث، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ب.ت، ص 10.

لسلطة بنت رهبتها على عسكرة المجتمع، وقولبة الأسرة العراقية باعتماد تنشئة سياسية تربط ولاء الأفراد والجماعات بالسلطة(1).

فالنظام السياسي العراقي اليوم يتشابه في كثير من الخصائص مع البناء السياسي للمرحلة السابقة، فهو أيضا يكرس المحاصصة، ليس فقط من خلال توزيع المناصب القيادية وفق الولاءات والتعصبات الفرعية وبناء المؤسسات السياسية، وإنما أيضا من خلال الانتخابات العامة، التي تتم في إجراء التخذق الطائفي والعرقى، بسبب هيمنة الأحزاب العرقية والطائفية على الحياة السياسية في المجتمع العراقي، ومنع سيطرة حزب قادر على التحكم بإدارة البلاد حتى لو فاز بالانتخابات العامة(2). وما جرى في الدورة الانتخابية الأخيرة في المجتمع يؤكد ذلك... وعند مقارنة دول أوربية وأسيوية مثل: المملكة المتحدة وفرنسا والهند، فإن الأغلبية البسيطة الفائزة في الانتخابات العامة بإمكانها أن تشكل حكومة. عكس ما جرى في مجتمعنا الذي عمل على تكريس الصراع العرقى والطائفي من أجل تحقيق المصالح والأهداف الخاصة. وهنا فإن النظام السياسي والمؤسساتي الذي تمت صياغته في الدستور العراقي الجديد والأجندات العرقية والطائفية التي طرحها الأحزاب الكبيرة والمهيمنة، سيشجع على الصراع بدلاً من بناء جسور الثقة بين المكونات العراقية، من أجل التعايش السلمى وتحقيق الأمن والاستقرار(3). وما ذهب إليه مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الأول 2002، الذي تموله المخابرات المركزية منذ عام 1998 ثم أصبح يموله الكونكرس الأمريكى، تمخضت نتائجه

(1) د. متعب مناف جاسم، محاضرات في النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط1، دار ومكتبة البصائر - بيروت، 2011، ص27.

(2) شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والسياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص82.

(3) شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، المصدر السابق، 2009، ص82-83.

على تقسيم العراق على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية⁽¹⁾. وهذا ما فعلته بعض الأطراف الفاعلة في السلطة، الأمر الذي فاقم من تأزم المجتمع ومزق نسيجه الاجتماعي.

وهناك قضايا أخرى أسهمت في تهديد مسيرة الحياة الاجتماعية وكرست من الأزمة العراقية وهو ما يتعلق بتعدد "الأحزاب السياسية" والبحث عن مصالحها الشخصية، إلى جانب العمل على الانتقام من البعض وتصفية حساباتهم بعيداً عن التفكير بمصلحة المجتمع واحترام الرأي الآخر.

يرتبط التأزم السياسي في علاقة تفاعل مع بقية أنساق المجتمع الأخرى، إلا أن أهمية النسق السياسي في استقرار المجتمع وتقدمه دفعنا أن نعهده العامل الأساسي في تفعيل الأزمة العراقية وتداعياتها على الأنساق الأخرى كالاقتصادي والاجتماعي والقيمي والديني، والتي باتت هي الأخرى عامل مكمل لمأزومية المجتمع، وهذا ما تفسره نظرية "النسق الاجتماعي*" **Social System** التي ذهب إليها تالكوت بارسنز. فاستقرار النظام السياسي قد يؤدي إلى استقرار الأنساق كافة، كما ينهض باستقرار النظام الاجتماعي.

ثانياً- التأزم الاقتصادي:

لا شك أن الطفرة البترولية التي شهدتها العراق في السبعينيات من القرن العشرين بسبب تدفق كميات كبيرة من العائدات النفطية وارتفاع أسعارها، حققت تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (3812) دولار سنوياً في بداية الثمانينيات، إلا أن تصاعد حجم أزمة الديون الخارجية بمعدلات كبيرة بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج، والحصار الاقتصادي، فقد تراجع في أثر هذه العوامل مستوى المعيشة للأسرة

(1) مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، المصدر السابق، ص 61.
* نظرية النسق عند بارسنز" تميل الأنساق الاجتماعية إلى المحافظة على النظام، وحالة التوازن، كما ترتبط أجزاء النسق ومكوناته بعلاقات تكاملية منسجمة، وأيضاً يميل النسق إلى المحافظة على الحدود، وعلاقات الأجزاء بالكل.. ولذا أي خلل يصيب احد الأنساق لا بد أن ينعكس على الأنساق الأخرى. المصدر: إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 54.

العراقية، حتى وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (180) دولار عام 1994⁽¹⁾، واستمر دخل الفرد بالتذبذب حتى دخول الاحتلال في 9 نيسان عام 2003. كل هذا أسهم في تعميق التأزم الاقتصادي للمجتمع العراقي الذي ألقى بضلاله على المستويات السياسية والاجتماعية، مما شكل هماً ثقيلاً على التنمية المستقبلية للمجتمع، وقد أصبح في ضوء ذلك دخل الفرد العراقي لا يكفي لسد احتياجاته الأساسية من الغذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية ومواصلات وكهرباء .

ويمكن إجمال الآثار والتداعيات التي تركتها الحرب العراقية الإيرانية على الاقتصاد العراقي بالآتي:⁽²⁾

1- لقد نجم عن هذه الحرب تراجع في الصادرات النفطية للعراق، لصعوبة وصولها إلى العالم الخارجي عبر الخليج العربي، إذ انخفضت بنسبة (62 %) عن عوائد عام 1972م.

2- انعكست بشكل كبير على الاقتصاد العراقي من ناحية استنزاف الاحتياطات المالية، فبعد أن كان العراق يتمتع بمستوى جيد من حيث الفوائض المالية أصبح العراق يعاني من مديونية كبيرة، إذ انخفضت هذه الفوائض من (35) مليار دولار عام 1980م إلى الصفر عام 1985م.

3- تراجع التجارة الخارجية للعراق، حيث من الملاحظ أن العراق كان يتمتع بفائض كبير في الميزان التجاري مع العالم الخارجي، إلا أن الحرب كرس عجز واضح في ميزانه التجاري بسبب توقف الجهاز الإنتاجي، والاتجاه نحو الاستيراد، وخاصة في السلع الاستهلاكية ، فقد ازدادت من مبلغ (4.79) مليون دولار عام 1979 ، لتصل في عام 1985 إلى (20730) مليون دولار.

(1) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراقي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2008، ص51.
(2) د. نور الدين هرمز وآخرون، الحرب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2) 2007، ص234-235.

4- إلى جانب المؤشرات أعلاه فإن البنية التحتية للاقتصاد العراقي لم تسلم أيضا، فقد شمل التدمير جميع المنشآت الاقتصادية والموانئ وتوقف خطوط التصدير، وكل ذلك أثر سلبا في تأزم المجتمع.

5- تراجع معدلات الادخار، كما تبعه انخفاض في معدلات الاستثمار وهذا يعني حرمان العراق من ادخار مبلغ قدره (100) مليار دولار كان من الممكن استثمارها في أوجه التنمية المختلفة، بدلاً من توظيفها في المجال العسكري، الأمر الذي أثر في تكوين رأس المال في العراق، وهذا بدوره أدى إلى ضعف القدرة الإنتاجية، ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي في العراق.

إن الحرب العراقية الإيرانية أثرت في مجمل الاقتصاد العراقي، وأسهمت في غياب التنمية الاقتصادية طوال السنوات الماضية، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للحرب نحو (1.079) مليار دولار، وكانت تستهلك سنويا (60 %) من الناتج القومي الإجمالي الإيراني و (112 %) من الناتج القومي الإجمالي العراقي⁽¹⁾.

أن كل هذه التداعيات أسهمت في التدهور الاقتصادي للمجتمع العراقي، نجم عنه تعثر واضح في مسيرة التنمية البشرية وتراجع مؤشراتها، مما أفرز حالة من تكريس أزمة المجتمع.

أن ظروف الحرب أفرزت معاناة كبيرة للمجتمع العراقي، وتفاقت هذه المعاناة خلال التسعينيات، وخاصة بعد فرض الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية عليه، مما زاد الأمر في تفاقم ظاهرة "ارتفاع معدلات التضخم" فقد بلغت الأسعار أوجها في عام 1995، مسجلة نسبة تضخم سنوياً قدرها "386%"، وعادت لتتخفف في السنة التالية بنسبة "16%" نتيجة تطبيق اتفاقية "الغذاء مقابل النفط" حيث استقرت الأسعار نوعاً ما لغاية 2000، وحصل تحسن

(1) د. نور الدين هرمز وآخرون، الحرب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، المصدر السابق، ص235.

نسبي في المستوى المعيشي للمواطن ثم عاودت الأسعار ارتفاعها خلال المدة 2001-2002 بمعدل تضخم سنوي قدره 18%⁽¹⁾.

ويشير أستاذ علم الاجتماع الفرنسي "غاستون بوتول" عن ثمة تشابه بين الحروب والأزمات الاقتصادية. كلاهما تبرزان مظهر التفجر المفاجئ عينه، انطلاقاً من نقطة تصدع واضحة المعالم وسهولة التعيين، وكلاهما تتسمان مباشرة بطابعهما الهدام أو المعيق للنمو: فيحدث وقف في مسيرات التراكم، وتدمير رؤوس الأموال والمدخرات، وتأخير إنتاج البشر والأشياء⁽²⁾. كل هذه المظاهر وغيرها تأسست في المجتمع العراقي خلال ظروف الأزمات المتلاحقة، ولا يزال تأثيرها ساري المفعول في تراجع عمليات التنمية والاستقرار المجتمعي.

أن المجتمع العراقي يعاني من تخلف اقتصادي واضح، وتكمن مؤشرات هذا التخلف من خلال تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم المديونية، وتدني مستويات دخول الفقراء، وتراجع الدور المؤسساتي، وتدهور البنى التحتية، فضلاً عن الأضرار المترتبة على العقوبات الاقتصادية التي عانى منها المجتمع العراقي أكثر من عقد والتي انعكست بصورة سلبية على تراجع مؤشرات التنمية البشرية⁽³⁾.

فقد أفرزت الحروب والأزمات الاقتصادية انعكاسات كبيرة على المجتمع العراقي. نجم عنها تدني أسعار النفط، وغلق الخليج أمام صادراته النفطية، وتراجع أسعار النفط، سبب ذلك وقوع المجتمع في "فخ المديونية" التي أثقلت كاهل هذا المجتمع، والتي باتت ضحيتها الأجيال الحاضرة، لذا أن "فخ المديونية" يشكل تهديداً خطيراً للمستقبل التنموي للبلاد، جراء السياسات الخاطئة التي اعتمدها الأنظمة الحاكمة لهذا البلد، والتي تسهم بدور فاعل في تعميق الاختلالات في الاقتصادي العراقي.

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 112.

(2) غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، ترجمة: أيلي نصار، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 30.

(3) د. رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع في المجتمعات المأزومة، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد - كلية الآداب - قسم الاجتماع، 2011، ص 92-93.

ومن القضايا التي عمقت من أزمة المجتمع العراقي ارتفاع معدلات البطالة "unemployment" وهي واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع اليوم، لما يرافق ذلك من افرازات سلبية اتجاه فئات المجتمع، ولا سيما بين الشباب. فالبطالة تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة، ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر⁽¹⁾. ويعود ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع العراقي إلى العديد من المؤشرات منها "ارتفاع النمو السكاني، عدم التناسق بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتحققة من مخرجات النظام التعليمي، إلى جانب قرارات الدولة بعدم تعيين المتخرجين في الوظائف العامة وقلّة فرص العمل في القطاع الخاص"⁽²⁾.

ولا يمكن أن نتجاهل "قضية الفقر "Poverty" التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتفاقم معدلات البطالة، وتشكل العلاقة بينهما تحدياً كبيراً للعملية التنموية في المجتمع العراقي⁽³⁾.

ويمكن القول أن هناك علاقة كبيرة بين الحروب والأزمات التي شهدتها المجتمع العراقي وإفراز العديد من القضايا كارتفاع المديونية وتفاقم معدلات البطالة والفقر، وجميع هذه القضايا ذات علاقة متفاعلة في تكريس التأزم الاقتصادي في المجتمع والذي أدى بدوره إلى تعميق أزمة المجتمع بشكل عام.

ثمة قضية مهمة تجدر الإشارة إليها والتي أدت إلى تكريس عامل التأزم الاقتصادي، وهي ظاهرة الاختلالات التنموية ما بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات والتوزيع، فالقطاع النفطي بات يحتل لوحده نسبة قدرها 70% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت مساهمة القطاع الصناعي إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت تشكل 9% منه. أما القطاع الزراعي، الذي تتسع أريافه إلى أكثر من ثمانية ملايين مواطن، فإن مساهمته هي الأخرى لا تتعدى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت مساهمته تزيد على 35% من تركيب ذلك قبل ثلاثة عقود، وعلى أساس هذا الواقع

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية العراقي، مصدر سابق، ص54.

(2) التقرير الوطني للتنمية البشرية، المصدر السابق، ص55.

(3) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص55.

المختل ، حظي قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر بعد القطاع النفطي بما يعادل 22% من الناتج المحلي (1). إن هذا التفاوت والاختلال له انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي بما يهدد عملية التقدم والاستقرار المجتمعي.

كما لعب تراجع القطاع الخاص وخاصة بعد عام 2003، دور فاعل في تفاقم أزمة المجتمع، نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة، الناجمة عن التدهور الأمني وارتفاع تكاليف الإنتاج وإغراق السوق بالسلع المستوردة فضلاً عن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج واستهداف رجال الأعمال وعوائلهم، الأمر الذي دفعهم إلى الاستثمار في الدول الأخرى. كما تميّز المجتمع بغياب الاستقرار في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاع الخاص والقطاع العام منذ منتصف ستينيات القرن الماضي(2).

إلى جانب المؤشرات أعلاه نجد أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ساهمت في تبديد موارد البلاد، ففي غضون أسابيع بعد الاحتلال اخذ الفساد ينتشر بمعدلات غير مسبوقة، حتى أن منظمة الشفافية الدولية وضعت العراق في العام 2008 في المرتبة الثانية على قائمة الدول الـ 180 من حيث استثناء الفساد في القطاعين الحكومي والعام (3).

أن معضلة الفساد الإداري والمالي فاقمت من أزمة المجتمع العراقي، وعلى الرغم من أن هذه المعضلة هي نتاج الحروب والأزمات، إلا إنها في ظروف اليوم تشكل عامل رئيسي في تأزم المجتمع العراقي. فقد ساعد ضعف وهشاشة آليات المساءلة والمحاسبة، استثناء هذا الآفة في عموم المؤسسات الاجتماعية، وتكمن الخطورة في أن هذه الظاهرة المدمرة في ظل غياب المعالجة، تجذرت وتفاقت حتى أضحت أشبه بنمط الحياة، وتزداد الخطورة عندما تصبح هذه الآفة تتحكم بسلوك وعلاقات الناس فيما بينهم، وعندما تتغلغل هذه الآفة في بنية المجتمع ونسيجه، حتى يتحول كل شئ في المجتمع يقاس بالدولار أو الدينار، حينها تكون آفة الفساد

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 114-115.

(2) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 118.

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص 180.

جزء من ثقافة المجتمع، وقد تتفاقم في المجتمع ما نسميه بـ "ثقافة الفساد" (1). الأمر الذي يزيد من تأزم المجتمع، واستمرار عملية التنمية البشرية بالإخفاق والتراجع.

فقد بات المال في ظروف اليوم معيار للنجاح، ومعيار للإنجاز، ومعيار للوجاهة والسطوة، لا بل أصبح المال في بعض القضايا هو الوسيلة لإحقاق الحق أو الفوز بمنصب، ولم يعد للشعور بالواجب مكان، ولا للمسؤولية العامة اعتبار ولا للضمير الوظيفي أو المهني دور، ولا للالتزام الوطني وزن (2).

أن مثل هذه التحديات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية، وتكرس من حجم الفوضى التي تقف عائق إمام بناء وتقدم المجتمع وتحد من قدراته التنموية.

وقد وصفت دراسة أجراها مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إن الاقتصاد العراقي تكبله البطالة، وتباطؤ النمو، وتدني عائدات النفط عن المستوى المتوقع، فمن اصل ما يقارب عشرين مليار دولار خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية لإنعاش القطاع الخاص في العراق لم ينفق حتى منتصف عام 2007 غير 805 ملايين دولار (3). وحسب منظمة العمل الدولية تشير البيانات بين الفترة 2004 وحتى نهاية 2006 بان 1.3 مليون ومليونيين من القوى العاملة العراقية البالغة سبعة ملايين شخص كانوا عاطلين عن العمل (4).

وتعزو دراسة مجلس العلاقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية الضعف في الاقتصاد العراقي إلى أربعة عوامل وكما يأتي (5) ..

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية : تحليل سوسيولوجي، مصدر سابق، ص105.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية : تحليل سوسيولوجي، المصدر السابق، ص105.

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مصدر سابق، ص178.

(4) . تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص178.

(5) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص179.

❖ غياب الأمن: فمستثمرو القطاع الخاص يفضلون الابتعاد عن الاستثمار نظراً إلى الأوضاع الأمنية المحفوفة بالمخاطر.

❖ تهريب النفط: يؤدي التهريب إلى إنتاج النفط إلى ما دون الطاقة الممكنة. ويقدر تقرير أصدره مكتب المحاسبة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية في أيار 2007 أن كمية من البترول تقدر قيمتها بما يراوح بين 5 ملايين و15 مليون دولار- أي ما يعادل 100,000 إلى 300,000 برميل تقريباً في اليوم، يتم تهريبها يومياً منذ العام 2003 نتيجة للتواطؤ بين المسؤولين الفاسدين والمهربين والمتمردين. وقد يكسب المهربون في بعض المناطق في جنوب العراق ما يصل إلى 5 ملايين دولار في الأسبوع. وعلى الرغم من إنفاق نحو 7.4 مليار دولار لإعادة بناء قطاعي البترول والكهرباء، فإن إنتاج هذين القطاعين ما زال أدنى مما كان عليه قبل الحرب.

❖ القصور البيروقراطي: في ظل ارتفاع درجة غياب الأمني وتفشي الفساد وتفكك المجتمع، تعجز المؤسسات الحكومية عن أداء مهماتها بكفاءة، وتتفاقم المشكلة بارتفاع نسبة موظفي القطاع الحكومي، وقد بدأ ذلك بتفكيك الجسم الحكومي في عهد إدارة الحاكم المؤقت في العراق، كما زادت المشكلة بنقص الأيد العاملة الكفوءة.

❖ هجرة الأدمغة: أفرزت الأوضاع الناجمة عن الاحتلال هرب ما يقرب من مليوني عراقي من بلادهم، وكان الكثيرون منهم من المهنيين ذو الخبرة الاحترافية المتقدمة، مثل المهندسين والأطباء. ويشير بعض التقديرات إلى أن 40% من طبقة المهنيين العراقيين قد هربوا من البلاد، إلى جانب العنف الذي استهدف هؤلاء المهنيين فقد قتل نحو ألفي طبيب منذ العام 2003.

ويرى الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين المؤشرات السابقة التي أنهكت الاقصادي العراقي، علماً أن كل العوامل المشار إليها أعلاه لعبت دور فاعل في تراجع الاقصاد العراقي، وخاصة ما يتعلق بغياب الاستقرار الأمني الذي انعكس بصورة سلبية على تفاقم العوامل الأخرى، فقد أدى سوء الأوضاع الأمنية إلى هجرة العديد من الكفاءات العراقية، كما ساهم غياب الأمن إلى بروز ثقافة الولاء بدلاً من ثقافة الانجاز، فقد لعبت الولاءات الحزبية دور فاعل في تفاقم

الفساد الإداري لدعم أحزابهم، لذا نجد أن هناك علاقة متفاعلة بين المؤشرات السابقة في تدمير الاقتصاد العراقي.

وفقاً للمؤشرات والعوامل السابقة فإن أهداف الولايات المتحدة تمتد إلى ابعد من النفط وامن إسرائيل بل أرادت أن تغير الخريطة الجغرافية والسياسية والثقافية للمنطقة بأسرها وكما يأتي⁽¹⁾.

- ❖ . نهب الثروة الوطنية حيث تشير التقارير المختلفة إلى أن النفط العراقي وضحه لا يعتمد على حسابات دقيقة بسبب افتقاره إلى المستلزمات الضرورية لقياس تصديره.
- ❖ ترابط عمليات النهب مع شبكات التهريب والجريمة المنظمة المتحالفة والشركات الأجنبية المستوردة للطاقة.
- ❖ نهب قطاع الدولة بمؤسساته الإنتاجية / الخدمية ، فضلاً عن الاستيلاء على الأراضي والدور السكنية وتملكها بعقود صورية .
- ❖ صرف الأموال والرواتب إلى جهات افتراضية وتعيينات وهمية في أجهزة الدولة .
- ❖ تخصيص مبالغ طائلة لعقود ارتجالية الأمر الذي تسبب باختفاء الملايين من الدولارات، فضلاً عن اختفاء ملايين أخرى في ظل سلطة الاحتلال ومجلس الحكم.
- ❖ تبذير المعونات الدولية المخصصة للأعمار على قضايا أمنية واستنزافها من خلال رواتب أفراد الحماية الأمنية الوافدة من بلدان عدة.
- ❖ البطالة الكبيرة التي تعيشها الأيدي العاملة العراقية، وما أفرزته من اعتماد الكثير من العوائل العراقية على المساعدات المالية والعينية من المؤسسات الإسلامية. وفي هذا السياق لابد من القول أن اتساع حجم القوى العاطلة عن العمل وتحولها إلى قوى هامشية تتراقق ونفسية مزدوجة تحكمها حالتي الإحباط والتمرد.

(1) لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، ط1، منشورات تموز، الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، 2007، ص48-49.

أن عامل التآزم الاقتصادي له دور كبير وفاعل في تكريس الأزمة المجتمعية، وذو علاقة متفاعلة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى ويمكن أن يؤثر في إحداث الخلل الوظيفي في التنظيمات الاجتماعية الأخرى أو ما يطلق عليه العالم الأمريكي "روبرت ميرتون" بـ(المعوقات الوظيفية Dysfunctions). ويشير الخلل الوظيفي إلى عدم اتساق عمل احد أجزاء النسق الاجتماع مع عمل باقي أجزاءه حسب ما يتطلبه النسق، وقد تتفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب وقوع عدة اختلالات وظيفية، ويحدث الاختلال الوظيفي بسبب تعارض أو تداخل بعض المعتقدات السلوكية كمتطلبات وظيفية خاصة بالنسق الاجتماعي⁽¹⁾. وقد أكد "ميرتون" على أن أجزاء النظام إذا فشلت في تحقيق أهدافها، ينجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي.

وقد انعكست التحديات الاقتصادية التي تعرض لها المجتمع العراقي على المؤسسات المجتمعية كافة، وقد نجم عن ذلك أن تخلخت التنظيمات الاجتماعية وتراجع الدور المؤسساتي لتلك التنظيمات.

ثالثاً - التآزم الاجتماعي:

إن عمق وخطر الأزمات التي شهدتها العراق (الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال)، مزقت النسيج الاجتماعي، وأحدثت تصدعاً مؤسساتي في البناء والوظائف، وفي دورها أوجدت حالة من العجز البنوي، وتوالد متواصل للتحديات المجتمعية، انعكست على مسيرة الحياة الاجتماعية كافة، وتراجع الأمن المجتمعي من المنظور التنموي.

وإن عامل التآزم الاجتماعي يعود إلى العديد من المسببات منها طبيعة الصراع بين القديم والحديث الذي تميّز به مجتمعنا، وهو لا يختلف كثيراً عما أشار إليه الدكتور مصطفى حجازي حول المجتمع العربي فهو "لا يزال يعيش في ظل تشابك الأزمنة ما بين قبلي وحديث، بل في إشكالية تحول تاريخي لم ينجز، ويقصد بذلك التحول من المجتمع التقليدي ذات النسيج

(1) د. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،

المتمثل بالعصبيات على اختلافها، إلى المجتمع الحديث القائم على المؤسسات المدنية⁽¹⁾. وما يتميز به مجتمعنا اليوم من ظروف تؤكد فاعلية هذا الصراع بين الماضي والحاضر، وما بين النسيج العصبي وقناع الحداثة، هذه الصفة كرسّت وعمّقت من الولاءات الفرعية، بعيداً عن الاندماج والتماسك المجتمعي، كما أسهمت في تغذية الخلافات بين مكونات هذا المجتمع وساعدت في استمرار الأزمة.

وتضيف الباحثة والمتخصصة في الشأن العراقي "ليورا لوكيتز" في أطروحتها المقدمة إلى جامعة هارفارد الأمريكية والموسومة "العراق والبحث عن الهوية الوطنية" أن أزمة المجتمع العراقي تكمن في طبيعة هذا المجتمع ذات المكون المتباين في الأعراق والطوائف والقوميات، والعلاقة بينهم ضمن النسق السياسي للدولة العراقية وتأثرهم في ثقافتهم الفرعية، وتعزيز انتمائهم الطائفي والعرقي، مقابل هويتهم الوطنية التي لم تتبلور بالمستوى المطلوب الذي يوحي ببناء هذا المجتمع، في ظل نظام سياسي تحركه الإيديولوجيات والمصالح الخاصة، وقد أفرزت هذه الوضعيات إقصاء وتهميش أطراف فاعلين في المجتمع⁽²⁾. وأشارت أيضاً أن الإنسان العراقي في بعض الأحيان يقدم هويته الدينية على الهوية القومية، كما أن نشوء الصراع مع الحكومة لا يعود إلى التباين في الدين والعرق ولكن في الغالب يرتبط بصراع المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذا فالتعصب مهما كان نوعه فإنه يخلق حالة مستديمة من غياب الاستقرار، ويفرز حالات من التناحر والصراع، يجري تصعيدها وتغذيتها داخلياً وخارجياً، والخطر الأكبر الناتج عن ظاهرة التعصب، أنه لا يهدد الحاضر فحسب، بل يسري إلى المستقبل من خلال نمذجة سلوك الناشئة على سلوك والديهم، فيكتسبون التعصب منهم، و"يورثون" هذه "النار" في النفوس إلى

(1) د مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة نفسية اجتماعية، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006، ص43.

(2) د. عقيل عبد جالي الحميداوي، جدلية الهوية ومفهوم المواطنة: دراسة تحليلية لإشكالية الولاء والانتماء في العراق الراهن، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2009، ص81.

الأجيال. ويظل الداخل والخارج يعمل على تغذيتها بالزيت والحطب (1). وإذا استمر الحال على هذه الوضعية، فإن الخطر سيعم المجتمع وتبقى العصبية عامل مغذي لاتساع الفجوة بين مكونات المجتمع، وقد تصبح عامل تمزيق لكل مشاريع الإصلاح والبناء.

وهنا يمكن القول انه لا ضير أن يعلن الفرد انتماءاته الفرعية كالقبيلة والعشيرة والطائفة، لاعتبارات اجتماعية، أو بوصفه جزءاً من هوية اجتماعية إلا انه ما يخشى منه هو عودة الولاء العصبي بشكل يكون فيها التعبير عن هذا الانتماء مصحوباً بالتعالي والتفاخر والنسب، ونصرة القريب حتى ولو كان على باطل والوصول إلى وظيفة أو مركز سياسي أو وظيفي على أساس النسب لا على أساس المعايير المعتمدة حضارياً. وإذا تمكنت هذه العصبية من بعضنا، فانه ما يخشى علينا جميعاً حتى المثقفين منا، أن يظهر فينا البدوي القابع في أعماقنا، الذي يرى أن الاعتداء على أي فرد من أفراد العشيرة هو اعتداء على العشيرة كلها (2).

كما لعبت الحروب والأزمات دور فاعل في تقسيم المجتمع إلى فئتين متميزتين: فئة الجماهير المعدمة أو المعوزة اقتصادياً (التي ابتلعت أو سحبت إليها الفئة الوسطى من الموظفين والمثقفين) عانت الجوع والفقر والعوز القاسي، وفئة الأقلية المحدودة المرفهة والمترفة اقتصادياً وهؤلاء من المتنفذين الذين زادت بهم الأزمات ثراءً وقوة (3). وزاد الوضع أكثر سوءاً بعد الاحتلال، فقد أفرزت ظروف ومظاهر جعلت المجتمع العراقي على مفترق طرق، وخاصة ما يتعلق بالتناحر السياسي بين الطوائف والأحزاب، وكل طائفة تعد نفسها هي صاحبة الحق وهي التي تعرضت إلى الاضطهاد أكثر من غيرها في ظروف ما قبل الاحتلال، وقد ترتب على ذلك تفاقم ظاهرة الانتقام وتصفية الحسابات، وبقيت بنود المصالحة الوطنية والتسامح حبر على ورق، وقانون القتل والانتقام أكثر حضوراً على ارض الواقع، حتى بات المجتمع العراقي في ظروف الاحتلال الأمريكي أكثر مأزومية من سابقه.

(1) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005، ص111.

(2) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص72.

(3) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص19-20.

إن استمرار الشعور لدى بعض العراقيين وخاصة بين الطوائف والعرقيات حول ظاهرة تصفية الحسابات والانتقام من الآخر، سيزيد من أزمة المجتمع وربما ستمتد إلى عقود طويلة، ما لم نتعجل في تغيير الخطاب السياسي والديني والثقافي بين مختلف الطوائف والقوميات، ولا بد أن يعلو صوت المواطنة على صوت الأنا والولاءات الفرعية.

وفي هذا السياق فإنه على الرغم من غياب الحكم الرشيد في المجتمع ودوره الفاعل في تمزيق المجتمع، فإن الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأخرى عربياً وعالمياً، قد مهدت لتمزيق رموز الهوية العراقية قبل احتلال العراق، ولا سيما في فترة التسعينات، بعد فرض العقوبات الاقتصادية على المجتمع، من خلال تسخير الإمكانيات الإعلامية لتعميق أزمته وتفكك رموزه، عندما ركزت على قضيتي اضطهاد الأكراد ومظلومية الشيعة. بهدف تكريس الفجوة بين المكونات الاجتماعية العراقية على حساب الوحدة الوطنية، بإخضاع العقل الوطني العراقي لعملية إجبارية الهدف منها استبدال الانتماء الوطني بالانتماءات الفرعية الإقليمية والطائفية مهياً للخطة المناسبة التي حفزتها صحوحة الصدمة والترويع التي حلت في عملية احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي الذي لم يهتم بالقضية الوطنية إلا في حدود خدمة مصالح سياسته الآنية. فكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة، بحجة (تحرير العراق) وبين التنظيم الجديد للمجتمع العراقي وتقسيمه على أساس المحاصصة الطائفية. لذا فإن أول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية، هي إدارة الاحتلال ذاتها، ليتبناها فيما بعد بعض قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية، بالتركيز على مفردات شيوعي وسني وكردية وغيرها، والتي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة من أطياف المجتمع العراقي كافة وحتى لدى الفرقاء السياسيين. و بهذا فإن الاحتلال الأمريكي للعراق، قد عرض الهوية الوطنية العراقية لأكبر أزمة في تاريخ العراقي الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد أو إشعال حرب أهلية، بل أن مجريات الحياة اليومية

العراقية تفصح عن وجود الحرب الأهلية محلياً، وإن كانت خفية والمتضحة في عدد القتلى العراقيين يوماً على أساس الهوية والانتماء⁽¹⁾.

وهنا يمكن القول أن تصاعد موجة من الخطابات السياسية بعد الاحتلال 2003 أدت بدورها في تعميق الاحتقان المجتمعي وإفراز حالة من اللاتماسك وضعف روح الجماعة، وقد عززت هذه الحالة في تغذية "أزمة الهوية *crisis of Identity*" ويمكن تفسير ذلك من خلال ما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي وبما تروجه بعض الأطراف القائمة في هذا المجتمع فهناك من يروج إلى هوية إسلامية من قبل الأحزاب الدينية، كما يتمسك البعض في مفهوم العروبة من منظور الهوية العربية، في حين نجد من يتمسك في قوميته كالأكراد على سبيل المثال⁽²⁾.

إن مثل هذه الخطابات لا بد أن تعزز من الأزمة المجتمعية، وتخلق حالة من الإرباك، وتكريس روح الفردية مقابل روح الجماعة، ويتمخض عن كل ذلك تشويش الرؤيا اتجاه مفاهيم بناء المجتمع وتقدمه، وتبقى مؤشرات التنمية البشرية على مفترق طريق، ويصبح عامل التخلف هو الملازم إلى المجتمع العراقي.

لذا فإن قوات الاحتلال هي اللاعب الأساسي في تغذية "أزمة الهوية" من خلال إشعال نار الأزمة الطائفية وتكريسها في ظل ميكانيزمات مدروسة، وقد ساعد هذا في إضعاف وتفكيك الوحدة الوطنية، وتفعيل ثقافة الولاء و المحاصصة، بوصفها العامل الرئيسي في تدمير المجتمع العراقي وتأمين امن القوات المحتلة، وما يطفو اليوم على السطح المجتمعي أن قوات الاحتلال تريد عراقاً "موحداً شكلاً ومفككاً واقعياً" على حساب الاعتبارات الوطنية. كل هذا سيخلق حالة من ألالستقرار الوظيفي، الذي ينجم عنه خللاً في التوازن الوظيفي⁽³⁾.

لقد خلّف تسونامي الحروب والأزمات والاحتلال مجتمعاً متأزماً، تميّز إنسانه بكثرة الهموم، واللامبالاة والصراعات الطائفية والقبلية، وبرز ثقافة الولاء بدلاً من ثقافة الانجاز، فترجع

(1) شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، مصدر سابق، ص 61-62.

(2) د. عقيل عبد جالي الحميداوي، جدلية الهوية ومفهوم المواطنة، مصدر سابق، ص 182.

(3) د. عقيل عبد جالي الحميداوي، جدلية الهوية ومفهوم المواطنة، مصدر سابق، ص 191.

الدور الوظيفي لهذا الإنسان، وتخلفت مؤشرات العملية التنموية، وتفاقت الفوضى، واتسعت دائرة العنف واللامن الإنساني.

وفي ظل هذه الوضعيات يمكن وصف الإنسان في المجتمعات المأزومة بأنه "إنسان مقهور" فهو يواجه علاقة تسلطية، ورضوخ وتبعية، للأقوياء في مجتمعه، لأن هذه المجتمعات تعيش في عالم التخلف والتسلط واللامن، وينتفش فيها قانون الداروانية الاجتماعية (البقاء للأقوى)، فيختل التوازن ويغيب قانون العدالة في ظل فقدان الإنسان لإنسانيته وعدم الاعتراف بالأخر⁽¹⁾.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها وهي تؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه، حيث أن المواطن العربي عموماً يميل إلى التحدث عن الماضي أكثر مما يتحدث عن المستقبل، وهذه الإشكالية ذاتها يعاني منها اغلب العراقيين، فقد ترسبت في العقل الباطن ومنذ زمن بعيد أفكار محملة بما يثير الفتنة بيننا ويفرقنا أكثر مما يجمعنا ويوحدنا، وإننا في تعاملنا مع الماضي نتحكم فينا خصوصية سيكولوجية هي إننا نميل إلى أن نعزو الفضائل لأنفسنا، ونعزو ما أصابنا من ظلم واضطهاد وحيث وفقر إلى الأخر، وما يغذي هذه الإشكالية هو إن مجتمعا يتميز بتنوع الولاءات والانتماءات العرقية، الدينية، المذهبية والقبلية، وفي هذه الحالة حتى إذا تم ترويض وعقلنة بعض الفئات الاجتماعية، فإن البعض الأخر تبقى مسيطرة عليه سيكولوجية الماضي التي تفضي إلى إثارة النزاع والعنف ضد الأخر⁽²⁾. ويستمر تأزم المجتمع وتبقى قضايا اللاوعي الجمعي هي التي تتحكم بسلوك الفرد العراقي ويبقى المجتمع رهينة بين فكي الأزمة.

ولابد أن نؤكد بأن أحد أهم أسباب إعاقة حالة التعايش هو تمسك كل طرف بالأحقية التي تقف إلى جانبه في كل الظروف والأوقات، أي أن جميع المكونات تنتهج مبدأ الحق الكامل الذي لا تتنازل عنه تصريحا أو تلميحا أو على نحو عملي، وهذه النقطة بالذات هي التي تشكل العقبة الأساسية بين المكونات المختلفة للمجتمع، فكل مكون يرى أنه صاحب الحق

(1) د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط9، المركز الثقافي

العربي، بيروت، 2005، ص39.

(2) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص67.

المطلق في تطلعاته وطلباته وأفكاره ونهجه في الحياة، أما الآخرون فهم الخطأون دائماً، وهنا تكمن أهم المشكلات التي غالباً ما تؤجج ساحة الصراعات وعناصرها بين مختلف المكونات.

كما تميز المجتمع العراقي بظاهرة وهي في غاية الخطورة فقد تحولت الرؤيا في المجتمع العراقي من خدمة الإنسان أو الفرد العراقي إلى خدمة وتنمية الأنظمة الحاكمة. وهذا يعني تحول السؤال في ظروف الأزمات من "ما الذي يجب عمله لخير الإنسان" إلى "ما الذي يجب عمله إلى خير النظام وتنميته" (1). وما يطفو على الواقع يترجم ذلك، فالكثير من أفراد الحكومة السابقة والحالية تحولوا إلى ثراء غير محدود بيوم وليلة، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي الذي يمارسه البعض من هؤلاء. إن مثل هذا التوجه لا بد أن يهدد الاستقرار والتقدم المجتمعي، ويزيد من تهميش المواطن وتفاقم المصلحة الفردية على حساب الوحدة الوطنية.

ويمكن القول أن الانتماءات والولاءات الفرعية التي تأسست في مفاصل الدولة العراقية أدت إلى تكريس الأزمة ، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.

لذا يمكننا أن نعد ما يجري اليوم من أزمات بأنه عبارة عن "فوضى مطلقة" كما أشار إلى ذلك الكاتب الأمريكي "صموئيل هنتغتون" صاحب كتاب "صراع الحضارات"، وهذه الفوضى تعبر عن استشراف مظاهر الخطر الذي يهدد سائر المجتمعات منها انهيار السلطات الحكومية، وتمزيق الدول، وتفاقم النزاعات القبلية، والعرقية والدينية، وظهور المافيا الدولية السفاحية، إضافة إلى تزايد أعداد اللاجئين إلى عشرات الملايين، وتكاثر أسلحة الدمار الشامل التي تزيد من الخطر اتجاه المجتمعات، وانتشار الإرهاب المنظم وتفشي المذابح والتطهير العرقي (2).

إن هذه المؤشرات التي شهدتها العالم لا تنفصل عن الأزمات التي يشهدها مجتمعنا وهي ذات علاقة مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وخاصة ما يتعلق بانتشار ظاهرة العنف

(1) اريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، ص 21

(2) صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة د. مالك عبود ابو شهيوه و د. محمود محمد خلف، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، 1999، ص 91.

والإرهاب، والنزاعات الطائفية، وانهيار السلطة وزيادة اللاجئين والمهجرين، وقد نجم عن هذه الأحداث تمزيق النسيج الاجتماعي، وتكريس الخلل الوظيفي في مؤسسات البناء الاجتماعي كافة .

كما أشار عالم المستقبلات "الفن توفلر" في كتابه "حضارة الموجة الثالثة" قبل عقود قليلة من الزمن إلى قضية زادت من المخاطر الاجتماعية، وهو يصف أزمة العالم بقوله "لقد خلفت الحضارة الصناعية وراءها عالم ربع سكانه يعيشون بغنى ووفرة نسبياً، وثلاث أرباعه يعيشون في فقر نسبي و800 مليون يعيشون بمستوى ما يدعوه البنك الدولي "بالفقر المطلق" وفي نهاية العصر الصناعي هذا كان 700 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية بالإضافة إلى 550 مليون أمي، إلى جانب 200 مليون نسمة يعيشون دون الاستفادة من الخدمات الصحية العامة وحتى من الماء الصالح للشرب"⁽¹⁾. أما اليوم وفي ظل تفاقم الأزمات فإن العالم يشهد اتساع في هذه النسب، الأمر الذي يزيد من التهديد والمخاطر المجتمعية.

وهنا يمكن القول انه إلى جانب الحروب والأزمات الاقتصادية، فإن للعولمة دور فاعل في اتساع معدلات الأزمة العراقية من خلال اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة والمساواة بين الذكور والإناث وخاصة في مجال التعليم والعمل.

كما تبرز قضية المرأة في المجتمع العراقي كمؤشر في تراجع وتأخر هذا المجتمع، وعلى الرغم من المشاركة الفعلية في بعض نواحي المجتمع ، فإن هذا المكون المهم في مسيرة المجتمع لا يزال أمامه بعض المعوقات وخاصة ما يتعلق بالموروثات والمعتقدات المجتمعية التي تسوغ حرمان المرأة من دورها الاجتماعي، وتشعر التمايز بينها وبين الرجل وما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي يترجم ما ذهبنا إليه فهناك فجوة واضحة على أساس الجندر في قضايا التعليم والمشاركة في سوق العمل وغيرها من القضايا الأخرى.

(1) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1990، ص363.

لقد بات واضحاً اتساع الفجوة بين الذكور والإناث وخاصة في مجال التعليم، فالإناث في العراق لا يحضون بنفس الفرص لدخول التعليم مثلما يحصل عليه الذكور وفي جميع المستويات حيث تبلغ نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة 43% للعام الدراسي للعام الدراسي 2008/2007، ويمثل الفقر عامل أساسي في اتساع هذه الفجوة، حيث أن الأسر الفقيرة حتى عندما تمتلك الوعي الكافي بأهمية التعليم فأنها تصطدم بمطالب (تدريس خصوصي/ تبرعات/ ملابس...) لا تقوى عليها اقتصادياً. مما يعزز رؤيتها لمنزلات المرأة التقليدية ويحثها على تزويج الفتاة بعمر مبكر⁽¹⁾.

ويمكن القول يواجه المجتمع العراقي في خضم الأزمات المتتابة تصاعداً في المخاطر، وزيادة وسرعة التقلب، ففي كل جزء من هذا البلد نواجه خطر متزايد، فأخطار العمل والبيئة والصراعات السياسية وأخطار التدخلات الإقليمية كلها آدت بدورها إلى مأزومية المجتمع وتراجع الدور التنموي.

نخلص مما تقدم أن هناك مجموعة من المؤشرات التي أسهمت بشكل جلي في تراجع وتأزم المجتمع العراقي وكما يأتي⁽²⁾.

❖ البعد المرجعي المجتمعي: وهو البعد المتعلق بعاملَي الانتماء والولاء، ومن أبرز مظاهره سيادة العلاقات القربانية، وإحلال الجماعات الوسيطة محل المجتمع في التعامل والتفاعل الاجتماعي، وشدة التأثير العائلي، وضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني أو غيابها، وحضور العصبية التقليدية، وسيادة الثقافة الأبوية فضلاً عن طغيان الأفكار البدوية المتمثلة بقيم الغلبة، وضعف الإيمان بقيم المشاركة والحوار والتسامح.

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق: الاختلالات وخيارات التدخل.
(2) عدنان ياسين مصطفى، د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي و ديناميات التغيير: التحديات والفرص، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص

❖ البعد المرجعي السياسي: وهو البعد الذي يتبلور في أزمة التكوين السياسي وافتقار الدولة للشرعية، وميلها إلى تغطية الارتباط بالتكوينات الاجتماعية التقليدية، كما هو الحال في ارتباط الدولة بالقيم القبلية أو العرقية أو الطائفية، وقيام الاقتصاد على عنصر ريعي غير إنتاجي من خلال استغلال مؤسسات الدولة في السيطرة على مفاصل الاقتصاد من قبل الفئات المرتبطة بالنظام السياسي على حساب المجتمع . وفي هذا السياق يذهب الدكتور الزعبي وخلدون النقيب إلى أن تفشي الفساد وغياب نموذج الحكم الصالح في العالم العربي يعود إلى الوضعية الخاصة للمجتمع العربي، والتي تتمثل في مجموعة من الظواهر المجتمعية لعل أهمها "الاقتصاد الريعي" والذي ينطبق بدوره على المجتمع العراقي.

❖ "البناء القبلي- الطائفي". فالإقتصاد الريعي والبناء القبلي -الطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد. فالدولة العربية كانت ولا تزال تعتمد على هذين النوعين من الاقتصاد والبناء السياسي لتحقيق ديمومة الحكم والسيطرة على البناءات المؤسساتية العليا في الدولة، مما يتطلب تبني الدولة لسياسات اجتماعية-اقتصادية-سياسية تقوم على التنفيع والرشاوى والواسطة وغيرها من مظاهر الفساد الأخرى.

❖ البعد المرجعي السلوكي: ويتجلى ذلك بشكل واضح في ميل الشخصية إلى السلوك المتقاطع اجتماعيا وسياسيا وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد والنتاج عن استمرار التداخل المرجعي الذي يحرف السلوك عن الاتصال والتفاعل الاجتماعي السليم.

وثمة شواهد تاريخية بعيدة وقريبة تنبؤنا عن حجم واسع من تشوهات اجتماعية عاش عليها المجتمع العراقي ردحا طويلا من الزمن بحكم توالد تناقضاته عن تناقضات قديمة. وثمة خلل وعطب أصاب الشخصية العراقية في تضاعيف العصر الحديث بحكم شراسة وقسوة وحجم التحديات التي واجهت المجتمع، ومصادرة الحريات ليست السياسية حسب، بل وحتى العامة، وانعدام كامل لاحترام حق الاختلاف في الرأي والموقف والتفكير. إن مظاهر القمع السياسي، والتسلط، وردود فعل الذين طحنهم الفقر والبطالة، وحال الأكثرية من المحرومين

والمستضعفين الناجم عن القهر والظلم الاجتماعي والشعور بالحيث (1). وضعف أو غياب العدالة والمساواة، والاحتلال وغطرسة القوة، والهيمنة السياسية لدولة على أخرى، وازدواجية المعايير في تعامل السياسة الدولية بشأن قضايا مصيرية تخص كرامة المجتمع، فضلا عن جرائم السلب والنهب والاختطاف والسرقة، حيث تتداخل جميع هذه الأسباب مع بعضها في بلورة النمط السلوكي للشخصية العراقية(2). كل هذا افرز حالة من التشرذم المجتمعي الذي تأسست في مفاصل المجتمع ليعكس صورة قاتمة تهدد المجتمع بتفاهم التآزم وتراجع مؤشرات التنمية.

إن خلفية تآزم المجتمع العراقي مترابطة بعضها ببعض الآخر فهي عبارة عن عوامل متكاملة بل تشكل كلاً واحداً متكاملًا باعتبار أن الأزمة لا يمكن تفسيرها من جانب واحد.

لذا فإن أزمة النسق الاجتماعي تنعكس على المجتمع بأسره، وفي الغالب تقود الأزمة عملية الصراع بين الجماعات إلى التكيف المتطرف في بعض الأحيان والذي يقود إلى الشدة حيث تمارس الجماعة نمطاً سلوكياً هدفه الضغط نحو الفعل(3). وقد أدى هذا التوتر إلى اتساع الفجوة المجتمعية بين مكونات المجتمع العراقي التي أوصلت المجتمع إلى تفاهم حالة العنف والتي ربما يصبح الصراع خلالها أكثر قساوة ما يجعل المجتمع في تهديد مستمر.

وهنا يعتقد بارسنز "Parsons" إن المجتمعات تسير في عملية متتابعة، ويحافظ النمط على شكله، وتأخذ الدورة تسلسلاً هو "التكيف: Adaption وتحقيق الهدف: Goal attainment والتكامل: Integration والمحافظة على بقاء النمط: Pattern Maintenance" فالنوع الأول نوع بسيط في عملية التنظيم الاجتماعي، ولكن عندما يتطور المجتمع، وتظهر عملية التبادل، وتقسيم العمل، والمتطلبات البيئية الأخرى فإن المجتمع يمر بمرحلة التكيف، والحالة التي تليها هي دخول المجتمع في شكل تحقيق الأهداف وأخيرا يصل

(1) -قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي: تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، المجلس العراقي للثقافة، 2008، ص51.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي و ديناميات التغيير: التحديات والفرص، مصدر سابق، ص

(3) د. صبيح عبد المنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص453.

مرحلة التكامل، ومن ثم يصل إلى نمط التوازن والإدامة وتبدأ الدورة مرة أخرى⁽¹⁾. فقد يواجه المجتمع وبناءه أزمات في هذه المراحل التي يرسمها "بارسنز" وقد تكون حادة وعنيفة ولا سيما عندما تتعرض بعض أنساقه إلى عمليات تغيير مفاجئة وسريعة. أو يحصل انهيار في بعض المؤسسات والتنظيمات التي تكون هذه الأنساق. فتغيير النسق السياسي المفاجئ، يؤدي حراك اجتماعي غير طبيعي من خلال صعود أو نزول بعض الجماعات والأفراد من مكانات فيها امتيازات إلى جماعات أخرى لم تكن تملك هذه الامتيازات، ومثل هذا الحراك يولد توترات تقود إلى الصراع بين الجماعات القديمة والجديدة، وقد يتعرض في هذه الحالة النسق القيمي إلى أزمة حادة تؤثر على النظام والاستقرار الاجتماعي، وقد يؤدي هذا الصراع شكلاً دمويًا أو قتالاً حاداً بين الجماعات القديمة والجديدة، كما يتعرض النظام الاجتماعي إلى حالة من الفوضى نتيجة صعوبة تحقيق عملية الضبط الاجتماعي Social Control . لان الأفراد في مثل هذه الظروف ربما لا يعيرون وزناً إلى الضوابط الرسمية وغير الرسمية⁽²⁾.

فالحروب والأزمات لعبت دوراً فاعلاً في تهديد مسيرة النظام الاجتماعي، فقد تعرضت مؤسسات البناء الاجتماعي إلى عدة اختلالات انعكست بصورة مباشرة على توازن هذه المؤسسات، وقد نجم عن هذا الخلل اهتزاز عمليتي التكيف والتكامل، ولا يمكن أن يستقر البناء الاجتماعي ويحقق عملية التوازن الاجتماعي إلا من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية كافة، فالخلل الذي تعرضت له المؤسسة الأمنية أو الاقتصادية على سبيل المثال كان له دور فاعل في اهتزاز المؤسسات الأخرى، وقد انعكس ذلك بشكل جلي على الأفراد والجماعات في المجتمع العراقي وخاصة شريحة الشباب التي تعاني من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وقد باتت هذه المشكلات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لهؤلاء الشباب، مما ينعكس ذلك على مسيرة التنمية البشرية.

(1) د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص454.

(2) د. صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص455.

المبحث الثالث

مظاهر المجتمع المأزوم:

لقد تميّز المجتمع العراقي المأزوم وبتأثير عوامل خارجية وداخلية يافراز العديد من المخاطر والتحديات التي باتت تهدد البناء المؤسساتي، وقد نجم عن هذه التحديات اضطراب وتصدع في ميزان الأمن الاجتماعي، وتبدو هذه الآثار مركبة ومتداخلة التفاصيل، ويصعب تصنيفها غير أن من الممكن الإشارة إلى أهمها، مع ملاحظة أنها تتناسل من بعضها البعض، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلاً. لذا لا بد من النظر إليها على نحو كلي، فنحن بإزاء مجموعة معقدة من الظواهر، والسلوكيات الانحرافية التي باتت تهدد الاستقرار المجتمعي، فقد تفاقمت مظاهر العنف والإرهاب والفساد الإداري والمالي في ظل ظروف تراجع وضعف مؤسسات

الضبط الاجتماعي، فضلاً عن انتشار ظواهر الإدمان على المسكرات والمخدرات وتجارة البغاء بشكل غير مسبوق في هذا المجتمع إلى جانب غياب الأمن النفسي، كل هذه المظاهر وغيرها باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي وتعيق عملية التنمية البشرية في المجتمع العراقي. وسنتطرق إلى بعض المحاور التي تحدد مظاهر المجتمع المأزوم:-

أولاً- المجتمع المأزوم و التنمية البشرية :-

لقد تراجعت مؤشرات التنمية في ظروف (الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال)، وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهده المجتمع في سبعينيات القرن العشرين ، و صدور قرارات مهمة في (قطاع التعليم ومحو الأمية والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية)، فضلاً عن توقيع العراق على عدة اتفاقيات دولية مهمة منها، انضمام العراق إلى العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1971) والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية (1971) والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1970) واتفاقية حقوق الطفل (1994). إلا أن المسافة بين التشريع والتطبيق ظلت واسعة نسبياً، وأطاحت ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع التي استمرت لأكثر من عقد من الزمان بالكثير من المكاسب الاجتماعية⁽¹⁾. وتفاقم عجز الدولة على نحو منقطع النظير، وبات المجتمع يعاني من شلل وظيفي في مسيرة النظام الاجتماعي والاقتصادي، وقد انعكس ذلك على مؤشرات التنمية البشرية وكما يأتي...

1- قطاع التعليم والصحة

لقد حظي الإنفاق على التعليم والصحة بنسبة 76.5% من تخصيصات الإنفاق الحكومي الاجتماعي(الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدفاع والأمن والخدمات الأخرى التي تقدمها الحكومة للمجتمع) في الخطة الخمسية 1965- 1969، وقد تراجعت نسبة التخصيص مع بدء الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، واستمرت وتيرة

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الكلفة الاجتماعية للاثمات في العراق: الاختلالات وخيارات التدخل،

التهميش لهذا القطاع خلال العقوبات الاقتصادية لتصل إلى 11.6% عام 1995⁽¹⁾. وعلى الرغم من التحسن في الإنفاق على الخدمات الصحية لتأمين متطلبات العلاج والمشاكل الصحية خلال فترة الحرب، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 4.2% خلال المدة 1991-1995⁽²⁾. إن هذا التراجع في مؤشرات التنمية البشرية له أفرزات خطيرة على مسيرة المجتمع مما نجم عنها تحديات خطيرة تأسست في مفاصل مؤسسات البناء الاجتماعي وزادت من تكريس مأزومية المجتمع.

إن تراجع النظام التربوي في ظروف الحروب والأزمات أفرز عجز مستديم، ليس في استيعاب أثر النمو المتسارع في العوامل الضاغطة على التربية (كنمو السكاني مثلاً) وتوسيع فرص تمكين الناس من التعليم فحسب، بل في تراجع البنى المؤسسية وارتفاع نسبة غير الصالح منها، حتى بات العجز في عدد الأبنية المدرسية يقدر بحوالي (4731) مدرسة، وأصبح 70% مما هو موجود منها بحاجة إلى تأهيل، ولا تزال هناك 791 مدرسة طينية في أنحاء العراق⁽³⁾.

إلى جانب المؤشرات أعلاه، فقد كشفت السنوات الأخيرة لاسيما بعد فرض الحصار الاقتصادي أن الفساد الإداري والمالي في قطاع التعليم قد ازدادت مؤشراتته (الدروس الخصوصية/الطلبات غير المشروعة لإدارات بعض المدارس/ ضعف وتيرة أعمار المدارس المدمرة...) وغير ذلك انعكس أكثر فأكثر على الأسرة الفقيرة مما عزز من ضعف اهتمامها بتعليم أبنائها ودفعتهم إلى سوق العمل مبكراً⁽⁴⁾.

وقد أستمردني التخصيصات الموجهة لقطاعي التربية والتعليم العالي خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال عام 2003. وعلى الرغم من ارتفاع التخصيصات الجارية لقطاع التربية (عدا إقليم كردستان) من حوالي (605) مليار دينار عام 2004 إلى حوالي (2.5) تريليون عام

(1) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008، مصدر سابق، ص 129.

(2) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 129.

(3) التقرير الوطني، مصدر سابق، ص 131.

(4) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، فصل الخدمات العامة، ص 120.

2008 لتزداد أهميتها النسبية من الموازنة الجارية من (3.2%) إلى (5.6%). إلا أن حصة قطاع التربية فيما يخص الموازنة الاستثمارية جاءت متدنية جدا ولم تتجاوز في أفضل الحالات (3%) في عام 2007، انخفضت إلى (1%) عام 2008. أما بالنسبة للتعليم العالي فإن أعلى نسبة كانت (2.6%) من إجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2007، مما يعكس تدني الأهمية المعطاة للجوانب الاستثمارية لقطاعي التربية والتعليم العالي⁽¹⁾. هذه المؤشرات تؤكد تراجع مسيرة التنمية في المجتمع العراقي ، وتفاقم الأزمة في قطاعات المجتمع كافة.

كما سجلت معدلات الأمية في العراق ارتفاعا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين إضافة إلى خفض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الأمية (28%) من إجمالي السكان بعمر 10 سنوات فأكثر، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك ساهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية⁽²⁾.

إلى جانب ذلك تراجعت فرص التعليم المتاحة حيث انخفضت مستويات التحاق الطلبة في العمر التعليمي ونسبة 58%، مقارنة بالسكان في ذلك العمر (6-23) سنة عام 2007/2008، وارتفاع معدلات التسرب بنسبة 8% في التعليم الابتدائي و 9% في المرحلة الثانوية، فضلا عن تباينها بحسب المحافظة والجنس والبيئة. لقد تعمق هذا المستوى من الضعف جراء الخلل الحاصل في أحكام تطبيق قانون التعليم الإلزامي لمرحلة التعليم الابتدائي وتأمين دوام الأطفال واستمرارهم في الدراسة فضلا عن أثر الفقر وضعف الحالة الاقتصادية للعائلة وانصراف الأطفال للعمل⁽³⁾.

كما تراجعت نوعية التعليم في ظروف الأزمات ، بسبب انخفاض الإنفاق ونقص المستلزمات وتدهور البنية التحتية واكتظاظ الصفوف، فضلا عن اعتماد طرق التدريس التقليدية المرتكزة

(1) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ، فصل الخدمات العامة، ص 119 .

(2) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 120.

(3) المصدر السابق، ص 120.

على أسلوب المحاضرة والحفظ وعدم التأكيد على التحليل والاستنتاج وتشجيع روح المبادرة والإبداع (1).

ويمكن القول إن فشل التعليم يعرض الصغار والشباب لمخاطر تهددهم وتهدد مجتمعاتهم ربما أكثر مما يفعل الفقر والحرمان في أوقات الحروب والأزمات (2).

كل هذه المؤشرات وغيرها كانت عائق كبير في مسيرة النظام الاجتماعي واستقراره، وقد توالدت تحديات كبيرة ومتغيرات مجتمعية خطيرة في ظل تراجع النظام التربوي نجم عنها ترهل في البناء والوظائف المؤسساتية.

كما إن "القطاع الصحي" في المجتمع العراقي هو الآخر شهد تدهوراً وتراجعاً في ظل تفاقم الحروب والأزمات. حيث تعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة. وقد أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة إن الوضع الصحي للسكان قد تدهور بشكل خطير. ويشير مسح أحوال المعيشة 2004. إن ترتيب العراق يأتي متدنياً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة كما نجد تدهوراً خطيراً في هذه المؤشرات مقارنة مع الإحصاءات السابقة (3).

وقد شهد العراق ارتفاعاً في معدلات الإصابة بالأمراض غير الانتقالية كأمراض القلب والسكري، فضلاً عن زيادة التلوث التي تسببت بانتشار السرطانات. وعلى الرغم مما شهدته تلك المرحلة من انخفاض في معدلات الوفيات للأطفال الرضع ودون الخامسة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، إلا إنها أخذت بالارتفاع بعد عام 1990 بسبب الحروب والحصار الاقتصادي. كما سجلت مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعاً خطيراً - كماً ونوعاً- بسبب خفض الإنفاق على الصحة وضعف التخطيط. والتوزيع غير العادل للمؤسسات

(1) المصدر السابق، ص 121.

(2) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 133.

(3) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 123.

الصحية والعاملين فيها في بغداد والمحافظات. كما أهمل تدريب الملاكات الطبية والصحية وأصبحت معزولة عن العالم وعاجزة عن مواكبة المعرفة والخبرات الحديثة مما تسبب بهجرة كبيرة للعقول العراقية إلى الخارج (1).

لقد أدت الحروب والأزمات إلى تدمير القطاع الصحي في العراق. فقد عانت المستشفيات وما زالت من عجزاً مزمناً في العديد من الأجهزة. فكثيراً ما تتداعى المصاعد وأجهزة التدفئة والتكييف والصرف الصحي، وتقتصر المطابخ وغرف الغسيل عن تلبية الحاجات المتزايدة، وغالباً ما تتعطل أجنحة الطوارئ وغرف العمليات الجراحية بسبب نقص الأدوية والمعدات واللوازم. وتمثل هذه التحديات قاسماً مشتركاً بين كل المؤسسات الصحية في العراق،، ويقول تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المستشفيات العراقية تنوء تحت وطأة مهمات لا طاقة لها بها. وقد تضخمت أعباؤها بتدفق المزيد من ضحايا العنف في الشوارع، ويفتقر الكثير منها إلى الأدوية واللوازم الطبية (2).

وعلى الرغم من تحقيق بعض الانجازات خلال السنوات القليلة الماضية، لا يزال القطاع الصحي يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي . وقد انعكس فقر الأوضاع الصحية للسكان بشكل سلبي على فاعلية وإنتاجية قوة العمل لعموم البلد. وظل نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، انعكس بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وشحة المستلزمات الطبية وعدم كفايتها. كما تعالج أعداد غفيرة من المرضى في المستشفيات العراقية بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية بأضعاف مضاعفة. مقابل ذلك يلاحظ تدني في نسب إشغال الأسرة في المستشفيات والتي تبلغ حوالي 65% من طاقتها، إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بعدم استغلال تكنولوجيا المعلومات في القضايا الطبية. إن جميع هذه التحديات جعلت ظروف

(1) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 123.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص 184.

العمل في مجال الرعاية الصحية فقيرة وغير مستقرة. إن أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الصحي تتلخص بالآتي (1):-

- ❖ محدودية المواد المخصصة للقطاع الصحي.
- ❖ تبلغ نسبة الإنفاق على قطاع الصحة 4.9% من مجموع الإنفاق الحكومي للأعوام 2002-2006. وهي بكل الأحوال تخصيصات قليلة وغير كافية بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن البلدان النامية تنفق حوالي 34 دولار أمريكي لكل فرد في مجال العناية الصحية. إن ذلك حمل البلاد أعباء بسبب زيادة نسبة المرضى ونقص الخدمات الطبية، إلى جانب القلق المتزايد من إمكانية توفير المستلزمات الطبية اللازمة، لرفع المستوى الصحي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ❖ النقص الكبير في أعداد المؤسسات الصحية (المستشفيات، المراكز الصحية الرئيسية والفرعية...).
- ❖ النقص في الملاكات الصحية والطبية وفي عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية.
- ❖ لتدمير الكبير للبنى التحتية للقطاع الصحي .
- ❖ عدم وجود توزيع عادل للخدمات الصحية بين المحافظات وبين حضر والريف.
- ❖ التغيرات الديمغرافية بين المناطق نتيجة الهجرة شكل تحديا خطيرا أمام تطبيق السياسات الصحية.
- ❖ عدم وجود سياسة سكانية واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة وغير المدروسة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
- ❖ وجود مشاكل متعلقة بالماء والكهرباء والصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وغير الطبية والتلوث البيئي مما ينعكس سلبا على الواقع الصحي.

- ❖ تعاني خمس الأسر العراقية من الحرمان في إشباع الحاجات الأساسية الصحية والريف أكثر حرماناً من الحضر.
- ❖ قدم التشريعات والقوانين المعمول بها حالياً والتي لا تتناسب مع توجهات الدولة لإصلاح النظام الصحي، وضعف التشريعات والقوانين الراحية للبيئة.
- ❖ ضعف مشاركة المجتمع الناجم عن عدم رضا المواطن عن مستوى الخدمات المقدمة.
- ❖ محدودية دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

2-قطاع السكن

إن "مشكلة السكن" هي الأخرى اثقله كاهل العديد من العراقيين، وخاصة الفئات الفقير التي تبدو أكثر عرضة وتأثراً بهذه المشكلة بسبب تدني مستوى المعيشة .

إن السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له، ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق وهذا ما أقرته المواثيق الدولية والداستير الوطنية ومنها الدستور العراقي. إضافة إلى كون المسكن حق وحاجة أساسية للإنسان فإن له دور مهم من جهتي النظر الاقتصادية البحتة والرفاهية العامة. فقد وجد عموماً بأن استثمارات الإسكان تمثل بين (20%-30%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلدان التي تمتلك برامج سكنية جدية (1).

وعلى الرغم من الاهتمام المبكر بالسياسات الإسكانية في العراق والذي يعود إلى بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تم إعداد العديد من الدراسات والمخططات الإسكانية ذات الطبيعة الشمولية على مستوى عموم البلاد وأبرزها دراسة مؤسسة دوکسي آدس اليونانية عام 1956، ومخطط الإسكان العام لمؤسسة بول سيرفس البولندية 1975،

(1) خطة التنمية الوطنية، المصدر السابق، ص128.

ودراسة السياسة السكنية لمجموعة من الباحثين العراقيين عام 1986 وإستراتيجية التنمية المكانية الشاملة للعراق لغاية عام 2000 والتي أعدت عام 1988 (1). علماً إن جميع هذه الدراسات أشارت بوجود عجز سكني وأن هذا العجز والحاجة السكنية في تزايد مستمر بمرور الزمن. إن تفاقم العجز السكني في المجتمع ذات علاقة متفاعلة مع ظروف الحروب والأزمات التي مرَّ بها المجتمع.

وتشير تقديرات العجز السكني والحاجة السكنية بين مختلف الدراسات ونتائج المسوحات الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت مؤخراً والتي تتراوح بين (1-3.5) مليون وحدة سكنية لغاية عام (2015) واستناداً إلى الفرضيات التي اعتمدت عليها هذه الدراسات والتقديرات في تحديد الوحدة السكنية النمطية الملائمة للسكن وتقييم ظروف المساكن الموجودة فإن جميع هذه التقديرات تؤشر مجموعة من الحقائق والتي تتلخص بما يلي(2):

- ❖ إن الرصيد السكني في العراق يقدر بحدود (2.8) مليون وحدة سكنية.
- ❖ وجود عجز سكني كبير وحاجة كبيرة إلى تأمين وحدات سكنية لا يقل عددها عن (1) مليون وحدة سكنية في أحسن الحالات ولأغراض هذه الخطة سوف يتم اعتماد ما ذهبت إليه مسودة السياسة الوطنية للإسكان في العراق التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في أيلول عام 2009.
- ❖ إن (27%) من الأسر لا يملكون مساكن وإن معدل الإشغال السكني عالي وفوق المعدلات المقبولة وهو (1.37) أسرة لكل وحدة سكنية و(2.23) فرد/غرفة.
- ❖ إن (10%) من الأسر و(11%) من السكان يشغلون وحدات سكنية لا تتوافر فيها أبسط الشروط الصحية والبيئية الواجب توافرها في المسكن اللائق.
- ❖ وجود تباين كبير في مستوى إشباع الحاجة إلى المسكن بين المحافظات المختلفة. ففي حين بلغ دليل الحرمان في ميدان السكن على مستوى العراق عام (2007) (28.7%) تراوحت نسب الحرمان بين (35-45%) في محافظات ذي قار، ميسان،

(1) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 129.

(2) المصدر السابق، ص 129-130.

القادسية، كربلاء، بابل، والسليمانية وسجلت المحافظات التالية أقل مستوى من الحرمان في ميدان السكن وهي: الأنبار، كركوك، ديالى، صلاح الدين حيث تراوح دليل الحرمان بين (4-21%).

❖ إن مشاكل العجز والاكتظاظ السكني وعدم ملائمة السكن في الريف أعمق بكثير مما هي عليه في المدن والقصبات بسبب إهمال السياسات السكنية السابقة للقطاع الريفي وعدم شموله بالامتيازات والتسهيلات التي تمت في المناطق الحضرية حيث تشير نتائج دراسة الحرمان في ميدان السكن أن أكثر من (46%) من سكان الريف يعانون من حرمان عالي في هذا الميدان.

ثانياً- المجتمع المأزوم و الفئات الهشة:-

تعد قضية الهشاشة والتعامل معها من أهم القضايا التي تشغل بال الرأي العام والشركاء المعنيين بالتنمية، وآفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي من الآثار الخطيرة التي أفرزتها الحروب والأزمات التي ضربت المجتمع العراقي بالصميم، كما تشكل هذه الفئات تهديد خطير للأمن الإنساني، عامل أساسي في تراجع العملية التنموية.

يقصد بالفئات الهشة "Vulnerable group": (الأيتام والمشردين من الأطفال، والمعوقين والمسنين والأرامل والمطلقات والنساء المعيلات لأسرهن والمهجرين قسراً). وتواجه هذه الفئات مشكلات وتحديات في حياتها اليومية، مستوى عالي من الفقر وأشكال متعددة من الحرمان، كما تتعرض باستمرار لنقص في القدرات أو فقدان فرص المرونة مقابل الصدمات، وباتت تشكل هذه الفئات نسبة كبيرة في اللوحة الاجتماعية العراقية. وعلى خلفية الأحداث التي مرَّ بها المجتمع العراقي لسنوات طويلة، أصبحت الخدمات الاجتماعية شبه معطلة أو محدودة في كثير من المناطق، مما أدى إلى زيادة ظواهر التهميش والفقر والاعترا ب والتفكك الأسري، فضلاً عن الأمراض الناجمة عن اتساع قاع المدينة وانتشار الأحياء الفقيرة (الأحياء العشوائية) التي باتت تبتلع مئات بل آلاف القادمين الجدد من البشر إلى المراكز الحضرية

يوميًا. وباتت الكثير من المناطق تعج بمشكلات خطيرة تهدد نسيجه الاجتماعي ووضعه المستقبلي⁽¹⁾.

1- المعوقون

أدت الأزمات التي عصفت بالمجتمع العراقي إلى نتائج خطيرة وآثار شملت كل السكان بمختلف فئاتهم، وكان لها مخاطر مباشرة على إعداد السكان الذين تعوقوا أو صاروا عرضة للعوق. إن عوامل مثل: "الألغام"، نقص العلاجات، التلوث، نقص التمويل، ضعف تدريب الكوادر المطلوبة... الخ. كل ذلك وغيره كان له أثر مباشر على حجم ونوعية الخدمات المتاحة للمعاقين، كما أن البطالة التي امتدت لتشمل آلاف الأصحاء حولت المعاقين، حتى القادرين نسبيًا على العمل إلى عاجزين مهمشين يعانون من العزلة، وقد اندفع بعضهم إلى الشارع متسولاً، كما أن انقطاع العلاجات أو ارتفاع أثمانها أدت إلى وفيات كثيرة بينهم⁽²⁾. من الملاحظ أنه لا تتوفر معلومات كافية عن الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية في العراق، مع أن أعدادهم تفوق نظرائهم من الدول الأخرى، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحرب والنزاع اللذين استمررا على مدى ربع قرن من الزمان. وقد وصف المسح الذي أجري في عام 2004 أن نسبة المصابين بإعاقة مزمنة ممن لم يكونوا جنوداً قد ازدادت منذ عام 2003، وقد ذكرت هيئة رعاية الطفولة في العراق في أيلول 2006، أن 3.736 طفلاً ممن يعانون من الإعاقات قد تم وضعهم في مؤسسات الرعاية الحكومية في جميع أنحاء العراق⁽³⁾.

(1) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 143.

* تشكل الألغام الاعتدة التي لم تنفجر والبقايا المتفجرة الأخرى للحرب تحدياً كبيراً في العراق، ووفقاً لمختلف تقييمات الحاجات والدراسة المسحية لأثر الألغام الأرضية كما هو حالها في منتصف عام 2006، فقد تأثر ما مجموعه 1.579 مجتمعا محلياً من الألغام. 93 مجتمعاً منها تأثرت تأثيراً بليغاً و642 تأثر تأثيراً متوسطاً، وتم تسجيل 565 ضحية للألغام، و98.1% منهم من المدنيين، وثلاث هؤلاء من الأطفال دون سن 14 عاماً، و45.7% تراوحت أعمارهم بين 15 و29 عاماً. المصدر: برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات: دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق، آب 2007، ص 77.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، الكلفة الاجتماعية للاثزمات في العراق: الاختلالات وخيارات التدخل، مصدر سابق، ص

(3) برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، مصدر سابق، ص 75.

وتظهر العديد من المسوح أن هناك تبايناً في توزيع أشكال أو فئات عوق الأطفال طبقاً لمناطق الإقامة والبيئة أو الأعمار، غير أن هناك ملاحظة عامة يمكن القبول بها مع بعض الاستثناءات وهي أن النسب الأعلى في معظم فئات الإعاقة تبدو أعلى في الحضر (مراكز المحافظات وبقية الحضر) بالمقارنة مع الريف. أما بالنسبة للأعمار فإن النسب الأعلى لكل فئات الإعاقة تتركز في الفئة العمرية (2-4) سنوات، وتبدو النسبة في فئة عدم القدرة على الكلام في الفئة العمرية المذكورة أعلى بكثير من النسب الأخرى في كل فئات الإعاقة إذ تبلغ (10.1%)⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى قضية أن كثيراً من الأسر تنظر إلى الإعاقة بأنها "وصمة عار" ينبغي الاحتفاظ بها مخفية عن أنظار المجتمع، كما أن الأسر غير مؤهلة لتوفير الدعم الخاص الذي يحتاج إليه الأطفال الذين يعانون من الإعاقات⁽²⁾. علماً أن هناك فهم متنامٍ في بقية أنحاء العالم أن الأشخاص المعاقون ليس لهم حاجات فحسب، بل لهم حقوق أيضاً. وقد أدى هذا الفهم في نهاية المطاف إلى إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول 2006 غير أن العراق كان معزولاً منذ عام 1990 عن المجتمع الدولي⁽³⁾.

2- الترمل واليتم

هناك تباين كبير في تقدير أعداد الأرمال والأيتام. لقد أظهر مسح الأحوال المعيشية أن 8% من مجموع النساء المبحوثات وبمختلف الفئات العمرية في العينة كن أرمال مقابل 55% متزوجات. أما بالنسبة لضحايا الأحداث التي أعقبت عام 2003 فإن هناك أيضاً تقديرات متباينة⁽⁴⁾.

وكان تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في العراق عام 2006 قد دق ناقوس الخطر بسبب استمرار دفع النساء والأطفال ثمناً باهظاً نتيجة النزاعات والعنف والإرهاب. وقد أكد إن أعداد الأطفال اليتامى والأرمال في زيادة مستمرة. وتفيد بعض التقديرات أن عدد

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الكلفة الاجتماعية للاثمات في العراق، مصدر سابق، ص.

(2) برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، مصدر سابق، ص75.

(3) المصدر السابق، ص76.

(4) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص143.

اليتامى في العراق قد يصل إلى أكثر من (4) ملايين طفل ويشكل هؤلاء اعباءاً هائلة على كاهل أمهاتهم والمجتمع عموماً⁽¹⁾.

كما يزداد باطراد عدد الأطفال اليتامى في العراق بسبب النزاع المستمر. مما يجعلهم معرضين لخطر الحرمان أو الاستغلال، وقد وجد المسح العنقودي متعدد المؤشرات أن 7.6% من الأطفال في الفئة العمرية (10-14) عاماً كانوا أيتاماً فقدوا احد والديهما. وان نسبة 1% من الأطفال في الفئة العمرية ذاتها فقدوا والديهما كليهما. ووجد المسح أيضاً أن من بين الأطفال الذين فقدوا والديهما كليهما كان 64.1% فقط منهم ينتظمون آنذاك في المدرسة مقارنة بنسبة 76% من بين الأطفال اليتامى الذين كانوا يعيشون مع احد والديهما على اقل تقدير. ولم يأخذ المسح بعين الاعتبار الأطفال الذين يعيشون في المؤسسات الحكومية أو في دور الأيتام⁽²⁾.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار المصاعب والتحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الأسرة العراقية، فمن المتوقع أن يستمر المهمشون في المستقبل القريب بالشعور بالضغط المالي للإسهام في دخل الأسرة، في الوقت الذي تبقى فيه معدلات البطالة عالية وفرص العمل محدودة.

إن مساعدة الأطفال الأيتام العاملين في الشوارع ينبغي أن تبدأ بمعالجة المسببات الحقيقية للظاهرة، وهي مساعدة الأسر على تلبية حاجاتهم المالية الأساسية من دون الاعتماد على عمل الأطفال. كما أن البرامج والسياسات التي تركز على تقليص دائرة الفقر ينبغي أن تستهدف وتساعد الأسر الفقيرة جداً على إرسال أبنائها الأيتام العاملين إلى المدرسة.

3- الأسر المهجرة

تشير جميع الحقائق إلى استمرار معاناة الأسر العراقية المهجرة داخل وخارج العراق. وتزداد معاناتهم والصعوبات التي تواجههم بشكل اكبر في بلاد المهجر، بعد أن نفذت مدخرات الكثير من الأسر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة فرص العمل المتاحة لهم، إذ فقدت تلك الأسر مصدر الدعم الرئيسي لها بسبب ظروف التهجير، بالمقابل، فإن الكثير من الأسر العراقية في المهجر لا تجد المعيل الذي يؤمن إشباع حاجاتها الأساسية.

(1) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 143.

(2) برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، مصدر سابق، ص 79.

ليس ثمة شك إن أطفال الأسر المهجرة يعانون من مشاكل مركبة وخطيرة، فقد اجبروا على الانقطاع عن جذورهم ومجتمعاتهم المحلية التي ولدوا فيها، وتتعاظم الاضطرابات والآثار النفسية لازمة التهجير عندما يدرك الطفل أن أسرته غير قادرة على تلبية متطلباته أو حمايته، ما يدل على خلق شعور لديه عن انهيار أهم مصادر الأمن متمثلاً بالأسرة، ويتعاظم هذا الشعور عندما يترك الطفل مدرسته ويلتحق بسوق العمل⁽¹⁾. ويزداد الخطر اتجاه الطفولة المهجرة من خلال عيش أسرهم في أماكن غير لائقة بلغت نسبة الاكتظاظ مرتفعة كما هناك أسر سكنوا في بنايات مهدمة مما شكل تهديد على نفسية الأطفال تنعكس على بناء شخصيتهم ومسيرتهم المستقبلية وربما يتحولون إلى عدوانيين في المستقبل يهدد أمن المجتمع واستقراره.

ويظل الخطر ماثلاً بالنسبة للعديد من الأشخاص المشردين داخل وطنهم الذين يقطنون ويعيشون حياة التشرد في المباني المهجورة التي كانت تعود بالسابق للقوات المسلحة والحكومية إضافة إلى ذلك يتعرض الأطفال بصورة متزايدة لمخاطر الأسلحة لان العديد من الأسر المهجرة تقوم بالتسلح في ظل انعدام الأمن أو تصاعد نسبة الأطفال الذين يبيعون الاعتدة الحربية علناً في الشارع⁽²⁾. وهذا بالطبع له مؤثرات جانبية على استقرار المجتمع وتماسكه.

4- النساء المعيلات لأسرهن

تفاقت منذ ما يزيد عن عقدين، ظاهرة الأسر التي تعيلها نساء، فقد واجهت كثير من الأسر بسبب العقوبات الاقتصادية، والحروب المستمرة، والنزاعات الأهلية الجارية، ظروفًا صعبة نجمت عن فقدان الآباء والأبناء. وأصبحت المرأة من أكثر الفئات تضرراً من تداعيات تلك الأحداث.

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 85.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص 69.

فقد نجم عن تفاقم النزاع المسلح وتصاعد موجة العنف في العراق بعد عام 2003، إلى زيادة عدد الأرامل، وتضاربت الإحصائيات التي تتحدث عن عدد الأرامل في العراق، إذ كانت نتائج المسح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء عام 2004، قد أظهرت أن 11% من الأسر تعيلها النساء، وأن 73% من تلك الأسر تعيلها ارامل، وتشير مؤشرات المسح أعلاه إلى وجود فارق بين دخل الأسرة التي تعيلها نساء والأسر التي يعيلها رجال، إذ أن 40% من الأسر التي تعيلها نساء ليس باستطاعتها تجميع 100 ألف دينار خلال أسبوع من المدخرات أو عن طريق المساعدات مقارنة 26% من الأسر التي يعيلها(1).

إن هذه المؤشرات تكشف عن المعاناة والصعوبات التي تواجهها النساء المعيلات لأسرهن، والتي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة أطفالهن واستدامة تنميتهم. إن المرأة الفاقدة إلى الزوج أو المعيل تواجه صعوبات منقطعة النظير، ففي ظل تراجع الدور المؤسسي في المجتمع المأزوم في ظل تفاقم الفوضى الأمنية، تجدها غير قادرة على تلبية متطلباتها واحتياجاتها، ما يدفعها إلى البحث عن بدائل للإشباع في ضوء الإمكانيات المتاحة لها. إلى جانب هذا، فإن ضغوط الحياة الاجتماعية والاقتصادية قللت من مساحة التفاعل الأسري، مما خلق فجوة وتباعد بين جيل الآباء والأبناء(2). ويظل الخطر ماثلاً أمام العديد من الأسر التي تعيلها إناث، فهي الأكثر عرضة لتيار الفقر والتهميش والحرمان الاجتماعي في ظل غياب سياسة تمكينية فاعلة تدرك أهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع وتنميته.

5- أطفال الشوارع والأطفال العاملون

يواجه المجتمع العراقي ظاهرة التشرد والتسول وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال التي نشأت قبل عام 2003، وتفاقت منذ ذلك الحين، وتعود أسباب ذلك إلى تعطيل الحياة الأسرية،

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 161.

(2) د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص 67.

والنزوح وفقدان إحدى الوالدين أو كلاهما إلى جانب التهجير القسري وقضايا الفقر والبطالة التي تأسست في مفاصل العديد من الأسر العراقية.

على الرغم من تفاقم مشكلة "أطفال الشوارع" في العراق خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه من الصعب تقدير الأعداد الحقيقية لهذه المشكلة سواء في بغداد أو غيرها من المحافظات العراقية، إلا أن ما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي يؤكد اتساع هذه الظاهرة بسبب الأزمات التي شهدتها المجتمع. وقد قدرت الجمعية العراقية للتنمية والتي تمثل إحدى منظمات المجتمع المدني ومن خلال استطلاعها لأعداد الأطفال في (26) منظمة في بغداد بحوالي (4000) طفل عراقي وذلك في مطلع عام 2004، ومن المرجح إن هذا العدد قد تضاعف تحت تأثير ما لحق بالأسرة العراقية من مظاهر التفكيك والتهجير، وارتفاع أعداد العاطلين والفقراء⁽¹⁾.

وهنا يمكن القول أن مظاهر الحرمان الذي تتميز به العديد من المناطق الحضرية تكون أكثر عرضة لتفاقم ظاهرة "أطفال الشوارع"، فالعديد من هؤلاء الأطفال ينحدرون من أسر فقيرة، البعض منها ترأسها أم تعمل خارج المنزل لساعات طويلة بأجور زهيدة، كالخدمات أو بائعات متجولات وغيرها من الأعمال، ولعل الاستقراء الأولي لخلفيات هذه الأسر يظهر إنهم من المهاجرين الذين يقطنون المناطق الحضرية والذي يشكل احد أهم التحديات للسياسات التنموية⁽²⁾.

وفي دراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام 2005 على 200 طفل متسول 133 فتى و67 فتاة وقد تبين أن عملهم كان في كثير من الأحيان ينظمه أعضاء الأسرة أو كبار ليس لهم قرابة بهم، وفي الواقع أن 67% كانوا قد دفعوا إلى التسول من قبل أسرهم وإن 90% قالوا أنهم سيتخلون عن التسول فيما لو وجدوا فرصاً لدراسة أو العمل، وكان حوالي 20% مضطرين إلى دفع نسبة من أجورهم إلى الكبار

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 87.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص 68.

منهم علما أن الفئة العمرية الغالبة بين هؤلاء الأطفال ما بين 10 إلى 12 سنة وكان حوالي ربع أولئك الأطفال قد فقدوا كلا ولديهما، بينما قالت نسبة 27% من هؤلاء إنها فقدت إما أمهاتهما أو آباءها⁽¹⁾.

إن تفاقم ظواهر مثل أطفال الشوارع وعمالة الأطفال في ظروف الأزمات تمثل صورة اقرب إلى الإهانة والإذلال لهؤلاء الأطفال، التي تمثل عامل تهديد لشخصيتهم وعائق في بناء مستقبلهم، فمثل هذه الظواهر باتت واضحة للعيان حيث ينتشر عند تقاطعات المرور والإشارات الضوئية بعضهم يمتهن التسول والبعض الآخر يبيع حاجيات مختلفة أو يقدم خدمات مثل مسح جام السيارات أثناء توقفها، وعلى الرغم من انعدام الإحصاءات الدقيقة عن الأطفال الذين يفقدون عائلاتهم أو أولئك الذين يتركون مقاعد الدراسة إلا أن ما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي يشير بأن الأطفال المشردين يؤسس لظاهرة تبدو غريبة على مجتمعنا.

وهنا يمكن القول إن خروج الأطفال إلى الشارع من أجل إعالة أسرهم أدى إلى تعرضهم للعديد من المخاطر، وفي هذا الشأن يشير مدير منظمة أصوات الطفولة بأن هناك ما يزيد على (11) ألف طفل مدمن على المخدرات في بغداد وحدها كما يتعرض عشرات الأطفال إلى الاغتصاب يوميا⁽²⁾.

كما أكدت ذلك دراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن المؤسسات التي تخدم أطفال الشوارع حيث وجدت هذه الدراسة أن تعاطي المواد المخدرة مشكلة عامة في أوساط المشردين، كما أن هؤلاء الأطفال معرضون إلى الانخراط في الممارسات الجنسية، ويمكن أن

(1) برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، مصدر سابق، ص 81.

(2) صحيفة المدى، العدد 1153 (الأربعاء-13 شباط 2008).

يكونوا عرضة بشكل خاص إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الايدز إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اقتران ممارسة الإساءة الجنسية بتعاطي المخدرات (1).

أوضحت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 أن عمالة الأطفال بعمر (6-14 سنة) بلغت 3%، وهي أكبر بين الذكور (5%) منها بين الإناث (1.4%) كما أنها تبلغ ذروتها للأطفال بعمر 14 سنة (10% إجمالي، 16.5 ذكور، 3.7% إناث (2). ويبين الجدول أدناه إن النسبة الأعلى من الذكور العاملين تتركز في العمرين (13 و 14) سنة إذ تبلغ (27%) بينما تنخفض إلى حوالي (7%) بين الإناث. أن فترة المراهقة هذه تجعل الأسرة أكثر حذراً على الإناث بينما ترى في الذكور ملامح رجولة مبكرة تشجع على العمل. لقد أظهرت العديد من الدراسات أن عمل الأطفال هو احد استراتيجيات البقاء للأسر الفقيرة بمعنى أن عمل الأطفال هو نتيجة للفقر فضلاً عن انه سبب له" والأطفال المنتمون إلى أفقر الأسر سيكونون في أقوى الاحتمالات عمالاً أطفالاً في سن مبكر (3).

لقد ميزت منظمة العمل الدولية بين عمل الأطفال وشغل الأطفال. إذ يتناول عمل الأطفال أنواع معينة من العمل غير المقبول مثل: العمل في الصناعات والمهن الخطرة و/أو الاستغلالية (مثل المناجم وصناعات الكبريت والدعارة والألعاب النارية، والبحث في النفايات) أما شغل الأطفال فهو يشمل جميع الأنشطة الأخرى لليد العاملة. وتدعو منظمة العمل الدولية إلى توسيع التمييز بين عمل الأطفال وشغل الأطفال بحيث يشمل الأول حتى أنشطة العمل المنزلي ما دامت تحرم الطفل من الدراسة (4). والجدول أدناه يبين نسب العاملين من الأطفال:-

جدول () : نسبة العاملين من الأطفال بعمر (6-14 سنة %)

العمر (سنة)	ذكور	إناث	الإجمالي
7-6	0.5	0.1	0.3
9-8	1.6	0.4	1.1

- (1) برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، مصدر سابق، ص 81.
- (2) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص 40.
- (3) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص 40.
- (4) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، المصدر السابق، ص 40.

1.6	0.9	2.2	10
2.4	1.6	3.3	11
5.6	2.6	8.4	12
7.0	3.1	10.7	13
10.1	3.7	16.5	14
3.1	1.4	4.7	14-6

وهكذا نجد أن استمرار معاناة الطفولة في المجتمع العراقي تفصح عن حالة انتهاك قاسية واستثنائية لأمنهم الاجتماعي والنفسي، وتجاوز فظ على حقوقهم في البقاء والنمو السليم، كما إنها تمثل مؤشرات سلبية على مستقبلهم.

وتؤكد تقارير دولية وإقليمية وعراقية، بما فيها تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أن استخدام غير البالغين في العراق قد انتشر إلى درجة كبيرة حتى بين الأطفال الذين لم يبلغوا العاشرة من العمر، وهم يستخدمون في أعمال لا تناسب أعمارهم ولا قدراتهم الجسدية، وغدا من المألوف مشاهدة الأطفال ينظفون الشوارع، وبخاصة بعد أن بدأت بلدية بغداد وبلديات أخرى تشغيل الأطفال كعمال تنظيفات بأقل من دولار واحد في اليوم، ما أغرى أعداد لا حصر لها من الأطفال بترك المدارس. وثمة تطور خطير ترك أثاره في حياة الأطفال وهو ارتفاع معدلات التهرب والتسرب من المدرسة. ولعل ظروف الحاجة المادية والفقر المدقع هي السبب في ذلك غير أن هذه الدوافع تزداد حدة مع الأوضاع الأمنية الخطيرة. وقد دفع ارتفاع مستوى العنف والإرهاب. وبخاصة التطهير الأثني والطائفي، مئات الآلاف من العائلات إلى ترك منازلها واللجوء إلى مناطق تشكو هي نفسها قلة المستلزمات الضرورية للأطفال⁽¹⁾. كل هذه الظروف دفعت إلى تفاقم مشكلات الطفولة في المجتمع العراقي من خلال مشكلات صحية وتردي مستويات تعليمهم

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مصدر سابق، ص184.

6- الأطفال المتسربون من التعليم

لا يمكن أن ننسى ظاهرة تعد اليوم أكثر تهديدا في صفوف الأطفال وترتبط بمظاهر الحرمان الذي تعاني منه العديد من الأسر العراقية في ظروف الحروب والأزمات، وتتمثل هذه الظاهرة في التسرب من التعليم فنجد أن انخفاض المستوى المعاشي لأولياء الأمور دفعهم إلى تسريح أبنائهم من المقاعد الدراسية وزجهم في سوق العمل لتوفير بعض المتطلبات من الطعام والشراب.

ويرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من المدرسة ، وذلك أن معظم المتسربون هم من العائلات التي تعتبر من الفئتين الأفقر في المجتمع بحيث تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة كونه يهدد التمكين الإنساني ويحدد من قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي مع محيطهم الاجتماعي⁽¹⁾. كما أشار التقرير أيضا إلى انخفاض مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى (86.0%) في سنة 2006، بعد أن كان (90.8%) في سنة 1990.

كما اظهر المسح الذي نفذته وزارة التربية عام 2004 بدعم من اليونيسيف أن معدل الالتحاق بالصفوف الابتدائية في العراق يصل 86% إلا أن ما يشير إلى القلق أن عدد الأطفال غير المدرجة في الدراسة يصل إلى 600 ألف طفل بينهم 74% من الفتيات وان ما يقارب 24% من الأطفال يتسربون من المدارس قبل الابتدائية.

وفي هذا السياق يمكن القول أن ارتفاع معدلات التسرب من المؤشرات الخطيرة التي تهدد باستمرار ظاهرة التسرب بين الأطفال، مما ينعكس على مستقبلهم العلمي والعملية.

7- الاتجار بالأطفال والنساء

(1) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 139.

ثمة قضية تهدد مستقبل الطفولة العراقية في ظروف الأزمات وهي ظاهرة الاتجار بالأطفال فقد اتجهت بعض العصابات المنظمة خلال الفوضى المجتمعية إلى استغلال الأطفال وخصوصا أطفال الشوارع وبيعهم إلى بعض الأسر أو الأسواق التي تتعامل ببيع وشراء الرقيق الأبيض، كما استغلت بعض العصابات النساء أيضا وإجبارهن على تجارة البغاء .

وقد أشار تقرير للحكومة السورية قدم للمؤتمر الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للأسر العراقية المهجرة (داخل العراق وخارجه)، أن 27% من الأسر العراقية اللاجئة إلى سوريا بدون معيل لها، وقد تمخض عن هذا دفع أعداد كبيرة من الأطفال إلى ميدان العمل وزيادة نسب البغاء (1).

على صعيد آخر أدت الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التهجير لقسري إلى خارج الحدود إلى ارتفاع نسب البغاء في الدول المجاورة. الرأي العام السوري يرجع ارتفاع هذه النسب إلى قدوم أفواج كبيرة من الأسر العراقية واستقرارها في سوريا (2).

إلى جانب هذا كشفت الخبيرة الأمريكية في شؤون الإرهاب (لورينا نابوليوني) في تقرير نشرته صحيفة (الواشنطن تايمز) كشفت فيه أن ثمن الرهينة العراقية لتشغيلها في الدعارة لا يتعدى (60) دولارا وفق مصادر في الشرطة العراقية، وتشير إلى أن العديد من المخطوفات ينتهين للعمل في أسواق البغاء في بعض الدول المجاورة الذي تمثل العراقيات 60% من الناشطات فيه (3).

وفي هذا السياق نجد أن تجارة البغاء في المجتمع العراقي أخذت اتجاه آخر يتعلق بالجريمة المنظمة من قبل بعض الفاسدين وبالتعاون مع شبكات خارجية ساعدت على تهريب عدد غير محدود من الفتيات العراقيات واستغلالهن في هذا الجانب.

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي ودينامية التغيير: التحديات والفرص، بيت الحكمة ، العراق،

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي ودينامية التغيير: التحديات والفرص، المصدر السابق، ص

(2) http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=19324

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: أن الفقر والتشريد والتهجير القسري الذي تعرض له المجتمع العراقي في ظل الاحتلال دفع العديد من العوائل إلى الوقوع في مثل هذه الأعمال للبحث عن لقمة العيش مما أصبحوا فريسة سهلة بيد العصابات المنظمة وتسخيرهم في تحقيق أهدافهم الإجرامية.

ثالثاً- المجتمع المأزوم ومعوقات الأمن الاجتماعي:

إن مفهوم الأمن ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، لذي يبرز مفهوم الأمن الاجتماعي من خلال الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية، والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر، لتحقيق امن واستقرار السكان⁽¹⁾.

وقد ربط عالم الاجتماع "كارل مانهايم" بين عامل "اللامن الجمعي وبين حالة اللاتكامل المفاجئ" الذي يصيب الاتجاهات المؤسسة أو المبناة اجتماعياً، مما يترتب على هذا حالة من الخلل والانحلال الجزئي أو الكلي للمجتمع. ويضرب مانهايم مثلاً هنا عن غياب الأمن لدى سكان البدو يعود إلى عوامل الجفاف أو الأوبئة التي تصيب الحيوانات أو الهجرة. وهي تختلف عن غياب الأمن في المجتمعات الحديثة، إلى جانب ذلك ميز هذا العالم بين ما اسماه

(1) د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص186-

"باللامن المنظم والأمن المنظم": Organized and Unorganized. وقد اعتبر غياب فرص العمل وعدم إرضاء رغباته هو جزء من اللامن المنظم، في حين يربط النوع الثاني بالظروف الاجتماعية التي تصبح فيها مصداقية المبادئ والقيم موضع شك وتصير الإيديولوجيات مفضوحة، إنها حالة تدمير لعادات التفكير الراسخة⁽¹⁾. ويمكن أن نذهب إلى ابعـد من ذلك فأن غياب التكامل بين مؤسسات البناء الاجتماعي وتراجع دورها الوظيفي أحدث خـلاً واضحاً في مسيرة النظام الاجتماعي الذي أدى إلى تأزم المجتمع العراقي. وهنا سنركز على أهم معوقات الأمن الاجتماعي.

1- مشكلات أسرية

من المظاهر التي أصبحت تهدد المجتمع العراقي اتساع ظاهرة التفكك الأسري وارتفاع مشكلة الطلاق كما تراجع الدور التربوي للأسرة بسبب تعدد قنوات التنشئة، وهذا يحتاج سياسة عاجلة لدعم الأسرة العراقية بكل ما تحتاج، لأنها نواة المجتمع، فإذا تعرضت إلى أي خـلاً في بناءها أو وظائفها سيهدد بدوره المجتمع بأسره.

أن أهمية الأسرة دفعت الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر أن" صرخ قائلاً" من الواضح انه على الحكومة القومية اتخاذ سياسة مناصرة للأسرة فلا يمكن أن تكون هناك أولوية عاجلة أكثر منها"⁽²⁾.

كما يرى الخبير الإحصائي في الولايات المتحدة حول الشؤون الأسرية فيطالب "بالتدريب الفعال" لتعليم الناس كيفية الزواج العاقل أو إجراء اختبار مجرب علمياً يلائم في اختيار الشريك، ويقول آخرون إننا ما نحتاجه هو عدد اكبر من مستشاري الزواج أو حتى علاقات عامة أوسع لإعطاء الأسرة صورة أفضل⁽³⁾.

(1) د.عدنان ياسين مصطفى، المصدر السابق، ص187.

(2) الفن توفلر، مصدر سابق، ص226.

(3) الفن توفلر، مصدر سابق، ص226.

وتجدر الإشارة هنا إلى قضية في غاية الأهمية فقد انتبه رئيس الوزراء الماليزي السابق "مهاتير محمد" إلى ارتفاع نسب الطلاق في بلاده إلى 32% وكان مهاتير محمد في حينها يطمح إلى تقديم وتنمية بلاده واعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة التي تعوق عمله، وهنا لجأ إلى استحداث إستراتيجية أطلق عليها "رخصة الزواج" وبموجبها الزم كل من يرغب بالزواج ومن كلا الجنسين أن يخضعوا إلى دورات تدريبية متخصصة يحصلون بعدها على رخصة تأهلهم إلى الزواج، وفي نهاية العقد حققت هذه السياسة في انخفاض نسبة الطلاق إلى 7% (1).

وهناك تجربة مشابهة اعتمدت في ولاية تكساس إن الأفراد المشتركين في هذه التجربة يعفى من كلف معاملات الزواج عندما يحصلون على شهادة.

إن المتغيرات التي حدثت في المجتمع العراقي وخاصة بعد الاحتلال أدت إلى تراجع دور الأسرة وارتفاع معدلات الطلاق، وهنا لا بد من الانتباه إلى هذا الخطر الذي يهدد مستقبل البلد ومستقبل العملية التنموية.

فقد سجلت معدلات الطلاق في المجتمع العراقي ارتفاعاً ملحوظاً بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية (2).

لذا أن تفاقم المشكلات الأسرية من المعوقات الخطيرة التي تهدد مسيرة النظام الاجتماعي وتضع أمنه الاجتماعي على مفترق طرق.

2- العزلة الاجتماعية

إن الحروب و الأزمات التي تعرّض لها المجتمع العراقي خلقت نوع من "العزلة الاجتماعية". وهذه الظاهرة ترتبط بقضايا المجتمع الحديث، وقد فسرها علماء الاجتماع : "إنها تتفاقم في المجتمعات التي تمزق النسيج العلائقي للأفراد ضمن هذه الأوساط، بسبب عملهم المتواصل

(1) الموقع السوري للاستشارات والدراسات القانونية،

الرابط، <http://www.barasy.com/index.php?name=News&op=printpage&sid=638>

(2) د.عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع الأزوم، ص 43.

وخضوعهم للقوى المادية المسيطرة على حياة المجتمع الحديث، حيث يعمل الفرد العصري أربعين ساعة في الأسبوع داخل تنظيّماته الرسمية⁽¹⁾. وفي الغالب أن هذه العزلة تسيطر على حياة الطبقة الوسطى في المجتمع المتحضر الذي تسيطر عليه الظروف المادية، ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا، ففي ظروف الأزمات التي شهدتها المجتمع العراقي وخاصة بعد سحق الطبقة الوسطى، باتت هذه الظاهرة تسيطر على غالب فئات المجتمع العراقي بضمنها الطبقة الفقيرة التي تشكو الفاقة والحرمان، وأصبحت تقاسي ظروف الحياة لتحقيق ابسط رغباتها، وهذه الظروف أدت إلى اتساع الفجوة الطبقية وتفاقم العزلة الاجتماعية، فالفقيرة مشغولة بلقمة العيش، والطبقة الغنية ربما باتت تعاني من هذه العزلة بسبب كثرة المشاريع التجارية ووسائل الثورة المعلوماتية كالانترنت وغيرها من الوسائل الأخرى . وهنا يمكن القول أن هذه العزلة تترك فجوة واضحة في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ينجم عنها تهديد مقومات الأمن الاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع.

ووفق هذا السياق يشير الأستاذ "اريك فروم" في كتابه " الهروب من الحرية" **Escape From Freedom**، إن الحياة العصرية لم تجلب للإنسان المدينة الفاضلة بل جعلته متفانياً لآ أو يتوقع ذلك، لأن هناك شيئاً ناقصاً في حياته، فهو غير سعيد، وليس لديه إحساس بالاشتراك بعلاقات دافئة تقدم له الإحساس الوجداني والحب الصادق والإحساس بالأمان والاستقرار. جلبت الحرية له الاستقلال، لكن جعلته منعزلاً عن الآخرين من أقاربه وأهله وقلقاً في تفكيره، يفتقر إلى الانسجام مع مجتمعه الذي ينتمي إليه⁽²⁾. فالحروب والأزمات قللت من طمأنينة الإنسان العراقي وكرست لديه ظاهرة الاغتراب النفسي والاجتماعي في داخله، فهو يشعر بالعزلة واللامبالاة مما انعكس هذا على نشاطه واستقراره في الوسط الذي ينتمي إليه.

3- أزمة الحرية

(1) د. معن خليل عمر، التفكك الاجتماعي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص181.

(2) د. معن خليل عمر، المصدر السابق، ص183.

عند الحديث عن قضية الحرية في المجتمع العراقي يمكن وصفها "بالحرية المؤوودة" فالفرد العراقي يعاني من هدر في الحريات، فقد ابتلي العراقي منذ زمن بعيد بالاستعمار وغياب الحكم الرشيد منذ بناء وتكوين الحكومات، وهو ما زال يقاسي هذه المشكلة، فلا يمكن أن يعبر عن رأيه بالمستوى المطلوب، وان فعل ذلك ربما يتعرض إلى أمور لا تحمد عقباها. وقد تحرر الفرد العراقي في ظروف الأزمات (الحروب، الحصار الاقتصادي، الاحتلال) من حقوقه وكرامته وأمنه، فقد بات يشكو الفاقة والحرمان والبطالة وكل ما هو نقيض للحرية.

إن الفرد العربي والذي لا يختلف عنه الفرد العراقي لم يتذوق طعم الحرية لا في أسرته ولا في قبيلته ولا في مجتمعه المحلي أو مدرسته أو جامعته أو عمله أو برلمانها، فهو لم يتنفس حرية الثقافة والتعبير في السياسة والتعليم والتنشئة الأسرية فبات الفرد والمجتمع يعيشان بدون حرية تعبير⁽¹⁾. لقد عاش ويعيش الإنسان العراقي تحت أنظمة اغتالة قضية الحرية، وقد استمرت حياته مسلوبة الحرية، وكلما بحث عنها تحجب عنه أما من حكام أجنبي أو محليين.

وهنا يشير العالم الفرنسي "جان جاك روسو" عن قضية الحرية التي تمثل "الخضوع للقوانين" ولكن في مجتمعاتنا تحولت الحرية في ظل غياب الحكم الرشيد "الخضوع إلى الأشخاص المستبدين" والشعب الحر يخضع ولا يستعبد، له رؤساء وليس أسياد، يخضع للقوانين لا للأفراد، ذلك انه بقوة القوانين لا يخضع للأفراد. إلا أن الإنسان العراقي بات مكبل بالأغلال من كل مكان، وهنا تصبح أزمة الحرية من المعوقات الفاعلة في طريق الأمن الاجتماعي، وعامل أساسي في تأزم المجتمع العراقي.

4- فيروس العنف والإرهاب

لقد كشفت العديد من تقارير التنمية البشرية الوطنية التي أجريت في العديد من البلدان المأزومة خلال السنوات العشرة الأخيرة، أن المراحل الانتقالية التي يرافقها ترتيبات مؤسسية وثقافية معينة قد تكون عامل فاعل في تصعيد ظاهرتي العنف والإرهاب، فتراجع الوسائل

(1) د. معن خليل عمر، المصدر السابق، ص 183-184.

الضبطية للحكومات، وتمتع الأفراد بالحرية التامة تسبب موجات من العنف في بعض الأوقات. وتشير التقارير أيضاً أن الجماعات المسلحة ليست بالضرورة هي المسؤولة عن كل مظاهر العنف ولكن في الوقت ذاته ربما تخلق بيئة ملائمة وخصبة لانتعاش بعض حالات العنف⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك نجد أن البنية العصبية التي تميز بها المجتمع العراقي تعد من مغذيات العنف. فقد أشار الدكتور مصطفى حجازي بأن "فيروس العنف موجود دائماً في بنية العصبية. يظل كامناً في حالات الصراع السلمي، وينشر وباءه في حالات حروب الهوية والتصفيات العرقية أو الطائفية أو الاثنية أو حتى السياسية، العصبية من حيث بنيتها ذاتها تتضمن دائماً شحنة عدوانية قابلة لان تتحول إلى صراعات دامية وتصفيات مع الخارج"⁽²⁾.

وفي هذا السياق يمكن القول أن ميكانيزمات العنف والإرهاب في المجتمع العراقي ذات علاقة بتراجع وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، التي عززت من تفعيل بعض الموروثات القديمة التي تحتضنها ثقافة الولاءات الفرعية، فضلاً عن غياب الحكم الرشيد الذي افرز العديد من المنميات للعنف كالقمع السياسي، والظلم والحرمان الاجتماعي، اللامساواة بين فئات المجتمع الواحد، إلى جانب الفقر والبطالة التي تعد جزء من هذه المنميات، كل هذه المظاهر وغيرها تتداخل مع بعضها لتغذية ظاهرتي العنف والإرهاب التي يشتهي منها المجتمع العراقي.

5- الصدمات النفسية

لقد شهد المجتمع تزايد في الأمراض غير المعدية، وخاصة بعد تعرضه إلى الحروب والأزمات واتساع موجة العنف والإرهاب، فلا عجب أن تكون أعراض الصدمات المصاحبة للأوضاع العنيفة أخذت بالتزايد في العراق. كما تشيع حالات القلق والكآبة بين معظم الجماعات، ويخشى من ارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية مع استمرار ظاهرة التفكك في النسيج الاجتماعي وانحسار أجواء الحماية التي توفرها العائلة والمجتمعات المحلية،

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص 106.

(2) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهودور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص 68.

وتشير اغلب التقارير عن حالة الصحة النفسية في العراق تشير إلى إن الاضطرابات تزايدت في ظروف الاحتلال⁽¹⁾. وقد نجم عن ذلك حالات عدم التوافق والاندماج الاجتماعي، وتخلق مثل هذه الحالات نمطا من الانحلال الاجتماعي المؤقت، لحين أن تحل قواعد جديدة محل القديم منها، كما وتؤدي مثل هذه الوضعيات إلى ضعف الإرادة والتحكم في النظام الاجتماعي، وشيوع اللامبالاة Apathy بين الأفراد. إذا يفقد البعض من الأفراد الرغبة في العمل والانشغال في المعيشة وهو المطلب المهم⁽²⁾. كما تعرض الفرد العراقي في ظروف الأزمات إلى متغير الخوف، وهذا ما خلق لديه مشاعر النقمة والعدوان، أو أصابه بانحرافات نفسية وسلوكية تنم عن انعدام الشعور بالأمن والرضى، فاتسم إلى حد بعيد بالخوف والسلبية والأنانية المتطرفة. إن مثل هذه الأزمات النفسية لا بد أن تكون عائق خطير أمام امن الإنسان واندماجه الاجتماعي والنفسي.

وتجدر الإشارة إلى ما قاله "الفن توفلر" في مؤلفه حضارة الموجة الثالثة بان "الأزمات تنعكس بصورة سلبية على الفرد، فتترك آثار نفسية خطيرة وتقود إلى شلل الخيال والإرادة، وأن مجتمع الغد لا يمكن أن يكون كمجتمع اليوم، التي تفرز الذاتية والسلبية وكتلتهاما تجمد الفرد في اللافعالية⁽³⁾. كما ينسب الناقد الاجتماعي وأستاذ التحليل النفسي "اريك فروم" الاضطرابات النفسية إلى عوامل ثقافية واجتماعية وخاصة ما أفرزته الرأسمالية.

6- ضعف الاندماج الاجتماعي

وهي من المظاهر الخطيرة التي نمت في ظروف الأزمات، والتي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي في العراق، فظروف "الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال" تركت هوة بين الفرد والمجتمع، فقد نمت الفردية على حساب الجماعية، وبذلك أخذت الروح الأنانية تجد لها طريقا بين بعض من أبناء المجتمع، مما اثر سلبياً في صيغ الاندماج الاجتماعي سواء كان ذلك على صعيد الأسرة أم المجتمع، ومن ثم اثر سلبا على التضامن

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص184.

(2) د.صبيح عبدالمنعم احمد، أزمة النظام الاجتماعي، ص461.

الاجتماعي، والذي نجم عنه زيادة في المشكلات الاجتماعية كالفقر والجريمة والطلاق(1). كما تركزت هذه الظاهرة من خلال هيمنة بعض الفئات على مراكز القوة والسلطة في المجتمع، إلى جانب هيمنتها على الثروة وحرمان الفئات الأخرى منها. وبطبيعة الحال أن تمتع بعض الفئات بحقوق وامتيازات معينة وحرمان الفئات الأخرى منها، سيخلق لدى الفئات المحرومة حالة من السخط والاستياء والعدوان، وفي حال استمرار الحرمان والغبن والظلم، سيتنامى بين صفوف الأفراد المحرومة حالة من الانعزال عن المجتمع وغياب المشاركة في نشاطاته(2). وقد ينجم حالة من الفوضى وتهديد امن المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى نظرية العالم الأمريكي "روبرت ميرتون" حول "الانوميا : Anomie" أن المجتمع الذي يضع قيمة كبيرة على الأمور المادية ومسائل الترف، ولا يتمتع بها إلا جماعات قليلة في السلطة ومن المحسوبين عليه، فإنه تبرز في هذا المجتمع حالة الإحساس بانعدام المعايير Normlessness والعدالة الاجتماعية لدى الجماعات المحرومة منها، فيظهر بينهم من يعمد إلى تجاوز قيم المجتمع وقواعده والعداء Hostility للسلطة وفي ظروف أخرى يأخذ العداء ضد الأفراد وتدمير الأموال العامة(3). وهذا ما تعرض له المجتمع العراقي في ظروف الأزمات.

7- الانحرافات السلوكية

يشير الباحث الفرنسي "كاستون بوتول" وأستاذ علم الاجتماع المهتم في دراسات الحرب، إلى أن الأزمات والحروب ظاهرة تتسبب في هدم بعض القواعد الأخلاقية ورفع المحرمات، بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبة أو تفرض فرضاً(4). فقد تفاقمت في

(1) د. هادي صالح العيساوي، إضافات نظرية في علم الاجتماع، ط1، بغداد، 2004، ص71.

(2) د. محمود شمال حسن، الشباب ومشكلة الاغتراب في المجتمع العربي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008، ص67-68.

(3) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص113.

(4) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع الأزوم، ص52

المجتمع العراقي وخاصة بعد الاحتلال مظاهر الإدمان على المخدرات والمسكرات وبيع الخمر بشكر كبير، إلى جانب تجارة النساء والأطفال، فضلاً عن اتساع مظاهر انحراف الأحداث، فالأزمات غالباً ما تقذف بآلاف الأطفال إلى مواجهة مشكلات اجتماعية خطيرة، وما حصل في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية يؤكد ذلك، حيث ارتفعت معدلات جنوح الأحداث التي تقل أعمارهم عن (14 عاماً) بنسبة 41%، و22% للأعمار التي تتراوح بين (14-17 عاماً)، وفي المجتمع الأمريكي ارتفعت معدلات انحراف الأحداث إلى 67% خلال الفترة الواقعة بين (1939-1945) وتتباين معدلات الانحرافات من منظور النوع، فتظهر بين الإناث أكثر من الذكور⁽¹⁾.

ويربط الباحث كار Carr تفاقم مثل هذه الظواهر يعود إلى تفاقم الفوضى والاضطرابات التي تعكر صفوة الحياة العائلية في ظروف الحروب والأزمات، فتزداد معدلات الانحراف وخاصة بين فئات الشباب⁽²⁾. إن تفاقم السلوكيات المنحرفة بين الأحداث والشباب من التحديات التي تهدد الأمن الاجتماعي، وتعكر صفوة النظام الاجتماعي.

8- التهجير القسري

الهجرة واللجوء والتهجير القسري والنزوح، صور متعددة لوجه واحد كئيب الملامح لمأساة تزداد تفاقماً، وتنعكس سلباً على مسيرة الحياة الاجتماعية للسكان. وهنا يمكن وصف ظاهرة التهجير القسري بأنها انتهاكاً فظاً لأمن الإنسان بكل ما يتضمنه من معاني، فهو يحرم الإنسان من حقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكاناً، وملكية، ونسيج علاقات اجتماعية، وتاريخاً من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءاً للمكان بكل ما يعنه من رموز وذكريات، تشكل جميعاً رصيد الإنسان الثقافي والروحي⁽³⁾.

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص 41.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف، المصدر السابق، ص 41.

(3) التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص 76.

إن تفاقم ظاهرة التهجير في المجتمع العراقي ودرجة خطورتها، دفع المجتمع الدولي ينتبه إلى حقيقة، أن كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقع وان تأثيرها لن يبقى في حدود العراق، بل يتعداه إلى دول أخرى. خصوصاً مع استمرار الظاهرة وتضاعف أرقامها. ولم يكن التهجير القسري مجرد نتائج عرضية للنزاع بل كان نتاجاً لمحاولة عزل قائم على أساس الهوية الطائفية والعرقية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق لفت "انطونيو غوتيريس" مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الانتباه إلى التناقض الصارخ بين شهرة الحرب في العراق، التي تعد من أشهر النزاعات العسكرية في العالم في الوقت الحاضر، ووضع اللاجئين والنازحين بسبب هذه الحرب، والذي يجهله العالم إلى درجة كبيرة حيث لم يبدأ المجتمع الدولي إلا مؤخراً بالالتفاف والانتباه إلى مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناجمة عن هذا الصراع، والتي تشكل الأكبر في تاريخ الشرق الأوسط. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عددهم (1.7) مليون نازح داخلي، إضافة إلى (2.2) مليون لاجئ، أغلبهم في الدول المجاورة، وبالتالي فإن (6/1) العراقيين هم من النازحين أو المهجرين، ويحتاج ملايين آخرين إلى المساعدة الإنسانية⁽²⁾.

لقد ترك عامل التهجير والنزوح، آثاراً نفسية واجتماعية وصحية لا حدود لها. داخل القطر وخارجه، علماً إن مثل هذه الظواهر ساهمت في تهديد الفرد والأسرة العراقية بشكل كبير، فقد أفرزت عملية التهجير العديد من الأزمات الاجتماعية، علماً إن هذه العملية كانت مخطط لها من جهات مستفيدة كالعصابات الإجرامية المدعومة من داخل البلاد وخارجه، وكان للاحتلال الأمريكي دور بارز في تأجيج هذه العملية التي هدف من خلالها إلى تفعيل الأزمة الطائفية وشق الصف العراقي، وعند قراءة آثار هذه العملية نجدها

(1) التقرير الوطني، المصدر السابق، ص 77.

(2) التقرير الوطني للتنمية، المصدر السابق، ص 77-78.

بارزة بشكل كبير على الشباب والأطفال، حيث نجد العديد من هؤلاء فقدوا عملهم وتركوا دراستهم، إلى جانب صعوبة تكيفهم مع البيئة الجديدة .

9- ضعف قيمة الحياة

إن ما يطفو على سطح الواقع من هواجس لدى الكثير من العراقيين يؤكد أن هناك من أصبح يمقت البقاء في العراقي، وحتى البعض بات يتمنى الموت على الحياة ، هذه لاشك مظاهر أفرزتها وكرستها مأزومية المجتمع العراقي، وما يقع يوميا على هذا المجتمع من ويلات ودمار ،إن المجتمع العراقي وخاصة بعد تفاقم الحروب والأزمات، حيث صار القتلى بالعشرات والمئات وفي بعضها بالآلاف، واعتاد الإنسان العراقي على كثرة الضحايا ورؤية النعوش ، فكانت حصيلتها النفسية أن تراجعت(قيمة الحياة) لديه⁽¹⁾، وهذه من المظاهر التي تهدد الإنسان العراقي بالانتماء إلى وطنه وأحيانا تمنى الموت على الحياة، وهي مؤشر خطير اتجاه امن المجتمع واستقراره.

10- قلق الموت

الحروب هي إحدى نواقيس الخطر التي تجعل الإنسان في حالة استعداد دائم للدفاع عن حياته، وتلك الحالة تدعى "قلق الموت" التي تجعل التفكير مركزاً في نطاق الذات، فتؤدي إلى شللاً وظيفياً لجميع نشاطاته الآنية والمؤجلة. كما أن الحروب تشكل أزمة اجتماعية حقيقية ومخاطرها متعددة ومتنوعة، تهدد الإنسان وتحدث عنده تفككا يشمل قيمه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة، التي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشرة على أمنه واستقراره المجتمعي.

إن أزمة الحرب هي أقوى الصدمات التي تعرض لها الإنسان العراقي، منذ الحرب العراقية الإيرانية وحتى احتلاله في 9 نيسان 2003، فقد تميّزت بخلق وسطاً مهدداً بالموت، بحيث يشمل هذا التهديد أفواج من الناس حتى إنه يترافق مع فقدان الأعراف من الأهل أو الأقارب أو

(1) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص62.

الأصدقاء أو الجيران. علما أن الحرب الأخيرة المتمثلة بانهييار سلطة الدولة واحتلال البلد، هي اخطر الأزمات التي مرَّ بها المجتمع خلال تاريخه الحديث، فقد عكست انتهاكات لحرمة الوطن أو تهديد لأمن المجتمع، وتهديدا مستمرا للحياة، وهذا ما شكل الرعب المستمر والخوف من الموت الذي يعبر عن أكثر آليات القلق من المستقبل.

11- سلعة القيم وضعف الضمير الاجتماعي

لقد أسهمت الحروب والأزمات إلى سلعة القيم وضعف الضمير العراقي. وحول سلعة القيم نجد أن عالم النفس والناقد الاجتماعي الكبير "اريك فروم" أشار في كتابه الذائع الصيت "To Have or to Be" * بأن الإنسان تحول إلى سلعة تحكمه قوانين العرض والطلب والبيع والشراء وقد اخذ الإنسان الأمريكي كنموذج لهذه الظاهرة وعدها ظاهرة منافية للأخلاق، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يعاني المجتمع العراقي من كارثة أخلاقية؟.. عند التأمل في توقعات الباحث "اريك فروم" نجد أن ما أصاب المجتمع العراقي من تغير في منظوماته القيمية، وتقطع لبعض الخيوط في نسيجه الأخلاقي الناجمة عن الحروب والأزمات لأكثر من ربع قرن، فضلاً عن الظروف الراهنة والفوضى التي بثها الاحتلال الأمريكي، والتي عززت من سلعة القيم حتى بات المجتمع العراقي يشكل "نموذجاً" لدول المنطقة وهذا يعود إلى سببين(1):-

إن الأمراض النفسية والاختلال في القيم والأخلاق التي شخصها فروم في المجتمع الأمريكي، سنتقل إلى مجتمعنا، لان النوايا التي لَمَح لها أو صرح بها زعماء أمريكا ومنهم "تيكسون" بقوله "يجب على أمريكا أن تقود العالم" وهو امتداد ما قاله الرئيس "روزفلت" في الأربعينيات "إن قدرنا هو أمركة العالم" وكرر ذلك أيضا الرئيس "جورج بوش" الأب في أوائل التسعينيات من القرن العشرين "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أميركيا"، كل هذه الإشارات يمكن أن تتحول الآن إلى حقائق واقعة في العراق.

* التملك والكينونة: وقد ترجمة هذا الكتاب في مجلة عالم المعرفة بعنوان "الإنسان بين الجوهر والمظهر"

(1) د. قاسم حسين صالح، بانوراما نفسية، مصدر سابق، ص142.

إن العراق سيكون بوابة الشرق الأوسط للعولمة. وعلى الرغم من ايجابياتها، فإنه ما أحدثته وما ستحدثه من تدمير أو تخريب أو تهرؤ في النسيج الاجتماعي، قد يفضي إلى سلعة القيم وضعف الضمير، ليس بسبب ما تحمله العولمة من سلبيات فحسب، بل لأننا نتعامل معها في ظرف استثنائي وحالة نفسية غير مستقرة قد تفقدنا التفاعل الايجابي معها، وهناك مؤشرات تفيد أن العولمة قد زادت من وتيرة سلعة القيم في المجتمع، وجعلت كل شئ معروضا للبيع مقابل اجر معلوم، بما فيها: الذمم والضمان والأجساد البشرية، وما جرى في المجتمع العراقي من تفسخ أخلاقي وفساد مالي وأداري يؤكد عملية السلعة القيمية. مما يقوض الأمن الاجتماعي ويضعه أمام تهديدات غير متناهية.

12- تهديد البيئة

إن الاحتلال والتدخل العسكري باعتبارهما شكلاً من أشكال الحرب، يلحقان الضرر بالأنساق الايكولوجية في ناحيتين رئيسيتين، فالبيئة نفسها تكون مصدراً للنزاع لأنها تحتوي على الموارد التي تدور حولها المنافسة وتحتدم إلى أن تتحول إلى نزاعاً مسلحاً، وهذا قد يؤدي إلى أضرار تمس البيئة نفسها بالحروب تلعب دوراً فاعلاً في إتلاف الزراعة والبنية التحتية، وهذا يحتاج إلى كلف باهظة الثمن والذي يستنزف أموال المجتمع، فقد أدت الحرب في العام 2003 إلى طرح النفايات وسواها في الشوارع دونما ضابط، كما نجم عن الحرب تلوث المياه والهواء والتربة بشتى أنواع الملوثات، فضلاً عن ما قامت به السلطة أثناء الحرب بحرق أبار نפט الرميّة لحجب الرؤية أمام الطائرات، وكان الدخان الكثيف يحمل مواد سامة أثرت في صحة المدنيين والمقاتلين على حد سواء⁽¹⁾. وما يطفو على سطح الواقع من شواهد يؤكد التلوث البيئي في المجتمع العراقي وخاصة بعد تفاقم حالات التشوه الولادي التي حصلت في بعض مدن العراق ومنها مدينة الفلوجة التي تعرضت إلى الهجوم في الفسفور الأبيض وأكدت العديد من التقارير والدراسات وجود نسب من تلوث انعكست بشكل سلبي على مدينة الفلوجة،

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص 188.

ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين في مدينة الفلوجه وقد توصلوا أن هناك زيادة في معدلات السرطان لدى بعض سكان المدينة إلى جانب تفاقم حالات التشوهات الخلقية للولادات خلال فترة ما بعد معارك 2004 ويعود السبب إلى استخدام الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب في هذه المعارك⁽¹⁾، لاشك إن هذه التحديات لا بد أن تترك قلق لدى الفرد العراقي ينعكس بشكل سلبي على أمنه الاجتماعي.

(1) Busby, C., Hamdan, M. & Ariabi, E., Cancer, Infant Mortality and birth sex – Ratio in Fallujah, Iraq"2005– 2009", International Journal of Environmental Research and public Health ,7"7"; 2828–2837, 2010, p2836. www.mdpi.com/journal/ijerph

الفصل الرابع

مشكلات وقضايا الشباب في المجتمع المأزوم

تمهيد:

المبحث الأول - واقع الشباب العراقي

المبحث الثاني - الشباب وقضايا المشاركة والانتماء

المبحث الثالث - الشباب ومشكلاته الاقتصادية

المبحث الرابع - الشباب ومشكلاته الاجتماعية والنفسية

تمهيد :-

شهد المجتمع العراقي "حروب وأزمات وصدمات" طيلة العقود الثلاثة الماضية، وازداد الأمر سوءاً بعد احتلاله في 9 نيسان 2003. إن موجات مثل "الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال" تركت تأزماً كبيراً على المجتمع، فكل موجة أخذت من هذا المجتمع بعض من ثوابته القيمة، وباتت هذه الموجات تهدد الشباب العراقي في فكره وقيمه ومستقبله، وأصبح فكر الشباب في ظل هذه الأوضاع أزماتي لا يفرق بين الوهم والحرية، فالبعض يرى إن الحرية اليوم التصرف بما يلبي غرائزه حتى وإن كانت على حساب غياب الأمن والاستقرار وراحت الآخرين. كما أفرزت هذه الموجات العديد من القضايا والمشكلات المجتمعية التي باتت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي والشباب العراقي بشكل خاص.

فالشباب العراقي يتعرض يومياً إلى أبشع الانتهاكات التي تعد نقيضاً لقضية "حقوق الإنسان" كالاتقالات والاعتقالات، إلى جانب الأعمال الإرهابية وفقدان الأمن والأمان، فضلاً عن النذل والقلق والإحباط النفسي الذي دفع بعضهم للانخراط في السلوك الإجرامي أو الإدمان على

المسكرات والمخدرات للهروب من واقعهم المأزوم . ويزداد خطر هذه الأبعاد عندما تتمحور في الحياة الأسرية والمجالات المهنية والدراسية والصحية والسعادة بل في مسيرة الحياة الاجتماعية كافة لتعميق الفجوة المجتمعية وتهديد مستقبلهم.

سنحاول في هذا الفصل التركيز على ابرز القضايا والمشكلات التي أفرزتها الأزمات على الشباب العراقي، علماً أن هذه المشكلات مركبة ومتداخلة بعضها بالبعض الآخر، ويصعب تفكيكها، غير أن من الممكن الإشارة إلى أهمها، مع ملاحظة أنها تتناسل من بعضها البعض، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلاً لإفراز حالة من التهديد المستمر لمسيرة التنمية البشرية.

المبحث الأول

واقع الشباب العراقي

يمثل الشباب شريحة اجتماعية، لها مكانتها وإسهاماتها المتميزة في التفاعلات التي تجري في المجتمع. وتعد مرحلة الشباب من أخطر مراحل حياة الفرد ففيها يكتمل التأهيل الاجتماعي

للشخصية الإنسانية، مع اكتمال التعليم والدخول في سوق العمل، كما تؤثر القرارات التي يتخذها الأفراد في هذا العمر على تشكيل مستقبلهم وخاصة في التعليم والعمل¹.

وتشكل هذه الشريحة كما هو معروف في الأدبيات، الشريحة الأكبر في المجتمعات النامية، التي تعتبر أساساً مجتمعات شابة، وهي الشريحة الأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي، لناحية وضعها ومسارها ومصيرها. في الفئة الأكثر توجهاً نحو المستقبل، كما تعد الأكثر استقطاباً للازمات وتعرضاً للتحديات².

إن شريحة الشباب هي أكثر تعرضاً إلى تيارات العولمة والمتغيرات المجتمعية الحديثة، والأكثر تأثراً بانعكاساتها من حيث تزايد الفرص، واحتمالات التهميش وتهديد البطالة³. إن الشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة المستقبل، كما أنهم يشكلون التحدي الكبير في عملية تاطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية النشطة والمشاركة⁴.

يشكل حرمان الشباب من المشاركة في قضايا صناعة المصير واحدة من أبرز أركان هدرهم الوجودي، يتعرض الشباب للتهميش من خلال سيطرة الكبار في اتخاذ القرارات باستمرار دون حساب لهذه الشريحة، يحرم الشباب من أن تكون له قضية وطنية عامة تملأ حياته، وتكون فرصة للتضحية والبذل والعطاء. كما تسلب منه حقوقه في قضاء الانتماء والولاء الوطني بسبب محاولات التهميش والإقصاء. يسلب من الشباب حقه في امتلاك الدور في قضايا الوطن سواء من خلال التطفل(البقاء في مواقع الطفولة غير المسؤولة) أو من خلال الإلهاء بألوان التسلية والإثارة، ومن ثم تكال له التهم بالميوعة واللامبالاة⁵.

¹ التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص 22.

² د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص 203.

³ المصدر السابق، ص 203.

⁴ المصدر السابق، ص 203.

⁵ د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مصدر سابق، ص 202.

إن واقع الشباب العراقي أصبح أكثر تأزماً في ظل الأوضاع الراهنة، وعندما ندقق في الأحداث نجد أن فرصهم تزداد انحساراً شيئاً فشيئاً، وخاصة عندما يطول الانتظار في طابور الحصول على فرصة عمل، فتتسلل إليهم الهموم وقلق المستقبل وتتعاظم أمامهم مشكلات اليأس والإحباط، فتزداد لديهم خيبات الأمل التي تهدد مصيرهم وتندثر بسوء العواقب التي تنعكس على مسيرة النظام الاجتماعي.

لقد بلغ مجموع الشباب للأعمار بين (15-29) سنة في العراق عام 2009 (9.2) مليون نسمة، وفقاً لنتائج الحصر والترقيم للجهاز المركزي للإحصاء، وارتفع قليلاً إلى (9.3) مليون عام 2011، كما بلغ معدل النمو للسكان من الشباب خلال الفترة (1997-2009) بحدود 3%، وهذا المعدل يقارب المعدل العام للنمو السكاني¹.

كما بلغت نسبة السكان من الشباب إلى السكان في سن العمل (15-64) حوالي 50,9% عام 2009، وهذا يبين لنا أن نصف السكان في سن العمل هم من الشباب².

كما تشكل نسبة الشباب في المناطق الحضرية من إجمالي السكان من الشباب في سنة 2009 بحدود (72.3%) وهذه النسبة أكبر من نسبة الشباب في المناطق الريفية من إجمالي السكان الشباب التي تبلغ بحدود (27.7%). تنخفض هذه النسبة في المناطق الحضرية إلى (70.5%) سنة 2011، يقابله ارتفاع في نسبة السكان الشباب في المناطق الريفية إلى ما يقارب (29.5%) لأسباب تعود إلى تشجيع عمل الشباب في القطاع الزراعي كنتيجة للمحفزات التي وضعتها الدولة من خلال المبادرة الزراعية التي ساهمت في استقطاب الشباب للعمل في القطاع المذكور. وإن نسبة الذكور من الشباب من إجمالي فئة الشباب بلغت عام 2009 بحدود (49.7%) تقابله نسبة أعلى للإناث بلغت بحدود (50.3%).

¹ وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق، كانون الأول، 2001.

² وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق، كانون الأول، 2001.

ارتفعت نسبة الذكور من الشباب في سنة 2011 إلى (51.7%) قابله انخفاض في نسبة الإناث إلى (48.3%)¹.

إلى جانب ذلك نجد أن (6.2%) من الشباب بعمر (15-24) سنة لم يلتحقوا في التعليم عام 2009، ويبلغ أعلى مستوى لعدم الالتحاق بين الشباب الأكبر سنا في الفئة العمرية (25-29) سنة حوالي (8.3%) وهي مرحلة إكمال الدراسة والدخول إلى سوق العمل. هناك تدني واضح في نسبة الالتحاق في التعليم وبلغت (39.1%) من الشباب بعمر (15-29) سنة لكلا الجنسين، كما وهناك اختلاف بين نسب التحاق الذكور والإناث في الفئة العمرية المذكورة (44.4%، 33.5%) على التوالي².

إما عن تسرب الطلبة الشباب من التعليم فتشير بيانات مسح الفتوة والشباب لسنة 2009 إن المتسربين من الشباب في الفئة العمرية (15-24) من التعليم تتجاوز نسبتهم النصف بسبب عدم رغبتهم في إكمال الدراسة³. وان ارتفاع مؤشر الأمية بين الشباب عام 2011 لاسيما للفئة العمرية (20-29) بلغت نسبتهم ما يقارب 16.3% من إجمالي الشباب، مما ينعكس سلبا على مستوى المهارات والقدرات الإنتاجية للشباب. وقد ارتفعت النسبة بين الإناث إلى (21.2%) مقارنة (11.7%) بين الذكور هذا الارتفاع يعود إلى أن العديد من العوائل لا ترغب بإرسال بناتها إلى المدارس بسبب بعد المدرسة والحالة المادية للعائلة كما وترغب العائلة في ممارسة بناتها لمهنة الزراعة والعمل في البيت⁴.

¹ وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق، كانون الأول، 2001.

² وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق، كانون الأول، 2001.

³ المسح الوطني للفتوة والشباب 2009، مصدر سابق، ص18.

⁴ وزارة التخطيط، مسح شبكة المعرفة للعراق، كانون الأول، 2001.

كما بلغ معدل النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15-24) سنة في 2008 (37.3 %) لكلا الجنسين من السكان بعمر 15 سنة فما فوق، وقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي للذكور 57% وبين الإناث 14.6%¹.

وعلى مستوى البيئة بلغ المعدل في مناطق حضر المركز 31.1% مقابل 32.9% في حضر الأطراف ، إما في المناطق الريفية بلغ 46.6% في سنة 2011². يلاحظ أن معدل النشاط الاقتصادي للشباب للفئة العمرية (15-29) سنة انخفض قليلا وبلغ 37% لكلا الجنسين كما وبلغ المعدل بين الذكور في الفئة العمرية (15-29) سنة 61% في حين لم يتجاوز 10% لدى الإناث.

كما ويرتفع في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (37% ، 27%) كما ويتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين الشباب الإناث في الريف قياسا إلى الحضر (6% في الحضر، 14% في الريف) ويعد معدل النشاط الاقتصادي للإناث في العراق منخفض بالمقاييس العالمية والإقليمية مما تجعل منه يقف في مؤخرة الدول العربية³.

ينشط الشباب بعمر من (25-29) سنة في القطاع الخدمي (48%) يليهم القطاع الزراعي (20%) ثم التجاري (16%) والصناعي (13%) ، ويتباين التوزيع بين الذكور والإناث . وفي الوقت الذي يتقارب التوزيع الإجمالي مع توزيع الأنشطة بالنسبة للذكور فإن الفارق أكبر بالنسبة للإناث الآتي ينشطن بشكل أكبر في القطاعين الزراعي 47% والخدمي 46%. أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي وعلاقته بالمستوى التعليمي فنجد أن 40% من الأميين ينشطون في القطاع الزراعي و 37% منهم في قطاع الخدمات، كما وان قطاع الخدمات

¹ نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008

² مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

³ مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

يجذب ذوي المستوى التعليمي الأعلى ليصل ذروته بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية الأولية والعليا، وهذا يبدو ملائم تماما مع واقع سوق العمل في العراق الذي يلعب القطاع العام الدور الكبير فيه الذي يركز على قطاع الخدمات العامة الذي ينشط فيه الإناث¹.

كما تشير بيانات 2009 أن حوالي نصف الإناث العاملات يعملن لدى الأسرة وحوالي 36% منهن يعملن في القطاع الحكومي فيما يعمل 11% منهم لدى القطاع الخاص، وعلى عكس ذلك نجد الذكور أكثر تفضيلا للقطاع الخاص إذ يعمل به 42% منهم و 23% في القطاع الحكومي فيما يعمل 17.5% منهم لدى الأسرة. وتشير بيانات 2011 أن الإناث في المناطق الحضرية يتركز عملهم في القطاع الحكومي 58% وفي المناطق الريفية 95% منهن يعملن في القطاع الخاص للأسباب المذكورة أعلاه، إما الذكور فعلى العكس إذ أن اغلب العاملين منهم في المناطق الحضرية يتركز عملهم لدى القطاع الخاص لمحدودية الفرص التي أصبح القطاع العام حاليا يوفرها للتوظيف. على الرغم من أن معدل بطالة الشباب شهد انخفاضا خلال السنوات 2004-2008، في عام 2011 بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-29) 14% لكلا الجنسين وهذا المعدل مرتفع قياسا بالمعدل العام للبطالة البالغ 8% ، ولإناث 13% للإناث و7% للذكور². (التأكد من هذه الإحصائية)

تتناسب البطالة عكسيا مع ارتفاع المستوى التعليمي وتتنزید في فئات الحاصلين على تعليم منخفض، طبقا لنتائج مسح شبكة المعرفة للعراق/2011 بلغ معدل العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما دون (13%)، بينما بلغت عند حاملي شهادة أعلى من الإعدادية (24%). وهذا ما يفسر بطالة الخريجين في العراق بسبب سياسات القبول غير المدروسة في الجامعات وغير مواءمة لاحتياجات سوق العمل³.

¹ مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

² مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

³ مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

تصدر محافظة ذي قار أيضا في بطالة الذكور الشباب وبلغ المعدل فيها 28% تليها محافظة ميسان 24% وكان اقل معدل لبطالة الذكور في محافظة اربيل وكركوك إذ بلغ المعدل فيهما 5% وهذا ما يؤكد أن تشجيع الاستثمارات في محافظات إقليم كردستان ساهم بشكل فاعل في امتصاص البطالة وحل مشكلاتها خاصة بين الشباب، إما بين الإناث فتصدر محافظتي كربلاء وذي قار في معدل البطالة وبلغ 39% تليها محافظتي بغداد والقادسية وبلغ المعدل فيهما 30% فيما كانت صلاح الدين اقل المحافظات في معدل بطالة الإناث وبلغ فيها المعدل بحدود 6%¹.

بلغت نسبة العمالة الناقصة بين الشباب لكلا الجنسين 40% ارتفعت في الريف إلى (48% (مقابل 36% في الحضر. كما ارتفعت بين الإناث إلى (49% (مقابل (36% للذكور².

¹ مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

² مسح شبكة المعرفة للعراق - كانون الأول/2011.

المبحث الثاني

الشباب وقضايا المشاركة والانتماء

أولاً- الشباب والحق في المشاركة

يمثل الشباب العراقي الشريحة الغالبة في المجتمع، لذا أن مشاركتهم تعد من القضايا المهمة في النهوض بالعملية التنموية و عاملاً لازماً لتحقيق التقدم المجتمعي، كما يمثل الشباب أكثر فئات المجتمع حيوية وهم القوة الفاعلة والدافعة لإنجاح مسيرة التطور.

إن مشاركة الشباب في القضايا المجتمعية احد أبعاد عملية التنشئة الهامة، منذ الدخول إلى المدرسة وما بعدها من مراحل، وهي في الواقع تبدأ في الأسرة قبل ذلك. وتتخذ المشاركة العديد من الأشكال والمجالات والمستويات، تبعاً لمختلف المراحل العمرية وخصائصها، ومهام كل منها (1).

ولا تقتصر أزمة الشباب على هدر طاقاتهم فحسب، بل من خلال التحييد عن المشاركة في القضايا العامة والوطنية والمصيرية، الشباب في مجتمع الأزمات مستبعد عن دائرة صنع القرار التي يستأثر بها جيل الكبار الذي شاخ، ولا يزال يحتكر التعامل مع قضايا المصير، وينطبق ذلك على تآزير سلطة المستبد، وعلى التحكم البطرقي* للعصبيات المستبدة (2).

وعلى الرغم من شكوى المجتمع وخاصة جيل الكبار من تقاعس الشباب وعدم جديتهم في المشاركة في القضايا المجتمعية، فقد ترتفع أيضاً أصوات جيل الشباب بسبب حرمانهم من فرص المشاركة الحقيقية، وتوفير فرص العطاء وأبوابه أمامهم، من خلال سياسات أتباعهم

(1) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008، ص79.

* السلطة الأبوية (الذكورية)

(2) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهذور، مصدر سابق، ص220.

وفرض الانقياد عليهم، وصولاً إلى تهميشهم عن الشأن العام، حتى فيما يخص أدوارهم وإسهاماتهم وتلبية حاجاتهم وتحقيق تطلعاتهم الآتية والمستقبلية (1).

فحرمان الشباب من حقوقهم وتطلعاتهم في المجتمع العراقي يجعلهم في مكانة المجني عليه أو الضحية المسلوقة الحرية والحقوق، فالشباب العراقي يقتل ويهجر ويعتقل ويحرم من فرص العمل والتعليم الجيد وغيرها من الحقوق والخدمات الأخرى، ويتهم دائماً بالتقاعس والميوعة، ولم يسأل نفسه من يقذفهم بهذه الاتهامات هل وفر لهم ابسط الحقوق؟ فالإجابة ستكون محبطة للأمال.

فالمشاركة هي أن يتوفر للأفراد الفرص الكافية والمتساوية للتمكين من التصريح عن اهتماماتهم والتعبير عن الخيارات المفضلة لديهم. والمشاركة حق مدني أساسي تدعم مفهوم المواطنة وقيمها وهي طريق لتعزيز قدرات الشباب، إنها ممارسة تركز على إسهام الأفراد بوصفهم طاقة مسؤولة عن توفير فرص الرفاهية للمجتمع ومساعدين في بناء مستقبله (2).

وقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق المشاركة في مختلف أشكالها ومجالاتها كأحد الحقوق الأساسية للمواطن، لأنها تمثل وسيلة فعالة للتنمية وأسلوب للممارسة السياسية وأداء المسؤولية الاجتماعية لكل عضو من أعضاء المجتمع (3).

إلا أن الشباب العراقي لم يأخذ مساحة واسعة من التأثير في مؤسسات القرار ذات الصلة بحياتهم، وهذا يعود لسببين: أولهما أن المؤسسات لا تشعر بالتزامها بمنح الحقوق للشباب من أجل تعزيز مشاركته، والثاني أن الشباب أنفسهم لا يعتبرون أن مشاركتهم في تلك القرارات مسؤولية مدنية (4).

(1) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل، مصدر سابق، ص 80.

(2) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص 125.

(3) د. فيصل محمود غرايبة، العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، مصدر سابق، ص 98.

(4) التقرير التحليلي للمسح الوطني، مصدر سابق، ص 125.

وعند الإشارة إلى المشاركة السياسية لدى الشباب العراقي، نجد إنها محبطة للآمال أيضا وقد ترتبط بأزمة الحرية والانتماء كما" أوضحنا سابقا"، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية من فقر وبطالة، فحرمان الشباب من هذه القضايا عامل مهم في عزوفهم عن المشاركة السياسية، فهو مهموم بالبحث عن مصادر الكسب والعيش كما انه لا يجد وقتاً للسياسة، ولا يجد عائدا منها، فالسياسة من الأمور التي تقع خارج نطاق دائرة اهتمامه. ومما يدعم لديه هذا الاتجاه فقدانه للثقة في العملية السياسية ذاتها، وذلك لأمر عديدة في مقدمتها عدم الثقة في صحة الانتخابات وفي مصداقية العمل السياسي برمته (1). كما بات واضح أمام الفرد العراقي إن قضية الانتخابات وغيرها من القضايا ذات العلاقة بالسياسة قائمة على أساس المصالح الشخصية والولاءات الفرعية مما دفع العديد من الشباب الابتعاد عن قضايا السياسة.

هناك جملة من المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب العراقي في الأنشطة السياسية، وتظهر البيانات في المسح الوطني للفتوة والشباب، إن (30.5%) من المبحوثين يرون أن أهم المعوقات تكمن في عدم وجود فرصة للمشاركة، وإن (21.1%) يرجعون ذلك إلى الجانب الأمني، وإن (13.4%) يرون أن السبب يكمن في كثرة مشاكل الشباب ويلاحظ أن حوالي ثلث المبحوثين (34%) لا يعرفون ما هي المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب⁽²⁾. فضلا عن غياب المحفزات القوية التي تدفعهم للمشاركة بسبب المرجعيات الاجتماعية التقليدية التي تضع أولويات تحكم أوضاعهم ومستويات مشاركتهم على الصعيد الرسمي أو الطوعي. إن ضعف مشاركة الشباب يعد من معوقات عملية التنمية.

لا بد هنا من التصريح أن المشاركة هي جزء من سياسات "توسيع خيارات الشباب" من أجل ممارسة حقوقه: التأهيل، التشغيل، المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما تمثل المشاركة قيمة مضافة لانجاز أهداف برامج الإنتاج والتنمية من الناحية الثانية. وتمثل أيضا العنصر الفاعل في قضية الانتماء والخروج من الأنانيات الفردية، كما تمثل العبور إلى الرشد والاستقلالية،

(1) عبير أمين، المصدر السابق، ص135.

(2) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، شباط 2011، ص134.

والتدريب عليهما، وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية ، وتعزيز الولاء الوطني ومؤسساته، فهي حق وضرورة وطنية، إنها فرصة وقيمة مضافة، وليس ترفاً أو لهما أو عمل ثانوي(1).

إن الإبعاد والتهميش والحرمان من المشاركة والعطاء ، إلى جانب هدر المكانة الاجتماعية والانتماء الوطني قد يفرز حالات من الانخراط في الحركات الإرهابية التي تعوض ما فقده هؤلاء الشباب من حقوق، وقد تعيد له الفردوس المفقود، وحلم القيمة المطلقة، كما تفرز غياب المشاركة وصناعة الهوية حالة من إحباط الأجيال الصاعدة، وإيقاف عجلة التاريخ وتجديد الحياة لذاتها من خلال شبابها والوقوع في التاريخ المظلم الذي يؤزل سلطة الكبار الذين شاخوا وهموا(2). كل ذلك يتم على حساب مصلحة واستقرار المجتمع.

إن الهدر الذي يعاني منه الشباب العراقي في الطاقات والمشاركة قد يدفعهم إلى اللامبالاة وللاكتراث لمستقبلهم. إلى جانب خطر الغربة والضياع والانسحاب إلى عالم الاغتراب الذي يضعهم في مأزق السلوكيات المنحرفة والوقوع في شبك الإدمان على المسكرات والمخدرات للهروب من واقعهم المتأزم والانخراط في مأزق التطرف حين تتاح ظروفه(3).

والخطر الذي بات يهدد كيان الشباب العراقي هو الانسحاب من الاهتمام بقضايا المجتمع، والوقوع بثقافة الإلهاء والتسلية التي تفاقمت في زمن العولمة.

ويرى الدكتور "مصطفى حجازي" أن ثقافة التسلية تتكسر من خلال نموذجين أساسيين في الإعلام الفضائي هما : "مباريات كرة القدم التي تحولت إلى دين جديد للشباب، ومختلف برامج التلفزيون التي تتنافس فيها بعض القنوات الفضائية والمخصصة لصناعة "النجومية السريعة" بين جيل الشباب. إلى جانب برامج الإثارة الحسية، وموجات الموضة المتجددة، بعيداً عن

(1) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل، مصدر سابق، ص 83.

(2) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، مصدر سابق، ص 222-223.

(3) د. مصطفى حجازي الإنسان المهدور، المصدر السابق، ص 224.

التساؤل والتأمل الذي يمثل الخطوة الأولى نحو التغيير والتجاوز وتجديد الحياة من خلال بنائها"⁽¹⁾.

إن إغراق الشباب العراقي في الدين الكروي الجديد عن قصد أو بدون قصد، وصناعة النجومية بكل أحلامها، من الآليات الفاعلة في تهмиشهم وتحيدهم عن قضايا بناء المجتمع وتنميته.

ثانياً - الشباب وأزمة الانتماء

أن المراحل التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى دخول الاحتلال الأمريكي في نيسان عام 2003، كان لها دور كبير في خلق أجواء من التوتر والصراع بين الحاكمين والمحكومين، فقد كانت السلطة قائمة على القوة والاستقواء، وتكوين شعور لدى الحاكمين بان السلطة مملوكة من قبلهم، وهذا افرز خللاً وظيفياً في البنى والمؤسسات الاجتماعية، مما أدت هذه الأوضاع اتساع الفجوة بين السلطة والشعب، نجم عنها ضعف في شعور الأفراد اتجاه قيم الانتماء لدولتهم، وان شعورهم بضعف الولاء للدولة يتولد ويتزايد بتزايد المشكلات والتحديات التي يواجهها هؤلاء الأفراد. لذا تشكل قضية الانتماء والولاء احد المتغيرات المهمة في النسيج المجتمعي العراقي، بعد سلسلة من الأزمات والحروب، تركت آثارا مباشرة وغير مباشرة على مسيرة النظام الاجتماعي والشباب العراقي بشكل خاص.

والمواطنة: **citizenship** من المنظور السوسيولوجي تمثل " العلاقة المتبادلة بين الفرد ودولته، والعلاقة المتبادلة تبرز في ظل الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون والدستور، فالحكومة مسؤولة عن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمن الأمن والاستقرار لأفرادها، ويقع على عاتق الفرد الولاء والحرص على تطبيق القوانين

(1) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهودور، المصدر السابق، ص232.

الصادرة من قبل الحكومة ضماناً لاستمرار الأمن والاستقرار المجتمعي(1). وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تنطوي عليه تلك العلاقة من حقوق وواجبات تفرضها تلك الدولة، إذ تؤكد دائرة المعارف أن المواطنة تضمن للمواطن حقوقاً سياسية، كحق التصويت وتولي المناصب العامة، وهي بذلك تضمن له التمتع بالحقوق اتجاه الدولة، وتمنحه امتيازات خارج دولته (2).

في ضوء ما سبق تبدو هناك عملية تعاقد بين الفرد وحكومته، يفسر لنا هذا العقد أن الحكومة في الغالب هي المسؤولة عن تلبية وإشباع حاجات ومتطلبات المجتمع، وتمثل إحدى القنوات الفاعلة في تكريس الانتماء للوطن، فإذا ما أخلت في شروط هذا العقد ولم تلبى متطلبات وحقوق المواطنين ولم تحقق المساواة والإنصاف بين مواطنيها، فإن هذا ربما يؤدي إلى خللاً في قضية الانتماء، وقد يعزز ثقافة الولاء مقابل ثقافة الانجاز على حساب الأمن الاجتماعي وما يطفو على سطح الواقع العراقي يؤكد ذلك.

أن التغيرات التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، لم تتمكن من بلورة وعي اجتماعي صحيح يقوم على حسن المواطنة والانتماء بل أدى إلى ارتباك انتمائي وهذا أدى إلى ارتباك اجتماعي ومن ثم ارتباك مجتمعي. وهذه القضية هي محور المشكلة (مشكلة الانتماء ومشكلة المواطنة)(3). وقد تخلق هذه الأوضاع شباب مغترب عن مجتمعه لا يكثرث لقضايا الدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره.

إن مبدأ المواطنة تتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي باعتبار المواطنة تمثل مصدر الحقوق ومناطق الواجبات لكل المواطنين الموجودين على ارض الوطن، بدون تمييز ديني

(1) د. صابر احمد عبدالقادر، الانتماء، شبكة الانترنت:

<http://drsaber.0fees.net/files/Belongingness.doc>

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجاً، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 145.

(3) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سابق.

أو عرقي أو بسبب الذكورة والأنوثة، وغياب العدالة والمساواة بين فئات المجتمع الواحد قد تؤدي إلى تهديد قيم الانتماء .

وهنا لابد من الإشارة إلى انه لكل أزمة آلياتها ومسبباتها، وأزمة الانتماء بين الشباب العراقي تعود إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، فالعوامل الخارجية تكمن في الحروب والأزمات والاحتلال إضافة إلى ظاهرة العولمة التي لها تأثيراً خطيراً على هوية وثقافة الشباب. فالعولمة تمثل اختراقاً ثقافياً وتهديداً خطيراً للنسيج الاجتماعي، فهي تخلق أثراً لعل في مقدمتها تهيمش الهوية الوطنية، كما تهدد القيم الأصيلة إلى درجة التهيمش. وهذا يعني أن سياسة الاختراق الثقافي لا تقف خلفه فقط الحروب والأزمات ، بل أن هناك دور فاعل للتطور الكبير الذي حدث في وسائل الإعلام التي باتت تغطي جميع بقاع الأرض لتمارس هيمنتها على البنى والمؤسسات الاجتماعية⁽¹⁾.

فالعولمة تستكمل هدر الهوية والانتماء عند الشباب، وهم أكثر الشرائح العمرية استهدافاً من قبلها⁽²⁾.

أما العوامل الداخلية فنعتقد إنها تعود إلى ثقافة الولاء الطائفي والقبلي وغياب العدالة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، واتساع الفقر بين الشباب، وقلة فرص العمل المناسبة، والتهيمش والحرمان الاجتماعي والإقصاء والاستبداد والحرمان السياسي والظلم لمكونات فاعلة في المجتمع إلى جانب اتساع دائرة الفساد الإداري والمحسوبية وتراجع الدور المؤسساتي في ترسيخ قيم الانتماء، وهذه المؤشرات تهدد الانتماء لدى الشباب، وقد تفرز آثار تنعكس على مسيرة التنمية البشرية.

وعلى الرغم من نجاح الدولة العراقية في إيجاد نظم حضرية وقانونية ووسائل ضبط متنوعة إلا إنها فشلت في خلق ثقافة وطنية ينتمي إليها الجميع، وتعاضم هذا الفشل مع تمسك الدولة

(1) معاذ احمد حسن، العولمة وتغير القيم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2004، ص121.

(2) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهودور، مصدر سابق، ص223.

باليات القسر من دون الاعتراف بالتعددية التي يتصف بها العراق، فضلاً عن دخولها في سلسلة من الصراعات والحروب الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس على بدوره على قضية الانتماء و تراجع مؤشرات التنمية⁽¹⁾.

وقد يكون هناك تداخل كبير بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وكل عامل يغذي الآخر، ولكن تبقى العوامل الداخلية لها تأثيرها البارز في تهديد قيم الانتماء بين الشباب لما يشهده المجتمع العراقي من تهميش في الحقوق والواجبات.

وقد أشارت إحدى الدراسات إن الشباب المصري يعاني من ضعف الانتماء إلى بلده لعدم اهتمام الحكومة بتوفير الحقوق للمواطنين، وقد أدلى احد أفراد العينة أن الفرد الذي لا يجد فرصة عمل مناسبة لتلبية متطلباته وأهدافه فان شعوره بالمواطنة يبقى ضعيفاً.⁽²⁾ وهذا لا يختلف عن الشباب العراقي الذي طالما نسمع منه بأنه لا يشعر بقيمة هذا الوطن لغياب الحقوق والعدالة الاجتماعية.

وجاء في دراسة أخرى عن الانتماء الاجتماعي للشخصية المصرية أن الولاء للموطن مرهون بالإشباع المادية والمعنوية لأفراده، وأنها الأطر التي يستقي منها في التنشئة الاجتماعية بما فيها من لغة، وفكرة، وثقافة⁽³⁾.

أن تراجع دور الدولة في تحقيق الحقوق المدنية والاجتماعية أسهم في اتساع الفجوة بينها وبين المجتمع، وكرس شعور لدى الشباب أن الحكومة غير مكترثة لقضاياهم، الأمر الذي ساهم في تهديد مستقبلهم، وزاد من الشعور بضعف الولاء للدولة مما انعكس على تفاقم

(1) د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، ط1، العارف للطبوعات، بيروت، 2009. ص8.

(2) عبير امين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، مصدر سابق، ص134.

(3) نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999 ص 57.

مشكلاتهم المجتمعية، فعدم الانتماء مشكلة خطيرة تواجه شبابنا، ولها آثارها السلبية على الفرد والمجتمع⁽¹⁾.

وأزمة الانتماء بين الشباب عززت من نجاح بعض التيارات المناهضة للبلد، واستقطاب الشباب مقابل تحقيق رغباتهم أو من خلال استغلال القيم الدينية، وقد لقي هذا الأمر صدى واسع في المجتمع، وتحول بعض الشباب إلى جماعات مسلحة تقتل وتهجر من أجل مصالح هذا التيارات وعلى حساب امن واستقرار المجتمع.

ويمكن تفسير غياب المواطنة الصالحة من خلال المظاهر السلبية التي استشرت في المجتمع العراقي عقب الاحتلال في نيسان 2003 ومنها: حالات السلب والنهب للممتلكات العامة، واتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي، والتعدي على حقوق الآخرين، وغياب المسؤولية الاجتماعية، وطغيان ثقافة الولاء بدلا من ثقافة الأداء والانجاز⁽²⁾.

إن ما سبق من إفرزات ربما في الغالب يكون نتيجة قوة وصلابة السلطة في النظام السابق وعدم قدرته على حل الأزمة السياسية الداخلية وعدم السماح للمواطنين للانفتاح على العالم الخارجي، إلى جانب العقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي فضلاً عن المحاصصة التي كانت أساس تكوين وبناء الحكومة بعد عام 2003، إلى جانب الإقصاء والتهميش وتفاقم المظلومية والاتهامات الكيدية لإغراض الانتقام مع تصاعد ظاهرة الاعتقالات والاعتقالات، وقد ترتب على ذلك إفرز حالات من اليأس واللامبالاة لدى العراقيين وخاصة الشباب، وتفاقم شعورهم بقلق المستقبل وان مصيرهم مجهول في ظل هذه الأوضاع.

أن الأنظمة والمؤسسات المجتمعية السائدة في المجتمع العراقي، لم تشجع الأفراد وخاصة الشباب منهم على المشاركة في قضايا التنمية و صنع القرار، بل على العكس من ذلك أنها صادرت حقوقهم المدنية وعطلت مشاركتهم التنموية وتحسين مستويات المعيشة، فقادت هذه الوضعية إلى جعل هؤلاء الأفراد جماعة عاجزة، ومغلوبة على أمرها مرهقة بتأمين حاجاتها

(1) عبير أمين، مصدر سابق، ص134

(2) د.عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص146-147.

اليومية، ومنشغلة عن قضايا وشؤون المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي أسهم في تراجع المجتمع وتأزمه.

وقد أجريت دراسة في المجتمع العراقي على مجموعة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (18- 64) إزاء قضية الانتماء وبحسب المتغيرات المذكورة(1).

تظهر معطيات الجدول رقم (1) أن الثقة بالانتماء العائلي سجلت أعلى النسب (96%) تليها نسبة الانتماء إلى القبيلة/العشيرة (91%) والجهة الدينية التي ينتمون لها (91%). كما سجلت نسب الانتماء إلى القرية أو المنطقة التي يسكن فيها المبحوثون نسبة عالية بلغت (88%) تليها الجهة العرقية أو الاثنية التي ينتمون لها (87%).

من جانب آخر يلاحظ أن معدلات ثقة الأفراد بانتمائهم للأحزاب السياسية التي صوتوا لها سجلت أقل المستويات (57%)، وربما يعكس ذلك خيبة أمل الناخبين بالمنجزات التي تحققت على مستوى الأمن والخدمات إلى جانب الصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية.

وطبقا للتقسيم الجغرافي، ارتفعت معدلات ثقة الأفراد في إقليم كردستان بالانتماء العائلي والديني (98%) لكل واحد منهما، تليها معدلات الانتماء للعشيرة/القبيلة والعرق (96%) لكل واحدة منهما. ويلاحظ أن معدلات الثقة بالعائلة سجلت هي الأخرى أعلى درجات الثقة في بقية المحافظات (97%)، انخفضت إلى (93%) في بغداد، تليها معدلات الثقة بالمؤسسات التقليدية العشيرة/القبيلة والجهة الدينية التي ينتمون إليها. ويمكن ملاحظة انخفاض معدلات الثقة بالعشيرة/القبيلة والجهة الدينية والمناطقية والعرقية في بغداد مقارنة ببقية المحافظات، باستثناء الثقة بالحزب السياسي الذي صوت له حيث ارتفعت النسبة قليلا في بغداد مقارنة ببقية المحافظات (52% مقابل 50%).

جدول (1): معدل الثقة للأفراد بعمر (18-64) حسب درجة انتمائك

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الحكم الرشيد،

مستوى التفاصيل الجغرافي	القرية أو المنطقة التي تسكن فيها	عديرتك / قبيلتك	الجهة الدينية التي تنتمي اليها	الجهة العرقية / الجهة التي تنتمي اليها	الأمة العربية	عائلتك	الحزب السياسي الذي صوت له
التقسيم الجغرافي							
كردستان	٩٢	٩٦	٩٨	٩٦	٤٥	٩٨	٨٨
بغداد	٨٢	٨٥	٨٥	٧٦	٦٦	٩٣	٥٢
بقية المحافظات	٨٩	٩١	٩١	٨٧	٨٠	٩٧	٥٠
التجمع السكاني							
حضر	٨٧	٩٠	٩٠	٨٥	٦٩	٩٦	٥٩
ريف	٩٢	٩٤	٩٣	٩٠	٧٩	٩٨	٥٣
التحصيل العلمي							
أمي / يكتب ويقرأ	٩٠	٩٣	٩٣	٨٩	٧١	٩٧	٦١
إبتدائية - إعدادية	٨٨	٩٠	٩١	٨٦	٧٣	٩٦	٥٥
دبلوم فأعلى	٨٤	٨٧	٨٧	٨٢	٧٠	٩٥	٥٥
غير مبين	٩١	٩٣	٩٢	٨٨	٦٩	٩٦	٦٦
الجنس							
ذكر	٨٨	٩١	٩١	٨٦	٧١	٩٦	٥٨
انثى	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧
الإجمالي	٨٨	٩١	٩١	٨٧	٧٢	٩٦	٥٧

تأسيساً على ما تقدم نجد أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم ، وفقاً لانتماءاتهم التقليدية.

وبالمقارنة مع دراسات أخرى حاولت التعرف على الاعتبارات التي تم بموجبها التصويت بالنسبة

للمشاركين في الانتخابات العراقية، أظهرت معطيات المسح الوطني للفتوة والشباب العراقي عام 2009⁽¹⁾ أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم وفقاً لقناعاتهم الشخصية (89.7%)، وأن تأثير العائلة والتأثير الديني والقبلي والعشائري بلغ أكثر من ربع الإجابات، وهي معطيات تعكس تأثير الثقافة الفرعية (Sub-Culture) على طبيعة الانتماءات والولاءات لاسيما في ظل ضعف آليات الضبط المجتمعي والانقسامية والتشظي التي شهدتها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة. مع ملاحظة إن القناعة الشخصية لا تستقل عن مرجعياتها العائلية والدينية والعشائرية فالناس لا يتبكر قناعتها من العدم وإن كان

(1)-مسح الوطني للفتوة والشباب 2009 ، ص 389

التعبير عنها يأخذ مساحات واسعة وكأنها من ابتكاره فعلاً، كذلك فإن ضعف الثقة بالانتماء للأمة العربية أو الانتماء الحزبي يؤكد قوة الثقافة الفرعية وقد يعكس ضعف ثقة الناس بالمستقبل⁽¹⁾. وهنا نجد أن تعزيز قضية الانتماء إلى المرجعيات التقليدية هي قضية تتفق مع طبيعة المكون العراقي ذات الطوائف والعرقيات المتباينة، فضلاً عن الجذور القبلية التي تميز بها هذا المجتمع، إلى جانب ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في ظل الأوضاع الراهنة والتي دفعت العديد من العراقيين اللجوء إلى هذه المرجعيات من أجل توفير قوة حمائية في ظل غياب الأمن مأزومية المجتمع.

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الحكم الرشيد، مصدر سابق، ص

ثالثاً- الشباب وأزمة الحرية

تعد أزمة الحرية وعدم احترام حقوق الإنسان من أخطر التحديات التي تقف أمام الشباب العراقي في ظل الأوضاع الراهنة، فقد حيدته عن عملية التنمية البشرية، وجعلته عرضة إلى الهشاشة والتهميش، فأصبح هذا الشاب يعاني من اللامبالاة والاعتراب* ، مهدد في إنسانيته وكرامته، فازدادت أمامه مظاهر العزلة والإحباط وضعف الانتماء لوطنه، هذا الأمر عزز لديه ثقافة الولاء دون ثقافة الانجاز على حساب مصلحة المجتمع، وقد أدت هذه القضية إلى تهديد مسيرة النظام الاجتماعي.

ولذا يرى الاقتصادي (اماريتاسن) "أن فقدان الحرية الاقتصادية، يغذي فقدان الحرية الاجتماعية، وان فقدان الحرية الاجتماعية، والسياسية يغذي فقدان الحرية الاقتصادية، وان العمل والإنتاج حرية ومقدرة، وان التعليم والقضاء على الأمية حرية ومقدرة، وان التعبير عن الرأي والوصول إلى الحقيقة حرية ومقدرة، كما أن نقص الحرية مقترن بالفقر الاقتصادي، الذي يسلب الناس حقهم في الحرية، لإشباع ما يعانون من جوع أو حقهم في الحصول على العلاج، وان المجاعة إنكار لحق الناس في البقاء"(1).

ومن الحقائق الأساسية أن حقوق الإنسان وحياته الأساسية لصيقة بشخصيته، وان كمال إنسانيته ونقصانها مرهونتان بقدر ما يتمتع به من حقوق وما ينعم به من حريات، ومن هنا قيل أن الإنسان بحقوقه وحياته فإذا كان يملك كل الحقوق والحريات كانت إنسانيته كاملة، وإذا انتقصت فان هذا انتقاص من إنسانيته(2).

* الاعتراب : هو حالة نفسية اجتماعية، يشعر فيها الفرد بالهامشية، أي بعدم فاعليته وأهميته في الحياة، وقد ينجم عنه حالة من اللاكثرث واللاجدوى والسخرية، إلى جانب فتور الهمة والتشاؤم. (د. محمود شمال حسن، الشباب ومشكلة الاعتراب في المجتمع العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008، ص18.

(1) د. نياح موسى البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص71.

(2) د. صالح حسن سميع، أزمة الحرية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1988، ص7.

فالإنسان الذي لا يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية لا يمكن أن يشعر بحضور فعال في الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه، بل يشعر بالاغتراب الاجتماعي والسياسي، وما يترتب على هذا الشعور السلبي من عدم مبالاة واكتراث بقضايا الجماعة⁽¹⁾. وهنا لا يمكن أن يكون هذا الفرد عنصراً فاعلاً ونافعاً لمجتمعه.

والحرية من منظور المفكر الانكليزي "توماس هوبز" تمثل حق الإنسان بالقول و الفعل وفقاً للقانون الطبيعي⁽²⁾. فحرية الفرد هنا تسمح له القيام بأي عمل ما لم يضر بالدولة والمجتمع، كما يربط هوبز بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع من خلال الخير الذي يقدمه هذا الفرد. وهنا يتبين من خلال رؤية هوبز أن عمل الفرد يجب أن يكون ضمن الإطار الذي تحدده الدولة وممثليها.

كما يرى هذا المفكر بان هناك علاقة بين استتباب الأمن والحرية وهنا يقول "إن حفظ السلام والعدل، هدف ظهرت السلطة إلى الوجود من اجله"⁽³⁾. وهنا نفهم من طرح هوبز لا بد للسلطة أن توفر العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وان غياب العدل سيؤدي إلى الفوضى وعدم استتباب الأمن ، الذي يؤثر بشكل سلبي على قضية الحرية وربما يدفع غياب العدالة استثناء مظاهر العنف والإرهاب الذي يهدد مسيرة النظام الاجتماعي، وقد يكون هناك علاقة بين بعض مظاهر العنف التي حدثت في المجتمع العراقي وغياب قضية الحرية.

وينبغي تحديد الحرية بالمقدار الذي يتطلبه السلام والأمن إذ حينما لا يتوفر الأمن يتعذر الانتفاع بالحرية⁽⁴⁾.

(1) د. صالح حسن سميع، مصدر سابق.ص7

(2) علي المحمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظار هوبز ولوك، تعريب: عبدالرحمن العلوي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص27.

(3) علي المحمودي، مصدر سابق، ص44.

(4) علي المحمودي، مصدر سابق، ص49.

والحرية بمعناها الفلسفي "حالة الكائن الذي لا يكون خاضعاً لأي عامل من عوامل الجبر، بل يكون عاملاً حسب رغبته ووفقاً لطبيعته" (1) وهنا لا بد من هذا الكائن أن يعمل وفق القانون والقيم والدين المنصوص عليهما في المجتمع الذي ينتمي إليه ومن غير التجاوز على حقوق الآخرين وحررياتهم. لذا نجد العالم الانكليزي "جون لوك" Lock في تعريفه للحرية ينطلق في قوله "بأنها الحق في فعل أي شئ تسمح به القوانين" (2). كما نص على ذلك إعلان حقوق الإنسان الصادر عام 1789 بأن قضية الحرية: هي حق الفرد أن يفعل ما لا يضر بالآخرين. ويرى "لاسكي" "Laski" "إن الحرية هي التحرر من القيود التي تنكر على المواطن حقه في النشاط والتقدم" (3) وفي سياق المفاهيم السابقة نفهم أن الحرية هي مفهوم واسع يشمل حقوق الأفراد وواجباتهم، ولا تقتصر الحرية على شخص أو طبقة معينة ولا على الذكور دون الإناث، بل هي قضية تشمل الجميع. كما لا يمكن أن تتحقق الحرية بانتفاء مقوماتها القائمة على العدل والمساواة. وهنا يعتبر المفكر "مونتسكيو" أن الحرية أساس كل القيم بقوله "أن الحرية هي الخير الذي يفجر سائر الخيرات" (4). وعلى عكس ذلك يمثل فايروس القهر والاستبداد اخطر الأمراض التي تفتك بالمجتمعات وتهدد حرياتنا .

والإنسان العراقي عان وما زال يعاني العديد من المشاكل كالظلم والاستبداد والقهر اللامساواة وغياب الأمن و تفاقم الفقر والبطالة والجهل ومظاهر الجريمة وأزمة والسكن وهذه القضايا كلها نقيض الحرية وحقوق الإنسان، وقد تدفعنا إلى وصف الشباب العراقي "بالشباب المقهور" أن هذه الصفات من القهر وغيرها تتميز بها المجتمعات المأزومة التي تفتقر إلى الأمان والعدالة الاجتماعية وقد تكون عامل أساسي في غياب قضية المسؤولية الاجتماعية لدى إنسان هذه المجتمعات .

(1) د. رحيل محمد غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، دار المنار للنشر والتوزيع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 2000، ص34.

(2) المصدر السابق، ص34.

(3) د.رحيل محمد غرايبة، مصدر سابق، ص34.

(4) د. مصطفى ابو زيد فهمي، الحرية في الحرية والاشتراكية والوحدة، دار المعارف، القاهرة، ص17.

ويرى الدكتور نبيل اسكندر في كتابه "الأمن الاجتماعي" إن للحرية مجموعة من الشروط في مقدمتها: - "امن الإنسان والوعي الحقيقي بمسألة الحرية والممارسة الفعلية لان الحرية بغير ممارسة حرية ناقصة". وهنا يعد الإنسان مغترباً دون أن يدرك ذلك⁽¹⁾.

ومن مظاهر أزمة الحرية أيضا حرمان الإنسان من اختيار مبادئه السياسية بحرية أو حرمانه من التعبير عن آرائه في إطار احترام حرية الآخرين والاعتقال لأسباب سياسية، إلى جانب التفرقة العنصرية وكل مظاهر الاضطهاد التي تنتج عن تبني جماعات اجتماعية مذاهب سياسية أو دينية تقوم على التمييز⁽²⁾. وقد ابتلى المجتمع العراقي على امتداد عقود طويلة من الزمن حتى يومنا هذا بشتى أنواع القهر والاضطهاد وعلى يد سياسات داخلية وخارجية أدت إلى وقوع العديد من الضحايا حتى بات الفرد العراقي يخشى التعبير عن المظالم التي وقعت عليه خوفاً من العقاب.

ويعتقد بعض الباحثين إن أزمة الحرية في المجتمع العراقي ترتبط ببعض العوامل وفي مقدمتها: الحروب التي دمرت نسيجه الاجتماعي، والصراعات السياسية، والعرقية والدينية بين الأفراد والجماعات، فضلاً عن ضعف وتراجع المؤسسات المدنية كالأسرة والمدرسة، إلى جانب ذلك نجد أن أزمة الأمن وعدم الاستقرار مع قلة الخدمات كلها عززت من فقدان الحريات الفردية والجماعية وساهمت في اختفاء الممارسات الديمقراطية⁽³⁾. وهذا يعني أن مظاهر الفوضى المجتمعية والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فضلاً عن الولاء القبلي كلها نتائج تعمقت على مدى مسيرة المجتمع وانعكست بدورها المباشر على قضية الحرية وحقوق الإنسان. إن هذه المشاكل وغيرها باتت جزء من حياة الشباب العراقي التي حالة بينهم وبين المشاركة المجتمعية لبناء وتطوير المجتمع.

(1) د.نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص38.

(2) المصدر السابق، ص77.

(3) د. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008، ص149.

إلى جانب ذلك نجد أن الاحتلال عمق من ثقافة القتل والتهجير والاعتقال والاختطاف والاستهانة بأرواح المواطنين وكرامتهم، وهذه المظاهر وغيرها لا يمكن أن تجلب قيم وممارسات الحرية والديمقراطية، فكيف للشباب أن يعبر بحرية عن خواطره وعواطفه وأحاسيسه وأفكاره وطروحاته وهو مكبل بأغلال المذلة والمهانة والاحتلال والبؤس والفقر والشقاء(1).

فالاعتقال التعسفي والاختطاف الذي قامت به قوات الاحتلال وبعض الميليشيات في المجتمع العراقي من اخطر التحديات الذي يهدد امن الإنسان وحرية، فكثير من حوادث الاعتقال والسجن والاحتجاز والخطف وقعت بطريقة تعسفية لا تميز بين حالة وأخرى، وتفيد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)، نقلاً عن وزارة حقوق الإنسان في بغداد، أن عدد المعتقلين والمحتجزين امنياً والسجناء الذين صدرت بحقهم الأحكام في كل أنحاء العراق بلغ (50.595) شخصاً في نهاية حزيران 2008. إضافة إلى ذلك يمثل الاختطاف انتهاكاً آخر للحرية، ويلاحظ تقرير يونامي لفترة حزيران 2006 أن هذه الظاهرة باتت تمثل اخطر الجرائم في المجتمع، ويطلب الخاطفون في العادة اموالاً طائلة من ذوي الضحايا(2).

إن كل هذه المظاهر وغيرها أفرزت جيل محطم وممسوخ الإرادة، وهذا انعكس بشكل مباشر على الاستقرار المجتمعي وتراجع عمليات التنمية لانتهاك أهم عنصر من عناصر التنمية وهم الشباب. وما يحصل من أزمات سياسية واجتماعية ما هي إلا عامل من عوامل حرمان الشباب من الحقوق والحرية، وإن تحرير الإنسان العراقي من جميع ضروب الاستغلال والقهر والفقر والأمراض شرط من شروط تحقيق الحرية.

أن أزمة الحرية لا تقتصر على تفاقم الفقر والجوع والبطالة والجهل بين الشباب، بل تعود أيضاً إلى عامل التهميش والإقصاء عن المشاركة في القضايا العامة الوطنية والمصيرية،

(1) د. إحسان محمد الحسن، المصدر السابق، ص149.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مصدر سابق، ص176.

فالشباب في المجتمع العراقي مستبعد من دائرة صنع القرار الذي بات حكرًا على جيل الكبار (1).

أن إبعاد وتهميش وحرمان الشباب من المشاركة والعطاء من اخطر أعداء الحرية، فيتحول الجيل الصاعد إلى كائن محبط وغير فاعل من المنظور التنموي. ويرى الدكتور "مصطفى حجازي" أن التهميش سيقتل هوية الانتماء لدى الشباب وسيدفعهم إلى الانخراط في الحركات الأصولية التي تقدم أمل استرداد الفردوس المفقود، إلى جانب غرق البعض منهم في الإثارة الحسية وتمتع الاستهلاك الآني لمن استطاع إليه سبيلاً (2). ومن ذلك يتضح حجم الخسارة الناتجة عن تهميش الشباب وتحبيدهم ودفعهم إلى الغربة والاغتراب في وطنهم الذي ليس لهم، ما داموا مبعدين عن المشاركة في تسيير قضاياه وصناعة مستقبله (3).

كما أن أزمة الحرية يمكن تفسيرها من خلال الواقع المأساوي الذي يعيشه المجتمع العربي والذي لا يختلف عنه المجتمع العراقي المقترن بالقهر السلطوي اليومي، أو الطابع البطريكي (السلطة الأبوية) الذي يسمح بالاستبداد والقمع بدءاً من الأسرة والمدرسة مروراً بالشارع والمؤسسات الحكومية وانتهاءً بالسلطات والأنظمة السياسية القائمة (4). ويؤكد الباحث "هشام شرابي" في مؤلفه "البنية البطريكية للمجتمع العربي" أن كل ذلك يكمن في السلطة الأبوية الراسخة في ثقافتنا، وعندما تكون الثقافة الأبوية هي المسيطرة أو الحاكمة فان مجتمعاتنا لا يمكن أن تمارس السلطة إلا ذكورياً وهذا هو سر الاستبداد والتسلط حسب فهم هذا الباحث (5).

(1) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2006، ص220.

(2) د. مصطفى حجازي، المصدر السابق، ص223.

(3) المصدر السابق، ص223.

(4) مختار الاسدي، الحريات والحقوق: بحث مقارنة ورؤية نقدية بين الواقع والادعاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 2009، ص40.

(5) مختار الاسدي، مصدر سابق، ص41.

أن مظاهر التحكم السلطوي في البنية الحياتية للفرد العراقي هي جزء من موروث المركب الثقافي التي تترسخ في شخصية الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السلطوية التي تمارسها العديد من الأسر العراقية بسبب الواقع الاجتماعي المأزوم الذي انعكس بشكل مباشر على مسيرة الحياة الاجتماعية للفرد، علماً أن هذا الموروث يبدأ من ثقافة الأسرة فيتحول إلى فايروس خطير ينتقل إلى ثقافة العشيرة ومن ثم يؤثر في ثقافة الحاكم فيغيب الحكم الرشيد وينتج في ضوء ذلك وضع مجتمعي غير مستقر يهدد قضية الحرية و الأمن الاجتماعي.

ويعتقد احد الباحثين "إن المجتمعات الشرقية عموماً لا تنتج الأسرة الأبوية إلا شخصيات ميالة للتحكم ذات طابع فردي يتعصب لأرائه، وحين تتاح مثل هذه الشخصية أن تمارس مسؤولية معينة، فإنها في الغالب تعكس القيم والاتجاهات التي تعلمتها في الصغر، فالذكور يمارسون السلطة بعنف يخلو من المرونة، والإناث يتقبلن العنف والإساءة ضدن بخضوع وتقبل"⁽¹⁾ ولذا لا يمكن أن تتحقق العدالة والمساواة وتنتعش قضية الحرية ما لم يحدث تغيير جوهري في نمط التنشئة الاجتماعية.

إن استبداد الأنظمة من الداخل والاستباحة من الخارج من اخطر التحديات التي همّشت فئة الشباب وحيدتهم عن المشاركة في قضايا المجتمع، الأمر الذي عزز من مظاهر التخلف وتراجع العملية التنموية وانعدام الأمن الاجتماعي.

والمجتمعات التي لا تنعم بالحرية لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، ولا تقدر على ارتقاء معارج التقدم الإنساني السامية⁽²⁾.

أن تفاقم أزمة الحرية في صفوف الشباب العراقي تعود إلى عوامل داخلية ترتبط بالأنظمة الاستبدادية وعلى مستوى المؤسسات المدنية والسياسية وما أفرزته من مظاهر سلبية عان منها الشباب إلى يومنا هذا، إلى جانب العوامل الخارجية المتمثلة بالحروب والعقوبات

(1) دة. ناهدة عبدالكريم حافظ، المواطنة والتنمية البشرية المستدامة، بحث غير منشور، جامعة بغداد - كلية الآداب - قسم الاجتماع.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص2.

الاقتصادية والاحتلال، وقد تفاعلت هذه العوامل وتلك لإنتاج جيل من الشباب لا يعتمد عليه في بناء المجتمع وتقدمه.

المبحث الثالث

الشباب ومشكلاته الاقتصادية

أولاً- الشباب وأزمة الفقر

لقد بات من المسلّمات أن الشباب هم الثروة والمورد الأساسي لعملية التنمية، ولكن الأمر الخطير اليوم أن هذه الشريحة أصبحت تعاني الكثير من الهموم والمشكلات المجتمعية، وخاصة ما يتعلق بأزمة الفقر.

إن الأمر الجوهري الذي ينبغي الاعتراف به هو أن ظاهرة الفقر باتت تطرق أبواب الشباب في المجتمع العراقي، وقد ترك هذا الأمر تهديداً خطيراً على مسيرة النظام الاجتماعي، وما تعرّض له المجتمع العراقي من "حروب وعقوبات اقتصادية واحتلال" ساعد في زيادة معدلات الفقر وضعف وتراجع المؤسسات المجتمعية التي باتت تهدد الأمن الإنساني وشريحة الشباب بشكل خاص.

ويرى روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي بأن مفهوم الفقر هو "ظرف من الحياة محدود جداً بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات الوفيات المرتفعة ومتوسط عمر متوقع منخفض" (1).

أن هناك علاقة بين الفقر وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، كمؤشر التعليم وسوء الوضع الصحي إلى جانب انخفاض العمر المتوقع عند الولادة. والتراجع في مؤشرات التنمية عامل خطير يهدد الاستقرار المجتمعي.

وقد حددت منظمة الأغذية العالمية (الفاو)، "36" دولة تعاني من أزمة غذاء، منها "21" دولة في أفريقيا تحتاج إلى مساعدة عاجلة، خصوصاً أن "73" مليون شخص في "78" دولة يعتمدون في غذائهم على مساعدات برنامج الغذاء العالمي، ويتوقع زيادة "35%" في عدد المستفيدين من هذا البرنامج⁽²⁾.

ويعاني "34%" من سكان الدول ذات التنمية المنخفضة، و"16%" من سكان الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة و"7%" من سكان الصين يعانون من سوء التغذية. وتقع اليمن في قمة سكان الدول العربية الذين يعانون من سوء التغذية وذلك بمعدل "38%"، تليها السودان "26%"، والمغرب "6%"، ومصر وسوريا "4%"، وتونس اقل من "2.5%" من عدد السكان⁽³⁾.

وتشير بعض المعطيات حول معدلات الفقر في العالم إلى إن (50000) إلف طفل يموتون كل يوم بسبب الفقر الشديد، وعدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم يبلغ حوالي 980 مليون شخص، وحوالي 2,8 مليار شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأكثر من 800 مليون شخص ينامون جائعين يومياً، منهم 300 مليون طفل، من بينهم 8% هم من ضحايا المجاعة والحالات الطارئة، وأكثر من 90% يعانون من سوء التغذية والنقص في

(1) د. محمد صالح ربيع العجيلي، ظاهرة الفقر في الوطن العربي: الواقع والأسباب والنتائج، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 2007، ص9.

(2) عبدالحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص31.

(3) عبدالحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، المصدر السابق، ص32.

الفيتامينات.⁽¹⁾ إلى جانب هذه المعطيات العالمية، نجد إن المجتمع العربي يعاني من ارتفاع فقر شديد، فقد بينت بعض الإحصائيات أن ما يزيد على 65 مليون عربي يقعون تحت خط الفقر⁽²⁾. ومع ارتفاع معدلات الفقر، ترتفع معدلات الأمية إلى 70 مليون أمي، أي حوالي ثلث المجتمع العربي، أكثرهم من الأطفال والنساء، بما يقارب 45 مليون طفل وامرأة⁽³⁾. أن هذه الأرقام تعطي صورة مأساوية عن العالم ومستقبله، وقد ينطبق الشيء نفسه على المجتمع العراقي وخاصة بعد تعرضه إلى الأزمات (الحروب، والعقوبات الاقتصادية، والاحتلال) التي مزقت نسيجه وعلاقاته الاجتماعية، وخاصة شريحة الشباب من خلال زيادة جيوش العاطلين والفقراء، وقد أفرزت هذه المشكلات ضغوط نفسية وقلق اتجاه مستقبلهم، بما يهدد أمنهم واستقرارهم الاجتماعي.

لقد أدت الحرب العراقية- الإيرانية إلى تدهور في أوضاع السكان وبخاصة في المناطق الحدودية في الوسط والجنوب، فقد أدت إلى نزوح السكان من المحافظات الجنوبية إلى المدن الأبعد عن خط النار، الأمر الذي نجم عنه إرباك في الأوضاع المعيشية وإفقار الأسر النازحة⁽⁴⁾. وقد أصبح الفقر والحاجة المتزايدة السمتين البارزتين بين غالب شرائح المجتمع. وازداد الأمر سوءاً بعد الحصار الاقتصادي الذي دام أكثر من ثلاث عشر سنة، فقد تدهورت الأوضاع المعيشية لغالبية العراقيين، وهي الحالة التي عبر عنها "تون ميات" منسق الأمم المتحدة في العراق: "إن الشعب أصبح فقيراً في بعض الحالات إلى حد أن الناس لا قبل لهم بتناول الطعام الذي يعطي لهم، لأن حصة الطعام بالنسبة إلى كثيرين منهم تمثل الجزء الأكبر من دخلهم، فيتعين عليهم أن يبيعوا الطعام لكي يشتروا ثياباً أو أحذية أو زياً مما يحتاجون"⁽⁵⁾.

-
- (1) عبدالحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، المصدر السابق، ص32.
 - (2) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص12.
 - (3) عبدالحسن الحسيني، المصدر السابق، ص35.
 - (4) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق: مقارنة من منظور التنمية البشرية، بحث منشور في (العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، سلسلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص288.
 - (5) د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص 290.

لقد أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق وللعام 2006، أن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي "20%" من إجمالي عدد السكان، وأن حوالي مليون عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر، وإنما دون مستوى خط الفقر (أقل من دولار للفرد الواحد يومياً)، وأن عدد المشمولين برعاية الأسرة، هو "171" ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب (40-50) ألف دينار عراقي في الشهر حوالي (30 دولاراً أمريكياً)، وهو راتب ضئيل قياساً إلى الحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق، في وقت يجب أن يشمل القانون الجديد مليون عائلة فقيرة، أي حوالي 5 ملايين فرد⁽¹⁾.

وما زال الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظيفتها في حماية وتمكين الفقراء، وخصوصاً ما يتعلق بالتهجير ومعظم ضحاياه من الأطفال والنساء ممن يستأصلون اجتماعياً وثقافياً ويخسرون الملكية من أغراض ومنازل وممتلكات أخرى، فضلاً عن خسارة الأعمال والأمن الغذائي وتحول الأسر المهجرة إلى لاجئين في وطنهم، وفقراء بالإكراه⁽²⁾.

ووفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لعام 2007 فإن نسبة الفقر بين الشباب وخاصة الفئة العمرية (15-24) بلغت 22% وهي قريبة جداً من نسبة الفقر الإجمالي التي بلغت 23% وترتفع نسبة الفقر في الريف أكثر منه في الحضر، وهذه النسبة المرتفعة تشكل تهديداً خطيراً على مسيرة الشباب وخاصة في بداية حياتهم العملية، ولديهم متطلبات لا بد من تحقيقها⁽³⁾.

والفقر من منظور النوع الاجتماعي نجده بين الإناث أكثر من الذكور إلا أن الفرق ليس كبيراً جداً⁽⁴⁾. علماً أن هذه الأرقام ربما تكون مضللة ولا تكشف عن مدى الفقر الحقيقي بين الشباب.

(1) د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص 292.

(2) المصدر السابق، ص 290.

(3) التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب 2009، مصدر سابق، ص 41.

(4) التقرير التحليلي للمسح الوطني، المصدر السابق، ص 41.

ويمثل الفقر حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع للتمتع بها، ولا يتوقف الفقر عند حد الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد ، بل يتسع مداه إلى الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل حياة صحية وخلاقة، ودخل لائق، والتمتع بالكرامة والحرية، واحترام الذات، واحترام الآخرين، وهنا نجد أن الفقر لا يتوقف عند حد الدخل، وكما يقول الاقتصادي(اماريتاسن) عام 1999 " أن الدخل وسيلة لتخفيض الفقر فقط وليس للقضاء عليه" (1).

فالفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوز إلى أبعاد أخرى. منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفير السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة، هذا الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم(2).

إن الفقر يمتد ابعدها من مؤشر الدخل ليشمل التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية والإقصاء الاجتماعي وغياب المشاركة، وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية .

لقد تدخلت عوامل عديدة كمسببات لازمة للفقر في المجتمع العراقي، في مقدمتها الحروب الداخلية والخارجية، والعقوبات الاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي ونمط تعامله مع مجتمعه وسوء تصرفه بمراد المجتمع الاقتصادية(3). إلى جانب تلك العوامل نجد أن أزمة المديونية والاحتلال الأمريكي في 2003، كان لهما الدور الفاعل في تفاقم الفقر بين العراقيين، ولذا فإن أية دراسة عن ظاهرة الفقر لا بد أن تنطلق من الخلفية والأوضاع التي تعرض لها المجتمع في العقود السابقة التي أثرت في إفقار فئات واسعة من المجتمع وخاصة شريحة الشباب.

(1) تقرير التنمية البشرية لمصر 2010، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص77-78.

(2) تقرير التنمية البشرية 2010، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص95.

(3) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق: مقارنة من منظور التنمية البشرية، بحث منشور في (العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، سلسلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص287.

وعلى الرغم من التأثير الفاعل للحروب والأزمات والاحتلال في تكريس مشكلة الفقر بين شرائح المجتمع وخاصة شريحة الشباب. فإننا لا يمكن أن نغفل قضية "النمو السكاني التي تشكل سلاح ذو حدين تجاه امن واستقرار المجتمع ، فقد نما سكان العراق بشكل متسارع بفعل السياسات السكانية السابقة التي استهدفت تشجيع النمو السكاني منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد بلغ سكان العراق عام 2007 أكثر من 10 أضعاف سكانه في عام 1927، وإذا استمرت معدلات الخصوبة (4,3) ضمن المعطيات الراهنة، ستضاعف عدد سكان العراق مرة أخرى خلال 23 سنة وهذا سيحمل المجتمع كلفة اجتماعية باهضة الثمن.

لذا فإن النمو السكاني إلى جانب الحروب والأزمات في المجتمع العراقي له دور فاعل في ارتفاع معدلات الفقر. واحتلت هذه العلاقة مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي، وخاصة في كتابات الاقتصادي "توماس مالثوس" عام 1798 وقد بين بأن العلاقة طردية بين زيادة السكان والفقر، فمعدل نمو السكان يزيد أضعاف معدل نمو الغذاء (1). وهنا يمكن القول إن تفشي الفقر بين بعض الفئات له مخاطر كبيرة على امن وتماسك المجتمع، فيزيد من حجم الصراع وينمي ظاهرة العنف والعداء من قبل الطبقة المحرومة اتجاه طبقات أخرى.

إن المشكلات المجتمعية التي أصابت كيان المجتمع العراقي كالفقر والعوز والخوف أصبحت تهدد شريحة الشباب المتعلم وغير المتعلم، وقد تصبح عائق في تحقيق متطلباته وطموحاته، وتضعه إلى جانب الفئات الأكثر هشاشة ، وتمثل هذه المشكلات من اخطر الحوادث الطارئة والمؤذية التي تعطل أنماط الحياة اليومية وتحد من السلام وتذكي الصراعات الداخلية وتهدد الأمن الإنساني.

إن ارتفاع معدلات الفقر بين شريحة الشباب التي تعد الثروة الحقيقية للبلد من التحديات الخطيرة أمام تحقيق عملية التنمية والتنمية المستدامة، كما يمثل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

(1) عزة محمد حجازي، اثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، السنة السابعة عشرة، العدد(51)، صيف 2010، ص82.

واعتقد أن مشكلة الفقر إلى جانب المشكلات الأخرى التي "سبق ذكرها" قد نجم عنها العديد من الآثار والمخاطر الاجتماعية التي أصبحت تهدد هذا المجتمع واستقراره، وما يطفو على سطح الواقع العراقي يبرهن ذلك، فمظاهر مثل العداة والرغبة في الانتقام من الآخرين، والتأخر في سن الزواج، وافتقار الإحساس بالجماعة، والعيش بمشاعر الاغتراب داخل الجماعة والمجتمع ، إلى جانب الدونية واليأس والخوف من المستقبل، وضعف الإحساس بالمواطنة، وارتفاع الانحرافات السلوكية كالإدمان على المسكرات المخدرات ، والخروج عن القيم المجتمعية ما هو إلا تعبير عن ضياع وهشاشة هؤلاء الشباب، وقد تشكل هذه الآثار عوامل مغذية للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد امن المجتمع.

وعند قراءة العلاقة بين الأزمات والفقر في العراق، تبدو أن صورة الفقر لاتنفصل عن مجمل المتغيرات والظروف التي مر بها المجتمع. إنها صور من الحرمان المتراكم، وجدت قيماً مضافة من خلال ظروف الاحتلال 2003، وما تبعه من أحداث ومتغيرات أدت إلى تفاقم الصراع والعنف وارتفاع معدلات البطالة، ويظهر تحليل طبيعة العلاقة بين الأزمات والفقر المعطيات الآتية(1)...

❖ إن تحليل الفقر والسياسات المتعلقة بها تظهر أن العوامل الهيكلية المسببة للفقر دولية بقدر ما هي قطرية وينجم الفقر عن وضع غير مؤات في النظام التجاري العالمي كما ينجم عن وجود هياكل قطرية معاكسة.

❖ تتباين طبيعة ومستويات الفقر في البلدان المأزومة عنه في البلدان المستقرة، إذ تؤثر الأزمات على فقر الدخل ولاسيما بالنسبة للعمال الحضريين. وقد اظهر تقرير للبنك الدولي أن الأزمات المتمثلة بالصراعات المسلحة والعنف والتهجير قسرا تلحق أضرارا مدمرة بالفقراء ولاسيما في البلدان المأزومة الفقيرة. وبالمقابل فان الأولويات المطلوبة للتعامل مع الفقر ستكون مختلفة في ظروف الأزمات.

(1) د. عدنان ياسين مصطفى، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق: الاختلالات وخيارات التدخل، مصدر سابق، ص 11-14.

❖ تؤدي الأزمات إلى ردود فعل متباينة (من قبل الأفراد والجماعات) على ظروف الأزمة ومخاطرها. فعلى المستوى الفردي تؤدي الأزمات إلى شيوع حالة من التوتر والصراع الداخلي، وإلى الإحساس بالإحباط وعدم الرضا، والفشل في أداء الدور على النحو المرسوم اجتماعياً. أما على المستوى المجتمعي، فإن الحالة تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وسلوكية معقدة لعل في مقدمتها توقف عملية التنمية، وانهايار المؤسسات الاجتماعية، وضيق فرص العمل، وتدهور أوضاع الأسرة، وتراجع النظام التعليمي والصحي، وضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، مما يفسح المجال واسعاً لشتى أشكال العنف والإرهاب والجريمة، وتعاظم أعداد العاطلين والمشردين والمهجرين وأطفال الشوارع، والمتسولين والمرضى والمعوقين، وغير ذلك من الفئات المهمشة ذات القدرات المتدنية والإمكانات المتدنية. على صعيد آخر قد تدفع الحرب، والنزاعات المدنية، بالرجال إلى أتون القتال وتدفع النساء إلى مواقع العمل خارج المنزل غير أن حالات الحروب الأهلية والصراعات الطائفية قد تدفع إلى عزلة المرأة بحجة الحفاظ عليها.

❖ أدت الأزمات في العراق في إعادة توزيع الفقر بشرياً وجغرافياً، ولعل أبرز مظاهرها ظهور العشوائيات في مناطق مختلفة من المدن الرئيسية لاسيما في مدينة بغداد بعد انهيار سلطة الدولة 2003، والتهجير القسري بين مناطق متعددة، وسياسات الاستبعاد والإقصاء التي تمثلت بقرارات حل الجيش وأجهزة الدولة بعد الاحتلال وما نجم عنها من تداعيات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع هددت بمجملها العقد الاجتماعي بينها وبين الدولة وأدت إلى حراك اجتماعي مزيف (إزاحة Replacement) أبرز معالمه اعتماد معايير الولاء بدلا من معايير الانجاز والأداء والكفاءة .

❖ إن استمرار الأزمات لمدة طويلة تركت أثارا بنيوية على المجتمع العراقي أبرز تجلياته التدمير المستمر للبنى المؤسسية، نجم عنها تصدع في شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية وتدهور في أدائها التنموي. أما شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية، مع كل ما يحيطها من هالات دعائية، ظلت محدودة القدرة، وتحولت مع ضعف آليات التمكين

والتدريب، أو تقلص فرص العمل إلى مجرد إعانات مالية فاقدة لأية قيمة تنموية، فضلا عن إنها أصبحت بيئة مؤتية للفساد.

❖ كانت آثار الأزمات المتعاقبة في العراق بمثابة قيم مضافة (وفق نظرية عالم الاجتماع سملسر) عقدت الظروف القائمة، فالتباين في مستويات الفقر بين الريف والحضر في العراق وإن كانت نتيجة لمجموعة من السياسات المتعاقبة لصالح الحضر، إلا أن ظروف الأزمات جاءت لتعمق آثار تلك السياسات. كما أن الأزمات خلقت أنماطا من الفقر الانتقالي أو المؤقت لأسباب كالمرض، والعوق وزادت من حجم المجموعات الضعيفة (الهشة).

❖ لعبت الأزمات دورا في تحجيم الأدوار القيادية للفقراء كما يسمى أحيانا، أي أدوارهم في الحد من فقرهم. تصبح اشد ضعفاً وانكماشاً. إذ أن الأزمة تجعلهم أكثر انعزالاً، واشد إحباطاً، لاسيما وهم يدركون أن الدولة عاجزة، وان البيئة المحيطة والشارع محفوف بالمخاطر.

فالأزمات عمقت من تمزيق النسيج المجتمعي في العراقي. وخاصة أزمة الحرب التي تعد أخطر الظواهر الاجتماعية بلا خلاف. وهي أيضا العامل الأساسي الذي يلعب دورا كبيرا في التحول الاجتماعي. الحرب تساهم في انتقال الثروات، وإفكار فئات والصعود بأخرى، وإحداث أثر كبير على السكان، ومنها زيادة الوفيات وخاصة الشباب. إنها تؤدي إلى تغيرات ديمغرافية واسعة مثل تأخير سن الزواج وهجرة الشباب وارتفاع نسب الفئات المهمشة **Vulnerable Groups**، (الأيتام والمعوقين والأرامل وغيرها). والحروب قبل هذا وذاك مصدر قلق وتوتر وانفعالات لا يضاهاى، تنتزع الفرد من محيطه المعتاد وتضعه في محيط مادي ونفسي غريب. وتقدم الأزمات الكثير من الأمثلة لمثل هذه الانفعالات انعكست في ممارسات سلوكية وأخلاقية غير مألوفة. ذلك أن الحروب تؤدي إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرمات (التابو)، بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبة أو تفرض فرضا. وقد

تنتج عن كل هذه المتغيرات ظهور مشكلات اجتماعية، ديمغرافية وسلوكية تصبح في دائرة التهديد المباشر وغير المباشر للأمن الإنساني(1).

ثانياً- الشباب وأزمة البطالة

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تهدد مسيرة المجتمع بشكل عام وشريحة الشباب على وجه التحديد، علماً إن مشكلة البطالة هي في الحقيقة مركبة وتبدو أكثر تعقيداً، فإذا كان ظاهرها اقتصادياً سياسياً فإن باطنها يتمأسس في الجوانب الاجتماعية والثقافية والأمنية، وتبدو صورة البطالة أكثر مأساويةً عندما تعترض سبيل الشباب، وتلقي بهذه الشريحة في الهاوية، فتستشري في ظل هذه الظاهرة مشاكل الجريمة والانحراف والتعصب، ويصبح الشباب أكثر قلقاً وخوفاً من المستقبل، كما تلقي بضلالها على امن واستقرار المجتمع وتؤدي إلى استدامة قضايا التخلف.

فالبطالة مشكلة كبيرة في أي دولة وخاصة بطالة الشباب، ومن أهم الأسباب التي تقف وراءها هو الاختلاف بين خصائص قوة العمل الموجودة في سوق العمل كمياً ونوعياً. وتشكل البطالة إحدى المظاهر الكبرى لتهميش الشباب والنساء على حد سواء، فضلاً عن إنها تعتبر تهديداً مباشراً لاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتلحق أضراراً بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعد إحدى أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية، وهي بمثابة مؤشر للدلالة على إخفاق وعدم تكامل سياسات التعليم والتدريب والاستثمار والتكنولوجيا(2).

(1) د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي ودينامية التغيير، مصدر سابق، ص

(2) التقرير التحليلي لمسح الفتوة والشباب، مصدر سابق، ص39.

وطبقاً لمعطيات منظمة العمل العربية لعام 2008 فإن المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية بلغ 14,4% من القوة العاملة في عام 2005، مقارنة بـ 6,3% على الصعيد العالمي، والبطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحدياً جدياً مشتركاً في العديد من البلدان العربية⁽¹⁾. وتشير اتجاهات البطالة ومعدل نمو السكان إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة للحد من البطالة⁽²⁾. ومن منظور النوع الاجتماعي فإن معدلات البطالة بين النساء في البلدان العربية أعلى منها بين الرجال وهي من المعدلات الأعلى في العالم اجمع، وتصل معدلات البطالة بين الشباب العربي للعام 2006/2005 إلى 30% مقارنة بـ 14% عالمياً، وحسب تقديرات منظمة العمل للعام 2005 أن معدل البطالة في الأوساط الشابة يقارب 25% من القوى العاملة من الذكور بينما يصل المعدل بالنسبة إلى الشابات إلى 31.2% من القوى العاملة من الإناث⁽³⁾.

ومن الملاحظ أن ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي لم تبرز بمعدلاتها المتفاقمة خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم السكان النشطين اقتصادياً لذا لم تتجاوز معدلاتها (5%) حسب إحصاءات عام 1987، إلا إن البطالة بعد عام 2003 أخذت تشكل هاجساً مقلقاً للدولة بعد أن زادت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجازبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى (28%) حسب مسح التشغيل والبطالة لعام 2003 ثم تراجعت إلى (18%) عام 2006 وإلى (15%) عام 2008 وهذا الانخفاض يعزى إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 والهادفة إلى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني⁽⁴⁾.

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 11.

(2) المصدر السابق، ص 11.

(3) المصدر السابق، ص 111.

(4) خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، مصدر سابق، ص 37.

كما أظهرت بيانات مسح التشغيل والبطالة أن معدلات البطالة بين الذكور كانت الأعلى عام 2003 والبالغة (30,2%) انخفضت إلى (14,3%) عام 2008 في حين ارتفعت معدلات البطالة للإناث عام 2008 إلى (19,6%) بعد أن كانت (16%) عام 2003، وقد اتسم معدل البطالة بين صفوف فئة الشباب بعمر (15-24) سنة بالارتفاع واستحوذت على نسبة (30%) من العاملين وكان معدل البطالة بين ذكور هذه الفئة (30%) مقارنة (32%) للإناث، في حين سجلت الفئة العمرية (6-64) سنة اقل معدل للبطالة (4,63%) حسب نتائج مسح 2008⁽¹⁾. انظر جدول رقم (). يبين معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس(2003-2008)⁽²⁾.

أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تفاقم حجم البطالة في المجتمع العراقي أبرزها : النمو السكاني، عدم التناسق بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتحققة من مخرجات النظام التعليمي، فضلا عن قرارات الحكومة بعدم تعيين المتخرجين في الوظائف العامة مع قلة فرص العمل في القطاع الخاص، وقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أن الانتقال إلى التخصصة سترك آثار سلبية بالغة الخطورة على مستوى التشغيل في المدى القصير⁽³⁾ .

(1) خطة التنمية الوطنية، المصدر السابق، ص37.

(2) خطة التنمية الوطنية، مصدر السابق، ص37.

(3) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق، ص55.

السنة	حضر			ريف			حضر		
	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث
2003 ²	31.1	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004 ²	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005 ³	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.9	19.2	14.2	18.0
2006 ⁴	19.7	37.4	22.9	15.0	8.0	13.2	16.2	22.7	17.5
2007 ⁴	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7
2008	الربع الأول	16.0	26.0	17.8	17.3	11.3	16.1	23.4	18.2
	الربع الثاني	13.4	25.4	15.5	15.8	8.4	14.0	19.5	15.9
	الربع الثالث	12.3	26.1	14.7	14.6	7.5	12.9	18.5	14.7
	الربع الرابع	10.6	22.5	12.7	11.8	6.3	10.5	17.4	12.5
متوسط 2008	13.7	25.0	15.2	15.2	8.4	13.4	14.3	19.7	15.3

1 الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات 2003-2008

2 باستثناء إقليم كردستان

3 باستثناء الإقليمين وادي ودهوك

4 بيانات الحضر للمراكز الحضرية

إلى جانب ذلك نجد أن نسبة 40% من الأفراد بعمر (10-30 سنة) هم بدون شهادة فيما أكمل 30% منهم المرحلة الابتدائية، و تدني التحصيل العلمي للفئتين العمريتين (19-24) و (25-30 سنة)⁽¹⁾ . وهذا يشير إلى ارتفاع معدلات الأمية في المجتمع الذي ينجم عنه زيادة في معدلات البطالة بين الشباب.

أن البطالة من التحديات الخطيرة التي تؤدي إلى تهيش الشباب وخاصة الإناث منهم، وتشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد ، وقد ينتج عن هذا التهديد متغيرات اجتماعية بالغة الخطورة كالجريمة والانحرافات السلوكية التي تعرق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبطالة من أكبر القضايا التي تهدد الأمن الإنساني في المجتمع العراقي.

لقد أدت الحروب والأزمات والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى تراجع الاهتمام بقطاعات التعليم والصحة، وخلال المرحلة الانتقالية بات القطاع الاجتماعي مثقل بأعباء إضافية نتيجة لتراجع الدور الاجتماعي للدولة، وعلى

(1) جهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008.

الرغم من التحسينات في تخصيصات القطاع الاجتماعي في الموازنة المالية ما بعد 2003 إلا إنها لم تحقق الهدف المطلوب من اجل تمكين الناس في الحاضر والمستقبل، وذلك بسبب الاختلالات الموروثة من جانب وتفاقم النزاعات المهددة لاستقرار المجتمعي من جانب آخر.

وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنة 2009 فإن معدلات البطالة في العراق قد تصل إلى 45% (بإضافة العمالة الناقصة الذي يعملون في القطاع الخاص بأقل من 35 ساعة في الأسبوع)⁽¹⁾.

وهنا من الطبيعي أن تكون فئة الشباب هي من أكثر المتضررين في ظل ظروف الأزمات والحروب ، علما انه لا يمكن القول بان جميع العاطلين مسجلين رسمياً وهذا يعني أن الواقع يؤكد إن عدد العاطلين من الشباب أعلى بكثير مما أشارت إليه الإحصائيات الرسمية، وليس على المستوى المحلي بل على مستوى غالب المجتمعات، فالشباب اليوم يعيش حالة من القلق والضياع، واغلبهم يعانون من الهشاشة الاجتماعية والحرمان وأصبحت هذه المؤشرات حاجز بينهم وبين تحقيق أهدافهم ومتطلباتهم، وهذا الأمر يخلق حالة من التوتر والاضطراب بينهم وبين المجتمع الذي ينتمون إليه.

وبرغم إن بطالة الشباب هي جزء من مشكلة اشمل هي البطالة عموماً، إلا أن الأمر يصبح ذات خصوصية عندما يتعلق بالشباب فقد تفرز توترات اجتماعية كثيرة، وخاصة عندما تمس حتى المتعلمين، فتنحدر البطالة إلى حاجز يعيق بعض الشباب في إكمال دراستهم، وتمتد هذه الآثار إلى تهديد الجوانب السياسية والأمنية في المجتمع⁽²⁾.

وما يتعلق بالخريجين فقد بات يدرك حملة الشهادات أن الشهادة لم تعد مفتاح الوصول إلى وظيفة تضمن الدخل المنظم والكافي لحياة ميسورة نوعاً ما والسبب يعود إلى فائض في حملة الشهادات في اختصاصات عديدة ونقصها في أخرى، وهذا ما ينتج عن عدم الموازنة بين

(1) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنة 2009.

(2) عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، تقديم د.عبدالباسط عبدالمعطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006، ص126.

التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، فما يطفو على الواقع الاجتماعي يبين لنا أن البطالة في المجتمع العراقي لا تتوقف عند حد غير المتعلمين بل تفاقمت وبشكل كبير بين حملة الشهادات الأمر الذي يهدد باستدامة البطالة في المجتمع العراقي.

كما أن مخرجات التعليم هي أبعد ما تكون عن احتياجات سوق العمل . وتتسم هذه المخرجات بالعشوائية وغياب الكفاءة المهنية. وعلى وفق بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (أيلول - سبتمبر 2010) فإن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات التابعة لدائرة العمل , من بين الخريجين , بدءاً من العام 2003 وحتى العام 2009 قد بلغ 1.5 مليون عاطل(1).

أن المجتمع العراقي يواجه مشكلة بالغة الخطورة تكمن في مخرجات النظام التعليمي العراقي التي باتت قائمة على التلقين التي لا تتيح فرصاً في سوق العمل ذات العلاقة بالانفتاح العولمي، وفي ظل الثورة المعلوماتية التي تتطلب لقوة العمل أن تكون ذات مستويات عالية من التعليم والمهارة والمعرفة التكنولوجية وتعلم اللغات، هذا الأمر بات يفسر ارتفاع حجم البطالة بين العديد من حملة الشهادات، وتتفاقم حجم المشكلة عندما نجد أن حملة الشهادات التحقوا إلى القطاع غير الرسمي كالوقوف في المساطر أو العمل في المطاعم والمحلات، علماً أن الأجور التي يتقاضوها في القطاع غير الرسمي لا تلبى متطلباته في المستقبل، الأمر الذي يهدد مسيرتهم المجتمعية. كما تتفاقم مشكلة الولاءات الفرعية* مقابل ثقافة الانجاز في المجتمع العراقي اليوم وخاصة ما يتعلق بالتوظيف في القطاع الرسمي، فالشباب العراقي في الغالب لا يمكن الحصول على فرصة عمل أو توظيف إلا من خلال الولاءات الفرعية والمحسوبية أو ما يتعلق في دفع الرشوة التي تصل إلى مبالغ لا يمكن للعديد من المواطنين دفعها، وباتت الكفاءة العلمية في المجتمع العراقي لا تؤخذ بالاعتبار إلا على المستوى المحدود، وكأننا في عصر الثورة الزراعية، إن هذه الظروف تضع مستقبل العراق على مفترق

(1) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (أيلول - سبتمبر 2010).

* الولاء الطائفي والقبلي... الخ

طرق فتتسع الهوية بين شرائحه، وتتفاقم التحديات والمشكلات الاجتماعية فتزداد مأزومية المجتمع ويستمر التهديد لعملية التنمية البشرية.

إن هذه الأوضاع التي يمر بها الشباب العراقي ستلقي بضلالتها على وضعهم الصحي على المستويين النفسي والاجتماعي، فيؤدي بهم القلق إلى الاضطرابات الاجتماعية والنفسية والاتجاه نحو التدخين وتعاطي المسكرات والمخدرات أو الانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب. وربما يفكر البعض في التخلص من حياته بالانتحار⁽¹⁾.

وقد جاءت دراسة على عدد من الشباب أن تزايد الشعور بالقلق لدى الشباب ينجم بشكل أساسي من الإحساس بعدم الأمان والاكتفاء المادي نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة، وقد عبروا عن ذلك بنسبة (88,29%) وهذا دليل على أهمية الجانب المادي بالشعور بالأمان والرضا⁽²⁾.

إن ما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي من مظاهر سلبية التي يعاني منها الشباب العراقي كالإحباط والخوف من المستقبل واليأس قد تدفع بعضهم أو ربما غالبهم للوقوع في السلوك المنحرف الذي يزيد من تهديد النظام الاجتماعي، وهذا يفسر لنا مستقبل غير مرئي للشباب، علما أن كل هذه المظاهر وغيرها ربما تكون نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تعيق تحقيق أهدافهم المستقبلية.

وما يحدث اليوم من مظاهرات وثورات في المجتمع العراقي يفسر لنا الواقع المجتمعي المأزوم، فالحرمان والتهميش والفقر والبطالة التي تعرض لها الفرد العراقي في الماضي والحاضر هي دليل قاطع لتغذية مشاعر الغضب لدى هذه الفئات من الناس من أجل تحقيق مطالبهم وأهدافهم.

(1) عبيد امين، تزيف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد. مصدر سابق، 127.

² د. احمد كنعان احمد، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم التربوية الثاني والمنعقد في : 27-29 تموز 2004، ص34.

لذا يواجه الشباب العراقي اليوم البطالة والهشاشة دون أن تتوفر هياكل قادرة على التأطير والاندماج من جهة وعلى خلق فرص أفضل من جهة أخرى . فالحلول المقدمة جزئية ولا يمكن إن تلبية الطموح على المستوى الاستراتيجي. وتلك هي واحدة من أبرز مشاكل المجتمع في ظروف الأزمات . فتحول الشباب إلى فئة هشة ومحبطة ويائسة من اكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات اليوم وخاصة إذا ما اقترن ذلك بمشكلتين الفقر والبطالة . كما تواجه الشباب اليوم تناسل مشكلات أخرى لعل أخطرها مشكلات السكن وأزمة الهوية وتفاقم أوقات الفراغ وربما اخذ البعض يفكر بالهجرة إلى مجتمعات أخرى، كل هذا يهدد مسيرة التنمية البشرية في المجتمع العراقي.

إن من اخطر الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة " عدم الاطمئنان للمستقبل، والشعور بالإحباط، ، وضعف قيم الولاء للدولة التي ينظر إليها على أنها السبب الجذري وراء عدم وجود فرص عمل، والتمرد ضد الحكومات، والعنف أو الانطواء والانسحاب من الواقع⁽¹⁾).

لذا يعيش الشباب العراقي اليوم بين البطالة والجوع وغياب الأمن والتدهور في الخدمات وغياب مستلزمات الحياة كالوقود والكهرباء والتعليم والصحة والنظافة وغيرها. كل هذه المشكلات وغيرها دفعت جيل الشباب للهروب من الواقع المأزوم والوقوع في مظاهر السلوك المنحرف (مسكرات، مخدرات...الخ) كبدائل لتحقيق رغباتهم وتخلصهم من الهموم في ظل الأوضاع الراهنة.

لقد استهلكت الحروب والأزمات الشباب العراقي، وحطمت ما لديه من طموحات إنتاجية، الأمر الذي عمق من مأزومية المجتمع.

ثالثاً – الشباب ومشكلات السكن:

(1) تقرير التنمية البشرية المصري 2010، ص115.

يعد المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وهو من الحقوق المهمة التي تكفلها الحكومات لشعبها، فهو يضمن الوقاية من المخاطر البيئية، ويحقق الاستمرار والتطور في الحياة من خلال تلبية المتطلبات الضرورية ذات العلاقة بأمن واستقرار الإنسان. والمسكن من الأهداف الرئيسية التي يسعى الفرد لتحقيقها بعد الغذاء، لذلك أن الاهتمام بهذا المطلب يشكل ضرورة أساسية في الاستقرار المجتمعي. ولذا يقول الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار Gaston Bachelard "إن المسكن هو المساحة المحببة الأولى إلينا وهو حامي القيم والحميمية".(1) فالمسكن نوع من عوامل التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد.

وتعد مشكلة السكن من أبرز المصادر في تهديد استقرار المواطن العراقي النفسي والاجتماعي، وقد تعرض المجتمع العراقي بعد احتلاله في 2003 إلى حركة نزوح جماعي داخل المحافظات وبينها، كما أدت ظاهرة التهجير القسري إلى ترك آلاف الناس لمساكنهم واللجوء إلى محافظات مجاورة، كما أدى التضخم الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار الإيجارات في المحافظات المستقطبة، وقد اضطر هؤلاء المهجرين إلى السكن في منازل لا يتوفر فيها حد أدنى من الأمن للإنسان(2).

كما نجم عن ظروف الحروب والأزمات التي تعرض لها المجتمع إلى حرمان العديد من الأسر من المساكن، بحسب دليل ميدان المسكن بلغ عدد الأسر المحرومة حوالي 20% في عموم العراق(3).

وقد نصت العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية على الحق في السكن الملائم ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، وقرار لجنة المستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة بشأن الحق الإنساني في السكن الملائم الصادر في 5 أيار 1993، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 146/42 بشأن إكمال الحق في السكن الملائم الصادر في 7

(1) الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، الحق في السكن، سلسلة الدراسات الخلفية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بيروت، تشرين الثاني، 2008، ص7.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص116.

(3) د. عدنان ياسين مصطفى، المصدر السابق، ص117.

كانون الأول 1987، وقد أكد على المنظمات المحلية والدولية للتأكيد على الحق في السكن الملائم⁽¹⁾.

إلى جانب تلك المواثيق أعلاه، نجد أن الدستور العراقي جاء في المادة (30) مؤكداً على الحق في السكن الملائم ضمن فقرة الحقوق والحريات فقد نص في الفقرة الأولى: (تكفل الدولة للفرد وللأسرة - وبخاصة الطفل والمرأة - الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، وتؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم)⁽²⁾.

فالحكومة اليوم مسؤولة عن توفير سكن ملائم بمعنى توفير الحياة الكريمة، وليست مجرد الإقامة، بل يكون ملائم من المنظور الأمني والصحي والاجتماعي وكل ما يحقق الاستقرار والحياة الكريمة للإنسان، وهذا الأمر بات يفتقر إليه العديد من العراقيين في ظل الأوضاع الراهنة.

وتشير تقديرات العجز السكني والحاجة السكنية بين مختلف الدراسات ونتائج المسوحات الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت مؤخراً في العراق والتي تتراوح بين (1-3,5) مليون وحدة سكنية لغاية عام (2015) واستناداً إلى الفرضيات التي اعتمدت عليها هذه الدراسات والتقديرات في تحديد الوحدة السكنية النمطية الملائمة للسكن وتقييم ظروف المساكن الموجودة فإن جميع هذه التقديرات تؤكد النقص الكبير في الوحدات السكنية⁽³⁾.

وعندما يوصف المسكن بتحقيق وظيفة الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للفرد فهذا يعني أن المسكن يشكل بُعْداً اجتماعياً و نفسياً، يجتمع من خلاله الأفراد لإشباع حاجاتهم الأساسية.

(1) ناصر الخليفة، الحق في السكن الملائم والدستور العراقي، جريدة المؤتمر، صحيفة يومية مستقبلية شاملة، الثاني من كانون الأول، 2007 على شبكة الانترنت:-

http://www.inciraq.com/pages/view_paper.php?id=200720332

(2) الدستور العراقي، 2005، المادة 30.

3 خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 129-130.

أن ابرز التحديات التي ساهمت في تفاقم مشكلات السكن في المجتمع العراقي تعود إلى الأزمات (الحروب، والحصار، والاحتلال) وهذه الأزمات أفرزت العديد من المظاهر السلبية كالتهميش القسري وسوء الوضع الأمني، واختلال التوازن في تقديم الخدمات، وتوفر فرص العمل، وضعف دخل الفرد، كل ذلك انعكس بصورة سلبية على اتساع هذه المشكلات، فضلا عن تدمير آلاف الوحدات السكنية الذي أفرزته الحرب الأخيرة إلى جانب تصدع العديد منها ما جعلها غير صالحة للسكن.

أن مشكلات السكن في المجتمع العراقي أصبحت تهدد مسيرة النظام الاجتماعي، وهذا التهديد ينعكس على البناء والتكامل الوظيفي في المجتمع، فيحدث الخلل الاجتماعي الذي يعرقل عملية تنمية المجتمع وخاصة عندما يتعلق الأمر بشريحة الشباب التي تمثل المورد البشري الرئيسي في المجتمع. إن تفاقم مثل هذه المشكلات بين الشباب تفرز العديد من المخاطر ذات أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية، فما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي من مظاهر سلبية نعتقد أن لها علاقة بمشكلة السكن كالمشكلات الأسرية وتأخر سن الزواج... الخ. وقد ينجم عن ذلك مشكلات سلوكية تهدد امن واستقرار المجتمع.

إن ظاهرة الاكتظاظ السكني التي تشهدها اليوم المنازل العراقية باتت تهدد هذه الأسر بتفاقم أمراضا خطيرة تنعكس على العمل الفسيولوجي لأجهزة الجسم البشري سواء انكماش الرئتين أو الخمول الذهني أو ما إلى ذلك مما يعرفه الأطباء وعلماء النفس والاجتماع.. هذا غير العلاقات الشاذة التي نجمت وستنجم عن الاحتكاكات المشتركة (1).

إن هذه المشكلة وغيرها تهدد الشباب وطموحاتهم الآنية والمؤجلة على المستوى التربوي والاجتماعي مما ينعكس على تهديد الأمن المجتمعي.

ونعتقد أن مشكلة السكن لها مؤثراتها النفسية والاجتماعية التي تهدد الفرد والأسرة والمجتمع، فقد باتت العديد من الأسر تسكن في منزل ذات مساحة صغيرة لا تتلاءم مع حجم هذه الأسر، هذا الأمر ساهم في هروب الأبناء من البيت لساعات طويلة بسبب غياب ابسط وسائل الراحة

(1) د.تيسير عبدالجبار الالوسي ، المصدر السابق.

وربما يندفع البعض إلى الاختلاط مع أقران السوء الأمر الذي يفاقم العديد من المظاهر السلبية كالتدخين بين المراهقين والشباب والإدمان على المسكرات والمخدرات هذه الآثار وغيرها تشكل كلفة باهظة الثمن يدفعها المجتمع وتنعكس في تراجع الدور التنموي. ولا تتوقف الآثار عند هذا الحد، بل نجم عن هذه المشكلة انتشار وتفاقم مشكلة العشوائيات والمتجاوزين حتى داخل المدن الرئيسية وعدم وجود إجراءات جديدة لإيقاف هذه الظاهرة أو تحسين وإعادة تطوير المساكن في العشوائيات الغير مخططة.(1)

إن مشكلات مثل انخفاض مستوى الدخل وعدم وجود المسكن الملائم قد تدفع الكثير من الشباب إلى المعاناة والوقوع في الانحرافات السلوكية، فالشباب هم أكثر شعوراً بوطأة هذا الحرمان نظراً لتعدد مطالبهم وارتفاع مستويات طموحهم(2).

ومشكلة السكن من المشاكل المعقدة التي يعاني منها المجتمع العراقي لتداخلها واختلاطها بالعديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا التداخل ساهم في توالد العديد من المشكلات التي تهدد مستقبل الشباب العراقي الذي يمثل المورد الرئيسي للتنمية البشرية. هذه المشكلات زادت من الإهمال والهشاشة لجيل الشباب، فأصبح الشباب مثقل بالهموم والقلق والخوف من المستقبل، وضعف الانتماء الوطني، هذه المشكلات وغيرها تهدد المسيرة الاجتماعية للشباب وربما تحوله إلى خطر يهدد مسيرة وتقدم المجتمع.

(1) خطة التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 130.

(2) د. احمد كنعان احمد، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم التربوية الثاني والمنعقد في : 27-29 تموز 2004، ص 18.

المبحث الرابع

الشباب ومشكلاته الاجتماعية والنفسية

أولاً- الشباب والإرهاب

لقد أفرزت الحروب والأزمات والاحتلال مظاهر سلبية باتت تهدد مسيرة التنمية البشرية في المجتمع العراقي، ومن اخطر هذه المظاهر ظاهرة الإرهاب، فقد شهد العراق في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الاحتلال تفاقم جرائم القتل وتفجير السيارات المفخخة على المدنيين وقتل الكفاءات العلمية والتهجير القسري على الهوية كل هذه المظاهر وغيرها أسهمت في تهديد الأمن والاستقرار المجتمعي.

ولعل البعض يربط بين فيروس العنف والقبلية العصبية ، على أن هذا الفيروس موجود في بنية هذه العصبية ، ويبقى كامناً في حالات حروب الهوية والتصفيات العرقية أو الطائفية أو الاثنية أو حتى السياسية، لان العصبية من حيث بنيتها تتضمن دائماً شحنة عدوانية قابلة لان تتحول إلى صراعات دامية وتصفيات مع الخارج(1).

فالفوضى المجتمعية التي تعرض لها المجتمع العراقي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي أفرزت أوضاع قاسية، انعكست على الإنسان العراقي وخاصة فئة الشباب، فمظاهر مثل الجوع والفاقة والخوف والظلم والقهر الاجتماعي والسياسي واستبعاد بعض

(1) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهذور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص 68.

الشرائح وتهميشهم كلها عوامل ساهمت في تغذية ظاهرة العنف وتهديد الأمن الإنساني وتعطيل حركة التنمية.

فالفرد لا يولد عدواني و إرهابي بالفطرة إنما تصنعه المؤسسات الاجتماعية⁽¹⁾، والظروف القاسية التي تعترضه، فإذا تحول جزء من الشباب لممارسة ثقافة الإرهاب فالخلل في الغالب يقع على المجتمع إلى جانب عوامل مساعدة تكمن في الأمراض البيولوجية والنفسية التي تصيب الفرد.

ويصف العالم "ابن خلدون" ظاهرة العنف بقوله "ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلا أن يصده وازع"⁽²⁾ وهنا نعتقد أن ابن خلدون يرجع ظاهرة العنف إلى العصبية القبلية كما أسلفنا من خلال الصراع القائم بين أهل البدو و الحضرة.

ويرى المفكر الانكليزي "توماس هوبز" أن الطبيعة البشرية مشبعة بالعنف، وان الإنسان يبحث عن إشباع رغباته⁽³⁾. وهذا يعني أن كل إنسان لديه مصالح وأهداف يطمح إلى تحقيقها مما يندفع البعض لاستخدام وسيلة العنف للوصول إلى أهدافه، وهذا الأمر لا يختلف كثيراً عن الصراع السياسي في المجتمع العراقي وما يقوم به المستفيدين من بث الفوضى في المجتمع لتجنيد الشباب من اجل تصفية كل من يتعارض مع مصالحهم، علماً أن هذه الظاهرة زادت بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وقد يعود السبب إلى تعدد الأحزاب ومصالحهم إلى جانب مصالح بعض الجهات الخارجية والمستفيدة من بث الفوضى في ثنايا المجتمع العراقي.

(1) د. قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي : تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، ط1، 2008، ص42.

(2) عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 2005، ص103.

(3) أسماء جميل، العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي مدينة بغداد أنموذجاً، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2007، ص12.

ويرى البعض أن القاسم المشترك لظهور مشاكل الإرهاب يتحدد من خلال انقسام المجتمع إلى طبقتين: "معدمون وفقراء وجياع وعاطلون ومهمشون يشكلون الأكثرية، وزعماء وحكام وأغنياء ومترفون يشكلون الأقلية .. في نظام يفتقر إلى العدالة والإنصاف " يضاف إلى ذلك غطرسة واستعلاء دول كبرى في العالم، وسعيها إلى فرض قيمها وتسفيه قيم الأخر⁽¹⁾ ويرتبط هذا النوع من الغطرسة بمنظور العولمة التي تهدف إلى سيطرة دول العالم المتقدم على الدول الفقيرة، هذا الأمر أفرز فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وعزز الفجوة الطبقية، مما تمخض عن ذلك اتساع ظاهرة الإرهاب في العالم، وما يطفو على سطح الواقع العراقي من تفرقة وغياب المساواة بين شرائح المجتمع قد يكون من العوامل المغذية لظاهرة الإرهاب.

أن الشباب العراقي بات فريسة سهلة للوقوع في فخ الإرهاب لمعاناته المستمرة في ظل الحروب والاحتلال الأمريكي، فالإنسان الذي لا يجد فرصة عمل ولا يمكن أن يحقق أبسط حق من حقوقه ربما في الغالب ستضعف المنظومة القيمية في داخله وسيعيش حالة من "الانومي: Anomie" * كما يرى ذلك العالم الأمريكي "روبرت ميرتن" وهنا آن فقدان المعايير ربما ستدفع هؤلاء لاستخدام وسائل غير شرعية للوصول إلى أهدافهم كاستخدام العنف على سبيل المثال لتحقيق بعض رغباتهم.

وتشير الدراسات النفسية والاجتماعية إن الأسرة العربية ، ولا سيما في الأوساط الفقيرة والمتوسطة والمتدنية ثقافياً والتي تمثل الأغلبية الساحقة، تربي أطفالها على العقاب الجسدي

(1) د. قاسم حسين صالح، المصدر السابق، ص43.

* الانومي: وتعني اللامعيارية وقد ظهر هذا المصطلح في اللغة الانكليزية منذ عام 1591، ثم ذاع استخدامه في اللغة الفرنسية في القرن السابع عشر في ميدان علم اللاهوت، وكان يقصد به إهمال القانون وخاصة القانون الإلهي. كما استخدمه العالم الفرنسي "اميل دوركهايم" في دراسته عن الانتحار واعتبر هذا المفهوم نقيض لعملية التضامن الاجتماعي، وان اللامعيارية تعني حالة التخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير التي تؤدي إلى انهيار التمثيلات الجمعية. كما أشار إلى هذا المفهوم العالم الأمريكي "روبرت ميرتن" وحاول أن يوسع فيه فهو يربط بين السلوك اللامعيارية وبين عدم الاستقرار، والانهيار الخلقي والتصدع النظامي. المصدر: د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ،

والترهيب والتخويف والتحقير والتخجيل والسخرية كل ذلك يفضي بعقدة الشعور بالنقص ووأد الحرية إلى جانب البعد السلطوي في بنية هذه الأسرة، فالأم على سبيل المثال إذا ما أرادت من أطفالها أن يناموا استخدمت معهم شتى مفاهيم الخوف والترهيب إلى جانب العصا هذا التوجه في التربية يقتل روح الحرية ويهدد هذا الإنسان ويغلق نوافذ تفكيره⁽¹⁾، ونفس الشيء ينطبق على الأسرة العراقية وقد ينعكس هذا سلباً في تكوين شخصية عدوانية في المستقبل.

وفي دراسة أجريت على عينة حجمها (300) من الذين ارتكبوا جرائم إرهابية في المجتمع العراقي، وقد تبين أن هناك علاقة وثيقة بين التصدع الأسري ووقوع الشباب في الجرائم الإرهابية، فقد أشار 130 من الذين أجريت عليهم الدراسة وبنسبة (43,33%) بان علاقتهم بأسرهم كانت سلبية، وهذا يفسر أن الخلل الوظيفي الذي يصيب المؤسسة الأسرية قد دفع بعض الشباب إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية⁽²⁾. كما أشارت هذه الدراسة إلى عوامل أخرى دفعت الشباب للوقوع في جرائم الإرهاب منها فشل الحكومة في تقديم الخدمات فقد بلغت النسبة (94%) من أفراد العينة، إلى جانب عوامل التطرف والأزمة الطائفية والتي بلغت نسبتهم 62,67% وكانت أيضاً سبباً للوقوع في فخ الإرهاب⁽³⁾. إلى جانب العوامل السابقة نجد أن البطالة والحرمان المادي من العوامل المهمة التي دفعت الشباب للوقوع في جرائم الإرهاب حيث بلغت نسبتهم (84,67%)⁽⁴⁾.

وجاء في دراسة أخرى أن هناك العديد من العوامل تقف وراء جرائم الإرهاب ومنها: " أساليب التنشئة الخاطئة، والضغط النفسية على الأطفال الناتجة عن الخلافات الأسرية إلى جانب

(1) د. قاسم حسين صالح، مصدر سابق، ص 46.

(2) د.عمار سليم الدليمي، الإرهاب والاستقرار الأمني، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس جامعة بغداد، 2011، ص 281.

(3) د.عمار سليم الدليمي، الإرهاب والاستقرار الأمني، المصدر السابق ص 283.

(4) د.عمار سليم الدليمي، مصدر سابق، ص 283.

الوضع الاقتصادي الضعيف"⁽¹⁾. كل هذه الظروف تترسب في شخصية الطفل فتخلق منه إنسان غير متكيف مع المحيط الذي ينتمي إليه ما يهدد سلوكه في المستقبل بالعدوانية والعنف.

كما أشار احد الباحثين في دراسة على عينة من الشباب أن ظاهرة الإرهاب ترجع إلى ضعف الشعور بقيم الانتماء والتعصب الديني وانعدام الوعي الديني والثقافي إلى جانب العوامل الاقتصادية والتربوية⁽²⁾.

لا شك أن الدراسات المشار إليها تؤكد أن ظاهرة الإرهاب ذات علاقة بأكثر من عامل وان وقوع الشباب في فخ الإرهاب يرتبط بتعدد هذه العوامل، كما يكمن خطرهما من خلال الآثار الناجمة التي تنعكس على التنمية البشرية، وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" الخطر المتزايد الذي تواجهه المجتمعات بالعبارات التالية.. "يوجه الإرهاب الضربات إلى صميم كل شئ تمثله الأمم المتحدة. فهو يشكل تهديداً عالمياً للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والاستقرار والعولمة تجعلنا ندرك أهمية بذل جهد دولي منسق لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره"⁽³⁾، نعم.. بلا شك إن الإرهاب يشكل خطر كبير لمظاهر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل ما يتعلق بهذه القضايا، إن جرائم الإرهاب لها دور فاعل في استدامة تهديد النظام الاجتماعي وعملية التنمية البشرية.

ثانياً - الشباب وأوقات الفراغ

-
- (1) د. معتز سيد عبدالله، العنف في الحياة الجامعية: أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص139.
 - (2) د. معتز سيد عبدالله، المصدر السابق، ص143.
 - (3) د. محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص111.

إن أهمية وقت الفراغ دفعت العديد من العلماء والمفكرين إلى الاهتمام بهذا الوقت وإعطائه قسطاً كبيراً من كتابتهم فنجد سقراط يقول: إن وقت الفراغ لهو أثنى ما نملك، وإن عدم الاهتمام بتنظيم هذا الوقت أدى إلى وصفه بالمشكلة التي تواجه أجيالنا فنجد أن الشباب والمراهقين اليوم يقضون وقت فراغهم في الشوارع والطرق بدون أهداف. وهنا نجد أن هذا الوقت يصبح عقبة أمام هؤلاء فيندفعون إلى ملئه ببعض السلوكيات التي لا تتسجم مع الثقافة العامة.

وتشكل قضية أوقات الفراغ اليوم معاناة وشكوى لدى الشباب العراقي بسبب النقص الكبير في الأندية الترفيهية والأماكن الترويحية وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة.

وقد أصبح هؤلاء الشباب جناة في أنظار الكبار وموضع اتهام بأنهم انصرفوا عن الثقافة والقراءة، إلى أنشطة تشكل أضراراً خلقية وسلوكية متعددة الألوان تؤذيهم، كما تؤذي المحيط. كما أنهم متهمون بالميل إلى الكسل واللامسؤولية. وأما الشباب فيضعون اللوم على قلة الأماكن (من مؤسسات وأندية) التي يستطيعون قضاء أوقات مفيدة ضمنها، ومن خلال برامجها وتجهيزاتها. والواقع أن الحديث عن أوقات الفراغ هو بحد ذاته ملفت للنظر، إذ المقصود فيه تلك الأوقات خارج دوام الدراسة والقيام بواجباتها، أو التدريب أو العمل. وما يزيد من التساؤل هو حجم هذه الأوقات الكبيرة، وخصوصاً خارج أيام الدراسة. ما معنى أن يعيش الشباب أوقات فراغ كبيرة؟ وما معنى أن يكون في حياته فراغ أصلاً؟ هذه الأوقات هي في الأساس أوقات ترويح وصيانة ذاتية واستعادة النشاط، بعد جهد الدراسة أو العمل، وليس مجرد فراغ يحيل إلى قضية "الفراغ الوجودي" خصوصاً حين يتم الحديث عن قتل الوقت أو تقطيع الوقت أو تمضيته⁽¹⁾.

والمتعرف على أوقات الفراغ بين علماء التربية أنها تساعد الفرد على النمو المتكامل، باستكمال مقومات توازن الوجود : كتنمية الهوايات واكتساب مهارات تعزز التمكين الذاتي

(1) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2008، ص121.

والوجودي(1). إلا أن الأمر بات غير ذلك بين الشباب في ظل الأوضاع الراهنة، فقد تحولت هذه الأوقات إلى مشكلة معقدة يعاني منها جيل الشباب من خلال تحول عملية البناء الذاتي وتنمية القدرات، إلى الاندفاع وراء ثقافة الاستهلاك للمتعة الآنية وإثارتها لمن امتلك وسائل هذا الاستهلاك، أما من لا يمتلك فلا يبقى أمامه سوى سبل التجول في الطرقات(2). وربما الوقوع في المحذور اجتماعياً وقانونياً وكل ذلك ربما يرتبط بمأزومة المجتمع وقلة وسائل الترويح.

وتكمن العوامل التي فاقمت مشكلة الفراغ اليوم بـ "قلة الأندية والمساحات والمراكز والفعاليات الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية، بالإضافة إلى انتشار البطالة التي تعاني منها معظم المجتمعات العربية"(3).

لذا فإن الاعتلالات الوظيفية التي أصابت المجتمع العراقي في الصميم، جعلت من أوقات الفراغ عبارة عن فخ يهدد مصير ومستقبل الشباب، من خلال اللجوء إلى المقاهي التي أصبحت الأماكن التي تستوعب الشباب من أجل لعب الورق وتدخين الشيشة التي أصبحت الموجة الجديدة في عالم الشلل الشبابية(4).

ويصف الكاتب الانكليزي ومؤرخ الفنون الحديثة "هربرت ريد" "إن المجتمع السليم لا توجد فيه مشكلة وقت فراغ، لأنه وقت للراحة والتأمل والترويح في حياة مفعمة بالنشاط الخلاق، ويصبح فيه الإنسان إنساناً بكليته وشموليته"(5). أما المجتمعات المأزومة وخاصة المجتمع العراقي فيعاني شبابه من أوقات كبيرة وغير منظمة.

(1) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المصدر سابق ص122.

(2) د. مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص127.

(3) د. فيصل محمود غرايبة مصدر سابق، ص126.

(4) د. مصطفى حجازي، الشباب الخليجي والمستقبل، مصدر سابق، ص130.

(5) د. فيصل محمود غرايبة، مصدر سابق، ص128.

أن المجتمعات المستقرة تتميز بتكاملها الوظيفي الذي ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية، على خلاف المجتمعات المأزومة التي تتميز بالخلل الوظيفي وغياب برامج التمكين لأهم عنصر من عناصرها وهم الشباب.

فالشباب العراقي اليوم يعاني من قلة في الأماكن الترويحية التي تنمي قدراتهم وبناء الذات، وفي أحسن حالات يفرغون طاقاتهم في ساحات متواضعة الإمكانيات من خلال لعب كرة القدم، على ملاعب ترابية أعدت من قبلهم لتمشية الحال.

أن أوقات الفراغ في ظل الأوضاع الراهنة لدى الشباب تحولت إلى أزمة نفسية تهددهم بالقلق والإحباط، وتولد لديهم شعوراً بالكآبة والملل، وتسبب حالة من التوتر بينهم وبين المحيط الذي يعيشون فيه، ما يدفعهم لمصاحبة رفاق السوء والانزلاق إلى هاوية الانحراف ، وهذا من اخطر آليات الهدر لطاقاتهم.

كما أدت مشكلة البطالة اليوم إلى تفاقم مشكلة الفراغ مما ترتب عليها انضمام بعض الشباب إلى حركات دينية متطرفة موجهة ضد بعضها البعض وضد أبناء المجتمع، فالهوة بين الشباب والنظام غير القادر على احتواءهم يؤدي إلى تفاقم مظاهر الاغتراب النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي(1).

أن هذه الأوقات انعكست بشكل سلبي على الشباب من خلال في التجول في الطرقات، والذهاب إلى المقاهي التي لا تقدم لهم أي جدوى، بل ربما تنعكس عليهم بالأضرار والشرور كتعلم التدخين وغيرها من السلوكيات المنحرفة.

ثالثاً - الشباب والهجرة

(1) عبير أمين، مصدر السابق، ص 129.

تعد هجرة الشباب ظاهرة مجتمعية خطيرة، ومتعددة الأبعاد، وقد لعبت الحروب والأزمات التي شهدتها المجتمع العراقي في العقود الثلاثة الأخيرة دوراً كبيراً في تفاقم هذه الظاهرة، الأمر الذي جعل من عملية التنمية البشرية على مفترق طرق. ويكمن خطر هذه الظاهرة في هدر الإنسان وطاقاته، وبالتالي فإن هدر الطاقات والكفاءات من أخطر العوامل التي تهدد بناء المجتمع ونمائه، كما تؤثر على صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الإنساني والحصانة المجتمعية(1) .

ويدل مفهوم الهجرة على " انتقال الأفراد أو الجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة من مكان الأصل : place of origin إلى مكان الاستقبال: place of destination ، وتنقسم إلى نوعين: الهجرة الداخلية: Internal migration وتحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، والهجرة الخارجية: International migration التي يعبر الأفراد أو الجماعات الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى أخرى"(2).

وقد شهدت هجرة الشباب العراقي ارتفاعاً ملحوظاً أثناء الحرب العراقية الإيرانية في أوائل عقد الثمانينيات من القرن العشرين، واستمرت الهجرة في ظروف الحصار الاقتصادي، حتى بلغت درجاتها القصى في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد الاحتلال الأمريكي في التاسع من نيسان 2003، ووفقاً لإحداث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عددهم (1.7) مليون نازح داخلي، إضافة إلى (2.2) مليون لاجئ، أغلبهم في الدول المجاورة(3). وقد وصفت المفوضية هذه المشكلة بأنها "الأزمة الإنسانية الأسرع تزايداً في العالم".

وهنا لابد من الإشارة إلى ثمة دوافع لهجرة الشباب في مقدمتها: قلة فرص العمل والرغبة في مواصلة والتعليم إلى جانب عجز القطاع الحكومي للمعالجة الفاعلة لقضاياهم، فضلاً عن

(1) د. مصطفى حجازي الإنسان المهدور، مصدر سابق، ص 211.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان، التهجير القسري والأمن الإنساني: التكيف مع المحتوم،

دراسة ميدانية غير منشورة للأسر المهجرة في سوريا.

(3) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام 2008، ص 78.

تفاقم النزاعات المسلحة وفقدان الأمن الشخصي، كل هذا زاد من حدة معاناتهم وفقدان الثقة بالمستقبل(1). الأمر الذي دفعهم للبحث عن بيئة أكثر أمناً واستقراراً.

وعلى الرغم من الأفكار التي تدور في أذهان الكثير من الشباب على أن "الهجرة تحمل حلم الخلاص، قد تتحول إلى منفى آخر، حيث المهاجر غريب في المكان الذي يحل فيه. لا يحق له المشاركة ولا القول أو النشاط تبعاً لقوانين الهجرة ذاتها، أو بنود عقد العمل الذي يوقعه، وهذا قد يتحول إلى أزمة إقصاء في بلد المهجر"(2) ولذا فإن معاناة المهاجرين لا تنهي عند الخروج من بلادهم، بل تواجههم مشاكل مثل تعرضهم إلى الاستغلال في العمل، ورعاية صحية دون المستوى المطلوب، وعدد اقل من الفرص التعليمية، وقد يترددون في المطالبة والدفاع عن حقوقهم، كما يواجهون زيادة في التمييز من قبل السياسيين على المستويين الوطني والمحلي(3). وتشير جميع الحقائق إلى استمرار معاناة الأسر العراقية المهجرة داخل العراق وخارجه، إلا أن معاناتهم تتفاقم في بلاد المهجر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة فرص العمل المتاحة لهم، إضافة إلى أن غالبية الأسر المهاجرة لا تجد المعيل الذي يؤمن إشباع حاجاتهم الأساسية(4).

أن الظروف المحيطة في المجتمع من حروب وأزمات واستبداد الأنظمة والعصبية القبلية والطائفية كان لها الدور الفاعل في نزوح عدد كبير من الشباب العراقي إلى الدول الأخرى، وهذا يعني ن هناك "فرص وتحديات" دفعت الشباب إلى الاستمرار في الهجرة، ويترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية التي تهدد عمليات التنمية في المجتمع لخسارته أهم عنصر من عناصر التنمية وهم الشباب، وان استمرار هذه الظاهرة ستجعل المجتمع العراقي أمام تحديات خطيرة تهدد رأسماله الاجتماعي بسبب ما يفقده من الطاقات والكفاءات العلمية وإذا لم تتدارك

(1) د.عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان، مصدر سابق.

(2) د. مصطفى حجازي، الإنسان المهودور، مصدر سابق، 254.

3. World Youth Report, Young People's Transition to Adulthood : Progress and Challenges, United Nations, 2007. P. 65.

(4) خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، وزارة التخطيط، بغداد، كانون الأول، 2009،

الحكومة هذا الأمر سيستمر الهدر وهجرة الطاقات، ويبقى البلد حكرًا على القلة المستأثرة بخيراته أو مقررًا للمتقاعدين⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك نجد أن تفكير بعض الشباب في الهجرة الخارجية حتى ون كانت غير شرعية للحصول على فرصة عمل تفسر لنا أزمة الشباب العراقي وعدم استقراره النفسي والاجتماعي.

رابعاً- الشباب ومشكلة الاغتراب:

لقد أدت الحروب والأزمات التي شهدتها المجتمع العراقي إلى توالد وتناسل العديد من المشكلات، ومنها مشكلة الاغتراب لدى الشباب. والشواهد المجتمعية تؤكد ذلك. فقد اثر الاغتراب على مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب سواء في قضايا العمل أم الدراسة إلى جانب العلاقات الأسرية والاجتماعية، وقد انعكست هذه المشكلة على اتساع مظاهر السلوك المنحرف الذي يهدد النظام الاجتماعي.

(1) د. مصطفى حجازي ، الإنسان المهذور، مصدر سابق، ص254.

إن ما يعاني منه الشباب العراقي من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل الأوضاع الراهنة قد تكون من المغذيات الأساسية في تكريس مشكلة الاغتراب، بل هناك تداخل كبير بين فقر وبطالة الشباب واتساع ظاهرة الاغتراب.

يرى الأستاذ الدكتور "عاطف غيث" الاغتراب عند هيجل حالة أو ظاهرة من ظواهر العقل، أما ماركس فقد نظر إلى الاغتراب على انه ظاهرة اجتماعية، تظهر في سياق العلاقات الاجتماعية في النسق الاجتماعي التاريخي المحدد¹. ونعتقد أن المنظور الماركسي هو المنطلق الأساسي لفهم مشكلة الاغتراب لدى الشباب العراقي في بحثنا الحالي.

فللاغتراب في رأي ماركس صور شتى منها: "الاغتراب السياسي" ويدل على "أن الفرد تحت تأثير السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه" وهنا بعد استبدادي قائم على حكومة غير عقلانية "Irrational Government"، و"الاغتراب الاجتماعي" ويدل على انقسام المجتمع إلى طبقات تخضع فيه الأغلبية إلى الأقلية. وقد نجم هذا الانقسام عن العالم الرأسمالي، الذي اتسعت في ظله الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الاغتراب هو امتداد إلى الاغتراب الاقتصادي².

وقد شهد المجتمع العراقي شتى أنواع الاغتراب وخاصة ما يتعلق بالاغتراب السياسي الذي أصبح يهدد مختلف جوانب الحياة ، فقد عانى الشباب العراقي في الماضي والى وقتنا الحاضر العديد من المشكلات المجتمعية التي أصبحت تهدد مسيرة حياته الآنية والمستقبلية في ظل غياب العدالة الاجتماعية، واستشراء مظاهر الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي، كل هذه المظاهر تؤدي إلى تكريس مشكلة الاغتراب وتحدث تصدعاً في مسيرة النظام الاجتماعي.

¹ د. عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة، 2003، ص 110.

⁽²⁾ د. عبد اللطيف محمد خليفة، المصدر السابق، ص 30.

ويرى "روسو" أن هناك علاقة بين مشكلة الاغتراب وغياب المساواة والتي تمثل علة ما تعانيه الشعوب من استعباد⁽¹⁾. ويرى أيضا أن المجتمع الطبقي هو مجتمع مغترب، يغترب فيه الفقراء عن كل شيء، حيث يجردهم الرأسماليون من كل ما يكون لديهم⁽²⁾.

والاغتراب يعني "الانسلاخ عن المجتمع والعزلة والانعزال عن التلاؤم والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة في المجتمع، واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء، بل وأيضا انعدام الشعور بمغزى الحياة"⁽³⁾.

ويرى بعض المختصين في هذا المجال أن هناك خمسة أبعاد لمشكلة الاغتراب وهي "العجز*، واللامعنى*، اللامعيارية*، والعزلة الاجتماعية*، واغتراب الذات*"، كما جاء في دائرة المعارف البريطانية، هذه الأبعاد بالإضافة إلى الاغتراب الثقافية*، عالج آخرون مظاهر أخرى باعتبارها

(1) د. نبيل رمزي اسكندر، الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص65.

(2) د. نبيل رمزي إسكندر، المصدر السابق، ص64.

(3) د. عبد اللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص21.

* العجز: شعور الفرد باللاحولة واللاقوة" كما يشعر بأنه غير قادر على السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته.

* اللامعنى: ويشير هذا إلى أن الحياة لا معنى لها لكونها تسير وفق منطق غير مفهوم وغير معقول وبالتالي يفقد واقعه ويحيا باللامبالاة.

* اللامعيارية: "حالة انهيار المعايير التي تنظم السلوك وتوجهه".

* العزلة الاجتماعية: ويقصد بها شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والافتقار إلى الأمن والعلاقات الاجتماعية الحميمة.

* الاغتراب عن الذات: هو عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه وشعوره بالانفصال عما يرغب في أن يكون عليه، حيث تسير حياته بلا هدف. المصدر: د.عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص36-38.

* الخوف من الغزو الثقافي. وأحيانا الخوف من الضياع بسبب الانفتاح على ثقافة الغرب.

جزء من مشكلة الاغتراب ومنها "الانتحار وضعف الانتماء وزيادة الهوة بين الأجيال والتمرد وتعاطي المخدرات"⁽¹⁾. وقد تبرز هذه الجوانب كنتائج لمشكلة الاغتراب.

إن تأثير الأزمة العراقية على الشباب يمكن أن يأخذ إبعادا نفسية كالاضطرابات النفسية، و الخوف بسبب تفشي الفوضى وغياب اليقين في أسس المجتمع، كل هذا قد يقترن مع مشكلة الاغتراب التي يعيشها الفرد العراقي في ظل الأوضاع الراهنة .

في إطار هذه التأثيرات والفوضى المجتمعية التي شهدتها المجتمع العراقي فقد تبلورت شخصية الفرد العراقي بالنحو الآتي(2):

1- شخصية فاعلة تمثلها الدولة أو السلطة بعد أن همشت الشخصية التي يمكن أن تقود التغيير سواء بالإقصاء أو الاستقطاب، وحلت بدلا عنها.

2-شخصية منفعة متأثرة غير فاعلة سواء عن وعي أو مداراة للوضع فتميل إلى الإحباط والانسحاب بسبب الضغوط عليها، ويمثل هذا النمط المهنيون والطبقة الوسطى والتكنوقراط.

3-شخصية مهمشة (نموذج مجني عليه) أقصيت واستبعدت عن دائرة الرعاية والاهتمام وألقيت على قارعة الطريق دون سبب، الأمر الذي يهدد العقد الاجتماعي بينها وبين الدولة. فنجد هذه الفئات تعبر عن سخطها وكتبها بالانضمام إلى التيارات المتطرفة، أو التخندق بالطرف الآخر من مسيرة الدولة.

4-شخصية مهجرة (داخليا أو خارجيا) استبعدت عن بيتها قسرا أو اختيارا، وهي قوى مؤثرة تضم اختصاصات ومهارات وطاقات يمكن أن تقود عمليات التحول المجتمعي إذا استثمرت بصورة صحيحة.

(1) د. عبد اللطيف محمد خليفة ، المصدر السابق، ص35.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سابق، ص94.

5- شخصية مقاومة لكنها محدودة التأثير ربما لا تمتلك سوى سلاح الكلمة ، ويمكن أن ينطبق هذا على الشخصية المنظمة حزبياً وبسبب ممارستها اليومية يظل فعلها متجدد الفاعلية.

6- شخصية منجزة: وهي الشخصية التي تتبوأ مكانتها على أساس الكفاءة والانجاز والتميز في الأداء وعلاقات السلطة الوظيفية لخدمة الإدارة والإنتاج.

7- شخصية متمرده: وهي شخصية وقعت تحت وطأة الشدائد النفسية Stress الناتجة عن انعدام الضمانات واليقين المستقبلي حول الأوضاع المجتمعية، فيجد الواحد من هؤلاء ذاته في مأزق حياتي معيشي فعلي. ينتاب هؤلاء حالة خطيرة من التوتر النفسي، والانفجارات الانفعالية بسبب أو بدون سبب، والانخراط في سلوكيات عدوانية مع الآخر.

على الرغم من التنوع والتباين في طبيعة وشخصية الإنسان من مجتمع إلى آخر، فإن شخصية الإنسان العراقي تبقى متميزة عن سائر المجتمعات بسبب أوضاع الحروب والأزمات التي عاشها هذا الإنسان، وهذا يؤكد أن أوضاع الحروب لها دور فاعل في بناء شخصية غير مستقرة، وربما اقرب إلى الاضطراب واللامبالاة واللامنتاجية، ولكن هذا لا يمنع أن تكون الحروب حافز في بناء شخصية مبدعة كما ظهر في العديد من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية كاليابان والمانيا التي تشكل اليوم أقوى الاقتصاديات في أوربا.

وقد تتكرس ظاهرة الاغتراب من خلال فقدان الهدف وخاصة عندما يشعر الفرد بان حياته تمضي دون وجود هدف أو غاية واضحة(1).

ويرى الباحث أن فقدان الهدف لدى الإنسان، قد يكون عامل خطير في ضياع هذا الإنسان، وقد نذهب إلى ابعده من ذلك، أن فقدان الهدف قد يعرض الإنسان إلى الوقوع بالسلوك المنحرف، وما يطفو أمامنا على سطح الواقع الاجتماعي العراقي من سلوكيات للعديد من الشباب اليوم يؤكد لنا هذا التصور، وربما لا نكون مبالغين إذا ما قلنا إن ظروف الأزمات

(1) د. عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص42.

التي عاشها الشباب العراقي حطمت غالب طموحاتهم وغاياتهم، بل باتت تهدد النسيج الاجتماعي بأسره.

ويرى الباحث الأمريكي وأستاذ التنمية البشرية كينيث كينستون: **Kenneth Keniston** إلى أن حالات التمرد والعصيان والخروج عن الأعراف والقيم إنما تعبر عن أساليب الرفض لثقافة المجتمع بل الشعور بالغربة والاعتراب، وحدد هذا الباحث صور رفض الهوية الثقافية في : ((اظهار سلوكيات غير مألوفة في ثقافة المجتمع، ورفض النظام القيمي للمجتمع، وعدم القدرة على الاندماج فيه))⁽¹⁾.

كما أن هناك علاقة بين أزمة الهوية وظاهرة الاعتراب حيث أن ((الشعور بالهوية هو أساس الشعور بالانتماء، لذلك كان لفقدان الهوية أحيانا واضطرابها وأزمته أحيانا أخرى أثرها الواضح المباشر على شعور الفرد بالعزلة والاعتراب واليأس والتشاؤم))⁽²⁾.

ويرى "بول جودمان" * **Paul Goodman** إن تعقيد أزمة الهوية يعود إلى إحساس الشباب بالضياع في مجتمع لا يساعده في فهم من هو؟ ولا تحديد دوره في الحياة، ولا يوفر له فرصاً يمكن أن تعينه في الإحساس بقيمته الاجتماعية، فالمجتمع الحديث لا يحرم الشباب من القدوة والمثل فقط، وإنما هو يعطلهم أيضاً عن القيام بدور ذي معنى في الحياة⁽³⁾.

إن الخروج عن النظام القيمي، وضعف الاندماج الاجتماعي إلى جانب مظاهر التمرد والعنف التي يعيشها الشباب العراقي في ظل الأوضاع الراهنة، فضلا عن إقصائهم عن الحق في المشاركة، وقلة فرصهم، كل هذه المؤشرات تفسر لنا أزمة الهوية لديهم، وهذا ما أكده الباحث

(1) د. عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص 62.

(2) المصدر السابق، ص 62.

* معالج نفسي وناقد اجتماعي أمريكي (1911-1972)

(3) د. عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، 121.

"كينستون وجودمان" أن هذه المظاهر من المغذيات الأساسية لازمة الهوية وتكريس الاغتراب بل أن تداخل هذه المؤشرات ساعد في مأزومية المجتمع العراقي.

ويتهم كل من "اريك فروم" و "وماركيزوز" الحضارة الحديثة بأنها فشلت في أتاحت الفرصة للإنسان ليحقق قواه وإمكاناته الخلاقة وحولته إلى إنسان غريب عن نفسه. وهنا انتقاد صريح للمجتمع الصناعي المتطور واللاعقلانية التي ينطوي عليهما التطور التكنولوجي الذي ينجح في تشكل إنسان متطابق مع أنماط الحياة المغتربة دون أن يكون على وعي باغترابه(1).

وقد يحدث الاغتراب بسبب الصراع بين قيم الحداثة والقيم التقليدية وهذا يكرس ما الاغتراب الثقافي وكما اشرنا أعلاه.

ويرى "فروم" أن الرأسمالية أدت إلى نزع إنسانية الإنسان، وهنا نجد تأثر فروم واضح بـ"ماركس" وهذا يدل على أن العامل الاقتصادي له دور كبير في اغتراب الإنسان(2). وهنا يمكن أن نذهب إلى ابعد مما ذهب إليه هؤلاء العلماء بان الحروب والأزمات التي مزقت النسيج الاجتماعي العراقي إلى جانب الانفتاح التكنولوجي لهما دور فاعل في تكريس مشكلة الاغتراب في صفوف الشباب العراقي.

وقد أدت الأزمة العراقية بتحويل الشاب العراقي إلى كائن مقهور ومسلوب الإرادة لا تتوفر له ابسط الحقوق، فهو يعيش بين القلق والاضطراب النفسي والاجتماعي، فاقد الأمل بمستقبله في ظل الأوضاع المأزومة.

وقد أدت هذه الوضعيات إلى ضعف الإرادة والتحكم لدى الشباب العراقي، وشيوع اللامبالاة Apathy فيما بينهم وضعف مسؤوليتهم الاجتماعية مما انعكس بشكل سلبي على مسيرة النظام الاجتماعي. إذا يفقد البعض من الشباب الرغبة في العمل والانشغال في المعيشة وهو المطلب المهم.

(1) المصدر السابق، ص 90.

(2) المصدر السابق، ص 90.

كما تتكسر مشكلة الاغتراب في صفوف الشباب من خلال الأساليب التربوية القاسية التي تعتمدها بعض المجتمعات ومنها المجتمع العربي، وهنا يصف الدكتور "حليم بركات" ((ان التنشئة الاجتماعية العربية لا تزال تشدد على العقاب الجسدي والترهيب أكثر مما تشدد على الإقناع، كما تؤكد أهمية الضبط الخارجي والتهديد والقمع، انه تركز على مبدأ الحماية والطاعة والامتثال، وبالتالي ينشأ عن ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية والشعور بالاغتراب))⁽¹⁾.

وتوصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الاغتراب والقلق، وبين الاغتراب والاتجاهات الوالدية التي تتسم بالتسلط والحماية الزائدة، والإهمال، وإثارة الألم النفسي، والتفرقة - لدى عينة من الطلاب المكفوفين⁽²⁾.

كما توصلت دراسة أخرى عن دور الأب كمصدر أساسي لتكريس مشكلة الاغتراب وهذا يعود إلى عدة أسباب منها "اتساع المسافة العاطفية والوجدانية بين المغترب وأبيه، وغياب الاهتمام بالابن والانشغال عنه، وغياب أية علاقات أو روابط عاطفية، وعدم مساندة الأب للابن، والدكتاتورية، والتسلط، والقسوة الشديدة في المعاملة، والعدوانية والكرهية اتجاه الأب، والتفرقة في المعاملة بين الأبناء وفقدان الأب بالغياب أو بالطلاق أو الموت"⁽³⁾.

إن هناك علاقة واضحة بين الإهمال الأسري وظاهرة الاغتراب، وما تعرض له المجتمع العراقي من حروب وأزمات دفعت العديد من الأسر الانشغال بتوفير متطلبات العيش، الأمر الذي أدى إلى خلل وظيفي في الأدوار الأسرية اتجاه أبنائها.

وقد ينجم عن مشكلة الاغتراب فقدان المعايير لدى الشخص المغترب، فيلجأ إلى استخدام أساليب غير مشروعة وغير موافق عليها اجتماعياً لتحقيق أهدافه، أو ينفصل عن تيار

(1) عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، المصدر السابق، ص 120.

(2) المصدر السابق، ص 121.

(3) المصدر السابق، ص 121.

الثقافة السائدة ويتبنى مبادئ أو مفاهيم مخالفة للمجتمع مما يجعله غير قادر على مسابقة الأوضاع القائمة(1).

تشير الوقائع، أن ثمة إقبالا كبيرا من جانب الشباب على تعاطي المواد المسكرة أو المخدرة، وهناك عديد من الأسباب التي تجعل الشباب يتعاطون مثل هذه المواد وخاصة ما يتعلق "بالضياع، وإحساس الشباب باللاجدوى وعدم الأهمية من وجوده، إلى جانب ضعف المشاركة مع الجماعة التي ينتمون إليها فضلاً عن مشكلات الفقر والبطالة التي تحيط بهؤلاء الشباب، هذه المؤشرات تكرر حالة من الخوف أو الفراغ وللحد من هذه المشاعر اندفع بعض الشباب للوقوع بمسالك الانحراف والهروب من واقعهم المأزوم(2).

وفي دراسة على عينة من طلبة جامعة دمشق بلغ حجمها (500) طالب وطالبة، أشاروا بنسبة (54,45%)، إنهم يعانون من الاغتراب داخل أسرهم وقد يمتد هذا الاغتراب ليشمل الوطن(3).

وقد يتعرض الشباب إلى الاغتراب بسبب عدم توافقه مع البيئة الذي ينتمون إليها، إلى جانب الأوضاع المحيطة من وسائل الحداثة وغيرها وقد ينجم عن ذلك العديد من المؤشرات لها انعكاساتها على شريحة الشباب منها(4)...

- ❖ تجريد حياة الشباب من عنصر الاستمرار وإقحامها في عنصر الاغتراب، حيث جعل من الشباب جيلا تختلف مواقفه وأنماط حياته عن الأجيال السابقة.
- ❖ دور وسائل الاتصال الفاعل في تدمير هذه الشريحة المقبلة على الحياة وتحطيم تماسك المجتمع من خلال الأفلام والبرامج الأجنبية التي لا تنسجم مع القيم والواقع

(1) د. فيصل محمود غرابية، مصدر سابق، ص 82.

(2) د. محمود شمال حسن، الشباب ومشكلة الاغتراب في المجتمع العربي، مصدر سابق، ص 23.

(3) د. احمد علي كنعان، مصدر سابق، ص 34.

(4) د. علي بوغناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 124.

الذي ينتمون إليه، وقد أسهمت في تغذية نسق القيم الجديدة التي تشجع على التطلع الطبقي وثقافة الاستهلاك المظهري.

ويبدو لنا أن الاغتراب هو نمط من التجربة يعيش فيها الإنسان صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية الفردية والاجتماعية، ويؤكد بعض الباحثين على أن أزمة القيم تكون في الصراع الذي يقوم بين قيم المجتمع الصناعي والقيم التقليدية السائدة في إطار الحياة الثقافية وتؤدي بالتالي إلى هدم تماسكه النفسي وتأتي على وحدته النفسية الثقافية في آن واحد⁽¹⁾.

وهنا نجد أن ظاهرة الاغتراب تركزت بين الشباب العراقي بفعل العديد من المغذيات، إلا أن الحروب والأزمات تبقى العامل الرئيس في تفاقم هذه الظاهرة إلى جانب غياب الحكم الرشيد الذي تفاعل مع العوامل الخارجية ليصبح عامل مهم أيضا في تهميش الشباب وتغريبهم.

(1) معاذ احمد حسن، مصدر سابق، ص 92.

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

تهتم الدراسات الاجتماعية بعملية تحديد الإجراءات المنهجية، وذلك لان التصميم المنهجي للبحوث الاجتماعية، عملية عقلية قوامها التنظيم المنطقي¹. علماً إن تصميم البحوث أشبه ما يكون بعملية إنشائية، تهدف إلى إقامة مبنى معين ذي مواصفات محددة لاستعمالات معينة². لذلك فمن الضروري أن يقوم الباحث بوضع تصميم منهجي دقيق لكافة الخطوات التي تعتمدها الدراسة، وبناء على ما سبق سيقوم الباحث بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحديد نوع الدراسة ومنهجها، ومجالات الدراسة والأدوات اللازمة لجمع البيانات وعينة الدراسة وكيفية اختيارها.

أولاً- نوع الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على الاستفادة من النتائج الميدانية، وما كشفت عنه الكتابات النظرية والدراسات السابقة في تناول موضوع البحث الحالي. ويتميز هذا النوع من الدراسات انه " يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وتعميمها بشأن الظاهرة المدروسة"³. وهذا يدل على شمولية هذا النوع من الدراسات واتساع أطرها وتركيزها على جمع البيانات الممكنة حول ظاهرة معينة، كما تتميز بقدرتها على تنمية الأطر النظرية والمفاهيم الواردة في البحث⁴.

¹ د. حسن الساعاتي، د. سامية حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص36.

² المصدر السابق، ص38.

³ د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط9، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص198.

⁴ د. ناهدة عبدالكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد، 2007، ص22.

ثانياً- منهج الدراسة:

يعتمد تحديد المنهج على طبيعة الدراسة والهدف الذي ترمي إليه، والمنهج العلمي من أساسيات الدراسات الاجتماعية لتحقيق النتائج المطلوبة.

والمنهج method هو كلمة مشتقة من الفعل "تهج" ويعني سلك وسار واتبع، وهو الطريق أو السبيل، وقد عرفه المعجم الفلسفي باللغة العربية بأنه "الطريق الواضح في التعبير عن شئ، أو عمل شئ، أو تعليم شئ طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين، بغية الوصول إلى غاية معينة"¹. واصل الكلمة يوناني استعملها اليونانيون القدامى بمعنى البحث أو المعرفة².

وبالنسبة لهذه الدراسة فقد اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، والذي يساعدنا في جمع البيانات الكمية عن البحث والاستعانة بالبيانات الإحصائية في القياس والتحليل، علماً أن هذا المنهج يسمح باستخدام العديد من أدوات البحث والتي تشكل مجموعة متكاملة تؤدي في النهاية الإجابة على أهداف البحث.

ثالثاً- أدوات جمع البيانات:

تتميز البحوث الاجتماعية بتعدد أدوات جمع البيانات، وهي خاصية تثري البحث العلمي وتنمي الثقة بنتائجه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث ليس حراً دائماً في اختيار هذه الأدوات أو تلك³. ولكن تحدد الأداة وفقاً لطبيعة الدراسة والأهداف المطلوبة ومجتمع البحث. والأداة تعني "الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء كانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات

¹ د. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص 65.

² المصدر السابق، ص 65.

³ د. ناهدة عبدالكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص 66.

التصنيف والجدولة"¹. وقد اعتمد الباحث في الدراسة الحالية مجموعة من الأدوات التي تخدم موضوع البحث وتساهم في تحقيق أهدافه ومن أهمها:

1. الملاحظة البسيطة:

الملاحظة ترجمة للكلمة الانكليزية "Observation" وهي وسيلة هامة في جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة، وتتميز هذه الوسيلة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء ، كما يمكن تكرارها دون جهد². كما تتميز هذه الوسيلة إنها تزيد فرصة الباحث في التعرف على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث وتمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين فضلاً عن التعرف على أساليب معيشتهم والمشكلات التي تواجههم³. وقد استفاد الباحث من هذه الوسيلة في دعم بياناته حول مشكلات الشباب ، وطبيعة ظروفهم المعيشية، كما استفاد الباحث من ذلك في عملية تحليل وتفسير بيانات الدراسة.

2. المقابلة:

المقابلة ترجمة للكلمة الانكليزية "Interview" وتعني بوجه عام " محادثة تجري بين القائم بالمقابلة وبين شخص أو أشخاص ويكون لها أغراض مختلفة ومتعددة، فقد تكون لأغراض التشخيص والعلاج، وقد تكون لأغراض الحصول على بيانات مهمة

¹ د. عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص307.

² د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص308.

³ د. إحسان محمد الحسن، د. عبدالمنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1981،

في البحث¹ . وقد استفاد الباحث من هذه الوسيلة في جمع البيانات من الأشخاص غير المتعلمين، وفي إطار ذلك حرص الباحث على أن يضيفي على المقابلة طابع المرونة، والمناقشة المفتوحة، دون التقييد بإجابات نمطية، حيث ترك للمبحوث حرية إبداء وجهات نظره الخاصة إزاء القضايا المطروحة، إلى جانب الاستفادة من الآراء حتى وإن كانت خارج الأسئلة المطروحة ما دام ذلك يخدم البحث. كما اعتمد الباحث على المقابلات الجماعية وهي ما تسمى (الجماعة البؤرية) وهنا تنحصر وظيفة الباحث في هذا النوع من المقابلة في تركيز الانتباه حول خبرة معينة وأثارها أو نتائجها، وهنا يعتمد الباحث في وضع مجموعة من الأسئلة التي يشتقها عادة من بلورته لمشكلة البحث وفرضياته² وتجدر الإشارة هنا أن الباحث التقى مع جماعات بؤرية من الذكور وأخرى من الإناث.

3. الاستبيان:

الاستبيان ترجمة للكلمة الانكليزية "Questionnaire" وتشير إلى اداة أو وسيلة لجمع البيانات، قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريقة البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التلفزيون أو الإذاعة للإجابة عليها من قبل هؤلاء الأفراد³. وقد راعى الباحث في إعداد وتصميم الاستبيان أن تتوفر فيه الشروط المنهجية مثل : وضوح وسهولة الأسئلة وتسلسلها بشكل منطقي والابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، مع الاعتماد على عامل الدقة في كل محاورها وملأمتها مع المبحوثين والتحقق من صدقها وثباتها حتى تصل إلى صيغتها النهائية، وسنتناول هذه الخطوات بشكل تفصيلي كما يأتي..

أ. اعتمد الباحث في هذه المرحلة على خبرته الشخصية، إلى جانب القراءات والإطلاع على التراث النظري ذات العلاقة بالأزمات ومجال مشكلات الشباب فضلاً عن الإطلاع على الدراسات السابقة، الأمر الذي ساهم في تكوين صورة واضحة

¹ د. إحسان محمد الحسن، د. عبدالمنعم الحسني، المصدر السابق، ص 192.

² د. إحسان محمد الحسن، د. عبدالمنعم الحسني، المصدر السابق، ص 220.

³ د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ص 325.

في ذهن الباحث لعدد كبير من التساؤلات التي تدور حول الموضوع، علماً أن الباحث قام بتصميم استمارة أولية تحتوي على (87) سؤالاً تدور حول طبيعة الدراسة وتؤدي الإجابة عليها من قبل المبحوثين إلى تحقيق أهداف الدراسة.

ب. بعد تصميم الاستبيان بصورته الأولية ، قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من الأساتذة في جامعة بغداد والانبار وبعض الزملاء في اختصاص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والاحصاء وقد استفاد الباحث في حذف بعض الأسئلة وتعديل بعض الأسئلة الأخرى.

ت. قام الباحث بتحديد نوع المعلومات المطلوبة للتوصل إلى نتائج علمية حول طبيعة هذه الدراسة، وهنا اعتمد الباحث في تقسيم الاستبيان على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول بيانات أولية عن المبحوث وتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة عددها إحدى عشر سؤالاً من (1-11)، وجاء المحور الثاني يتناول بيانات حول الأزمة ومؤشراتها وجاء في ستة أسئلة من (12-17)، في حين تناول المحور الثالث بيانات حول مشكلات الشباب وتم تقسيم هذا المحور إلى المشكلات السياسية، والمشكلات الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية والنفسية للشباب، وقد جاء عدد الأسئلة في المشكلات السياسية ثلاثة عشر سؤالاً من (18-30) في حين جاء عدد الأسئلة حول المشكلات الاقتصادية تسع أسئلة من (31-39) إما ما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية والنفسية فقد تناولنا فيها ستة عشر سؤالاً من (40-55) ، كما قام الباحث بطرح سؤال مفتوح عن مقترحات الشباب لمعالجة هذه المشكلات في ظروف الأزمات وجاء في التسلسل (56) متمماً للاستبيان الخاص بهذه الدراسة.

ث. تجدر الإشارة هنا أن الباحث قام بالتأكد من صدق الاستبيان ويشير معنى "الصدق" Validity: بأن تكون الاستمارة صادقة في دراسة الظاهرة، وقد قام الباحث للتأكد من صلاحية الاستبيان عن طريق عرضها على مجموعة من

الخبراء في علم الاجتماع¹، أو ما يسمى بالصدق الظاهري للاستبيان، وبعد الإطلاع على آراء الخبراء، استفاد الباحث من الملاحظات والإضافات القيمة التي أبدتها الأساتذة، وفي ضوء ذلك قام الباحث بحذف بعض الأسئلة وتعديل البعض الآخر، وهذا الاختبار ساعد الباحث في تحقيق درجة من الصدق الظاهري حول الاستمارة والوصول بها إلى حالة من الترابط في فقراتها.

ج. بعد إجراء الاختبار الظاهري، قام الباحث بتغيير بعض الأسئلة وحذف البعض الآخر التي يصعب على المبحوث فهمها، ونتج عن ذلك أن أصبح مجموع الأسئلة (56) سؤالاً بدلاً من (87) سؤالاً، وبعد هذا الحذف والتعديل قام الباحث مرة أخرى بعرض الاستمارة على بعض الخبراء والزملاء في علم الاجتماع ومن ثم تنسيقها وإعدادها في صورتها النهائية لتصبح جاهزة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

ح. قام الباحث بالتأكد من تجربة "الثبات": **Reliability** ويعني "إعطاء الدرجة نفسها للأفراد أنفسهم، عند تكرار تطبيق الاستبيان على المبحوثين"². وقد قام الباحث بأجراء تجربة الثبات على عينة من (20) مبحوثاً، ثم أعيد التطبيق على نفس العينة بعد فترة (20) يوماً من التطبيق الأول، وبعد تفريغ نتائج التطبيقين وإجراء الوسائل الإحصائية وجد الباحث انه لا توجد فروق جوهرية بين العينتين وهذا يؤكد ثبات استمارة الاستبيان وانسجامها وبإمكان الباحث اعتمادها في جمع البيانات.

رابعاً مجالات الدراسة:

¹ أسماء السادة المحكمين:

1. أ. د. ناهدة عبدالكريم، 2. د. مازن بشير، 3. أ. د. نبيل نعمان، 4. أ. د. لاهاي عبدالحسين، 5. أ. د. صبيح عبدالمنعم، 6. أ. د. كريم محمد حمزة، 7. أ. م. د. سلام عبد علي، 8. أ. م. د. فهيمة المشهداني، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 9. أ. د. عبدالمنعم الحسني، 10. أ. د. هادي صالح، 11. أ. د. عدنان ياسين، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة بغداد، 12. أ. د. ناظم عبدالله، الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 13. أ. م. د. حميد كردي، 14. أ. م. د. جمعة إبراهيم، 15. أ. م. د. رباح مجيد، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الانبار.

² د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1995، ص76.

تنقسم مجالات الدراسة إلى ثلاثة مجالات وهي كما يأتي:

أ. المجال البشري:

وهم مجموعة الأشخاص الذين تم اختيارهم ليكونوا عينة الدراسة الحالية، وقام الباحث باختيار عينة من الشباب العراقي وعددهم () مقسمة بالتساوي على الجنسين، من اجل تمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صادقاً في حدود الوقت والجهود والإمكانيات المتوفرة، وقد شملت العينة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-29) سنة علماً أن هذه الفئة يبلغ عددهم في الفلوجه () وبنسبة () ، وقد شملت العينة جميع الشباب ضمن هذه الفئات العمرية من المتعلمين وغير المتعلمين ..الخ.

ب. المجال المكاني:

ونقصد به المنطقة التي أجريت بها الدراسة، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة في مدينة الفلوجه التابعة إلى محافظة الانبار. وتقع مدينة (الفلوجه) على الضفة اليسرى لنهر الفرات، وتبعد عن بغداد (61كم) ، وعن الرمادي (45كم)، وموقعها عند تقاطع خط العرض (21,33 درجة) شمالاً مع خط الطول (43,46 درجة) شرقاً، وتبلغ مساحتها (4392) متر مربع¹. وتضم المدينة (21) حي سكني، ومدينة الفلوجه مدينة قديمة ترجع جذورها إلى العصر الكيشي (1600 ق . م)².

ت. المجال الزمني:

ونقصد به الفترة التي تم جمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي (تطبيق الدراسة الميدانية) وقد حدد الباحث الفترة الزمنية من أول شهر تشرين الأول 2011 وحتى نهاية شهر شباط 2012.

خامساً- تصميم حجم العينة:

¹ محمد شاكر حمود المحمدي، تاريخ الفلوجه: دراسة موضوعية من الجذور إلى منتصف القرن العشرين ، ط1، دار الشعاع، دمشق، ص22.

² المصدر السابق، ص23.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار وتصميم عينة الدراسة يتطلب من الباحث اعتماد خطوات علمية ، كتحديد حجم العينة واختيار نوعها والتأكد من مصداقيتها فضلاً عن تحديد مجتمع البحث الذي اعتمده الباحث في دراسته، وهنا سنوضح أهم هذه الخطوات وكما يأتي..

أ. تحديد حجم العينة:

يشير مفهوم العينة إلى ذلك الجزء من السكان الذي يعتمد عليه الباحث في دراسته عن طريق العينة العشوائية أو القصدية للحصول على بيانات حول الظاهرة المدروسة وتحقيق النتائج المطلوبة¹. ويلجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة في البحث الاجتماعي عندما يتعذر عليه إجراء دراسته على جميع أفراد المجتمع. ولذا نجد إن تصميم حجم العينة يعتمد على طبيعة الظاهرة المدروسة، وهذا يتطلب من الباحث تحديد حجم العينة ونوعها والمنطقة الجغرافية التي تسحب منها، ودرجة تمثيلها للمجتمع المبحوث، وهل هذا المجتمع متجانس أم شبه متجانس أم غير متجانس في الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، كما على الباحث يأخذ بالاعتبار إمكانياته المادية والبشرية والوقت المتوفر لديه². كل هذه الصفات من أساسيات تصميم العينة، وبما أن مجتمع الدراسة الحالية هو مجتمع غير متجانس في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية، لذا وجد الباحث أن يعتمد القانون الآتي لتحديد حجم العينة..

$$ن . ع = \frac{ع}{س} \times 2 \text{ (ملاحظة: إعادة النظر في القانون)}$$

ن . ع = حجم العينة المطلوب اختيارها من مجتمع البحث.

ع = 2 = الانحراف المعياري لمجتمع البحث تربيع.

¹ د. دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: د. احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص257.

² د. احسان محمد الحسن، د. عبدالمنعم الحسني، مصدر سابق، ص87-88

علماً أن حد الثقة يقرره الباحث في انحراف الخطأ المعياري وهي تقدر بدرجات بين () درجة ، وقد جرى اختبار مستوى الثقة الإحصائية بـ () أي وجود خطأ معياري يقدر () درجة، وهذا الخطأ ناجم عن عملية الاختبار العشوائي وبدرجة دلالة إحصائية لمستوى الثقة المذكور () ، إما حد الثقة الإحصائية فيحدد استناداً للقانون السابق لتحديد العينة وهو () وبعدها نعوض المعادلة الإحصائية للحصول على الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة وهي..

ب. اختبار مصداقية العينة:

ت. مجتمع البحث:

وفقاً للخصائص العامة التي تميز بها مجتمع الدراسة المتمثل بـ (مدينة الفلوجه) بوصفها مدينة كبيرة وتحتوي على عدد من الأحياء السكنية تصل إلى (21) حي سكني، وهنا قام الباحث بتقسيم المدينة إلى ثلاث أقسام وهي القسم الشمالي وقسم يضم أحياء وسط المدينة والقسم الثالث يتمثل بالقسم الجنوبي، علماً أن هذا التقسيم يخدم الباحث في تحديد نوع العينة، وبما أن مجتمع البحث هو مجتمع غير متجانس في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية، لذا قام الباحث باعتماد العينة العشوائية الطبقية "Stratified Random Sample" والتي تنسجم مع مجتمع الدراسة ذات الصفات غير المتجانسة. وقد راعى الباحث أن تكون وحدات العينة ممثلة بقدر الإمكان للمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فتناول من القسم الشمالي منطقتين ممثلة بـ(حي الشرطة وحي المعلمين للمستوى الاقتصادي والاجتماعي الجيد) وتناولنا من وسط الفلوجه (حي نزال وحي الرسالة للمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتوسط)، في حين وقع

الاختيار على (حي اليرموك وحي الخضراء للمستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض)، علماً أن هذا التقسيم اعتمد على بعض المؤشرات منها مستوى الدخل وطبيعة المباني السكنية إلى جانب المستوى التعليمي والمهني، وتجدر الإشارة إلى قضية مهمة وهي أن هذه الأحياء الستة تضم كذلك أحيانا بعض الخليط من المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة، إلا أن الباحث حاول قدر الإمكان انتقاء المستوى الغالب من هذه الأحياء بناء على حالة المساكن والشوارع والطرق. كما قام الباحث بمراعاة التنوع عند اختيار مفردات العينة من حيث الخصائص النوعية والحالة التعليمية والمهنية كما راعى بعض الشروط منها...

- أن تتراوح الخصائص العمرية لوحدات العينة بين (15-29) سنة.
 - أن يكون مفردات العينة من الأحياء الستة المختارة.
- وقد طبقة استمارة الاستبيان على عينة من () شاب وشابة

ث. وحدة العينة:

تجدر الإشارة هنا أن الباحث قام بتحديد وحدة العينة للدراسة الحالية في عينة من الشباب العراقي الساكنين في مدينة الفلوجة والذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 29 سنة).

سادساً- تبويب وتحليل البيانات الإحصائية

تعد مرحلة جمع البيانات وتفرغها وتحليلها من المراحل الأساسية في البحث الاجتماعي، وهنا سنوضح ابرز الخطوات التي اعتمدها الباحث في تبويب هذه البيانات وتفسيرها وهي كالتالي...

- التدقيق: وهنا يقوم الباحث بمراجعة صحيفة الاستبيان والتأكد من صحة البيانات التي تحتويها، واستبعاد الاستمارات غير المكتملة.
- الترميز: المقصود بهذه الخطوة هو تحويل إجابات المبحوثين إلى أرقام من اجل تبويبها في جداول إحصائية للقيام بتحليلها وتفسيرها.

- الجداول الإحصائية: تمثل الجداول الإحصائية مرحلة متقدمة في البحوث الاجتماعية ، وقد اعتمد الباحث الجداول البسيطة والمعقدة لتحليل وتفسير بيانات الدراسة.
- الرسوم البيانية: وقد اعتمد الباحث في دراسته الحالية الرسوم والأشكال البيانية لتوضيح بعض الجداول الإحصائية، الأمر الذي يسهل فهم هذه الجداول.

سابعاً- الوسائل الإحصائية(تكتب بعد الانتهاء من تحليل الجداول)

ثامناً- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

"تؤدي الحروب والأزمات إلى تفاقم مشكلات الشباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية"
الفرضيات الفرعية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديمغرافية للشباب(النوع، السن، المسكن، التحصيل الدراسي)وبين تفاقم المشكلات.
2. هناك علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة ومشكلات الشباب.
3. هناك فروق دالة إحصائية بين متغير النوع والانتماء الوطني.
4. هناك فروق دالة إحصائية بين متغير النوع وأزمة التعبير اتجاه القضايا السياسية.
5. هناك فروق دالة إحصائية بين متغير النوع وقلق المستقبل.
6. هناك فروق بين متغير الحالة الاجتماعية وقلق المستقبل.
- 7.

الفصل السادس

عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

تمهيد:

انطلاقاً من الجانب النظري للدراسة الحالية والذي سلب الضوء على التحليل العلمي للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المأزوم وانعكاساته في تفاقم مشكلات الشباب، لذا فإن الجانب الميداني سيركز على جمع الكثير من المدلولات العلمية والمؤشرات لتفسير أزمة المجتمع ودورها في تكريس هذه المشكلات. وسيضمن هذا الفصل تحليل البيانات الأولية والأساسية وتفسير نتائجها وكما يأتي...

المبحث الأول - البيانات الأولية:-

المبحث الثاني: مشكلات الشباب السياسية والأمنية:-

المبحث الثالث: مشكلات الشباب الاقتصادية:-

المبحث الرابع: مشكلات الشباب الاجتماعية والنفسية:-

المبحث الأول - البيانات الأولية:

لا شك أن معرفة المتغيرات المتعلقة بالنوع والعمر والتحصيل الدراسي والحالة الاجتماعية والمهنة والمستوى الاقتصادي لأسر المبحوثين من المتغيرات المهمة في تفسير مشكلة الدراسة الحالية، علماً أن هذه المتغيرات تبين بوضوح دور الشباب في الحياة الاجتماعية، والهدف من إدراج هذه الأسئلة في الاستمارة هو مساعدة الباحث في الربط بين بعض هذه المتغيرات والجوانب الأخرى للتوصل إلى نتائج تخدم البحث العلمي وتساعد الباحث في التعمق بنتائجه.

1- النوع:

يعد متغير النوع من المتغيرات الأساسية في البحث العلمي، ومن خلاله يمكن للباحث أن يحدد الخصائص الاجتماعية للعينة، ويعد هذا المتغير واختلافه مؤشراً في بيان وتفسير مشكلات الشباب، حيث هناك تباين بين مشكلات كل من الذكور والإناث وأيهما أكثر تأثراً.

جدول رقم (1)

يوضح نوع الجنس للمبحوثين

يشير الجدول رقم (1) أن نسبة كل من الذكور والإناث جاءت متساوية، فقد كان عدد الذكور (200) شاب وبنسبة 50%، كما سجل عدد الإناث (200) شابة أيضا. علما أن تقسيم العينة جاء بالتساوي بسبب تقارب أعداد الذكور إلى أعداد الإناث في مجتمع الدراسة.

ت	النوع	التكرار	النسبة المئوية
1	ذكر	200	50%
2	أنثى	200	50%
3	المجموع	400	100%

2- العمر:

لا شك أن متغير العمر له تأثير واضح في إجابات المبحوثين، كما ينعكس على خصائصهم وصفاتهم ، وقد تتباين مشكلات الشباب من شريحة عمرية إلى أخرى، ويتضح من الدراسة الميدانية أن سن عينة الدراسة يتراوح بين الفئة العمرية (15 - 29) سنة، وهي مرحلة تتميز

باستواء النمو البدني وظيفيا كما يرى ذلك علماء النفس، كما تتميز بالطموح والانطلاق نحو المستقبل وسط السياق العام.

جدول رقم (2)

يوضح أعمار المبحوثين

ت	الأعمار	التكرار	النسبة المئوية
1	19-15	167	41,8%
2	24-20	143	35,8%
3	29-25	90	22,5%
4	المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (2) أن الفئة العمرية (15-19) سجلت أعلى نسبة بين الفئات العمرية الأخرى وقد بلغ عددها (167) شاب وشابة وبنسبة 41,8%، في حين سجلت الفئة العمرية الواقعة بين (20-24) سنة (143) شاب وشابة وبنسبة 35,8%، أما عن الفئة العمرية الواقعة بين (25-29) سنة فقد بلغ عددها (90) شاب وشابة وبنسبة 22,5%. علماً أن الفئة العمرية الأولى سجلت أعلى نسبة لأنها تمثل النسبة الكبيرة في مجتمع الدراسة مقارنة بالفئات الأخرى، ونستنتج من ذلك أن سن أفراد العينة يقع ما بين مرحلة المراهقة المتوسطة ومرحلة البلوغ لدى الشباب التي تتميز بالطموح والحيوية، كما تتميز هذه الفئة بالميل الشديد نحو الاستقلالية في الحياة الاجتماعية، ولا بد من احتواء هؤلاء الشباب وتمكينهم لأنهم يملكون الطاقات والإمكانات لبناء المجتمع، ولكن ما يبدو في الواقع الميداني أن هذه الشريحة لم تؤخذ بنظر الاعتبار من القائمين على رعاية شؤونهم بدءاً من الأسرة وإلى المؤسسات الأخرى، ما يبعث على احتمال أن تتوجه هذه الطاقات نحو العزلة والضياع والاعتراب وقلق المستقبل أو ينجذب نحو العنف والتطرف. لذلك لا بد أن تتضمن أي إستراتيجية اجتماعية مستقبلية فرصاً لهؤلاء الشباب لتمكينهم وإشراكهم في عمليات التنمية

البشرية، وإلا فإن هذه الشريحة ستتحول إلى خطر يهدد مسيرة النظام الاجتماعي ، وقد ينعكس هذا الخطر على تحقيق عمليات الأمن الإنساني.

3- الحالة الاجتماعية:

يعد متغير الحالة الاجتماعية من المتغيرات المهمة في تفسير مشكلة أو ظاهرة الدراسة، ويعود السبب إلى أن الشخص المتزوج يختلف في استقراره النفسي والاجتماعي عن الحالات الاجتماعية الأخرى، وقد ينعكس ذلك في تباين المشكلة من حالة اجتماعية إلى أخرى وكما مبين في الجدول أدناه..

جدول رقم (3)

يوضح الحالة الاجتماعية

ت	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
1	أعزب	317	79,3%
2	متزوج	79	19,8%
3	مطلق	3	0,8%
4	أرمل	1	0,3%
5	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (3) أن النسبة الغالبة في عينة الدراسة هم من العزّاب، وقد بلغ عددهم (317) شاب وشابة وبنسبة 79,3%، في حين كان عدد المتزوجين (79) شاب

وشابة وبنسبة 19,8%، أما عن عدد المطلقين فقد سجلت (3) حالات فقط وبنسبة 0,8%، كما سجلت حالات الأرامل حالة واحدة فقط وبنسبة 0,3%.

والمستخلص من ذلك هو أن أفراد العينة غالبهم من العزّاب وهذا أمر طبيعي بالنسبة للفئة العمرية في سن الدراسة، وقد تمثل هذه الشريحة أكثر رغبة في التطع إلى بناء المستقبل، والجدول السابق لأعمار المبحوثين يؤكد أن غالب أفراد العينة هم بين الفئة العمرية (15-24) وهذا يدل على أن غالب أفراد العينة هم في سن الدراسة ، والشباب في الغالب يطمح إلى إكمال تعليمه والحصول على وظيفة أو عمل من أجل تأمين مستقبلهم ومن ثم يتجه إلى الأهداف الأخرى كالزواج مثلاً.

4- التحصيل الدراسي:

يشكل متغير التحصيل الدراسي أهمية أساسية في البحث العلمي، كما يساعد في تفسير مشكلة أو ظاهرة الدراسة والتوصل إلى نتائج أكثر دقة، وتتباين مشكلات الأفراد حسب تباين التحصيل الدراسي، كما يساعد ارتفاع المستوى التعليمي في تحسين مستوى حياة الأفراد. ولدراسة ذلك نقوم بعرض بعض المؤشرات الميدانية التي توضح ما تم دراسته من فئات الشباب في مجال التعليم وكما مبين في الجدول أدناه..

جدول رقم (4)

يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

ت	التحصيل	التكرار	النسبة المئوية
1	أمي	26	6,5%
2	يقرأ ويكتب	17	4,3%
3	ابتدائي	50	12,5%
4	متوسطة	151	37,8%
5	إعدادية	73	18,3%
6	دبلوم	40	10,0%
7	بكالوريوس	43	10,8%
8	المجموع	400	100%

يشير جدول رقم (4) إلى التحصيل الدراسي لأفراد العينة، فقد تبين أن أكثر من الثلث من أفراد العينة لم يتجاوز مستواهم المتوسطة ، حيث كان عددهم (151) شاب وشابة وبنسبة 37,8%، في حين سجل اقل من الربع لأفراد العينة في التحصيل الإعدادي، وبلغ عددهم (73) شاب وشابة وبنسبة 18,3%، أما عن المستوى الابتدائي فقد كان عددهم (50) شاب وشابة وبنسبة 12,5%، أما عن عدد حملة شهادة البكالوريوس فقد سجل (43) شاب وشابة وبنسبة 10,8%، وكان عدد حملة شهادة الدبلوم (40) شاب وشابة وبنسبة 10,0%، أما عن عدد أفراد العينة الأميين فقد كان (26) شاب وشابة وبنسبة 6,5%، في حين كان عدد من يقرأ ويكتب (17) شاب وشابة وبنسبة 4,3%.

ونستنتج من خلال النتائج أعلاه أن غالب أفراد العينة هم من حملة شهادة المتوسطة ويعود السبب إلى أن البعض من هؤلاء الشباب مازال في مسيرة الدراسة في المرحلة الإعدادية وقد تأخر في سير دراسته بسبب الأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي من (حروب وأزمات) انعكست على المسيرة الدراسية لغالب الشباب العراقي، وخاصة في مدينة الفلوجة التي تعرضت إلى اشد الأزمات في العام 2005 وقد نجم عن هذه الأزمة أن فُرض حصار على المدينة وأصبح أبناؤها لا يدخلون إليها إلا ب(الهوية) المختومة من قبل جيش الاحتلال والتي أطلق عليها ب(الباج)، هذه الأوضاع وغيرها حالة بين الكثير من الشباب في إكمال دراستهم أو تأخرها، كما ترك البعض الأخر الدراسة والتحق بسوق العمل مبكراً لإعالة أسرهم.

5- عائلية السكن:

يعد المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وهو من الحقوق المهمة التي تكفلها الحكومات لشعوبها، فهو يضمن الوقاية من المخاطر البيئية، ويحقق الاستمرار والتطور في الحياة من خلال تلبية المتطلبات الضرورية ذات العلاقة بأمن واستقرار الإنسان. كما يساعد هذا المتغير في تفسير مشكلات الشباب وخاصة في ظروف أصبح السكن يشكل عقبة كبيرة في مسيرة العديد من الأفراد والجماعات، وقد ينجم عن هذه المشكلة تحديات تهدد مسيرة النظام الاجتماعي، ولتوضيح ذلك نقوم بعرض بعض المؤشرات من خلال الجدول أدناه...

جدول رقم (5)

يوضح عائلية السكن للمبحوثين

ت	عائلية السكن	التكرار	النسبة المئوية
1	ملك	335	83,8%
2	إيجار	56	14,0%
3	تجاوز	4	1,0%
4	أخرى	5	1,3%
5	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (5) الخاص بتفسير عائلية السكن للمبحوثين أن غالب هؤلاء المبحوثين أشاروا بملكية المسكن وكان عددهم (335) شاب وشابة وبنسبة 83,8%، في حين أجابوا (56) شاب وشابة بان المسكن كان إيجارا وبنسبة 14,0%، كما أشار (5) من أفراد العينة وبنسبة 1,3% أن سكنهم مع بعض الأقارب وبعضهم في دوائر حكومية، كما سجلت (4) حالات من المبحوثين وبنسبة 1,0% أن سكنهم تجاوز بمعنى بناء دار بسيط في ساحات حكومية.

نستنتج من ذلك أن متغير عائلية السكن يشكل أهمية كبير لدى الأسرة العراقية، وهو عامل أساسي في تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي، فالفرد العراقي عندما يكون أسرة يحاول أن يضع أولوية لشراء دار أو قطعة ارض، والتي يعد امرأ ضروريا في تأمين المستقبل، وقد تمسكت الأسرة العراقية وعلى مدى عقود طويلة أن تعد السكن من العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي.

6- الوضع الاقتصادي:

يشكل الوضع الاقتصادي متغيراً في غاية الأهمية بالنسبة لقياس أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، وقد اعتمد الباحث على هذا المتغير في التعرف على بعض المشكلات الاجتماعية والنفسية للشباب، ولدراسة ذلك نقوم بعرض بعض المؤشرات الميدانية التي توضح ما تم دراسته في مجال الوضع الاقتصادي لأسر المبحوثين وكما مبين في الجدول أدناه...

جدول رقم (6)

يوضح الوضع الاقتصادي لأسر المبحوثين

ت	الوضع الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
1	يقل عن الحاجة	108	27,0%
2	يسد الحاجة	282	70,5%
3	بفيض عن الحاجة	10	2,5%
4	المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالب أفراد العينة أجابوا بان دخلهم (يسد الحاجة) وكان عددهم (282) شاب وشابة وبنسبة 70,5%، في حين أجابوا (108) شاب وشابة أن دخلهم (يقل عن الحاجة) وبنسبة 27,0%، أما الذين أجابوا أن دخلهم (يفض عن الحاجة) فكان عددهم (10) شاب وشابة وبنسبة 2,5% وهي نسبة قليلة ومتوقعة في المجتمع

العراقي الذي تعرض إلى اشد أنواع الحروب والأزمات التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي لغالب العراقيين، بغض النظر عن بعض الأسر التي ترتقي إلى الطبقات الغنية والتي في الغالب هاجرت إلى بلدان أخرى أو الأشخاص الذين استفادوا من ظروف الأزمات وتحولوا إلى الثراء السريع أما بسبب الفساد الإداري أو حالات السلب التي تعرض لها العراق بعد الاحتلال في نيسان 2003 ، كما أسهم الانفتاح على الأسواق الخارجية وارتفاع أسعار البضائع مع محدودية الرواتب لغالب هذه الأسر إلى تراجع وضعهم الاقتصادي.

والمستخلص من ذلك هو أن أفراد العينة غالبهم أجابوا بان دخلهم يسد الحاجة وبنسبة 70,0%، وهي نسبة مرتفعة إلا أن هذا لا يعني أن هذه الأسر لا تعيش حالة الفقر وضعف الوضع الاقتصادي، فالأسرة العراقية في ظل أوضاع الأزمات أصبحت تسد الحاجة من طعام وشراب إلى جانب بعض المستلزمات البسيطة والمتواضعة، أما قضايا الترفيه والسفر فقد اقتصرت على بعض الطبقات الغنية وهي تكاد تختفي في الدراسة الحالية، وهذا يعني أن غالب الأسر العراقية وخاصة في الفلوجة تعيش في وضع اقتصادي متوسط أو ما دون ذلك.

7- المهنة:

يعد متغير المهنة من المتغيرات المهمة في نتائج البحث العلمي، وهو من العوامل التي تعتمد في تحديد الوضع الاقتصادي للأفراد ولذلك اعتمد هذا المتغير من اجل قراءة وتفسير تفاقم مشكلات الشباب. ولتوضيح ذلك سنقوم بعرض بعض المؤشرات من خلال الجدول أدناه...

جدول رقم (7)

يوضح مهنة المبحوثين

ت	المهنة	التكرار	النسبة المئوية
1	موظف حكومي	30	7,5%
2	كاسب	64	16,0%
3	طالب	233	58,3%
4	ربة بيت	23	5,8%
5	عاطل	50	12,5%
4	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (7) أن أكثر من نصف العينة هم من الطلبة ، وقد بلغ عددهم (233) شاب وشابة وبنسبة 58,3%، في حين بلغ عدد من هم في مهنة كاسب (64) شاب وشابة وبنسبة 16,0%، علما أن مهنة كاسب اعتمدت للعديد من الأعمال وخاصة كسائق التاكسي أو عامل في محل... الخ، أما عن العاطلين فقد بلغ عددهم (50) شاب وشابة وبنسبة 12,5%، أما عن الموظف الحكومي فقد كان عددهم (30) شاب وشابة وبنسبة 7,5%، في حين كانت ربات البيوت عددهن (23) شابة وبنسبة 5,8%.

نستنتج من ذلك أن غالب العينة كانوا من الطلبة، وهذا متوقع لان الفئة الغالبة من أفراد العينة هم في سن الدراسة، وهنا يتضح انه في الغالب هؤلاء الشباب يعتمدون على أسرهم في تلبية متطلباتهم وخاصة في توفير السكن والمصروف وغيره من الاحتياجات والمتطلبات الأخرى، وعلى الرغم من الاستقلالية التي ينشدها الشباب في هذا العمر، إلا أن التقاليد والقيم الاجتماعية في المجتمع الشرقي وخاصة المجتمع العراقي في الغالب تضع السلطة والرقابة والإعالة على الأب وخاصة إذا ما كان الأبناء في الدراسة.

8- الحي السكني :-

يساعد هذا المتغير في التعرف على تباين مشكلات الشباب من منطقة سكنية إلى أخرى، وبما أن مجتمع الفلوجة هو مجتمع طبقي، فإنه لا بد أن تتباين الأحياء السكنية في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أفراد هذا المجتمع. ولدراسة ذلك نقوم بعرض بعض الأعداد الخاصة بكل حي أو منطقة سكنية وكما مبين بالجدول أدناه...

جدول رقم (8)

يوضح الحي السكني للمبحوثين

ت	الحي السكني	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
1	الخضراء	25	6.3%	7
2	المعلمين	31	7.8%	5- أ
3	الجولان	51	12.8%	1
4	الرسالة	35	8.8%	2
5	المعتصم	15	3.8%	10- أ
6	الأندلس	15	3.8%	10- ب
7	الأمين	3	0.8%	14
8	الوحدة	13	3.3%	11
9	الرصافي	7	1.7%	12
10	المنصور	5	1.3%	13
11	القادسية	34	8.5%	3- أ
12	الشرطة	31	7.8%	5- ب
13	نزال	32	8.0%	4
14	الجمهورية	18	4.5%	9
15	الضباط	27	6.8%	6

16	اليرموك	34	8.5%	3- ب
17	التأميم	24	6%	8
18	المجموع	400	100%	

يُلاحظ من الجدول رقم (8) أن أعلى نسبة لأفراد العينة كانت قي حي الجولان، حيث كان عددهم (51) وبنسبة 12,8%، وجاء في المرتبة الثانية حي الرسالة حيث كانت نسبتهم (8,8%)، في حين كانت نسبة حي القادسية واليرموك (8,5%)، كما سجلت نسبة حي نزال (8,0%)، أما نسبة كل من حي المعلمين والشرطة فكانت (7,8%)، وسجلت نسبة حي الضباط (6,8%)، أما الخضراء فكانت نسبتهم (6,3%)، وسجل حي التأميم نسبة (6%)، كما سجل كل من حي المعتصم والأندلس نفس النسبة أيضا وكانت (3,8%)، أما حي الوحدة فقد سجل نسبة (3,3%)، وسجل حي الرصافي نسبة قدرها (1,7%)، وسجل حي المنصور نسبة (1,3%)، وأخير سجل حي الأمين اقل نسبة في هذه الدراسة قدرها (0,8%) . ونستنتج من ذلك إن هذه النسب جاءت وفقاً للإحصائية التابعة إلى مركز جهاز الإحصاء في محافظة الانبار، وقد سجل حي الجولان النسبة الأكبر في مدينة الفلوجة لأنه الحي الأكبر في حجم السكان، وهكذا بالنسبة إلى الأحياء الأخرى، ولذا أن اختيارنا إلى هذه النسب لم تكن عشوائيا ولكن جاءت على وفق الأعداد الموجودة في هذه الأحياء والتي تم تقسيمها وفقا لقانون النسبة المئوية.

المبحث الثاني - مشكلات الشباب السياسية والأمنية:-

جدول رقم (9)

يوضح الاهتمام بالشؤون السياسية

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة	ت
----------------	---------	---------	---

1	نعم	203	50,8%
2	لا	197	49,3%
3	المجموع	400	100%

يشير الجدول رقم (9) بصورة واضحة إلى اهتمام الشباب في الشؤون والقضايا السياسية، حيث أجابوا أكثر من نصف العينة تقريباً بالاهتمام بالشؤون السياسية وكان عددهم (203) شاب وشابة وبنسبة 50,8% ، في حين سجلوا الذين لا يهتمون بالشؤون السياسية (197) شاب وشابة وبنسبة 49,3%.

نستنتج من ذلك أن شريحة الشباب لديها الوعي الكافي في متابعة الشؤون السياسية الخاصة بالمجتمع، وقد يعود السبب في هذا الاهتمام إن الأوضاع الراهنة في المجتمع العراقي دفعت العديد من الشباب للتطلع إلى معرفة هذه الشؤون وخاصة ما يتعلق بالتطورات الأمنية والاستقرار السياسي الذي يرتبط بمستقبلهم الدراسي والعملية، وفي الوقت ذاته نجد أن النصف الأخر لم يشغل نفسه في هذه القضايا والشؤون السياسية، الأمر الذي لا يدل على عدم وعيهم واهتمامهم، ولكن تبين ومن خلال إجراء النقاشات مع المبحوثين أثناء المقابلات أن الشباب أصبح لا يثق بالسياسة والبعض الأخرى أبداً تخوفه من التدخل في القضايا السياسية. كما قام الباحث بإجراء الجماعات البؤرية مع سبعة مجموعات وكان عددهم (75) شاب وشابة ومن مختلف أحياء مدينة الفلوجة وقد توصل إلى آراء متباينة حول الاهتمام في القضايا السياسية ولكن الغالب من هذه الجماعات ابدوا عدم اهتمامهم في الشؤون السياسية ويعود السبب إلى انشغالهم في هموم الحياة كما قالوا، كما تبين من البعض عدم ثقتهم بهذه القضايا وخاصة ما يتعلق بالانتخابات وتشكيل السلطة، ويرى الباحث أن الصراعات السياسية بين الأحزاب هي التي دفعت العديد من الشباب إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية ويعودها لا تقدم نفعاً أو جدوى لهم والمجتمع بشكل عام.

جدول رقم (10)

يوضح تعرض المبحوثين إلى الاعتقال

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	50	12,5%
2	لا	350	87,5%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (10) أن غالب المبحوثين لم يتعرضوا إلى الاعتقال وكان عددهم (350) شاب وشابة وبنسبة 87,5%، في حين أجابوا (50) شاب وشابة بتعرضهم إلى الاعتقال وبنسبة 12,5%.

نستنتج من ذلك أن غالب أفراد العينة لم يتعرضوا إلى الاعتقال ، ولكن هذا لا يبرر أن وضع مدينة الفلوجة مستقر، فقد تبين من خلال "الجماعات البوذية" أن غالب المبحوثين يعانون من القلق اتجاه قضية الاعتقال وخاصة عندما يكون احد أفراد العائلة معتقلاً أو قد تعرض إلى الاعتقال سابقاً، وهذا ما تبين لنا من خلال الحوارات المعمقة أن هذا القلق ينعكس على أمنهم النفسي والاجتماعي وبالنتيجة أن المواطن في مدينة الفلوجة يعيش أزمة "ما بعد الصدمة: post-trauma" التي حدثت في المجتمع العراقي بشكل عام ومجتمع الفلوجة بشكل خاص. وما يزيد قلق المواطن في الفلوجة طريقة التفتيش العشوائي الذي تتعرض له جميع المنازل وبدون استثناء وقد ينتج عن ذلك اعتقال البعض بالاشتباه وينتهي الأمر به أن هذا الشخص برئ وبعد أن يفرج عنه لا يقدم له ابسط الاعتذار، كما يعاني الشباب من قضية توجيه التهم عندما يحدث إي انفجار في المدينة، إلى جانب ذلك ينتج عن هذا التفتيش إهانة أفراد المنزل واستخدام بعض الكلمات التي لا تليق بقيمتنا الاجتماعية، كل هذه المؤشرات تدعو إلى قلق

واضطراب المواطن العراقي بشكل عام وأبناء مدينة الفلوجة بشكل خاص. علما أن الباحث شاهد على كثير من هذه الأحداث وقد تعرض هو الآخر إلى اعتقال احد أفراد عائلته من قبل جيش الاحتلال.

جدول رقم (11)

يوضح تعرض المبحوثين إلى التهديد بالقتل

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	17	4,3%
2	لا	383	95,8%
3	المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (11) أن غالب المبحوثين لم يتعرضوا إلى التهديد بالقتل وكان عددهم (383) مبحوثاً وبنسبة 95,8%، في حين كان عدد الذين تعرضوا إلى التهديد بالقتل (17) وبنسبة 4,3%.

نستنتج من ذلك أن غالب أبناء المدينة ليس لديهم إي عداوات وهم ينتمون إلى طبقات اجتماعية بسيطة ، كما يدل ذلك على تماسك أبناء المدينة وتعاونهم فيما بينهم إلى جانب

الصفة الدينية التي تغلب على أبناء المدينة، أما عن تعرض النسبة القليلة جداً إلى التهديد بالقتل فقد يعود ذلك إلى قضايا الانتقام أو الثأر بسبب التوجه العشائري الذي يغلب على المدينة.

جدول رقم (12)

يوضح تعرض المبحوثين إلى التهجير

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	217	54,3%
2	لا	183	45,8%

يُلاحظ من الجدول رقم (12) أن ما يزيد على النصف تقريبا من المبحوثين قد تعرضوا إلى التهجير القسري من قبل قوات الاحتلال، وكان عددهم (217) مبحوثاً وبنسبة 54,3%، في حين الذين لم يتعرضوا إلى التهجير كان عددهم (183) وبنسبة 45,8%.

والمستخلص من ذلك هو أن ما يزيد على نصف أفراد العينة اجابو أنهم تعرضوا إلى التهجير القسري، علما أن هذا التهجير يعود إلى أزمة الفلوجة* التي وقعت خلال عام 2004، وقد ترتب على هذه الأزمة الكثير من الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والثقافي، فعلى المستوى الاجتماعي تعرض العديد من الأسر إلى التفكك الاجتماعي بسبب وفاة الأب أو احد أفراد الأسرة هذا الذي أكدته دراسة راند لأسر محافظة الانبار، وقد ترتب على اثر ذلك ارتفاع أعداد الأرمال في مدينة الفلوجة إلى جانب تفاقم ظاهرة التيتيم وأطفال الشوارع الذين يعملون لإعالة أسرهم، كما أفرزت هذه الأوضاع إحباط وقلق نفسي، إلى جانب تراجع الوضع الاقتصادي بسبب فقدانهم أعمالهم أو محلاتهم، كما ترك العديد من الشباب والأطفال دراستهم أو تأخرها بسبب التهجير، كل هذه المؤشرات تهدد مسيرة النظام الاجتماعي في مدينة الفلوجة بشكل خاص والمجتمع العراقي بشكل عام. كما نتفق مع دراسة حالة كمبوديا حول الاغتراب ورأس المال الاجتماعي والتي أكدت على تفاقم حالة التهجير القسري

* وقعت معركة الفلوجة الأولى في شهر نيسان عام 2004، وقد تعرض سكان أهالي الفلوجة إلى التهجير من قبل قوات الاحتلال، مما دفع أهالي المدينة إلى الانتقال بين محافظات العراق كافة . وتم استقبالهم من قبل هذه المحافظات ما يدل على تماسك وتوحد المجتمع العراقي، واستمرت الأزمة حتى نهاية العام، ثم وقعت معركة ثانية في تشرين الثاني من نفس العام لتكون اشد من الأولى، وقد نجم عن هذه الأزمة أن تعرضت غالب منازل المدينة إلى التصدع والهدم، كما تعرضت مؤسسات وشوارع الفلوجة إلى التدمير بسبب الانفجارات المكثفة، كما تعرضت المدينة إلى الهجوم بالفسفور الأبيض الذي نجم عنه تشوه خلقي في الكثير من الولادات، وهذه الأوضاع أدت إلى اضطراب الأمن النفسي والاجتماعي بين أبناء المدينة.

لدى المواطن الكمبودي، كما نتفق مع دراسة "رسول مطلق محمد" ان الازمة تساعد في ارتفاع حالات التهجير القسري.

جدول رقم (13)

يوضح حرية التعبير في السياسة

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	140	35,0%
2	لا	260	65,0%
3	المجموع	400	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن غالب المبحوثين أجابوا بأنهم غير قادرين على التعبير عن رأيهم السياسي بكل حرية وكان عددهم (260) مبحوثاً وبنسبة 65,0%، في حين الذين أجابوا بإمكانية التعبير كان عددهم (140) مبحوثاً وبنسبة 35,0%.

نستنتج من ذلك أن المواطن العراقي مازال يعيش حالة الخوف من الأنظمة السياسية التي تحكمه، وربما يعود السبب إلى غياب الشفافية بين الحاكم والمحكوم في المجتمع العراقي، وعلى الرغم من الحديث عن الديمقراطية وحرية التعبير فإن الأمر مازال حبر على ورق وقانون الخوف أكثر حضوراً في ارض الواقع، وقد لاحظ الباحث والكثير من العراقيين ما حدث ضد المتظاهرين في ساحة التحرير كيف تعرضوا إلى الضرب واستخدام الماء الساخن من اجل تفريقهم، إلى جانب غلق الطرق وفرض حظر التجوال في بعض الأوقات من اجل الحد من هذه التظاهرات كل هذه المؤشرات تؤيد النتيجة التي أبدتها أفراد العينة.

ونتفق في دراستنا مع تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الذي أشار إلى أزمة الحرية وخاصة ما يتعلق بقضية الاعتقالات وهي قضية نقيض الحرية فالاعتقال التعسفي غير القانوني بات يهدد حرية الفرد العراقي. فقد أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) نقلاً عن وزارة حقوق الإنسان في بغداد، أن عدد المعتقلين والمحتجزين أمنياً والسجناء الذين صدرت بحقهم الأحكام في كل أنحاء العراق بلغ (50,595) شخصاً في نهاية حزيران 2008، والعدد في تزايد عند مقارنته في الوقت الراهن.

وعند إجراء الحوار مع المبحوثين من خلال "الجماعة البوذية" تبين أن غالب المبحوثين ضمن هذه الجماعة والذي كان عددهم (75) شاب وشابة ابدوا تخوفهم وعدم قدرتهم على حرية التعبير أو نقد إي رأي سياسي وخاصة عندما يكونوا خارج مدينتهم، كما أشار البعض بأنه يخشى ابسط شخص حتى على مستوى قوات الشرطة والجيش بسبب قساوة تعاملهم مع المواطنين، وقال البعض لو كانت هناك حرية تعبير لأصبح حال البلد أفضل مما عليه اليوم، وعبر آخرون أن حقوقهم في التعبير والحريات غائبة منذ الأنظمة السابقة وحتى يومنا هذا وإن الظلم هو السائد في المجتمع، كما أبدا البعض انه يخشى التعبير خوفاً من الاعتقال أو القتل. كما ختم البعض كلامه بأن الديمقراطية مزيفة في المجتمع العراقي، ولا توجد حقوق وعدالة كل هذه الأمور نقيض الحرية واحتواء الأخر، وبما أن حرية التعبير غائبة من وجهة نظر العديد من الشباب فإن ذلك يترتب عليه توتر بين الأنظمة الحاكمة والشعب وربما لا يتحقق الأمن والاستقرار ما لم يتحقق التوافق والشفافية بين الدولة والشعب.

جدول (14)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس وحرية التعبير في القضايا السياسية

المجموع	هل تشعر بحرية التعبير عن رأيك السياسي بدون خوف		الجنس
	لا	نعم	
200	123	77	ذكر
%100	%61,5	%38,5	
200	137	63	أنثى
%100	%68,5	%31,5	
400	260	140	المجموع
%100	%65	%35	

يُلاحظ من الجدول رقم (14) الخاص بقياس علاقة الجنس بحرية التعبير في القضايا السياسية أن الذكور الذين أجابوا بإمكانية حرية التعبير عددهم (77) مجحوتاً وبنسبة 38,5%، في حين إن الذين أجابو بغياب حرية التعبير كانوا (123) وبنسبة 61,5%. أما عن الإناث اللواتي اجبن بإمكانية حرية التعبير عددهن (63) وبنسبة 31,5%، في حين اللواتي اجبن بغياب حرية التعبير عددهن (137) وبنسبة 68,5%.

نستنتج من ذلك أن الإناث أكثر خوفاً في التعبير عن القضايا السياسية من الذكور، وهذا يعود إلى طبيعة قيم وتقاليد مجتمعنا الذي يعطي الرجل الأولوية في إبداء الرأي من المرأة، كما يكون الرجال أكثر جرأة من النساء في قضايا التعبير وقد يكون هذا الأمر مرتبط بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تفضل الذكر على الأنثى في المجتمعات العربية وخاصة المجتمع العراقي، فتنمو قضية التمايز منذ الصغير لينعكس هذا الأمر على الإناث في قضية التعبير والحرية في الكثير من القضايا. ويؤكد الباحث "هشام شرابي" في مؤلفه "البنية البطريكية للمجتمع العربي" أن كل ذلك يكمن في السلطة الأبوية الراسخة في ثقافتنا، وعندما تكون الثقافة الأبوية هي المسيطرة أو الحاكمة فإن مجتمعاتنا لا يمكن أن تمارس السلطة إلا ذكورياً وهذا هو سر الاستبداد والتسلط حسب فهم هذا الباحث⁽¹⁾.

لذا أن مظاهر التحكم السلطوي في البنية الحياتية للفرد العراقي هي جزء من موروث المركب الثقافي التي تترسخ في شخصية الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السلطوية التي تمارسها العديد من الأسر العراقية ومؤسسات البناء الاجتماعي الأخرى بسبب الواقع الاجتماعي المأزوم الذي انعكس بشكل مباشر على مسيرة الحياة الاجتماعية للفرد، علما أن هذا الموروث يبدأ من ثقافة الأسرة فيتحول إلى فايروس خطير ينتقل إلى ثقافة العشيرة ومن ثم يؤثر في ثقافة الحاكم فتغيب الشفافية وينتج في ضوء ذلك وضع مجتمعي غير مستقر يهدد قضية الحرية والتعبير و الأمن الاجتماعي.

(1) مختار الاسدي، مصدر سابق، ص 41.

لقد تبين من خلال اختبار (كاي تربيع) والذي كانت قيمته (2,154) وبدرجة حرية (1) وبمعنوية 0,412 وهي اكبر من مستوى المعنوية (0,05) وعليه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة بين الجنس وحرية التعبير (غير دال إحصائياً)

جدول رقم (15)

يوضح استخدام العنف للحصول على الحقوق

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	151	37,8%
2	لا	249	62,3%
3	المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (15) أن أكثر من نصف أفراد العينة أجابوا بعدم تأييد استخدام العنف في الحصول على حقوقهم وكان عددهم (249) وبنسبة 62,3%، في حين الذين أجابوا بتأييد استخدام العنف في الحصول على حقوقهم كان عددهم (151) وبنسبة 37,8%.

نستنتج من ذلك أن وعي الشباب والتزامهم بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية دفعهم إلى عدم التفكير في استخدام أساليب العنف في الحصول على حقوقهم، من أجل الحفاظ على امن واستقرار المجتمع. وهذا يدل على وعيهم بأهمية الحوار والمرونة وعدم التطرف في السلوك عند المطالبة بحقوقهم. إما ما يتعلق بتفسيرنا إلى الذين يؤيدون العنف والقوة في الحصول على حقوقهم فقد يعود إلى الطبيعة العشائرية التي يتميز بها المجتمع العراقي، إلى جانب الحروب والأزمات التي ساعدت في تأزم الشخصية العراقية. كما تبين من خلال الحوار مع الشباب في "الجماعات البوذية" بان غالبهم يؤيد الرأي القائل بعدم استخدام العنف والقوة في الحصول على الحقوق وهذا يؤكد وعي هؤلاء الشباب اتجاه استخدام الحوار والمرونة في تحقيق أهدافهم. كما تبين خلال الحوارات البوذية أن القليل يؤيد العنف ويعود السبب إلى إنهم قالوا إن الوضع في المجتمع أصبح يدفع الفرد لاستخدام القوة للحصول على الحقوق، والذي لا يطالب بحقوقه بالقوة يبقى مهمش حسب رأيهم.

جدول رقم (16)

يوضح المحسوبية والولاء القبلي

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	314	78,5%
2	لا	86	21,5%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (16) أن غالب أفراد العينة يؤيدون وجود الولاءات الفرعية وخاصة ما يتعلق بالولاء القبلي، وكان عددهم (314) مجوئاً وبنسبة 78,5%، في حين يرى (86) وبنسبة 21,5% غياب المحسوبية والولاءات الفرعية.

نستنتج من ذلك أن المجتمع العراقي بشكل عام ومدينة الفلوجه بشكل خاص تعاني من استثناء ظاهرة المحسوبية والولاءات الفرعية وهذه الظاهرة أصبحت تهدد قضية الانتماء الوطني والتحول نحو المصالح الخاصة. علماً أن قضية المحسوبية تفاقمت بشكل كبير بعد ضعف الضبط الاجتماعي الرسمي، وعلى الرغم من وجودها في المرحلة السابقة وانعكاسها السلبي على المجتمع، إلا أنه بعد ضعف القانون وتفاقم الفوضى الأمنية اتجه غالبية الأفراد في المجتمع العراقي للبحث عن قوة حمائية هذا الأمر ساعد في تفعيل الدور العشائري

والطائفي في المجتمع العراقي، وقد تبين من خلال "الجماعات البوذية" أن غالب الشباب يؤيدون وجود المحسوبية وخاصة في قضايا التعيين أو انجاز المعاملات في بعض الدوائر والمؤسسات المجتمعية، وهذا مؤشر خطير يهدد مسيرة النظام الاجتماعي. وفي دراستنا الحالية نتفق مع "مازن مرسل محمد" حول سوسيولوجيا الأزمة، بان الولاءات الفرعية ساعدت في تأزم المجتمع العراقي. كما أكدت على ذلك دراسة "رسول مطلق محمد" أن ظروف الأزمات ساهمت في تعزيز ثقافة الولاء (العشير، والطائفة). وتضيف الباحثة والمتخصصة في الشأن العراقي "ليورا لوكيتز" في أطروحتها المقدمة إلى جامعة هارفارد الأمريكية والموسومة "العراق والبحث عن الهوية الوطنية" أن أزمة المجتمع العراقي تكمن في طبيعة هذا المجتمع ذات المكون المتباين في الأعراق والطوائف والقوميات، والعلاقة بينهم ضمن النسق السياسي للدولة العراقية وتأثرهم في ثقافتهم الفرعية، وتعزيز انتمائهم الطائفي والعربي، مقابل هويتهم الوطنية التي لم تتبلور بالمستوى المطلوب الذي يوحى ببناء هذا المجتمع، في ظل نظام سياسي تحركه الإيديولوجيات والمصالح الخاصة، وقد أفرزت هذه الوضعيات إقصاء وتهميش أطراف فاعلين في المجتمع¹. ويرى الباحث أن تقديم دور الولاء الفرعي على الولاء الوطني عامل خطير في تهديد مسيرة التنمية البشرية في المجتمع العراقي، وقد يساهم في استدامة اللامن الإنساني.

جدول (17)

¹ عقيل عبد جالي الحميداوي، جدلية الهوية ومفهوم المواطنة، مصدر سابق ص 81.

يوضح العلاقة بين نوع الجنس والولاء القبلي

المجموع	هل تشعر بشيوع ثقافة المحسوبية والولاء القبلي والطائفي في مجتمعك		الجنس
	لا	نعم	
200	52	148	ذكر
%100	%26.0	%74.0	
200	34	166	أنثى
%100	%17.0	%83.0	
400	86	314	المجموع
%100	%21.5	%78.5	

من خلال اختبار (كاي تربيع) والذي قيمته (4,799) وبدرجة حرية (1) وكان الفرق المعنوي (0,028) وهي اقل من (5%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (فرضية البحث) ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين الجنس وثقافة المحسوبية هذا يعني دال احصائياً.

يوضح سوء تعامل القوات الأمنية

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	274	68,5%
2	لا	126	31,5%
3	المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (18) أن غالبية أفراد العينة أجابوا بسوء تعامل القوات الأمنية مع المواطنين، وكان عددهم (274) مبحوثاً ونسبة 68,5%، في حين إن الذين أجابوا بـ (لا) في سوء التعامل مع الناس كان عددهم (126) مبحوثاً ونسبة 31,5%.

نستنتج من ذلك أن تعامل القوات الأمنية مع الناس قائم على القوة وعدم احترامهم وهذا مؤثر خطير يساعد على اتساع الفجوة بين هذه القوات والمواطنين، وقد تبين من خلال "الجماعات البوذية" إن غالب الشباب يؤيدون الرأي القائل بسوء التعامل مع الناس، وخاصة في السيطرات الأمنية¹، كما أشار البعض أن تشديد السيطرات في أوقات الامتحانات ينعكس

¹ لقد انتشرت ظاهرة تكثيف السيطرات الأمنية في المجتمع العراقي بعد انهيار السلطة السابقة (2003)، حيث قامت الحكومات الجديدة بتكثيف هذه السيطرات داخل المدن والأحياء السكنية، إلى جانب الطرق الخارجية، من أجل فرض النظام وتحقيق الأمن، إلا أن هذه السيطرات انعكست على المواطن ببعض القضايا السلبية منها تأخيرها عن العمل والدوام الرسمي، وفي كثير من الأحيان وخاصة عندما يحصل انفجار يكاد المواطن العراقي ينقطع عن عمله، كما ساهمت هذه السيطرات في بعض الأوقات على تأخر الطلبة عن مدارسهم. أما في مدينة الفلوجة فالأمر أكثر أسوأ وخاصة في السنوات السابقة، فقد تعرضت الفلوجة إلى حملات عسكرية مكثفة نجم عنها تكثيف السيطرات والتعامل السيئ مع المواطن، مما دفع العديد من المواطنين ترك المدينة والهجرة إلى أماكن أخرى سواء خارج البلد أو داخله، علماً أن مدينة الفلوجة ما زالت تخضع للسيطرات الأمنية المحيطة بها أي هناك مداخل رئيسية تعمل على تفتيش المواطن قبل دخوله، كما استمر المواطن في الفلوجة لمدة لا تقل عن أربع سنوات لا يدخل إلى بيته إلا بهوية تعريفية نطلق عليها (الباج) مختوم من قبل قوات الاحتلال، كما طبق هذا النظام على المركبات أي بمعنى كل مركبة لا بد أن يكون لها باج خاص ويؤكد أن صاحب هذه المركبة هو من الفلوجة، كما تعرض المواطن في الفلوجة إلى

نفسياً على الطلبة وهذا قد يساعد في فشل الطالب أو ضعف رغبته في أداء الامتحان، كما أشار البعض على قضية رفع السلاح بوجه المواطنين أو استخدام كلمات غير لائقة كلها مؤشرات تعكس صورة سيئة للأجهزة الأمنية، وقد يعود السبب إلى انخفاض المستوى التعليمي لغالبية رجال الأمن، وهذا ما يدفع بعضهم على عدم معرفة التعامل مع المواطنين. وهنا يمكن القول إن قضية التعامل السيئ مع المجتمع هو مؤشر خطير ينعكس بشكل مباشر على قضايا ومؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والدخل... الخ. علماً أن المواطن يقف في السيطرات الأمنية ما يزيد أحيانا عن الساعة أو أكثر وهذا الأمر ينطبق على مدن العراق كافة، ما يسبب مشكلات صحية واجتماعية واقتصادية للمواطنين

جدول رقم (19)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس وتعامل القوات الأمنية

المجموع	هل تشعر بسوء تعامل القوات الأمنية		الجنس	ت
	لا	نعم		
200	59	141	نكر	1
%100	%29.5	%70.5		

تفتيشه أو سيارته من قبل الكلاب البوليسية حتى أصبحت إهانة المواطن في هذه المدينة يكاد يكون مخطط له ، ولم تسلم حتى المرأة من التفتيش هذا الأمر أثار حفيظة المواطن، كل هذه المتغيرات نجمت عن الأزمة التي تعرضت لها الفلوجة بعد عام 2005.

200	67	133	أنثى	2
%100	%33.5	%66.5		
400	126	274	المجموع	3
%100	%31.5	%68.5		

يُلاحظ من الجدول رقم (19) الخاص بنوع الجنس وتعامل القوات الأمنية، أن ثلثي الذكور تقريباً أجابوا بسوء تعامل هذه القوات مع المواطن وبنسبة 70,5%، في حين الذين أجابوا بـ (لا) أي عدم التعامل السيئ مع المواطن كان عددهم (59) وبنسبة 29,5%.

إما عن الإناث فقد كانت إجابتهن (133) وبنسبة 66,5% أن تعامل القوات الأمنية مع المواطنين سيئ، في حين كانت إجابتهن (67) وبنسبة 33,5% يؤيدن عدم التعامل السيئ مع المواطنين.

نستنتج من ذلك أن نسبة الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث حول التعامل السيئ للقوات الأمنية، ويعود السبب في التباين حول هذه القضية إن الذكور أكثر احتكاكاً مع هذه القوات من الإناث، ما يكشف لهم طبيعة وتعامل هذه القوات مع الآخرين. فضلاً عن طبيعة التقاليد المجتمعية التي قد تدفع رجل الأمن إلى التعاطف في التعامل مع الإناث ما ساعد في التباين في الإجابات.

جدول رقم (20)

يوضح ضعف شعور المواطن بالانتماء إلى وطنه

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	256	64,0%
2	لا	144	36,0%
3	المجموع	400	100%

يبين جدول رقم (20) قضية الانتماء لدى الشباب، فقد أجابوا أكثر من نصف العينة أن الشباب العراقي بات يشعر بضعف الشعور بقيمة المواطنة، وكان عددهم (256) شاب وشابة وبنسبة 64,0%، في حين أجابوا (144) بأنهم لا يعتقدون ذلك، وكان عددهم (144) شاب وشابة وبنسبة 36,0%.

وهنا تشكل قضية الانتماء والولاء احد المتغيرات المهمة في النسيج المجتمعي، بعد سلسلة من الأزمات والحروب، لذا نستنتج من ذلك إن الأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي طيلة العقود الماضية وحتى احتلاله في نيسان 2003، ساهمت في تراجع وضعف الانتماء لدى الشباب العراقي وقد أدى ذلك إلى زيادة الانتماءات التقليدية كالأُسرية والعشائرية و الطائفية، وهذا مؤشر يهدد مسيرة النظام الاجتماعي، علماً أن جدول رقم (16) يؤكد تكريس الولاءات الفرعية، ويرى الباحث أن استشرء الولاءات الفرعية قد تؤثر على قيمة المواطنة وخاصة في ظروف بات المواطن العراقي يفقد ثقته بالحكومة بسبب قلة توفر الخدمات فضلاً عن الصراعات السياسية بين الأحزاب الحاكمة، لا شك إن مثل هذه الأوضاع لا بد أن تترك تأثيراً سلبياً على قيمة الانتماء المجتمعي لدى الشباب. وهنا نتفق في دراستنا مع دراسة وزارة التخطيط¹ مسح معرفة شبكة العراق لعام 2011 الذي أكد على ارتفاع الثقة والولاء إلى

1 انظر الفصل الرابع من الأطروحة محور الشباب وأزمة الانتماء، ص.

الانتماءات التقليدية، في حين تراجعت الثقة والانتماء إلى الأحزاب وربما يعكس ذلك خيبة أمل الناخبين بالمنجزات التي تحققت على مستوى الأمن والخدمات إلى جانب الصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية. كما أظهرت معطيات المسح الوطني للفتوة والشباب العراقي عام 2009¹. أن الغالبية العظمى من المبحوثين تم تصويتهم وفقاً لقناعاتهم الشخصية (89.7%)، وأن تأثير العائلة والتأثير الديني والقبلي والعشائري بلغ أكثر من ربع الإجابات، وهي معطيات تعكس تأثير الثقافة الفرعية (Sub-Culture) على طبيعة الانتماءات والولاءات لاسيما في ظل ضعف آليات الضبط المجتمعي والانقسامية والتنشطي التي شهدتها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة. كما نتفق في دراستنا مع دراسة "مازن مرسل محمد" إن الأزمة العراقية أفرزت مواطن يعاني من ضعف الانتماء الوطني.

وهنا نجد أن تعزيز قضية الانتماء إلى المرجعيات التقليدية هي قضية تتفق مع طبيعة المكون العراقي ذات الطوائف والعرقيات المتباينة، فضلاً عن الجذور القبلية التي تميز بها هذا المجتمع، إلى جانب ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في ظل الأوضاع الراهنة والتي دفعت العديد من العراقيين اللجوء إلى هذه المرجعيات من أجل توفير قوة حامية في ظل غياب الأمن مأزومية المجتمع.

وما يتعلق بالحوار مع "الجماعات البوذية" تبين أن العديد من الشباب يعاني من ضعف الانتماء للمجتمع، كما أبدا البعض تشاؤمه من المجتمع العراقي الذي لم يرى فيه إلا الحروب والأزمات وتمنى البعض لو لديه الإمكانية للهجرة من هذا المجتمع، كما تمنى البعض لو انه لم يكن عراقياً، فضلاً عن تمنى الموت في ظل هذه الأوضاع، وما يزيد اغتراب الشباب وعدم شعورهم بروح الشباب في المجتمع العراقي هو مقارنة العراق الغني بالثروات والفقير بإنسانه ببلدان أخرى وخاصة دول الخليج، حيث قال البعض عندما نرى هذه البلدان من خلال الفضائيات أو من خلال ما نسمعه عنها تزداد مشاعر الكراهية إلى الأنظمة الحاكمة ويعددهم سبب في ضعف الانتماء المجتمعي. علماً أن هؤلاء الشباب تبين إن غالب زملائهم يفكرون

بنفس التفكير، وهذا مؤشر خطير يهدد شبابنا واستقرارهم وربما ينعكس في الغالب على تراجع الاستقرار الأمني وتهديد مسيرة التنمية البشرية.

جدول رقم (21)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس والانتماء

المجموع	هل تعتقد أن الأزمات أدت إلى ضعف شعور المواطن بالانتماء لوطنه		الجنس	ت
	لا	نعم		
200	72	128	نكر	1
%100	%36,0	%64,0		
200	72	128	أنثى	2
%100	%36,0	%64,0		
400	144	256	المجموع	3
%100	%36,0	%64,0		

يُلاحظ من الجدول رقم (21) الخاص بعلاقة نوع الجنس بالانتماء، أن ما يقارب ثلثي الذكور يعتقدون بضعف قيمة الشعور بالمواطنة لدى الشباب، وكان عددهم (128) وبنسبة 64,0%، في حين يرى (72) شاب وبنسبة 36,0% بغير ذلك.

كما جاءت نسبة الإناث بضعف قيمة الانتماء 64,0% أيضا وهي نسبة مطابقة لنسبة الذكور، في حين جاءت نسبة من لا يعتقدون بضعف الانتماء نسبة 36 و0%.

نستنتج من ذلك إن إجابات الذكور والإناث جاءت متساوية، وهذا يؤكد أن الأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي انعكست بشكل سلبي على الذكور والإناث.

جدول رقم (22)

يوضح العلاقة بين التحصيل الدراسي وضعف الانتماء

المجموع	هل تعتقد أن الأزمات أدت إلى ضعف شعور المواطن بالانتماء لوطنه		التحصيل الدراسي	ت
	لا	نعم		
26	8	18	أمي	1
%100	%30,8	%69,2		
17	6	11	يقرأ ويكتب	2
%100	%35,3	%64,7		
50	14	36	ابتدائية	3
%100	%28,0	%72,0		
151	48	103	متوسطة	4
%100	%31,8	%68,2		
73	35	38	إعدادية	5

%100	%47,9	%52,1		
40	17	23		
			دبلوم	6
%100	%42,5	%57,5		
43	16	27		
			بكالوريوس	7
%100	%37,2	%62,8		
400	144	256		
%100	%36,0	%64,0	المجموع	8
%100				

يُلاحظ من الجدول رقم (22) الخاص بالعلاقة بين التحصيل الدراسي والانتماء أن أفراد العينة من الأميين أجابوا بضعف الانتماء وكان عددهم (18) وبنسبة 69,2%، أما الذين أجابوا بعدم الاعتقاد بذلك كان عددهم (8) وبنسبة 30,8%، في حين يعتقد من لديهم تحصيل يقرأ ويكتب بضعف الانتماء لدى الشباب بنسبة 64,7%، ونسبة من لا يعتقدون ذلك كانت 35,3%، أما من لديهم تحصيل ابتدائي فيعتقدون بضعف الانتماء وبنسبة 72,0%، ومن لا يعتقدون نسبتهم 28,0%، أما من لديهم تحصيل متوسطة فكانت نسبة من يؤيدون ضعف الانتماء 68,2%، ومن لا يعتقدون نسبتهم 31,8%، وفيما يخص التحصيل الإعدادي فالذين يعتقدون بضعف الانتماء كانت نسبتهم 52,1%، في حين لا يعتقدون كانت نسبتهم 47,9%، أما تحصيل دبلوم فقد سجلت إجابات من يعتقدون بضعف الانتماء نسبتهم 57,5%، في حين من لا يعتقدون نسبتهم 42,5%، وأخيرا سجل من هم في تحصيل بكالوريوس للاعتقاد بضعف انتماء الشباب نسبتهم 62,8%، ومن لا يعتقدون كانت نسبتهم 37,2%.

والمستخلص من ذلك أن أعلى نسب تراوحت بين فئات الشباب ذات التحصيل الدراسي المتدني، وهذا قد يفسر لنا انه كلما انخفض التحصيل الدراسي لدى الفرد كلما ضعف شعوره بالانتماء المجتمعي.

جدول رقم (23)

يوضح العلاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة وضعف الشعور بالانتماء

المجموع	هل تعتقد أن الأزمات أدت إلى ضعف شعور المواطن بالانتماء لوطنه		الوضع الاقتصادي للأسرة	ت
	لا	نعم		
108	40	68	يقل عن الحاجة	1
%100	%37,0	%63,0		
282	101	181	يسد الحاجة	2
%100	%35,8	%64,2		
10	3	7	يفيض عن الحاجة	3
%100	%30,0	%70,0		
400	144	256	المجموع	4
%100	%34,0	%64,0		

%100

جدول رقم (24)

يوضح العلاقة بين الحي السكني وضعف الانتماء

المجموع	هل تعتقد أن الأزمات أدت إلى		الحي السكني	ت
	ضعف شعور المواطن بالانتماء	لوطنه		
	لا	نعم		
25	7	18	الخصراء	1
%100	%28,0	%72,0		
31	10	21	المعلمين	2
%100	%32,3	%67,7		

51	10	41	الجولان	3
%100	%19,6	%80,4		
35	14	21	الرسالة	4
%100	%40,0	%60,0		
15	4	11	المعتصم	5
%100	%26,7	%73,3		
15	6	9	الأندلس	6
%100	%40,0	%60,0		
3	1	2	الأمين	7
%100	%33,3	%66,7		
13	5	8	الوحدة	8
%100	%38,5	%61,5		
7	4	3	الرصافي	9
%100	%57,1	%42,9		
5	1	4	المنصور	10
%100	%20,0	%80,0		
34	19	15	القادسية	11
%100	%55,9	%44,1		

31	9	22	الشرطة	12
%100	%29,0	%71,0		
32	17	15	نزال	13
%100	%53,1	%46,9		
18	4	14	الجمهورية	14
%100	%22,2	%77,8		
27	11	16	الضباط	15
%100	%40,7	%59,3		
34	15	19	اليرموك	16
%100	%44,1	%55,9		
24	7	17	التأميم	17
%100	%29,2	%70,8		
400	144	256	المجموع	18
%100	%34,0	%64,0		

جدول رقم (25)

أسباب ضعف الانتماء لدى المبحوثين

ت	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
1	غياب الأمن	185	72,26	1
2	أزمة الحرية والتعبير	15	5,85	6
3	انتهاك حقوق الإنسان	19	7,42	5
4	مشكلة الفقر	23	8,98	4
5	قلة فرص العمل	25	9,76	3
6	استشراء ثقافة المحسوبية	37	14,45	2
7	لم يبين	4	1,56	
8	المجموع	308	120,3%	

يُلاحظ من الجدول رقم (25) إن أسباب ضعف الانتماء لدى المبحوثين يعود إلى العديد من الأسباب، فقد أجابوا أفراد العينة على النسبة الغالبة وهي غياب الأمن في المرتبة الأولى وكان عددهم (185) ونسبة 72,26%، في حين جاء في المرتبة الثانية استشراء ثقافة المحسوبية والولاءات الفرعية وعددهم (37) ونسبة 14,45%، أما المرتبة الثالثة فقد أجابوا على قلة فرص العمل وعددهم (25) ونسبة 9,76%، وسجلت المرتبة الرابعة سبب الفقر وعددهم (23) ونسبة 8,98%، أما المرتبة الخامسة فقد جاء سبب انتهاك حقوق الإنسان وعددهم (19) ونسبة 7,42%، وسجلت المرتبة السادسة سبب أزمة الحرية والتعبير وعددهم (15) ونسبة 5,85% ونقصد هنا بأزمة الحرية ما يتعلق بالاعتقالات وأزمة التعبير في انتقاد دور الحكومة فضلاً عن قضية الدين والمذهب، أما الذين لم يجيبوا فقد سجلت (4) حالات ونسبة 1,56%. علماً أن الإجابة أكثر من 100% لأن بعض أفراد العينة أجابوا على أكثر من خيار.

نستنتج من ذلك أن هناك العديد من الأسباب تقف وراء ضعف قيمة المواطنة لدى الشباب، وقد تصدرت هذه الأسباب عامل الأمن والاستقرار المجتمعي، وهو من العوامل الأساسية في حياة الإنسان، وقد أكد غالب الشباب من خلال "الجماعات البؤرية" على هذا العامل، حتى بات البعض لا يتمنى سوء تحقيق الأمن في المجتمع، علماً أن هذا العامل له علاقة بجوانب

المجتمع كافة، سواء ما يتعلق بالأمن الاقتصادي أو الأمن الاجتماعي والنفسي وقد يسجل الأمن معوق رئيسي في مسيرة التنمية البشرية. وهو من النعم التي لم يشعر بها الإنسان إلا عندما يفقدها. وإلى جانب عامل الأمن نجد هناك عوامل أخرى ساعدت في ضعف الشعور بقيمة المواطنة وخاصة ما يتعلق بالمحسوبية والفقير وارتفاع معدلات البطالة وأزمة الحرية وغيرها من العوامل الأخرى، لذا أن هذه الهموم والمشكلات أصبحت من المغذيات الرئيسية و الخطيرة التي تهدد قيمة المواطنة لدى الشباب العراقي، علماً أن كل هذه المؤشرات ناجمة عن ظروف الحروب والأزمات التي أحدثت خللاً وظيفياً في مسيرة النظام الاجتماعي، ولذا نجد أن هذه المشكلات التي يعاني منها الشباب تشكل معوقاً وظيفياً في مسيرتهم العلمية والعملية، كما كرسّت مشكلات الاضطراب وقلق المستقبل، إن هذه الأوضاع خلقت إنسانا يعاني من مشكلة الانومي بوصف العالم الأمريكي "روبرت ميرتون" فهو مضطرباً في قيمه وسلوكه، وهذا الاضطراب والقلق دفعه للوقوع في السلوكيات المحظورة والهروب من الواقع إلى الإدمان على المسكرات والمخدرات.

جدول رقم (26)

يوضح رغبة المبحوثين باللجوء إلى بلد آخر

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	212	53,0%
2	لا	188	47,0%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (26) أن أكثر من نصف المبحوثين تقريباً لديهم الرغبة في اللجوء إلى بلد آخر وكان عددهم (212) شاب وشابة وبنسبة 53,0%، أما الذين لا يرغبون فكان عددهم (188) شاب وشابة وبنسبة 47,0%.

نستنتج من ذلك أن رغبة الشباب في اللجوء ذات علاقة بالأوضاع التي تعرّض لها المجتمع العراقي خلال العقود الماضية، وخاصة ما يتعلق بالحروب والأزمات التي أثقلت هؤلاء الشباب بالهموم والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد تبين من خلال الحوارات مع هؤلاء الشباب أنهم لا يشعرون بقيمة هذا المجتمع في ظل غياب حقوقهم، كما بين البعض انه لا يوجد من يهتم بأوضاعهم واحتياجاتهم وكأنهم غرباء، لذلك عبر غالب الشباب في "الجماعات البوذية" التي أجراها الباحث معهم بأنهم لديهم الرغبة العالية في الخروج من العراق والحصول على اللجوء. علماً أن قضية اللجوء تختلف عن الهجرة فاللجوء في الغالب يعتمد على عوامل الإقصاء والاضطهاد والتهديد الذي يتعرض له الشخص في ظروف الأزمات والحروب، وقد لا يفكر هذا الشخص بالرجوع إلى بلده إلا بانتهاء قضية الاستبعاد والإقصاء، أي الخروج من بلده بحثاً عن ملاذ امن في مكان خارج وطنه المنشأ أو الأصلي بسبب عدوان خارجي أو أحداث خطيرة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أوكله¹.

واللجوء هو أحد أوجه ظاهرة الهجرة، إذ هو في الواقع هجرة قسرية بسبب خوف الإنسان على حياته نتيجة الحروب أو ممارسات حكومات الطغيان أو الكوارث الطبيعية أو أي سبب قاهر آخر، فاللجوء يتم لأسباب جبرية دون أن يكون للتخطيط دور فيه. إما الهجرة تتم عن قصد وسابق تخطيط. فالهجرة أنواع متعددة مثل الهجرة الخارجية - الهجرة الداخلية - الهجرة الموسمية وقد تأخذ أبعاد أوسع من اللجوء وهناك هجرة طوعية وهجرة قسرية أما اللجوء فهو قسري.

جدول رقم (27)

¹ إيليا زريق، اللاجئين الفلسطينيين والعملية السلمية، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997

يوضح أسباب رغبة المبحوثين باللجوء

ت	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبى
1	غياب الأمن	126	59,43%	1
2	انتهاك حقوق الإنسان	19	8,96%	5
3	الأزمة الطائفية	26	12,26%	3
4	البطالة	25	11,79%	4
5	غياب الحرية	16	7,54%	6
6	التهميش والإقصاء	12	5,66%	7
7	استشراء الفقر	33	15,56%	2
8	الحصول على مستوى دراسي أفضل	5	2,35%	8
9	لم يبين	5	2,35%	
10	المجموع	267	125.9%	

يُلاحظ من الجدول رقم (27) أن أعلى نسبة أجابوا على غياب الأمن وكان عددهم (126) ونسبة 59,43%، في حين جاء الفقر في المرتبة الثانية وعددهم (33) ونسبة 15,56%، أما المرتبة الثالثة فقد أجابوا على عامل الأزمة الطائفية وعددهم (26) ونسبة 12,26%، وجاء في المرتبة الرابعة عامل البطالة حيث سجل (25) ونسبة 11,79%، كما سجل عامل انتهاك حقوق الإنسان في المرتبة الخامسة وكان عددهم (19) ونسبة 8,96%، أما المرتبة السادسة فقد جاء عامل غياب الحرية ونقص حرية التعبير وقضية الاعتقالات والأديان وعددهم (16) ونسبة 7,54%، وسجل عامل الإقصاء والتهميش في المرتبة السابعة وكان عددهم (12) ونسبة 5,66%، أما في المرتبة الأخيرة فقد سجل عامل الحصول على مستوى دراسي أفضل وعددهم (5) ونسبة 2,35%، وخمسة حالات لم يبين. وجاءت النسب أعلى من 100% وذلك لأن أفراد العينة أجابوا على أكثر من خيار.

نستنتج من ذلك رغبة الشباب باللجوء تعود إلى العديد من العوامل إلا أن عامل الاستقرار الأمني تصدر العوامل بالمرتبة الأولى، لأن الإنسان بطبعه ينشد قبل كل شئ الأمن

والاستقرار، وهو من الحاجات الأساسية التي تتوقف عليه تحقيق وإشباع الأهداف والطموحات الأخرى، وعلى الرغم من عامل الفقر والبطالة والحرية والأزمة الطائفية وغيرها من العوامل أعلاه ، فإن الباحث يرى أن هناك علاقة وثيقة بين هذه العوامل وعامل الاستقرار الأمني ، وقد تتفاقم الأزمة الطائفية كلما تفاقم غياب الأمن وينطبق هذا التفسير على العوامل الأخرى، لذا نجد غالب الشباب يبحث عن الأمن لأنه عامل أساسي في تحقيق الراحة والاطمئنان وتحقيق أهدافهم في المجتمع، كما تتوقف عملية التنمية البشرية على هذا العامل أيضا . لذا أن هذه الضغوط التي يعاني منها الشباب يمكن أن ينتج عنها خللاً وظيفياً في البناء الاجتماعي الذي يؤثر على مسيرة النظام الاجتماعي الذي ينعكس على استقرار وتقدم المجتمع.

المبحث الثالث - مشكلات الشباب الاقتصادية:-

جدول رقم (28)

يوضح معاناة المبحوثين من البطالة

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	290	72,5%
2	لا	110	27,5%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (28) الخاص بمعاناة الشباب من مشكلة البطالة، حيث تبين أن أكثر من ثلثي العينة من الذكور والإناث يعانون من البطالة وكان عددهم (290) مبحوثاً وبنسبة 72,5%، في حين الذين لا يعانون كان عددهم (110) مبحوثاً وبنسبة 27,5%.

نستنتج إن ذلك إن مشكلة البطالة من التحديات الخطيرة التي تفاقمت في أوضاع الحروب والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي، وقد يترتب على هذه المشكلة العديد من الآثار السلبية على الشباب وخاصة ما يتعلق بالضغط الاجتماعي والنفسي، فقط يساهم نقص دخل الفرد في تأخر سن الزواج كما يساعد في القلق المستمر اتجاه المستقبل وتحقيق أهدافهم. وقد تجعل من الشباب مغترباً عن مجتمعه. وهنا نجد أن الأزمة العراقية أثقلت الشباب بهموم كبيرة ومترابطة بعضها البعض. وقد تساعد البطالة على تفاقم حالات القلق والكآبة بين معظم العاطلين من الشباب، وهنا تتفق دراستنا مع تقرير التنمية الإنسانية العربية " التدخل العسكري في امن الإنسان : حالة الصومال" فالأزمة في الصومال أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بين أفراد المجتمع، كما أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع الوضع المعاشي في الصومال. كل هذه المؤشرات تؤكد أن ظروف الأزمات لها دور فاعل في تهديد مسيرة النظام الاجتماعي، من خلال تراجع مؤشرات التنمية البشرية. كما تتفق دراستنا مع دراسة "د. إحسان محمد الحسن" إن الشباب يعانون من مشكلات اقتصادية تعيق تحقيق طموحاتهم. كما نتفق أيضاً مع دراسة سيد صبحي أن الشباب يعاني من قلة فرص العمل التي

تنعكس على مستقبلهم. ومنتفق أيضا مع دراسة "منظمة اليونسكو" ودراسة "جامعة الدول العربية" في تفاقم المشكلات الاقتصادية ، ولذا نجد أن غالبية الدراسات تشير الى ان الشباب يعاني من المشكلات الاقتصادية.

ومن خلال حوار الباحث مع "الجماعات البؤرية" تبين أن غالب الشباب يعاني من مشكلة قلة فرص العمل ، التي انعكست بشكل سلبي على مستقبل هؤلاء الشباب ، فقد تفاقت مشكلاتهم النفسية والاجتماعية بسبب استثناء البطالة وخاصة ما يتعلق باليأس والإحباط وقد دفعتهم هذه المشكلات إلى الوقوع في مشكلات تعاطي المسكرات والإفراط في التدخين، وبين البعض بأنه لا يشعر بقيمته في المجتمع العراقي، فالإنسان الذي لا يجد فرصة عمل لتوفير دخل يسد فيه احتياجاته ليس له قيمة ، وأكد الغالب انه غير مطمئن في حياته، كما تبين من خلال الحوارات المعمقة أن قلة دخل الشباب قد يدفعهم إلى الانضمام مع الجماعات المسلحة التي تهدد امن واستقرار المجتمع. كما تبين أيضا من هؤلاء الشباب انه يعيش في تفكير وقلق مستمر وقد يندفع غالب العاطلين عن العمل إلى الجلوس في المقاهي أو السير في الطرقات ، وهذا يوقعهم في سلوكيات لا تنسجم مع قيم المجتمع. وأكد البعض انه يوميا يتعرض إلى القلق والإحباط لعدم حصوله على فرصة عمل، كما أوضح البعض أن الفراغ الكبير بسبب البطالة دفعا إلى استخدام الهاتف النقال في قضايا لا تنسجم مع قيم المجتمع كالعلاقات مع الجنس الآخر أو رؤية المقاطع غير الأخلاقية.

ونستخلص هنا أن مشكلة البطالة تحول الشباب إلى جيل يعاني الإحباط والشعور بالقهر والاضطهاد والتهميش، ما يؤدي بهم إلى تكريس مشكلة الاغتراب فاليأس ومن ثم الوقوع في السلوك المنحرف وهذا يتوافق مع "نظرية الانومي" التي اعتمدت كإطار مرجعي لتفسير مشكلات الشباب قد ينجم عن هذه الأوضاع شباب محبط ويعاني الانسحاب من المجتمع.

لا شك أن هذه المشكلات والهموم التي أفرزتها مشكلة البطالة باتت تهدد مسيرة الحياة للشباب العراقي، وإن الوقوع بالانحرافات السلوكية ناتجة عن اغتراب هؤلاء الشباب، الأمر الذي بات يهدد مسيرة النظام الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.

جدول رقم (29)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس والمعاناة من البطالة

المجموع	هل تعاني من مشكلة البطالة		الجنس
	لا	نعم	
200	49	151	ذكر
%100	%24.5	%75.5	
200	61	139	أنثى
%100	%30.5	%69.5	
400	110	290	المجموع
%100	%27.5	%72.5	

يُلاحظ من الجدول رقم (29) أن أفراد العينة من الذكور يعانون من البطالة أكثر من الإناث وكان عددهم (151) شاب وبنسبة 75,5%، في حين الذين لا يعانون كانوا (49) شاب وبنسبة 24,5%، في حين سجلت الإناث نسبة أقل وعددهن (139) شابة، واللواتي لا يعانين من البطالة عددهن (61) وبنسبة 30,5%.

نستنتج من ذلك أن معاناة الذكور تفوق معاناة الإناث في ما يتعلق بمشكلة البطالة والسبب يعود إلى طبيعة العادات والتقاليد في المجتمع العراقي بشكل عام ومجتمع الفلوجه بشكل خاص الذي يفضل بقاء المرأة في البيت على أن تخرج إلى العمل، وفي الوقت ذاته تكونت هذه الصورة داخل المرأة أن عملها في البيت، وقد تبلورت هذه الصورة بسبب عملية التنشئة

الاجتماعية التي تفرضها غالب الأسر العراقية على الإناث دون الذكور، إلى جانب أن غالب الإناث في العينة المدروسة هم في مرحلة الدراسة وهذا ما دفع العديد من الإناث بالإجابة بعدم البطالة. ولذا جاءت نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث. كما أن المرأة العراقية غير المتعلمة في الغالب لا تفكر في العمل إذا كان لديها من يوفر لها الدخل،، وهناك كثير من الأسر العراقية وخاصة في مدينة الفلوجة تعيب عمل المرأة وخاصة إذا كانت غير متعلمة على أساس أن عملها يتحدد في البيت فقط لخدمة أسرتها، أما الرجل فتفكيره يكون مغاير إلى تفكير المرأة الذي يبحث عن الاستقلالية من سنوات مبكرة من عمره من اجل تحقيق بعض الأهداف التي تتعلق بالزواج وتكوين بيت ...الخ. وقد تبين من خلال "الجماعة البوذية" أن الذكور يبحثون عن العمل منذ عمر مبكر، كما تبين أن العديد من الذكور يجمعون بين الدراسة والعمل ولذا أن الذكور حتى وان كان في مرحلة الدراسية فإذا لم يعمل يعد نفسه عاطلاً عكس الإناث التي لا تعد نفسها عاطلة في مرحلة الدراسة وتعتمد في مصروفها على والديها، علما هذا لا ينطبق على أفراد العينة كافة فهناك بعض الذكور لا يعمل أيضا ولا يعد نفسه عاطلاً وخاصة في مرحلة الدراسة فهو يعتمد على أسرته في توفير مستلزماته ومصروفه.

جدول رقم (30)

يوضح معاناة المبحوثين من مشكلات السكن

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	202	50,5%
2	لا	198	49,5%
3	المجموع	400	100%

يتضح من جدول رقم (30) أن أكثر من نصف المبحوثين يعانون من مشكلات السكن حيث كان عددهم (202) وبنسبة 50,5%، في حين كان عدد الذين لا يعانون من مشكلات السكن (198) وبنسبة 49,5%.

نستنتج من ذلك أن أفراد العينة يعانون من مشكلات السكن وخاصة ما يتعلق بغلاء الإيجارات إلى جانب صغر حجم السكن ، وقد ينجم عن هذه المشكلات آثار اجتماعية ونفسية تنعكس على هؤلاء الشباب ومستقبلهم.

وقد تبين من خلال "الجماعة البؤرية" أن مشكلات السكن وخاصة ما يتعلق بصغر حجم المنزل وكبر حجم العائلة يدفع الشاب إلى الخروج لساعات طويلة خارج المنزل وقد لا يتمكن أن يعود إليه إلا وقت المساء، وهذا يترتب عليه مشكلات اجتماعية ونفسية، فقد تضعف الرقابة الأسرية اتجاه هؤلاء الأبناء، كما تغيب عملية التفاعل الاجتماعي بين الأبناء وأسرهم، ويندفع بعض الأبناء تكوين علاقات اجتماعية مع أقران السوء تؤدي بهم إلى الوقوع في السلوك المنحرف كتعاطي المسكرات والتدخين وقد يقع البعض بتعاطي المخدرات. لذا تبين من هذه الحوارات أن غالب الشباب يحاول الهروب من المنزل بسبب ضيق السكن إلى جانب بعض الخلافات الأسرية.

جدول رقم (31)

يوضح معاناة المبحوثين من ارتفاع أسعار السلع

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	368	92,0%
2	لا	32	8,0%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (31) أن غالب أفراد العينة يعانون من غلاء أسعار السلع وعددهم (368) مبحوثاً وبنسبة 92%، في حين من لا يعانون من ارتفاع أسعار السلع كان عددهم (32) مبحوثاً وبنسبة 8%.

نستنتج من ذلك أن غالب أفراد العينة يعانون من تضخم في أسعار السلع، وهو نتيجة للعديد من العوامل ومنها السياسات الاقتصادية المتبعة وفشلها في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، فضلاً عن ارتباط هذه السياسات بصورة مباشرة مع الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي، كما ساعد انخفاض القيمة الحقيقية للعملة العراقية مقابل قيمة العملة الأجنبية، و زيادة استهلاك السلع من قبل المواطن العراقي، علماً أن غالب هذه السلع مستوردة من الخارج بعد تراجع الإنتاج المحلي من السلع والمواد الصناعية والزراعية، إلى جانب ذلك نجد أن غياب الأمن يمكن أن يكون من أبرز العوامل التي ساهمت في تغذية ارتفاع ظاهرة الأسعار في المجتمع العراقي، مع تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية. وغياب العدالة في توزيع الدخل القومي، كل هذه المؤشرات ساهمت وبصورة مباشرة في ارتفاع أسعار السلع، كما يمكن أن تنعكس على فئات المجتمع وخاصة شريحة الشباب التي لديها الكثير من المتطلبات والأهداف، وإن عدم تحقيق هذه الأهداف لا بد أن ينجم عنه مشكلات اجتماعية ونفسية ما يتعلق بقلق المستقبل

وصعوبة بناء الأسرة بسبب تأخر الزواج فضلاً عن غياب الأمن النفسي كل هذه المشكلات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لهؤلاء الشباب، كما ينعكس خطرهما على مسيرة واستقرار النظام الاجتماعي.

جدول رقم (32)

يوضح اقتراض المبحوثين للنقود

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	219	54,8%
2	لا	181	45,3%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (32) أن أكثر من نصف أفراد العينة يقترضون النقود لسد احتياجاتهم وكان عددهم (219) مبحوثاً ونسبة 54,8%، في حين الذين لا يقترضون النقود عددهم (181) مبحوثاً ونسبة 45,3%.

نستنتج من ذلك أن الشباب يعانون من مشكلات اقتصادية وخاصة ما يتعلق بنقص الدخل الذي يدفعهم إلى اقتراض النقود من الآخرين لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم، وهذا يشير إلى عدم كفاية دخل الأسرة العراقية في سد احتياجات أبنائها، وقد ينجم عن ذلك فجوة بين الأسرة وهؤلاء الأبناء وخاصة ما يتعلق ببناء الثقة فيما بينهم. ويرى الباحث أن المشكلات الاقتصادية من أكبر التحديات التي تقف بوجه الشباب العراقي، فارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص التعيين في الغالب تؤدي إلى غياب الأمن الاجتماعي والنفسي الذي يهدد مستقبل هؤلاء الشباب، علماً أن الأمن الاجتماعي يصب في العديد من القضايا وخاصة ما يتعلق بحماية الفرد من "الفقر والبطالة والقلق النفسي والانحرافات السلوكية والجريمة والحماية ضد المخاطر

والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المرتبط بهذه المخاطر" لذا أن تراجع الوضع الاقتصادي للشباب قد ينجم عنه الكثير من المشاكل وخاصة ما يتعلق بقضايا الأمن الاجتماعي*.

جدول رقم (33)

يوضح مشاكل المبحوثين مع أسرهم بسبب النقص المالي

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	204	51,0%
2	لا	196	49,0%
3	المجموع	400	100%

* مفهوم الأمن الاجتماعي : "هو تأمين حاجات الإنسان الاجتماعية، بما في ذلك تأمين كيانه الاجتماعي، ومنزله الاجتماعية، وحقه في المواطنة، وعدم التهميش، وحقه في الخدمات الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية والحفاظ على أسرته، وراثه وثقافته وخصوصيته وحقه في استشعاره باعتراف البيئة الاجتماعية وحقه في المشاركة الاجتماعية والنشاط الاجتماعي، " . المصدر: د. أحسن مبارك طالب، المخدرات والأمن الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص17.

يُلاحظ من الجدول رقم (33) أن أكثر من نصف العينة يؤيدون وجود مشكلات مع أسرهم بسبب النقص المالي وعددهم (204) مبحوثاً وبنسبة 51%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي كان عددهم (196) مبحوثاً وبنسبة 49%.

نستنتج من ذلك أن الشباب يعانون من مشكلات مع أسرهم بسبب النقص المالي وهذه النتيجة تؤيد ما جاء في الجدول رقم (32) الذي يؤكد اقتراض الشباب للنقود وهذا يدل أن غالب الأسر غير قادرة على سد احتياجات ومتطلبات أبنائها، علماً أن هذه المؤشرات تؤكد معاناة الشباب العراقي من المشكلات الاقتصادية كما اشرنا إلى ذلك، وهي من المشكلات التي تتركس قلق المستقبل وتثقل كاهل هؤلاء الشباب بالهموم والمشاكل الأخرى. كما تحول هذه المشكلات الشباب إلى عنصر مغترب عن مجتمعه وأهدافه، وقد تلقي به في شرك السلوك المنحرف، كالانتماء إلى بعض الجماعات المسلحة لسد احتياجاته وتحقيق أهدافهم، لذا فالمشكلة الاقتصادية عامل فاعل في تناسل الكثير من المشكلات في وجه هؤلاء الشباب. وكما تبين في الجدول رقم (25) الخاص بالانتماء أن النقص المادي يؤدي إلى ضعف شعور الشباب بقيمة المواطنة، وهذه المؤشرات تهدد مسيرة الأمن الإنساني في المجتمع العراقي. وتتفق دراستنا مع دراسة دكتور "إحسان محمد الحسن" في معاناة الشباب مشكلات اقتصادية وخاصة ضعف الجانب الذي يشكل عائق في تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم وقد يؤثر ذلك على صعوبة إكمال دراستهم. كما يؤثر ذلك في تأخر سن الزواج، ومن أفرزات الجانب الاقتصادي صعوبة استقلالية هؤلاء الشباب في السكن. وبين من خلال الحوار مع "الجماعات البوذية" أن بعض الشباب يعاني من تأخر سن زواجه بسبب المشكلات الاقتصادية، كما أشار البعض إلى مشكلاته النفسية والعيش في قلق مستمر فضلاً عن ترك البعض دراسته بسبب النقص المالي.

جدول رقم (34)

يوضح الشعور بالإحباط لقلّة فرص العمل

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	343	85,8%
2	لا	57	14,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (34) أن غالب أفراد العينة يشعرون بالإحباط بسبب المشكلات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بقلّة فرص العمل وكان عددهم (343) شاب وشابة وبنسبة 85,8%، في حين الذين لا يشعرون بذلك عددهم (57) وبنسبة 14,2%.

نستخلص من النتيجة أعلاه أن الشباب في المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع الفلوجة بصورة خاصة يعاني من مشكلات القلق واليأس والإحباط بسبب ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في ظروف قلّة فرص العمل والتوظيف، ويرى الباحث أن الضغوط الاقتصادية في المجتمع العراقي باتت تهدد غالب الشباب وخاصة عندما أصبحت فرص العمل والدرجات الوظيفية توزع على أساس المحسوبية والطائفية، وهذا مؤشر يهدد مسيرة العملية التنموية ويجعل الأمن الاجتماعي للشباب على مفترق طرق. وتتفق دراستنا مع دراسة "د. حميد كردي" أن الشباب يعاني من القلق والإحباط بسبب مشكلات التعليم والمشكلات الاقتصادية. كما تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب يعيش حالة القلق والإحباط بسبب غياب فرص العمل، كما لجئ البعض إلى العمل في مجالات لا يرغب بها ولكن نقص فرص العمل دفعهم للجوء إلى أعمال لا تنسجم مع مؤهلاتهم من أجل توفير مبلغ من المال لسد احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، كما أشار البعض انه يراوده شعور مستمر بالجوء إلى تعاطي العقاقير الطبية من أجل أن يتناسى بعض همومه المجتمعية، كما أشار بعض الشباب أن أكبر مشكلة تواجههم هي قلّة فرص العمل.

جدول رقم (35)

يوضح العلاقة بين البطالة والشعور بالإحباط واليأس

المجموع	مشكلة البطالة		هل ينتابك شعور بالإحباط واليأس
	لا	نعم	
57	39	18	لا
%100	%68,4	%31,6	
343	71	272	نعم
%100	%20,7	%79,3	
400	110	290	المجموع
%100	%27,5	%72,5	

جدول رقم (36)

يوضح تفاقم ظاهرة الاستهلاك المظهري بين الشباب

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	365	91,2%
2	لا	35	8,8%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (36) أن غالب أفراد العينة يؤيدون تفاقم ظاهرة الاستهلاك المظهري بين الشباب العراقي وكان عددهم (365) وبنسبة 91,2%، في حين الذين لا يعتقدون ذلك عددهم (35) وبنسبة 8,8%.

نستنتج من ذلك أن الشباب اليوم يعاني من تفاقم ظاهرة الاستهلاك المظهري، وخاصة ما يتعلق بالإسراف في شراء الملابس وأجهزة الهاتف النقال الحديثة، وهذا التوجه يمكن تبريره من خلال الانفتاح الفضائي الذي تعرض له المجتمع العراقي بعد انهيار السلطة السابقة في " 2003/9/4 " على المجتمعات الأخرى والذي دفع العديد من الشباب أن يقلد ما يظهر أمامهم على هذه الفضائيات فضلاً عن تقليد زملائهم، وعلى الرغم من المستوى الاقتصادي المحدود لغالب هؤلاء الشباب في مجتمع البحث ، فان هذا لا يمنع الشباب في بعض الأحيان

أن يثقل أسرته بهذه الطلبات أو يندفع نحو اقتراض المال لتلبية رغباته، وهذا قد يشكل عامل ضغط على بعض الشباب للوقوع في السلوك المنحرف كالسرقة أو كسب المال بطرق غير مشروعة. وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن توجه العديد من الشباب يدور حول آخر صيحات "الموضة" فقد يكون الشاب فقير ولكن يحاول بأي طريقة أن يحصل على المال لتحقيق أهدافه، ك شراء جهاز نقال أو غير ذلك، علما أن أكثر الشباب خلال هذه الحوارات أكد أن العديد من الشباب يتأثر بأقرانه في قضية الاستهلاك المظهري، وعلى الرغم من غلاء هذه الحاجيات إلا انه يحاول البعض أن يشتريها بالتقسيط (تجزأت المبلغ إلى مراحل) أو الاقتراض، وأحيانا يحصل على المبلغ من أسرهم. لا شك أن هذه المؤشرات تهدد المجتمع العراقي وخاصة عندما يتوقف أهداف الشباب عند إشباع رغباتهم المادية ، ويرى الباحث أن هؤلاء الشباب هم جيل المستقبل ومن الخطر أن يشغل هذا الجيل هدفه في القضايا المادية دون قضايا المجتمع الأخرى وخاصة ما يتعلق ببناء المجتمع وتقديمه نحو الأفضل.

المبحث الرابع - مشكلات الشباب الاجتماعية والنفسية:-

جدول رقم (37)

يوضح عجز المبحوثين في خدمة مجتمعهم لكثرة مشاكلهم

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
---	---------	---------	----------------

1	نعم	263	65,8%
2	لا	137	34,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (37) إن أكثر من نصف المبحوثين يعانون من العجز وعدم القدرة في خدمة المجتمع لكثرة مشكلاتهم وكان عددهم (263) مبحوثاً وبنسبة 65,8%، في حين الذين لا يؤيدون ذلك كان عددهم (137) وبنسبة 34,2%.

نستنتج من ذلك أن "الحروب والأزمات" التي شهدتها المجتمع العراقي في العقود الأخير أفرزت جيلاً من الشباب المغترب، بسبب تراكم مشكلاته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وقد أصبح الشباب العراقي مثقلٌ بهذه المشكلات التي حالة بينه وبين مشاركته في قضايا التنمية البشرية، وهنا يكمن الخطر عندما يصبح أهم عنصر من عناصر التنمية عاجزٌ عن المشاركة في العملية التنموية، ويزداد الخطر عندما يتجه هؤلاء الشباب نحو السلوك المنحرف، فيصبح هؤلاء من أكبر التحديات التي تهدد مسيرة النظام الاجتماعي.

وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" إن تفاقم مشكلات هؤلاء الشباب لا يعود إلى العوامل الخارجية فقط "كالحروب والأزمات"، وإنما إلى جانب ذلك ساهمت قضايا الولاءات الفرعية كالولاء إلى الطائفة والعشيرة في ذلك، كما ساهم أيضاً قلة الخدمات والمؤسسات الاجتماعية التي تهتم بتوفير الرعاية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بمراكز تطوير مهارات الشباب، إن هذه المؤشرات وغيرها ساهمت في تراجع دور الشباب وتهميشهم من المشاركة في تنمية المجتمع، مما نجم عن ذلك اغتراب الشباب وعجزهم في خدمة المجتمع، علماً أن قضية المشاركة في تنمية المجتمع تحتاج إلى تمكين هؤلاء الشباب وبناء قدراتهم، ولا بد هنا من تكريس دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل قضايا البناء والتمكين لقدراتهم.

جدول رقم (38)

عدم اطمئنان وراحة المبحوثين في المجتمع

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	328	82,0%
2	لا	72	18,0%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (38) أن غالب أفراد العينة يعانون من غياب الراحة والاطمئنان في المجتمع العراقي وعددهم (328) وبنسبة 82% وهي نسبة عالية جدا ومؤشر خطير، في حين الذين لا يتفقون مع هذا الرأي كان عددهم (72) وبنسبة 18%.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع غير الآمنة والمستقرة إلى جانب الانقسامات والصراعات السياسية، والتحول الذي أصاب النسق السياسي وانعكاسه على الأنساق الأخرى كل هذه المؤشرات أفرزت ضغوطاً "اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية" وهذا يؤكد أن المجتمع العراقي يعاني من أزمة حقيقية انعكست بشكل سلبي على مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب. وقد خلقت جيلاً مغترباً، وأن اغتراب الشباب في بلده يخلق لديهم شعور بالإقصاء والرفض كنعقوض للراحة والاطمئنان أو ما يطلق عليه بالعزلة الاجتماعية "Social Isolation"، وهذا ما يخلق لديهم شعور بغياب الراحة والفراغ النفسي، كما ينعكس ذلك على تراجع العلاقات الاجتماعية الحميمة والافتقار إلى الأمن الاجتماعي والنفسي. وفي الوقت ذاته يكمن الخطر في غياب الأمن والاطمئنان لهؤلاء الشباب ربما يؤدي إلى تراجع المسؤولية الاجتماعية لديهم وغيابهم عن الأهداف الحقيقية للمجتمع الذي يشكل عامل أساسي في إقصاء هؤلاء الشباب من المشاركة في قضايا التنمية، وشعورهم باليأس والقلق اتجاه مستقبلهم، وضعف انتماؤهم الوطني مما ولد لديهم كراهية لقيم المجتمع ومبادئه الأمر الذي يدفعهم إلى تبني أفكار ومعايير هدامة ومخالفة للعقل والتقاليد الاجتماعية. وهنا ينطبق هذا

التوجه لدى الشباب العراقي مع نظرية الانومي للعالم الأمريكي "روبرت ميرتون" وخاصة ما يتعلق "بالنمط الانسحابي للتكيف" حيث يتحول هؤلاء الشباب إلى مغتربين عن أهداف وتقاليده المجتمع والوقوع في السلوك المنحرف. وهنا تتفق دراستنا مع دراسة "الدكتور صبيح عبد المنعم" أن الأزمة تهدد الاستقرار والاطمئنان لدى الأفراد، كما تتفق دراستنا أيضا مع دراسة "رسول مطلق" أن الأزمة تساهم في غياب الأمن لدى الفرد وتكرس العزلة الاجتماعية بسبب المخاوف التي تعترض الأفراد أثناء وقوع الأزمات.

وعلى الرغم من أن نسبة الذين أجابوا بالشعور بالراحة والاطمئنان قليلة جداً لا أن هذا قد يعود إلى دور الأسرة في الوقوف إلى جانب أبنائها في حل مشاكلهم وخلق مناخ من الراحة والاطمئنان، وهذا يؤكد دور الأسرة العراقية وأهميتها في الوقوف إلى جانب الفرد أثناء الأزمات.

كما تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن عدم راحة الشباب واطمئنانهم يعود في الغالب إلى غياب الاستقرار الأمني، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الخوف من المستقبل المجهول في المجتمع العراقي بسبب الأزمة الطائفية والصراعات السياسية، فضلاء عن تكريس الوساطة والمحسوبية في مفاصل البناء الاجتماعي، مما ينعكس خطر هذه المؤشرات على مسيرة النظام الاجتماعي وتهديد الأمن الإنساني الذي يعيق قضية التنمية البشرية في المجتمع العراقي.

جدول رقم (39)

يوضح تأثير الحروب في ترك أو تأخير دراسة المبحوثين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	215	53,8%
2	لا	185	46,2%

يُلاحظ من الجدول رقم (39) أن أكثر من نصف أفراد العينة يؤيدون تأثير الحروب على تأخير أو ترك دراستهم وكان عددهم (215) مبحوثاً وبنسبة 53,8%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي كان عددهم (185) مبحوثاً وبنسبة 46,2%.

نستنتج من ذلك أن الشباب في المجتمع العراقي بشكل عام ومجتمع الفلوجة بشكل خاص تأثروا بظروف الأزمات وخاصة ما يتعلق بقضايا الدراسة، فقد انعكست ظروف الحروب والأزمات على المسيرة العلمية لهؤلاء الشباب، ويرى الباحث أن تراجع المستوى الدراسي للشباب يعود بالدرجة الرئيسية إلى الأوضاع الذي شهدها المجتمع في العقود الأخيرة، كما أسهمت هذه الأزمات في دفع الكثير من الشباب بتأجيل أو ترك دراستهم والالتحاق بسوق العمل في سن مبكر لإعالة أسرهم في ظل غياب الرعاية الاجتماعية لهؤلاء الشباب من قبل الحكومة وخاصة ما يتعلق بالدعم المادي. وتتفق دراستنا مع دراسة "فريدة جاسم دارة" أن الأزمات تساهم في دفع الشباب إلى ترك دراستهم أو تراجع مستوياتهم العلمية. كما نتفق مع دراسة "رسول مطلق" أن الأزمة وخاصة في "2006-2007" أدت إلى دفع العديد من الشباب وخاصة الإناث بترك دراستهم. ونستنتج من ذلك أن الأزمة مؤشر خطير في تهديد المسيرة العلمية للشباب.

أما الذين أجابوا أن الأزمة لم تؤثر على مسيرتهم الدراسية، فقد يعود الأمر إلى الإرادة القوية التي يمتلكها هؤلاء الشباب من أجل تحقيق طموحاتهم وأهدافهم فضلاً عن الدور الأسري في التشجيع بصورة مستمرة والتأكيد على أهمية الدراسة في المستقبل وضمن فرصة توظيف.

وقد تبين من قبل الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب ترك أو أجل دراسته للبحث عن عمل لتوفير مستلزماتهم وتحقيق رغباتهم، وهذا مؤشر خطير ينذر بارتفاع معدلات الأمية في المجتمع العراقي، وسينعكس هذا التوجه بشكل سلبي على مسيرة التنمية البشرية في المجتمع العراقي.

جدول رقم (40)

يوضح نوع الجنس وترك أو تأخير الدراسة

المجموع	هل أثرت عليك الأزمات في		الجنس	ت
	ترك أو تأخير دراستك			
	لا	نعم		
200	78	122	ذكر	1
%100	%39.0	%61.0		
200	107	93	أنثى	2
%100	%53.5	%46.5		
400	185	215	المجموع	3
%100	%46.3	%53.8		

يُلاحظ من الجدول رقم (40) أن عدد الذكور الذين أجابوا بتأييد الرأي القائل أن الحروب أثرت عليهم في تأخير دراستهم كان عددهم (122) وبنسبة 61%، في حين الذين لا يؤيدون هذا

الرأي فكان عددهم (78) وبنسبة 39%. إما عن الإناث اللواتي يؤيدن هذا الرأي فعددهن (93) وبنسبة 46,5%، في حين اللواتي لا يؤيدن هذا الرأي فعددهن (107) وبنسبة 53,5%.

نستخلص من ذلك أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في تأثير الحروب عليهم بترك أو تأخير دراستهم ، وقد يعود السبب أن الرجل في المجتمع العراقي في الغالب تقع عليه مسؤولية الإعالة ، وهذا ما يدفع العديد من الشباب الذكور بترك أو تأجيل دراستهم من اجل الوقوف إلى جانب أسرهم في توفير مستلزمات المعيشة، وخاصة في ظروف ارتفاع أسعار السلع، وقلة دخل الأسرة العراقية مما دفع غالب هؤلاء الشباب التوجه إلى سوق العمل بسن مبكر والتخلي عن المسيرة الدراسية، وهذا مؤشر خطير يهدد مسيرة التنمية البشرية ، ويعرض المجتمع إلى قلة مستويات الكفاءات العلمية التي تساهم في بناء وتقدم المجتمع العراقي. وقد أيد هذا الرأي من الشباب الذكور في الحوار مع "الجماعات البوذية" أنهم في الغالب يتركوا الدراسة من اجل الوقوف إلى جانب أسرهم في توفير مستوى معاشي أفضل.

جدول رقم (41)

يوضح ضياع مستقبل المبحوثين في العراق

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	268	67,0%
2	لا	132	33,0%

يتضح من الجدول رقم (41) أن أكثر من نصف أفراد العينة يؤيدون الرأي القائل بضياع مستقبلهم في المجتمع العراقي وعددهم (268) وبنسبة 67%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي فكان عددهم (132) وبنسبة 33%.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع التي تعرض لها الشباب العراقي من "حروب وأزمات" باتت تهدد غالب الشباب العراقي وخاصة ما يتعلق بالمستقبل، وهذا يدل أن هؤلاء الشباب يعانون من القلق وعدم الاطمئنان لمستقبلهم، ويرى الباحث إن الأوضاع المحيطة من "صراعات سياسية وأزمات اقتصادية وغياب الحكم الرشيد و كلها مؤشرات خلقت لدى الشباب إحساس بضياع المستقبل، وخاصة أن الوضع في المجتمع العراقي لم يتحسن بالمستوى المطلوب الذي يدفع الشباب إلى التفاؤل بمستقبلهم. وتتفق دراستنا مع دراسة "فريدة جاسم" أن الأزمة تساهم في ضياع وغموض مستقبل الشباب.

وعلى الرغم من وجود نسبة لا تؤيد بضياع مستقبلهم، فهؤلاء في الغالب مازالوا في مسيرة الدراسة، فضلا عن انتمائهم إلى اسر قد هيئة لهم المناخ المناسب في التكيف والاستقرار النفسي والاجتماعي مما دفعهم إلى التفاؤل وعدم القلق اتجاه مستقبلهم. وهذا مؤشر جيد يؤكد ما زال هناك بعض الشباب لديه الهمة والإرادة وأنهم سيحققوا أهدافهم في المستقبل، وهذا يبعث الأمل أن مازال هناك شباب قوي ولديه إرادة قد تنعكس فائدتها في المستقبل على بناء المجتمع.

كما تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن أزمة الولاءات الفرعية (القبلية، الطائفية، المناطقية... الخ) أسهمت بدور كبير في تفاقم مشكلات الشباب وخاصة ما يتعلق بالحصول على عمل أو توظيف، علما أن قضايا العمل والتوظيف تكاد تتقدم مشكلات الشباب في المجتمع العراقي.

جدول رقم (42)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس وضياع مستقبل المبحوثين

المجموع	هل تعتقد أن الأزمات أدت إلى ضياع وتدمير مستقبلك		الجنس	ت
	لا	نعم		
200	59	141	ذكر	1
%100	%29.5	%70.5		
200	73	127	أنثى	2
%100	%36.5	%63.5		
400	132	268	المجموع	3
%100	%33.0	%67.0		

يُلاحظ من الجدول رقم (42) أن الذكور الذين يؤيدون تأثير الأزمات على ضياع مستقبلهم كان عددهم (141) وبنسبة 7,5%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي عددهم (59) وبنسبة 29,5، أما الإناث اللواتي يؤيدن هذا الرأي فكان عددهن (127) وبنسبة 63,5%، في حين اللواتي لا يؤيدن هذا الرأي فعددهن (73) وبنسبة 36,5%.

نستنتج من ذلك..

جدول رقم (43)

يوضح أسباب ضياع مستقبل المبحوثين

ت	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبّي
---	---------	---------	----------------	---------------------

2	%41.79	112	سوء الوضع الأمني	1
1	%47	126	قلة فرص العمل والتوظيف	2
3	%21.26	57	ثقافة المحسوبية	3
5	%2,2	6	غياب فرص الدراسة خارج البلد	4
6	%0,3	1	غياب الحرية	5
4	%4,47	12	مشاكل اقتصادية	6
	%0,7	2	لم يبين	7
	%117,7	416	المجموع	8

يُلاحظ من الجدول رقم (43) أن قلة فرص العمل والتوظيف جاءت في المرتبة الأولى وعددهم (126) مبحوثاً وبنسبة 47%، في حين جاء في التسلسل الثاني غياب الاستقرار الأمني وعددهم (112) مبحوثاً وبنسبة 41,79%، أما المرتبة الثالث فأجابوا على ثقافة المحسوبية وعددهم (57) مبحوثاً وبنسبة 21,26%، وجاء في المرتبة الرابعة عامل المشكلات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بقلة الدخل وعددهم (12) مبحوثاً وبنسبة 4,47%، أما عامل قلة فرص الدراسة خارج البلد فقد سجل المرتبة الخامسة وعددهم (6) مبحوثاً وبنسبة 2,2%، كما سجل عامل غياب الحرية المرتبة السادسة وعددهم (1) وبنسبة 0,3%، ولم يبين سجلت إجابتان.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع المحيطة بالمجتمع العراقي من حروب وأزمات ساهمت بدور كبير وفاعل في تحديد أهداف وطموحات الشباب العراقي ، وخاص في ظل تراكم مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، حتى بات الشباب العراقي لا يمشون سوى الحصول على فرصة عمل وتحقيق الاستقرار الأمني، ويرى الباحث أن تحقيق هذه الأهداف مثل الأمن وفرصة التوظيف ربما يساعد في تحقيق رغبات ومتطلبات أكثر للشباب العراقي، إلا إن الخطر يكمن في ظروف الأزمات التي حددت من طموحات وأهداف الشباب العراقي ، والتي باتت من المعوقات الرئيسية أمام تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لأفراد المجتمع، فضلاً عن تأخير عجلة التنمية البشرية. وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن أمنيات

الشباب أصبحت تقتصر على قضايا الاستقرار الأمني وتوفير دخل مقبول، من أجل تحقيق بعض متطلباتهم، كما أشار البعض إن مستقبلهم ضائع منذ زمن طويل، ولم يجدوا في المجتمع العراقي منذ بلوغهم غير الحروب والصراعات السياسية. كما بين البعض بأنه لا يوجد من يسمع ويهتم بمشكلاتهم، وليس للشباب العراقي أي دور في المشاركة المجتمعية. وقال آخرون نحن نشعر بالإقصاء والتهميش وخاصة في أوضاع باتت الوساطة والمحسوبية هي أساس التعامل. كما أشاروا آخرون أن ضياع مستقبلهم يرتبط بغياب العدالة الاجتماعية، وإنهم يشعرون بالقلق والاضطراب النفسي المستمر، ووكأنهم غرباء في مجتمعهم، ويرى البعض أن مثل هذه الضغوط وعدم العدالة تدفعه للأقراط في التدخين، والرغبة الشديدة للسفر خارج البلد ولكن ضعف الجانب المادي يحيل بينه وبين السفر. لا شك أن هذه مؤشرات خطيرة تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لهؤلاء الشباب، وقد تحدثت خلافاً وظيفياً في مسيرة النظام الاجتماعي.

جدول رقم (44)

يوضح الشعور بالوحدة والاعتراب لدى المبحوثين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	203	50,8%
2	لا	197	49,3%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (44) أن أكثر من نصف أفراد العينة تقريباً يشعرون بالوحدة والاعتراب في المجتمع العراقي وعددهم (203) مبحوثاً وبنسبة 50,8%، في حين الذين لا يشعرون بذلك عددهم (197) مبحوثاً وبنسبة 49,3%.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع المحيط بالشباب العراقي من "حروب وأزمات" ساهمت في زيادة شعور المواطن العراقي بالوحدة ، هذا مؤشر ينعكس بشكل سلبي على مستقبل الأمن النفسي والاجتماعي لهؤلاء الشباب، كما يؤثر سلبياً على مسيرة التنمية البشرية، وخاصة عندما يكون عنصر التنمية "الشباب" في خضم القلق والاضطرابات النفسية. كما أن شعور الشباب بالاعتراب هو ناجم عن غياب العدالة الاجتماعية، كما أكد ذلك العالم "روسو" بقوله " أن هناك علاقة بين مشكلة الاعتراب وغياب المساواة والتي تمثل علة ما تعانيه الشعوب من استعباد"⁽¹⁾. ويرى أيضاً أن المجتمع الطبقي هو مجتمع مغترب، يغترب فيه الفقراء عن كل شيء، حيث يجردهم الرأسماليون من كل ما يكون لديهم"⁽²⁾

ويرى الباحث إن اعتراب هؤلاء الشباب من أبرز المعوقات التي تحد من قدراتهم وتحولهم إلى كائن عاجز عن خدمة مجتمعه. وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن هؤلاء الشباب يشعرون بمشكلة الوحدة بسبب غياب العدالة الاجتماعية، فضلاً عن غياب الخدمات والاستقرار الأمني.

ويرى بعض المختصين في هذا المجال أن هناك خمسة أبعاد ومميزات لمشكلة الاعتراب وهي "العجز* ، واللامعنى* ، اللامعيارية* ، والعزلة الاجتماعية* ، واعتراب الذات*" ، كما جاء في دائرة

(1) د. نبيل رمزي اسكندر، الاعتراب وأزمة الإنسان المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص65.

(2) د. نبيل رمزي إسكندر، المصدر السابق، ص64.

* العجز: شعور الفرد بالاحولة واللاقوة" كما يشعر بأنه غير قادر على السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته.

* اللامعنى: ويشير هذا إلى أن الحياة لا معنى لها لكونها تسير وفق منطق غير مفهوم وغير معقول وبالتالي يفقد واقعه ويحيا باللامبالاة.

* اللامعيارية: "حالة انهيار المعايير التي تنظم السلوك وتوجهه".

* العزلة الاجتماعية: ويقصد بها شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والافتقار إلى الأمن والعلاقات الاجتماعية الحميمة.

* الاعتراب عن الذات: هو عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه وشعوره بالانفصال عما يرغب في أن يكون عليه، حيث تسير حياته بلا هدف. المصدر: د. عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص36-38.

المعارف البريطانية، هذه الأبعاد بالإضافة إلى الاغتراب الثقافية* ، وعالج آخرون مظاهر أخرى باعتبارها جزء من مشكلة الاغتراب ومنها "الانتحار وضعف الانتماء وزيادة الهوية بين الأجيال والتمرد وتعاطي المخدرات"(1). وقد تبرز هذه الجوانب كنتائج لمشكلة الاغتراب. وهنا أن الشباب المغترب هو اقرب إلى وصف نظرية "الانومي*" وقد يتجه هؤلاء الشباب نحو السلوك المنحرف.

كما تبين أن هناك نسبة لا بأس بها تؤكد عدم شعورهم بالوحدة وهذا يعود إلى التماسك المجتمعي وخاصة على مستوى الأسرة العراقية التي مازالت تعطي وزناً للتعاون فيما بين أعضائها، وهذا يخفف عن الأبناء حدة الشعور بالوحدة وعدم الاستقرار.

* الخوف من الغزو الثقافي. وأحيانا الخوف من الضياع بسبب الانفتاح على ثقافة الغرب.

(1) د. عبد اللطيف محمد خليفة ، المصدر السابق، ص35.

* الانومي : تعني اللامعيارية أي فقدان المعايير والأهداف عند هؤلاء الشباب.

جدول رقم (45)

يوضح العلاقة بين نوع الجنس والشعور بالوحدة

المجموع	هل تشعر انك وحيد ولا يفهمك احد		الجنس	ت
	لا	نعم		
200	106	94	نكر	1
%100	%53.0	%47.0		
200	91	109	أنثى	2
%100	%45.5	%54.5		
400	167	203	المجموع	3
%100	%49.3	%50.8		

جدول رقم (46)

يوضح العلاقة بين التحصيل الدراسي والشعور بالوحدة

المجموع	هل تشعر انك وحيد ولا يفهمك احد		التحصيل الدراسي	ت
	لا	نعم		
26	14	12	أمي	1

%100	%53.8	%46.2		
17	6	11		
%100	%35.3	%64.7	يقرأ ويكتب	2
50	17	33		
%100	%34.0	%66.0	ابتدائية	3
151	65	88		
%100	%43.0	%57.0	متوسطة	4
73	39	34		
%100	%53.4	%46.6	إعدادية	5
40	28	12		
%100	%70.0	%30.0	دبلوم	6
43	28	15		
%100	%65.1	%34.9	بكالوريوس	7
400	144	256		
%100	%36.0	%64.0	المجموع	8
%100				

جدول رقم (47)

يوضح اهتمام المبحوثين بالمشاريع التطوعية

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	355	88,8%
2	لا	45	11,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (47) أن غالب أفراد العينة يؤيدون المشاركة في المشاريع الطوعية وكان عددهم (355) شاب وشابة وبنسبة 88,8%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي فكان عددهم (45) شاب وشابة وبنسبة 11,2%.

نستخلص من ذلك أن وعي الشباب وإحساسهم بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه عمل الخير دفعهم إلى تأكيد اهتمامهم في المشاركة الطوعية، وهذا التوجه ناجم عن القيم الدينية والاجتماعية التي يحملها هؤلاء الشباب، فضلاً عن قيم النخوة والشجاعة التي يتميز بها الإنسان العراقي.

كما تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب يشجع المشاركة في المشاريع الطوعية من أجل تحقيق عامل التماسك وبناء المجتمع، وقد تبرز هذه الظواهر أثناء الأزمات وخاصة عند وقوع انفجار أو إسعاف مصاب نجد الكثير من الناس يتجمع لتقديم المساعدة.

جدول رقم (48)

يوضح استثمار وقت الفراغ بانتظام لدى المبحوثين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	187	46,8%
2	لا	213	53,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (48) أن أكثر من نصف أفراد العينة تقريباً لا يستثمرون أوقات فراغهم بانتظام وكان عددهم (213) وبنسبة 53,2%، في حين الذين أجابوا باستثمار أوقات فراغهم بانتظام كان عددهم (187) مبحوثاً وبنسبة 46,8%.

نستنتج من ذلك أن قضية استثمارا وقت الفراغ تحتاج إلى وعي وثقافة وشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه تنظيم هذا الوقت، ويرى الباحث أن الأوضاع المحيطة بالشباب العراقي باتت عائق في استثمار أوقات الفراغ بما يتلائم وقدراتهم، وخاصة في ظل اتساع وسائل الثورة المعلوماتية وقلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تحتوي هؤلاء الشباب وتعمل على بناء قدراتهم "كالمراكز التأهيلية" على سبيل المثال، كما يرى الباحث أن قضية وقت الفراغ هي قضية تربوية وتحتاج إلى التدخل مع الفرد من قبل أسرته والمجتمع وإشراكه في قضايا التنمية ، من خلال تنمية ذاته وغرس قيم المواطنة لدى هؤلاء الشباب، وهذه قضايا تحتاج إلى

وقوف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، للنهوض بواقعهم. فالشباب الذي لا يجد فرصة عمل ولا يشعر بالاستقرار الأمني، ومهدد في مسيرة حياته الاجتماعية ، من الصعب أن يستخدم أوقات فراغه بانتظام. ومن خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" وجدنا أن غالب الشباب يقضي أوقاته بين المقاهي والسير في الطرقات والبعض منهم يتجه إلى الساحات البسيطة والتقليدية من أجل لعبة "كرة القدم" علما أن الشباب في مدينة الفلوجة يفتقرون إلى النوادي الترفيهية والتأهيلية.

جدول رقم (49)

يوضح تواجد الأماكن الترويحية في مجتمع المبحوثين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	320	80,0%
2	لا	80	20,0%
3	المجموع	400	100%

يلاحظ من الجدول رقم (49) أن غالب أفراد العينة يعانون من قلة الأماكن الترويحية وكان عددهم (320) شاب وشابة وبنسبة 80%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي كان عددهم (80) شاب وشابة وبنسبة 20%.

نستنتج من ذلك أن الشباب في مجتمع البحث يعانون من قلة الأماكن الترويحية ، مما ينجم عن ذلك زيادة ضغوطهم الاجتماعية والنفسية، وبما أن الترويح عامل أساسي في حياة الإنسان، وخاصة أن الأوضاع المحيطة بالشباب العراقي تساهم في تكريس الضغوط المجتمعية والتي قد تسهم في اندفاع هؤلاء الشباب نحو الوقوع في السلوك المنحرف. وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب يؤيد أن قلة الأماكن الترويحية تؤدي إلى اتجاه الشباب نحو السلوكيات المنحرفة، وهذا مؤشر خطير يهدد مسيرة الحياة

الاجتماعية لهؤلاء الشباب كما ينعكس ذلك على امن واستقرار النظام الاجتماعي. وتتفق دراستنا مع دراسة الدكتور "إحسان محمد الحسن" إن الشباب يعاني من قلة الأماكن الترويحية وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة استثمار أوقاتهم بصورة ايجابية، كما تبين عدم اهتمام الشباب بقيمة الوقت ما يدفع بعضهم إلى السير في الطرقات بدون هدف، مع زيادة ساعات النوم أو مشاهدة التلفزيون لساعات طويلة.

جدول رقم (50)

يوضح قلة النوادي سبب في زيادة الانحرافات السلوكية

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	286	71,5%
2	لا	114	28,5%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (50) أن أكثر من ثلثي أفراد العينة تقريباً يؤيدون أن قلة النوادي سبب من أسباب الانحرافات السلوكية وعددهم (286) شاب وشابة وبنسبة 71,5%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي كان عددهم (114) شاب وشابة وبنسبة 28,5%.

نستخلص من ذلك أن وجود الأماكن الترويحية والمراكز التأهيلية تساهم بشكل كبير في استقرار حياة الشباب، كما أن غياب هذه الأماكن ينعكس بشكل سلبي على توجه الشباب نحو السلوك المنحرف، لان قلة هذه النوادي سبب من أسباب توجه هؤلاء الشباب نحو أماكن قد تساهم في انحراف الشباب وخاصة الجلوس في المقاهي التي أصبحت عامل أساسي في إدمان الشباب على التدخين وشرب الشيشة (النجيلة)، كما تبين للباحث من خلال الحوار مع "الجماعة البورية" أن بعض المقاهي تستخدم المنومات (الفالسيوم... الخ) في النرجيلة، وهذه مؤشر خطير يؤكد إن المقاهي باتت من الأماكن التي تهدد الشباب بالوقوع في السلوك

المنحرف، ولذا على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاهتمام بتوفير المراكز التأهيلية والنوادي الخاصة بالأسر والشباب من اجل بناء قدراتهم وتمكينها.

جدول رقم (51)

يوضح ضعف علاقات المبحوثين بالآخرين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	261	65,2%
2	لا	139	34,8%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (51) أن أكثر من نصف أفراد العينة يؤيدون ضعف العلاقات الاجتماعية وعددهم (261) مبحوثاً وبنسبة 65,2%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي عددهم (139) مبحوثاً وبنسبة 34,8%.

نستنتج من ذلك أن ظروف "الحروب والأزمات" ساهمت في ضعف العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الشباب، ويرى الباحث أن السبب يعود إلى انشغال هؤلاء الشباب بتدبير قضايا المعيشة فضلاً عن سوء الأوضاع الأمنية التي حالة بين الفرد والاهتمام بالتواصل الاجتماعي. وفيما يتعلق بالرأي الذي يؤيد تماسك العلاقات فان السبب يعود أن المجتمع العراقي لا زال يعطي وزناً لهذه العلاقات والتعاون فيما بينهم. وهنا تتفق دراستنا مع دراسة "د. صبيح عبدالمنعم" أن الأزمات ساهمت في ضعف العلاقات الاجتماعية. كما تتفق دراستنا أيضاً مع دراسة "فريدة جاسم" إن الأزمة ساهمت في تراجع وضعف العلاقات الاجتماعية أيضاً.

وعلى الرغم من دور الأزمة في ضعف العلاقات الاجتماعية إلا انه مازال هناك من يعطي وزناً إلى هذه العلاقات ويعود السبب إلى طبيعة القيم الدينية والاجتماعية التي تقر التواصل

والتراحم في المجتمع العراقي، ويرى الباحث أن الأزمة أحيانا تتحول إلى عامل بناء وتماسك وخاصة أثناء وقوعها حيث نجد الناس يتعاونوا من أجل الخروج منها، وقد لاحظ الباحث أثناء وقوع معارك الفلوجة كيف توحد أبناء المدينة والوقوف يداً واحدة في الكثير من القضايا (إنقاذ الجرحى، التبرع بالدم... الخ) وهذا ينطبق على مدن ومحافظات العراق فكلما تشددت الأزمة كلما اشتد تماسك المجتمع.

جدول رقم (52)

يوضح دور الرقابة الأسرية للمبحوثين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	355	88,8%
2	لا	45	11,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (52) أن غالب أفراد العينة أجابوا على دور وأهمية الرقابة الأسرية في متابعة أبنائها وعددهم (355) وبنسبة 88,8%، في حين الذين لا يتفقون مع هذا الرأي عددهم (45) وبنسبة 11,2%.

نستنتج من ذلك أن الأسرة العراقية ما زالت تقيم وزناً لعملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي، والاهتمام بمتابعة أبنائها ومحاسبة المقصرين، وخاصة في ظروف الأزمات وتفاقم الفوضى الأمنية، حيث أصبحت الأسرة العراقية في قلق مستمر عندما يخرج احد أعضائها خارج المنزل والذهاب إلى مكان ما. ويرى الباحث أن الأزمة قد تكون عامل يدفع الأسرة إلى التماسك وارتفاع مستوى الحذر من الأوضاع المحيطة لتلافي بعض المخاطر ومتابعة أبنائها بالمستوى المطلوب.

وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب أكد على أهمية الرقابة الأسرية، وإن أسرهم لا زالت تقيم وزناً للسؤال عن الصحة ، كما تهتم بالسؤال عندما نتأخر خارج المنزل، وهذا يؤكد أن الأزمة دفعت العديد من الأسر لمتابعة أبنائها ومحاسبتهم عند خرق قوانين وضوابط الأسرة.

جدول رقم (53)

يوضح تآنيب الضمير لدى المبحوثين عند مخالفة الأنظمة والقوانين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	375	93,8%
2	لا	25	6,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (53) أن غالبية أفراد العينة يشعرون بتآنيب الضمير عند مخالفة القوانين وعددهم (375) وبنسبة 93,8%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي عددهم (25) وبنسبة 6,2%.

نستنتج من ذلك أن غالبية الشباب لديهم شعور قوي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية اتجاه الالتزام بالأنظمة والقوانين، وهذا مؤشر يؤكد الوعي والاهتمام لدى الفرد العراقي اتجاه الأنظمة والقوانين، وهذا يبعث بالأمل أن الإنسان العراقي مازال لديه شعور بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية وخاصة في ظل الأوضاع القاسية التي تعرض لها من حروب وأزمات والتي ساهمت في تحول كثير من القيم. وإن الشعور بتآنيب الضمير اتجاه مخالفة الأنظمة قد تكون عامل أساسي في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" إنهم يشعرون بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والقانونية اتجاه امن واستقرار المجتمع، وهذا يؤكد وعي هؤلاء الشباب بالحفاظ على الأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع.

جدول رقم (54)

يوضح دور الأزمات في تزايد الخمر والمخدرات بين الشباب

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	384	96,0%
2	لا	16	4,0%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (54) أن غالبية أفراد العينة يؤيدون أن الأزمات ساهمت في تفاقم الخمر والمخدرات بين الشباب وعددهم (384) وبنسبة 96%، في حين الذين لا يؤيدون هذا الرأي كان عددهم (16) وبنسبة 4%.

نستنتج من ذلك أن "الحروب والأزمات" ساهمت في زيادة السلوكيات المنحرفة وخاصة ما يتعلق بالمسكرات والمخدرات، وقد يعود السبب إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والنفسية لدى هؤلاء الشباب في ظروف الأزمات مما دفعهم إلى الاتجاه نحو السلوك المنحرف، كما يرى الباحث إن قلة الأماكن الترويحية وكما مبين في الجداول رقم (48، 49) ساهم بشكل فاعل في تفاقم مثل هذه الظواهر، وهذا مؤشر خطير يهدد مسيرة النظام الاجتماعي مما ينعكس على تأخر عجلة التنمية البشرية. وتتفق دراستنا مع دراسة "فريدة جاسم" أن الأزمة تساهم في تفاقم السلوك المنحرف. ويمكن القول أن ضغوط البناء الاجتماعي "Social structure" أسهمت بشكل فاعل في توجه هؤلاء الشباب نحو السلوك المنحرف وهو ما نصت عليه "نظرية الانومي Anomie theory" للعالم الأمريكي "روبرت ميرتون".

وقد تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالبية الشباب يؤيدون انتشار الظواهر المنحرفة وخاصة ظاهرة المسكرات والمخدرات، وقد أشار البعض أن الضغوط التي يواجهها الشباب وقلة فرص العمل وعدم اهتمام المجتمع بهؤلاء الشباب كلها أسباب مغذية إلى ارتفاع المسكرات بينهم، كما تبين من خلال الحوار أن البعض يستخدم العقاقير الطبية ويطلق عليها "بالكبسة*" كما أشار البعض أن هناك من يستخدم حبوب "الباراستول والالريمين والارتينين وحتى السكر" في النرجيلة. كل هذه مؤشرات تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب العراقي.

* الكبسة "مصطلح يستخدمه الشخص المدمن على الحبوب المنومة أو العقاقير الطبية من أجل تحقيق الراحة كما يدعون وهناك البعض أشار أنه يستخدم شراب السعال "توسيرام، بلموكدين، السولفودين... الخ"

جدول رقم (55)

يوضح رغبة المبحوثين بالهجرة

ت	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	175	43,8%
2	لا	225	56,2%
3	المجموع	400	100%

يُلاحظ من الجدول رقم (55) أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يرغبون بالهجرة وكان عددهم (225) مبحوثاً وبنسبة 56,2%، في حين الذين يرغبون بالهجرة عددهم (175) مبحوثاً وبنسبة 43,8%.

نستنتج من ذلك أن أكثر من نصف العينة لا يرغبون في الهجرة إلى بلد آخر وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب منها قوة التماسك الأسري في المجتمع العراقي الذي يدفع العديد من الشباب عدم الرغبة في الهجرة إلى الخارج بمفردهم، فما زال الفرد العراقي يقيم وزناً إلى أهمية الأسرة والبقاء بجانبها، إلى جانب حجم الأسرة العراقية الكبير وخاصة في مدينة الفلوجة وضعف العامل الاقتصادي هو الآخر يحد من الرغبة في الهجرة، كما يعود السبب أن غالب أفراد العينة ما زالوا في المسيرة الدراسية ولم يحققوا أهدافهم وطموحاتهم ما يحد من رغبتهم أيضاً في الهجرة كل هذه العوامل تبينت للباحث من خلال الحوار مع أفراد "الجماعة البوذية".

أما عن رغبة الآخرين من أفراد العينة بالهجرة فقد يعود السبب إلى الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تعرض لها الفرد العراقي في ظل تفاقم الحروب والأزمات، والجدول أدناه يبين أبرز العوامل التي تدفع بالشباب في الرغبة بالهجرة وعددهم (175) مبحوثاً.

جدول رقم (56)

يوضح أسباب رغبة المبحوثين بالهجرة

ت	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبى
1	قلة توفر الخدمات "كهرباء..الخ"	35	20%	3
2	قلة فرص العمل والتعدين	48	27,4%	2
3	غياب الاستقرار الأمني	103	58,8%	1
4	الإقصاء والتهميش	17	9,7%	4
5	فرص دراسة خارج البلد	15	8,5%	5
6	الفساد الإداري	1	0,5%	6
7	لم يبين	3	1,7%	
8	المجموع	222	126,6	

يُلاحظ من الجدول رقم (56) أن غياب الاستقرار الأمني جاء في المرتبة الأولى كدافع في رغبة الشباب في الهجرة وعددهم (103) وبنسبة 58,8%، في حين جاء في المرتبة الثانية

عامل قلة فرص العمل وعددهم (48) وبنسبة 27,4%، كما سجلت المرتبة الثالثة عامل قلة الخدمات وعددهم (35) وبنسبة 20%، أما المرتبة الرابعة فقد سجلت عامل الإقصاء والتهميش وعددهم (17) وبنسبة 9,7%، وجاء في المرتبة الخامسة عامل قلة فرص الدراسة خارج البلد وعددهم (15) وبنسبة 8,5%، وسجلت المرتبة السادسة عامل الفساد الإداري وبنسبة 0,5%، وثلاث حالات لم تبين، وقد سجلت النسبة الكلية 126,6% لان هناك بعض المبحوثين سجلوا أكثر من إجابة.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع المحيطة بالمجتمع العراقي من حروب وأزمات ساهمت بدور كبير وفاعل في رغبة الشباب بالهجرة خارج البلد ، علماً أن كل العوامل المشار إليها مهمة ولا شك أن كلاً منها لعب دوراً في رغبة هؤلاء الشباب في الهجرة. إلا أن مشكلة غياب الأمن سجلت النسبة الغالبة بين الشباب وقد يعود السبب إن الأمن له علاقة وثيقة بتحقيق الكثير من الأهداف والطموحات لدى الأفراد. وتشتد رغبة الشباب بالهجرة كلما تفاقمت الفوضى الأمنية كما أشار إلى ذلك مسح الفتوة والشباب 2009¹. وتبقى رغبة الشباب للهجرة وسيلة للهروب من الفوضى الأمنية والارتفاع في معدلات البطالة. لذا أصبح لدى العراق الكثير من المغتربين في الدول العالمية والإقليمية. وأشارت إحدى الإحصائيات أن عدد المهاجرين العراقيين نتيجة العنف والصراع عام 2007 حوالي (2279) ألف شخص يشكلون حوالي 16% من اللاجئين في العالم². كما تبين من خلال الحوار مع "الجماعة البوذية" أن غالب الشباب أشاروا إلى قضية الأمن وقلة فرص العمل، ويرى الباحث أن الأمن والعمل هي بيت القصيد لدى الشباب العراقي، وربما إذا تجاوز الشباب هذه التحديات يمكن أن يحقق الكثير من أهدافه وطموحاته.

جدول رقم (57)

يوضح شعور المبحوثين أن الموت أفضل من الحياة في العراق

¹ التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص124.

² التقرير التحليلي للمسح الوطني للفتوة والشباب، مصدر سابق، ص124.

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة	ت
37,8%	151	نعم	1
62,2%	249	لا	2
100%	400	المجموع	3

يُلاحظ من الجدول رقم (57) أن الذين لا يشعرون أن الموت أفضل من الحياة في العراق عددهم (249) مجوئاً وبنسبة 62,2%، في حين من يشعرون بذلك كان عددهم (151) مجوئاً وبنسبة 37,8%.

نستنتج من ذلك أن ثلثي أفراد العينة تقريباً لا يشعرون أن الموت أفضل من الحياة، وهذا يعود إلى طبيعة القيم الدينية والاجتماعية التي يتميز بها الفرد العراقي وخاصة أن المجتمع العراقي مجتمع مسلم يدعو إلى التراحم والتعاون، مما يخفف على الفرد بعض الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تدعو إلى الرغبة بالموت. في حين اجابو ما يزيد على الثلث من أفراد العينة بأنهم يشعرون بأن الموت أفضل من الحياة في المجتمع العراقي وهذا مؤشر خطير يهدد مسيرة الحياة الاجتماعية للشباب العراقي، كما ينعكس بشكل سلبي على مسيرة العملية التنموية وخاصة عندما يصل الإنسان إلى مرحلة الإحباط واليأس وهذه النتيجة ناجمة عن سوء الأوضاع الأمنية إلى جانب مؤشرات أخرى والجدول رقم (58) سوف يبين أهم العوامل التي تدفع الشباب بتفضل الموت على الحياة وكما مبين أدناه..

جدول رقم (58)

يوضح أسباب تفضيل الموت على الحياة لدى المبحوثين

ت	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبى
1	عدم الاستقرار الأمني	81	53,6%	1
2	ضعف الوضع الاقتصادي	45	29,8%	2
3	عدم الشعور بروح الشباب	20	13,2%	4
4	قلة فرص العمل	25	16,5%	3
5	قلة الخدمات	7	4,6%	5
6	لم يبين	4	2,6%	
7	المجموع	182	120,3%	

يُلاحظ من الجدول رقم (58) أن عدم الاستقرار الأمني جاء في المرتبة الأولى كدافع في تفضيل الشباب للموت على الحياة وعددهم (81) مبحوثاً وبنسبة 53,6%، في حين جاء في المرتبة الثانية عامل تردي الوضع الاقتصادي وعددهم (45) مبحوثاً وبنسبة 29,8%، كما سجلت المرتبة الثالثة عامل قلة فرص العمل وعددهم (25) مبحوثاً وبنسبة 16,5%، أما المرتبة الرابعة فقد سجلت عامل عدم الشعور بروح الشباب وعددهم (20) مبحوثاً وبنسبة 13,2%، وجاء في المرتبة الخامسة عامل قلة الخدمات وعددهم (7) وبنسبة 4,6%، وأربعة حالات لم تبين، وقد سجلت النسبة الكلية 120,3% لان هناك بعض المبحوثين سجلوا أكثر من إجابة.

نستنتج من ذلك أن الأوضاع المحيطة بالمجتمع العراقي من حروب وأزمات ساهمت بدور كبير في تكريس الضغوط على الشباب العراقي ودفعهم نحو التفكير بالموت ، علماً أن كل العوامل المشار إليها مهمة ولا شك أن كلاً منها لعب دوراً في الضغط على الشباب في تفضيل الموت على الحياة. إلا أن عامل الأمن والاستقرار المجتمعي يبقى العامل الرئيسي الذي ينشده أفراد المجتمع لعلاقته بالعوامل الأخرى، وربما يتوقف عليه تحقيق الكثير من القضايا، إن تفضل الشباب للموت على الحياة ظاهرة في غاية الخطورة وربما تبلورت في أذهان هؤلاء الشباب بسبب تراكم الأزمات الذي نجم عنها زيادة الضغوط الاجتماعية والنفسية لدى هؤلاء الشباب وهذا يؤكد أن لضغوط البناء الاجتماعي دور في ذلك. ويميل الباحث في تفسير دوافع الشباب نحو الموت من خلال ما ذهب إليه العالم الفرنسي "اميل دوركهايم" في دراسته عن الانتحار، وقد اعتمد هذا العالم نظرية الانومي "اللامعيارية" كأداة نظرية لتحليل الانحراف، ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام، كما تشير إلى "حالة اضطراب تصيب النظام" أو حالة انعدام الانتظام، أو التسبب تنجم عن أزمات اقتصادية، أو كوارث أسرية، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف¹. وتشير أيضاً إلى إخفاق الفرد في توافقه مع المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى اغترابه عن هذا المجتمع². وطبقاً لما ذهب إليه هذا العالم ترتفع معدلات الانتحار عندما تضعف الروابط الاجتماعية، أو عندما لا توجد القواعد الفعالة لضبط الطموحات والسلوك الأخلاقي، أو عندما يكون الناس في عزلة³. لذا أن كل هذه المؤشرات التي أشار إليها هذا المفكر يمكن أن تنطبق على الأوضاع المحيطة بالشباب العراقي، وقد يزداد تفكير الجماعة نحو الموت عندما تشعر أن معاييرها مهددة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الارتباك اللامعيارية، ومن الأمثلة على ذلك حدوث الكوارث الطبيعية والحروب والأزمات الاقتصادية.

1 سامية محمد جابر، المصدر السابق، ص264.

2 د. السيد علي شتا، الاغتراب في التنظيمات الاجتماعية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص80.

3 د. طلعت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مصدر سابق، ص56.

جدول رقم (59)

يوضح مقترحات الشباب لمعالجة مشكلاتهم

ت	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية	التسلسل المرتبتي
1	توفير فرص عمل وتوظيف	279	69,7	1
2	توفير نوادي ثقافية ورياضية	174	43,5	2
3	توفير خدمات (كهرباء، تعليم جيد، مكنتات،...الخ)	106	26,5	4
4	السيطرة على الوضع الأمني	126	31,5	3
5	مشاريع تزويج الشباب	18	4,5	5
6	لم يبين	53	13,2	
19	المجموع	756	188,9	

يُلاحظ من الجدول رقم (59) أن توفير فرص عمل جاء في المرتبة الأولى كحلول لمشكلات الشباب وعددهم (279) مبحوثاً وبنسبة 69,7%، في حين جاء في المرتبة الثانية توفير نوادي ثقافية ورياضية (174) مبحوثاً وبنسبة 43,5%، كما سجلت المرتبة الثالثة عامل السيطرة على الوضع الأمني وعددهم (126) مبحوثاً وبنسبة 31,5%، وجاء في المرتبة الرابعة عامل توفير الخدمات وعددهم (106) مبحوثاً وبنسبة 26,5%، كما سجلت المرتبة الخامسة عامل مشاريع تزويج الشباب وعددهم (18) مبحوثاً وبنسبة 4,5%، ولم يبين سجلت (53) وبنسبة 13,2%.

نستنتج من خلال البيانات السابقة أن فرص العمل والتوظيف احتلت المرتبة الأولى وهذا يؤكد أن المشكلات الاقتصادية من أكثر التحديات التي تواجه الشباب العراقي، وإن الحد من هذه المشكلات قد يساعد الشباب في تلبية طموحاتهم ومتطلباته، وقد تمثلت المشكلات الاقتصادية متغيراً أساسياً في الدراسة الحالية، إلى جانب ذلك نجد الشباب يؤكد على توفير الخدمات والنوادي الثقافية والترفيهية وهي تمثل طموح الشباب الواعي بأهمية هذه المتطلبات ودورها في تمكينهم وخاصة ما يتعلق بتنمية الذات وتطوير مهاراتهم. كما شغل عامل الوضع الأمني أهمية كبيرة ضمن مطالب هؤلاء الشباب وربما يكون مكملاً لتحقيق أهدافهم، وغيرها من المقترحات الأخرى والتي عدها الشباب كعوامل أساسية في حل مشكلاتهم وبناء قدراتهم.

